

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦

* ((باب)) *

* « (البحث على المحافظة على الصلوات وأدائها) » *

* « (فى أوقاتها و ذم اضعائها و الاستهانة بها) » *

الايات : البقرة : حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى (١) .
الانعام : و الذين يؤمنون بالآخرة يؤمنون به و هم على صلواتهم
يحافظون (٢) .

مريم : فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلوة و اتبعوا الشهوات فسوف
يلقون عذاباً (٣) .

الانبياء : إنهم كانوا يسارعون في الخيرات (٤) .

المؤمنون : و الذينهم على صلواتهم يحافظون (٥) .

و قال تعالى : أولئك يسارعون في الخيرات و هم لها سابقون (٦) .

(١) البقرة : ٢٣٨ .

(٢) الانعام : ٩٢ .

(٣) مريم : ٥٩ .

(٤) الانبياء : ٩٠ .

(٥) المؤمنون : ٨ .

(٦) المؤمنون : ٦١ .

النور : في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو
والأصال ✽ رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء
الزكاة يخافون يوما تنقلب فيه القلوب والأبصار ✽ ليجزيهم الله أحسن ما عملوا
ويزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء بغير حساب (١) .

المعارض : إلا المصلين ✽ الذينهم على صلاتهم دائمون ✽ إلى قوله تعالى :
والذينهم على صلاتهم يحافظون (٢) .

الماعون : فويل للمسلمين ✽ الذينهم عن صلواتهم ساهون (٣) .

تفسير : « يؤمنون به » أي بالقرآن أو النبي ﷺ « وهم على صلاتهم »
قال الطبرسي (٤) أي على أوقاتها « يحافظون » أي يراعونها ليؤدوها فيها ويطبقونها
باتمام ركوعها وسجودها ، وجميع أركانها ، ففي هذا دلالة على عظم قدر الصلاة
ومنزلتها ، لأنه سبحانه خصها بالذكر من بين سائر الفرائض ، ونبه على أن من
كان مصدقاً بالقيامة والنبي ﷺ لا يخل بها ولا يتهاون بها ولا يتركها .

« فخلف من بعدهم خلف » (٥) أي فعقبهم وجاء من بعدهم عقب سوء يقال
خلف صدق بالفتح ، وخلف سوء بالسكون « أضاعوا الصلاة » قيل أي تركوها ، و
قيل : أضاعوها بتأخيرها عن مواقيتها ، قال الطبرسي -- ره -- (٦) وهو المروي
عن أبي عبد الله ﷺ ، وفي الكافي عن الصادق ﷺ في حديث (٧) وليس إن
عجلت قليلاً أو أخرت قليلاً بالذي يضر كماله تضييع تلك الأضاعة ، فإن الله
عز وجل يقول لقوم « أضاعوا الصلاة » الآية . « واتبعوا الشهوات » أي فيما

(١) النور : ٣٦ - ٣٨ . (٢) المعارج : ٢٣ - ٣٤ .

(٣) الماعون : ٤ .

(٤) مجمع البيان ج ٤ ص ٣٣٤ في آية الانعام : ٩٢ .

(٥) مريم : ٥٩ .

(٦) مجمع البيان ج ٦ ص ٥١٩ .

(٧) الكافي ج ٣ ص ٢٧٠ .

حرّم عليهم ، و في الجامع عن أمير المؤمنين عليه السلام من بنى الشديد و ركب المنظور و لبس المشهور . و في المجمع : قال وهب : فخلف من بعدهم خلف شرابون للمقهوات (١) لعبابون بالكعبات ، ركبابون للشهوات ، متبعبون للذات ، تاركون للمجمعات ، مضبعبون للصلوات « فسوف يلقون غيّا » أي جزاء النسي ، وعن ابن عباس أي شرّ آ و خيبة ، و قيل الغي واد في جهنّم .

« والذين هم على صلواتهم يحافظون » قال علي بن إبراهيم (٢) : أي على أوقاتها و حدودها ، و في الكافي عن الباقر عليه السلام أنه سئل عن هذه الآية فقال هي الفريضة قيل : « الذين هم على صلواتهم دائمون » قال : النافلة « أولئك يسارعون في الخيرات » أي يبادرون إلى الطاعات ، ويسابقون إليها رغبة منهم فيها « وهم لها سابقون » أي وهم لأجل تلك الخيرات سابقون إلى الجنة أو هم إليها سابقون ، قيل أي سبقوا الأمم أو أمثالهم إلى الخيرات ، و الآية تدل على استحباب أداء الفرائض والنوافل في أوائل أوقاتها .

« في بيوت أذن الله أن ترفع » (٣) أي المشكوة المقدّم ذكرها في بيوت هذه صفتها وهي المساجد في قول ابن عباس و جماعة ، و قيل هي بيوت الأنبياء قال الطبرسي (٤) روي ذلك مرفوعاً أنه سئل النبي صلى الله عليه وآله إنا قرأنا الآية : أي بيوت هذه؟ فقال : بيوت الأنبياء ، فقام أبو بكر فقال : يا رسول الله هذا البيت منها؟ يعني بيت علي و فاطمة عليهما السلام قال : نعم ، من أفاضلها ، و يعضده آية التطهير و قوله تعالى « رحمة الله و بركاته عليكم أهل البيت » (٥) .

(١) المراد بالقهوة : الخمر ، يقال : سميت الخمر قهوة لأنها تقهى : أي تذهب

بشهوة الطعام .

(٢) تفسير القمي ص ٣٤٣ في آية المؤمنين : ٨ .

(٣) النور : ٣٦ .

(٤) مجمع البيان ج ٧ ص ١٤٣ .

(٥) هود : ٧٣ .

فالمراد بالرفع التعظيم ، ورفع القدر من الأرجاس ، و التطهير من المعاصي و الأدناس ، و قيل : المراد برفعها رفع الحوائج فيها إلى الله تعالى و قد مرّ في كتاب الحجّة الأخبار الكثيرة في تأويل البيوت و أهلها ، فلا نعيدها .

« و يذكر فيها اسمه » قيل : أي يتلى فيها كتابه و قيل : أي يذكر فيها أسماء الحسنى « يسبح له فيها بالغدو » و الأصال « قال الطبرسي - ره - أي يصلى له فيها بالبكر و العشيا عن ابن عباس و قال : كل تسبيح في القرآن صلاة (١) و قيل : المراد به معناه المشهور « رجال لا تلهيهم » أي لا تشغلهم و لا تصرفهم « تجارة و لا بيع عن ذكر الله و إقام الصلوة » أي إقامتها ، فيخذف الهاء لأنّها عوض عن الواو في إقوام ، فلمّا أضافه صار المضاف إليه عوضاً عن الهاء ، و روي عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام أنّهم قوم إذا حضرت الصلاة تركوا التجارة ، و انطلقوا إلى الصلاة و هم أعظم أجراً ممّن لم يتّجرا انتهى .

و في الفقيه (٢) عن الصادق عليه السلام في هذه الآية قال : كانوا أصحاب تجارة فإذا حضرت الصلاة تركوا التجارة و انطلقوا إلى الصلاة ، و هم أعظم أجراً ممّن لا يتّجر ، و في الكافي (٣) رفعه قال : هم التجّار الذين لا تلهيهم تجارة و لا بيع عن ذكر الله إذا دخل مواقيت الصلوات أدّوا إلى الله حقّه فيها ، و عن الصادق عليه السلام (٤) أنّه سئل عن تاجر ما فعل ؟ فقل : صالح ، و لكنّه قد ترك التجارة ، فقال عليه السلام :

(١) و معنى هذا أن كل تسبيح ذكر في القرآن موقناً بوقت من الاوقات ، جعله النبي (ص) في صلاة ذلك الوقت اما في ركوعها أو سجودها أو زاد في ركعاتها حتى يتمكن من امتثال ذاك التسبيح ، و قصارى ما تدل عليه هذه الآية جواز إيقاع الصلوات بالندوة و الاصيل في هذه البيوت التي أذن الله أن يذكر فيها اسمه . فتكون بيوتهم عليهم السلام بمنزلة المساجد التي يذكر فيها اسم الله كثيراً .

(٢) الفقيه ج ٣ ص ١١٩ .

(٣) الكافي ج ٥ ص ١٥٢ .

(٤) الكافي ج ٥ ص ٧٥ .

عمل الشيطان ثلاثاً ، أما علم أن رسول الله ﷺ اشترى غير آت من الشام فاستفضل منها ما قضى دينه وقسم في قرابته ، يقول الله عز وجل : « رجال لا تلهيهم » الآية يقول القصاص (١) إن القوم لم يكونوا يتشجرون كذبوا ولكنهم لم يكونوا يدعون الصلاة في ميقاتها ، وهو أفضل ممن حضر الصلاة ولم يتشجر .

« يخافون يوماً » مع ما هم فيه من الذكر والطاعة « تنقلب فيه القلوب و الأَبصار » تضرب و تتغير فيه من الهول « و يزيدهم من فضله » أشياء لم يعدهم على أعمالهم ولم تخطر ببالهم « و الله يرزق من يشاء بغير حساب » تقرير للزيادة ، و تنبيه على كمال القدرة ، و نفاذ المشيئة ، وسعة الاحسان ، و يحتمل أن يكون الغرض التنبيه على أنه ينبغي ألا يجعل طلب الرزق مانعاً من إقامة الصلاة وذكر الله وسائر العبادات .

« الذينهم على صلواتهم دائمون » (٢) أي مستمرُّون على أدائها لا يخلُّون بها ولا يتركونها ، وقال الطبرسيُّ -- ره -- (٣) روي عن أبي جعفر عليه السلام أن هذا في النوافل و قوله : « و الذينهم على صلواتهم يحافظون » في الفرائض و الواجبات ، و قيل هم الذين لا يزِيلون وجوههم عن سمت القبلة « و الذينهم على صلواتهم يحافظون » (٤) قال الطبرسيُّ -- ره -- روي محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال : أولئك أصحاب الخمسين صلاة من شيعتنا ، و روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال : هذه الفريضة من صلاتها عارفاً بحقيقتها ، لا يؤثر عليها غيرها كتب الله لها بها براءة لا يعتد به ، و من صلاتها لغير وقتها مؤثراً عليها غيرها ، فإن ذلك إليه ، إن شاء

(١) يريد به رواية القصص و الأكاذيب ، و عبر عليه السلام به عن مفسري العامة و

علمائهم لا بتناء تفاسيرهم و تأويلاتهم على الأكاذيب و القصص الاسرائيليات ، أو عبر عليه السلام به عن امثال سفيان الثوري و اشباهه من المتصوفة حيث تركوا التجارة .

(٢) المارج : ٢٣

(٣) مجمع البيان ج ١٠ ص ٣٥٦ .

(٤) المارج : ٣٤ .

غفر له ، وإن شاء عذّب به .

« الذينهم عن صلواتهم ساهون » قال عليّ بن إبراهيم (١) : قال : عنى به تاركون ، لأنّ كلّ إنسان يسهو في الصلاة ، قال أبو عبد الله عليه السلام تأخير الصلاة عن أوّل وقتها لغير عذر ، وفي المجمع : هم الذين يؤخّرون الصلاة عن أوقاتها عن ابن عباس ، وروي ذلك مرفوعاً ، وقيل يريد المنافقين الذين لا يرجون لها ثواباً إن صلّوا ، ولا يخافون عليها عقاباً إن تركوا ، فهم عنها غافلون حتّى يذهب وقتها فإذا كانوا مع المؤمنين صلّوها رياء ، وإذا لم يكونوا معهم لم يصلّوا ، وهو قوله : « الذينهم يراؤون » عن عليّ عليه السلام و ابن عباس ، وقيل ساهون عنها لا يبالون صلّوا أم لم يصلّوا ، وقيل : هم الذين يتركون الصلاة ، وقيل هم الذين لا يصلّونها لمواقيتها ، ولا يتمّون ركوعها ولا سجودها .

وروى العياشي بالاسناد عن يونس بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن قوله : « الذينهم عن صلواتهم ساهون » أهى وسوسة الشيطان ؟ قال : لا كلّ أحد يصيبه هذا ، ولكن أن يغفلها ويدع أن يصلّي في أوّل وقتها . وعن أبي أسامة زيد الشحام قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى : « الذينهم عن صلواتهم ساهون » قال : هو الترك لها والتواني عنها .

وعن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام قال : هو التضييع لها (٢) .
١ - أسرائر : نقلاً من كتاب حريز ، عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : أعلم أنّ أوّل الوقت أبداً أفضل ، فتعجّل الخير أبداً ما استطعت ، وأحبّ الأعمال إلى الله تعالى ما دام عليه العبد وإن قلّ (٣) .

بيان : يدلّ على أفضليّة أوّل الوقت مطلقاً واستثنى منه مواضع :
الاول : تأخير الظهر و العصر للمتنقّل بمقدار ما يصلّي النافلة وأمّا غير

(١) تفسير القمى : ٧٤٠ ، فى سورة الماعون .

(٢) مجمع البيان ج ١٠ ص ٥٤٧ و ٥٤٨ .

(٣) السرائر ص ٤٧٢ ، و تراه فى التهذيب ج ١ ص ١٤٥ .

المتنقل ، فأوّل الوقت له أفضل ، هذا هو المشهور بين الأصحاب ، وذهب المتأخرون إلى استحباب تأخير الظهر مقدار ما يمضي من أوّل الزوال ذراع من الظل ، وفي العصر ذراعان مطلقاً ، وقيل إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ، والأوّل أظهر كما ستعرف ، فما ورد من الأخبار بأن النبي ﷺ كان يصلّي الظهر على ذراع ، والعصر على ذراعين ، معمولة على أنه كان يطيل النوافل بحيث يفرغ في ذلك الوقت ، أو كان ينتظر الجماعة واجتماع الناس ، وما ورد أن وقت الظهر على ذراع وما يقرب منه ، فمعمول على الوقت المختص الذي لا يشترك النافلة معها فيه ، وكذا المثل .

الثاني : يستحب تأخير المغرب إلى ذهاب الحمرة المشرقية على القول بدخول وقتها بغيبوبة القرص .

الثالث : يستحب تأخير المغرب والعشاء للمفيض من عرفة ، فإنه يستحب تأخيرهما إلى المزدلفة ، وإن مضى ربع الليل ونقل عليه الاجماع .

الرابع : تأخير العشاء إلى ذهاب الحمرة المغربية كما ستعرف .

الخامس : المستحاضة تؤخر الظهر والمغرب إلى آخر وقت فضيلتهما ، للمجمع بينهما وبين العصر والعشاء بغسل واحد .

السادس : من في ذمته قضاء الفريضة يستحب له تأخير الحاضرة إلى آخر الوقت ، وقيل بوجوبه وسيأتي تحقيقه .

السابع : تأخير صلاة الفجر حتى يكمل له نافلة الليل ، إذا أدرك منها أربعاً .

الثامن : تأخير المغرب للصائم إذا نازعته نفسه إلى الافطار ، أو كان من يتوقع إفطاره .

التاسع : الظان دخول الوقت ، ولا طريق له إلى العلم ، يستحب له التأخير إلى حصول العلم كما مر .

العاشر : المدافع للأخبثين يستحب له التأخير إلى أن يدفعهما .

الحادي عشر : تأخير صلاة الليل إلى آخره .
 الثاني عشر : تأخير ركعتي الفجر إلى طلوع الفجر الأوّل .
 الثالث عشر : تأخير مريد الاحرام النريضة الحاضرة حتّى يصلي نافلة الاحرام .

الرابع عشر : تأخير الصلاة للمتميّم إلى آخر الوقت كما مرّ .
 الخامس عشر : تأخير السلس والمبطون الظهر والمغرب للمجمع .
 السادس عشر : تأخير ذوات الأعذار الصلاة إلى آخر الوقت عند رجاء زوال العذر وأوجبه المرتضى -- ره -- وابن الجنيد وسلاّر .
 السابع عشر : تأخير الوتيرة ليكون الختم بها إلاّ في نافلة شهر رمضان على قول .

الثامن عشر : تأخير المربّية ذات الثوب الواحد الظهرين إلى آخر الوقت ليصلي أربع صلوات بعد غسّله .
 التاسع عشر : تأخير الصبح عن نافلته إذا لم يصل قبله .
 العشرون : تأخير المسافر إلى الدخول ليتمّ ، وقد دلّ عليه صحيحة عمّد ابن مسلم (١) .

الحادي والعشرون : توقّع المسافر النزول إذا كان ذلك أرفق به كما قيل .

الثاني والعشرون : انتظار الامام و المأموم الجماعة كما يظهر من بعض الأخبار .

الثالث والعشرون : إذا كان التأخير مشتملاً على صفة كمال كالوصول إلى مكان شريف أو التمكن من استيفاء أفعالها على الوجه الأكمل كحضور القلب وغيره .

الرابع والعشرون : التأخير لقضاء حاجة المؤمن ، ولا شكّ أنّه أعظم من

(١) راجع التهذيب ج ١ ص ٣٠١ ط حبر ، و سيأتي في باب انشاء الله تعالى .

النافلة ، فلا يبعد استحباب تأخير الفريضة أيضاً كما قيل .

الخامس والعشرون : الإبراد بالظهر على قول كما سيأتي .

٣- كتاب حسين بن عثمان : عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
إنَّ العبد إذا صَلَّى الصَّلَاةَ لوقتها و حافظ عليها ارتفعت بيضاء نقيّة تقول حفظتني
حفظك الله ، و إذا لم يصلّها لوقتها ولم يحافظ عليها رجعت سوداء مظلمة تقول :
ضيّعتني ضيّعك الله .

٣- العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن
عليّ بن حديد و ابن أبي نجران ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي
جعفر عليه السلام قال : لا تحتقرن بالبول ، ولا تنهاون به ، ولا بصلاتك ، فإن
رسول الله صلى الله عليه وآله قال عند موته : ليس منّي من استخفّ بصلاته لا يرد على الحوض
لا والله ، ليس منّي من شرب مسكراً لا يرد على الحوض ، لا والله (١) .

٤- و منه : عن أبيه ، عن سعد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ،
عن الحسن بن زياد العطار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ليس
منّي من استخفّ بالصلاة لا يرد على الحوض لا والله (٢) .

٥- مجالس المفيد : عن محمد بن عمر الجعابي ، عن ابن عقدة ، عن أحمد
ابن يحيى ، عن محمد بن عليّ ، عن أبي بدر ، عن عمرو ، عن يزيد بن مرّة ، عن
سويد بن غفلة ، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ما من
عبد اهتم بمواقيت الصلاة و مواضع الشمس ، إلاّ ضمنّت له الرّوح عند الموت ،
و انقطاع الهموم و الأحزان ، والنّجاة من النّار ، كنّا مرّة رعاة الابل ، فصرنا
اليوم رعاة الشمس (٣) .

٦- مجالس الصدوق : فيما كلّم موسى عليه السلام ربّه : إلهي ما جزاء من

صلى الصلاة لوقتها؟ قال أعطيه سؤله ، وأبيحه جنّتي (١) .

٧- ومنه : عن الحسين بن إبراهيم بن ناتان . عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن عمّار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من صلى الصلوات المفروضة في أوّل وقتها فأقام حدودها ، رفعها الملك إلى السماء بيضاء نقيّة وهي تهتف به : حفظك الله كما حفظتني ، و استودعك الله كما استودعتني ملكاً كريماً ، ومن صلاتها بعد وقتها من غير علة فلم يقم حدودها رفعها الملك سوداء مظلمة ، وهي تهتف به ضيّعتني ضيّعتك الله كما ضيّعتني ، ولا رعاك الله كما لم ترعني .

ثمّ قال الصادق عليه السلام : إنّ أوّل ما يسأل عنه العبد إذا وقف بين يدي الله جلّ جلاله عن الصلوات المفروضة ، وعن الزّكاة المفروضة ، وعن الصيام المفروض وعن الحجّ المفروض ، وعن ولايتنا أهل البيت ، فإن أقرّ بولايتنا ثمّ مات عليها قبلت منه صلاته وصومه وزكاته وحجّه ، وإن لم يقرّ بولايتنا بين يدي الله جلّ جلاله لم يقبل الله عزّ وجلّ منه شيئاً من أعماله (٢) .

٨- ومنه : بهذا الاسناد ، عن ابن محبوب ، عن عبد العزيز ، عن ابن أبي يعفور قال : قال أبو عبد الله عليه السلام إذا صليت صلاة فريضة فصلّها لوقتها صلاة مودّع يخاف أن لا يعود إليها أبداً ، ثمّ اصرف ببصرك إلى موضع سجودك ، فلو تعلم من عن يمينك و شمالك لأحسنّت صلاتك ، وأعلم أنّك بين يدي من يراك ولا تراه (٣) .

٩- ومنه : عن الحسين بن أحمد بن إدريس ، عن أبيه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن ابن محبوب مثله (٤) .

(١) أمالي الصدوق ص ١٢٥ ، و تمامه في ج ٦٩ ص ٣٨٣ - ٣٨٤ باب جوامع

المكارم .

(٢) أمالي الصدوق ص ١٥٤ .

(٣) أمالي الصدوق ص ١٥٥ .

(٤) أمالي الصدوق ص ٢٩٩ .

ثواب الاعمال : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن ابن محبوب مثله (١) .

١٠ - مجالس الصدوق : عن الحسين بن أحمد بن إدريس ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد الأشعري ، عن محمد بن آدم ، عن الحسن بن علي الخزار ، عن الحسين بن أبي العلا ، عن الصادق عليه السلام قال : أحب العباد إلى الله عز وجل رجل صدوق في حديثه ، محافظ على صلواته و ما افترض الله عليه ، مع أدائه الأمانة (٢)

الاختصاص : عن ابن أبي العلام مثله (٣) .

١١ - مجالس الصدوق : عن محمد بن موسى بن المتوكل ، عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لا ينال شفاعتي غداً من أخر الصلاة المفروضة بعد وقتها (٤) .

مجالس ابن الشيخ : عن أبيه ، عن الحسين بن عبيد الله الغضائري ، عن الصدوق مثله (٥) .

١٢ - مجالس الصدوق وثواب الاعمال : عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن عمته محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الصيرفي ، عن الحسن بن علي بن فضال عن سعيد بن غزوان ، عن السكوني ، عن الصادق ، عن آبائه عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لا يزال الشيطان هائماً لابن آدم ذعراً منه ما صلى الصلوات الخمس لوقتهن ، فاذا ضيعن اجتراً عليه فأدخله في العظام (٦) .

(١) ثواب الاعمال ص ٣٣ .

(٢) أمالي الصدوق ص ١٧٧ في حديث .

(٣) الاختصاص : ٢٤٢

(٤) أمالي الصدوق ص ٢٤٠ .

(٥) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٥٥ .

(٦) أمالي الصدوق : ٢٩٠ ثواب الاعمال ص ٢٠٧ .

المحاسن : عن محمد بن علي ، عن ابن فضال مثله (١) .
بيان : قال الجوهري ذعرت ذعراً أفزعته و الاسم الذعر بالضم وقد
ذُعر فهو مذعور وفي النهاية فيه لا يزال الشيطان ذاعراً من المؤمن أي ذا ذعر وخوف
أوهو فاعل بمعنى مفعول أي مذعور .

١٣ - قرب الاسناد : عن أحمد بن إسحاق بن سعد ، عن بكر بن محمد
الأزدي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لفضل الوقت الأول على الأخير خير للمؤمن
من ولده وماله (٢) .

١٤ - ثواب الاعمال : عن محمد بن موسى بن المثنى ، عن عبد الله بن جعفر
الحميري ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس بن معروف ، عن الأزدي مثله (٣) .
١٥ - ثم قال : وفي حديث آخر : قال الصادق عليه السلام : فضل الوقت الأول
على الأخير كفضل الآخرة على الدنيا .

١٦ - الخصال : عن العطار ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد البرقي ، عن محمد
ابن علي الكوفي ، عن محمد بن سنان ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن الخيبري ، عن
يونس بن ظبيان و المفضل بن عمر معاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال : خصلتان من كانتا
فيه وإلا فاعزب ثم اعزب ، ثم اعزب ، قيل : وماهما ؟ قال : الصلاة في مواقيتها
و المحافظة عليها ، والمواظاة (٤) .

١٧ - كتاب الاخوان : للصديق باسناده عن المفضل بن عمر مثله (٥) .
بيان : وإلا فاعزب أي مستحق لأن يقال له : اعزب أي ابعد كما يقال :
سحقاً و بعداً أو أقيم الأمر مقام الخبر أي هو عازب و بعيد عن الخير ، و يمكن

(١) المحاسن ص ٨٢ .

(٢) قرب الاسناد ص ٢١ ط حجر ص ٣٠ ط نجف .

(٣) ثواب الاعمال ص ٣٣ .

(٤) الخصال ج ١ ص ٢٥ .

(٥) كتاب الاخوان : ٨ .

أن يقرأ على صيغة أفعل التفضيل ، أي هو أبعد الناس من الخير ، والأوّل أفصح وأظهر ، قال الجوهري عزب عنّي فلان يعزب ويعزب أي بعد وغاب ، وإبل عزيب لا تروح على الحي وهو جمع عازب ، وفي الحديث من قرء القرآن في أربعين ليلة فقد عزّب أي بعد عهده بما ابتدأه منه (١) .

١٨- الخصال : عن الخليل بن أحمد ، عن أبي القاسم البغوي ، عن عليّ ابن الجعد ، عن شعبة ، عن الوليد بن العيزار ، عن أبي عمرو الشيباني ، عن ابن مسعود قال : سألت رسول الله ﷺ أي الأعمال أحبّ إلى الله عزّ وجلّ ؟ قال : الصلاة لوقتها (٢) ،

١٩ - و منه : في خبر الأعمش بالسند المتقدم ، عن الصادق عليه السلام قال : الصلاة تستحبّ في أوّل الأوقات (٣) .

٢٠ - العيون : فيما كتب الرضا عليه السلام للمأمون : الصلاة في أوّل الوقت أفضل (٤) .

٢١ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عيسى اليقطيني ، عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن بن راشد ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام ليس عمل أحبّ إلى الله عزّ وجلّ من الصلاة ، فلا يشغلنكم عن أوقاتها شيء من أمور الدنيا ، فإنّ الله عزّ وجلّ ذمّ أقواماً فقال : « الذينهم عن صلاتهم ساهون » يعني أنّهم غافلون استهانوا بأوقاتها (٥) .

٢٢ - العيون : عن محمد بن عليّ بن الشاه ، عن أبي بكر بن عبد الله النيسابوري

(١) الصحاح ص ١٨١ ط شربل .

(٢) الخصال ج ١ ص ٧٨ في حديث .

(٣) الخصال ج ٢ ص ١٥١ .

(٤) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٢٣ .

(٥) الخصال ج ٢ ص ١٦١ .

عن عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي عن أبيه ، و عن أحمد بن إبراهيم الخوزي عن إبراهيم بن مروان ، عن جعفر بن محمد بن زياد ، عن أحمد بن عبد الله الهروي عن الحسين بن محمد الأشناني ، عن علي بن محمد بن مهرويه ، عن داود بن سليمان جميعاً ، عن الرضا ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لا يزال الشيطان ذعراً من المؤمن ما حافظ على الصلوات الخمس ، فإذا ضيعت عن تجرأ عليه وأوقعه في العظائم (١) .

٢٣ - ومنه : بهذه الأسانيد قال : قال رسول الله ﷺ : لا تضيّعوا صلواتكم فإن من ضيّع صلواته حشر مع قارون وهامان ، وكان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين ، فالويل لمن لم يحافظ على صلواته وأداء سنة نبيه ﷺ (٢) .
صحيفة الرضا : باسناده عنه عن آبائه عليهم السلام مثل الخبرين (٣) .

٢٤ - مجالس ابن الشيخ : باسناده فيما أوصى به أمير المؤمنين عليه السلام عند وفاته : أوصيك يا بني بالصلاة عند وقتها والزكاة في أهلها عند محلها (٤)
٢٥ - ومنه : فيما كتب أمير المؤمنين عليه السلام لمحمد بن أبي بكر : ارتقب وقت الصلاة ، فصلها لوقتها ، ولا تعجل بها قبله لفراغ ، ولا تؤخرها عنه لشغل فإن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن أوقات الصلاة ، فقال رسول الله ﷺ : أتاني جبرئيل عليه السلام وقت الصلاة حين زالت الشمس فكانت على حاجبه الأيمن ، ثم أتاني وقت العصر فكان ظل كل شيء مثله ، ثم صلى المغرب حين غربت الشمس ، ثم صلى العشاء الآخرة حين غاب الشفق ، ثم صلى الصبح فأغسل بها والنجوم مشتبكة فصل لهذه الأوقات ، والزم السنة المعروفة ، والطريق الواضح . ثم انظر كوعك وسجودك فإن رسول الله ﷺ كان أتم الناس صلاة وأخفهم عملاً فيها .

(١) عيون الاخبار ج ٢ ص ٢٨ .

(٢) عيون الاخبار ج ٢ ص ٣١ .

(٣) صحيفة الرضا : ٢٩٣ .

(٤) أمالي الطوسي ج ١ ص ٦ في حديث طويل .

و اعلم أن كل شيء من عملك تبع لصلاتك ، فمن ضيع الصلاة فانه لغيرها أضيع (١).

٢٦ - معاني الاخبار : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد البرقي ، عن هارون بن الجهم ، عن أبي جميلة ، عن سعد الاسكاف ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ثلاث كفارات : إسباغ الوضوء في السبرات ، و المشي بالليل و النهار إلى الجماعات ، و المحافظة على الصلوات (٢) .

٢٧ - العلل : عن أبي الهيثم عبد الله بن محمد ، عن محمد بن علي الصائغ ، عن سعيد بن منصور ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ، فإن الحر من فيح جهنم ، و اشتكت النار إلى ربها فأذن لها في نفسين : نفس في الشتاء و نفس في الصيف ، فشدة ما يجدون من الحر من فيحها و ما يجدون من البرد من زمهريرها .

قال الصدوق - رحمه الله - معنى قوله : فأبردوا بالصلاة أي اعجلوا بها و هو مأخوذ من البريد ، و تصديق ذلك ما روي أنه ما من صلاة يحضر وقتها إلا نادى ملك قوموا إلى نيرانكم التي أوقدتموها على ظهوركم فأطفئوها بصلاتكم (٣) .
بيان : ظاهر الخبر استحباب تأخير صلاة الظهر عن وقت الفضيلة ، في شدة الحر ، و هذا الخبر ضعيف لكن روى الصدوق في الفقيه (٤) في الصحيح عن معاوية ابن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان المؤمن يأتي النبي ﷺ في الحر في صلاة الظهر فيقول له رسول الله ﷺ : أبرد أبرد ، ولا استبعاد في كون التأخير في الحر أفضل ، توسيعاً للأمر ، و دفعاً للحرج ، لكن لما كان مخالفاً لسائر

(١) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٢٩ في حديث .

(٢) معاني الاخبار ص ٣١٤ في حديث و مثله في الخصال ج ١ ص ٤٢ ، المحاسن : ٤ .

(٣) علل الشرائع ج ١ ص ٢٣٥ .

(٤) فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ١٤٤ .

الأخبار و موافقاً لطريقة المخالفين ، حمله بعضهم على التقيّة ، و بعضهم أوّله كالصدوق .

و قال في المنتهى : لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في استحباب تعجيل الظهر في غير الحرّ قالت عايشة ما رأيت أحداً أشدّ تعجيلاً للظهر من رسول الله ﷺ أمّا في الحرّ فيستحبّ الإبراد بها إن كانت البلاد حارّة ، و صلّيت في المسجد جماعة ، و به قال الشافعي ثمّ نقل الرّوايتين من طريق الخاصّة و العامة ، ثمّ قال : ولأنّه موضع ضرورة ، فاستحبّ التأخير لزوالها ، أمّا لو لم يكن الحرّ شديداً ، أو كانت البلاد باردة أو صلّى في بيته فاستحبّ فيه التعجيل وهو مذهب الشافعي خلافاً لأصحاب الرأي و أحمد انتهى .

و أمّا تأويل الصدوق - رحمه الله - ففي أكثر النسخ و هو مأخوذ من البريد وفي بعضها من التبريد و البريد الرّسول المسرّع و الأخذ منه بعيد ، و أمّا التبريد و الإبراد فقال في القاموس أبرد دخل في آخر النهار و أبرده جاء به بارداً و الأبردان الغداة و العشيّ و قال في النهاية : في الحديث أبردوا بالظهر ، فالإبراد انكسار الوهج و الحرّ ، و هو من الإبراد الدّخول في البرد ، و قيل : معناه صلّوها في أوّل وقتها من برد النهار وهو أوّله ، وفي المغرب الباء للمتعدية ، والمعنى أدخلوا صلاة الظهر في البرد ، أي صلّوها إذا سكنت شدّة الحرّ انتهى .

و قد يقال في توجيه كلام الصدوق أنّه ﷺ أمر بتعجيل الأذان والإسراع فيه ، كفعل البريد في مشيه إمّا ليتخلّص النّاس من شدّة الحرّ سريعاً ، ويتفرّغوا من صلاتهم حثيثاً ، و إمّا ليعجل راحة القلب وقرّة العين ، كما كان النبي ﷺ يقول : أرحنا يا بلال ، وكان يقول : قرّة عيني الصلاة .

و قيل : يعني أبرد نار الشوق ، و اجعلني ثلج الفؤاد بذكر ربّي ، و قيل : الباء للسببية ، و الإبراد الدّخول في البرد ، و المعنى أدخلوا في البرد ، وسكّنوا عنكم الحرّ بالاشتغال بمقدّمات الصلاة من المضمضة و الاستنشاق و غسل الأعضاء فأنّها تسكّن الحرّ .

و قال في النهاية : فيه شدة الحر من فيح جهنم الفيح سطوع الحر وفورانه و يقال بالواو ، وفاحت القدر تفوح و تفيح إذا غلت ، و قد أخرجه مخرج التشبيه و التمثيل ، أي كأنه نار جهنم في حرها انتهى .

و قال بعضهم : اشتكاء النار مجاز من كثرتها و غليانها ، و ازدحام أجزائها بحيث يضيق عنها مكانها ، فيسعى كل جزء في إفناء الجزء الآخر ، و الاستيلاء على مكانها و نفسها لئبها ، و خروج ما ينزل منها ، مأخوذ من نفس الحيوان في الهواء الذي تخارجه القوة الحيوانية ، وينقضي منه حوالى القلب .

و قوله : « أشد ما يجدون من الحر » خبر مبتدأ محذوف ، أي ذلك أشد و تحقيقه أن أحوال هذا العالم عكس أمور ذلك العالم و آثارها ، فكما جعل المستطابات و ما يستلذ بها الانسان في الدنيا أشباه نعيم الجنان ، و من جنس ما أعد لهم فيها ليكونوا أميل إليها و أرغب فيها ، و يشهد لذلك قوله تعالى : « كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا هذا الذي رزقنا من قبل » (١) كذلك جعل الشدائد الموطاة و الأشياء المؤذية أنموذجاً لأحوال الجحيم ، و ما يعذب الكفرة و العصاة ليزيد خوفهم و انزعاجهم عما يوصلهم إليه ، فما يوجد من السموم المهلكة فمن حرها ، و ما يوجد من الصراصر المجمدة فمن زمهريرها ، وهو طبقة من طبقات الجحيم .

٢٨ - ثواب الاعمال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبان بن تغلب قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : يا أبان ! هذه الصلوات الخمس المفروضات ، من أقامهن و حافظ على مواعيتهن لقي الله يوم القيامة و له عنده عهد يدخله به الجنة ، و من لم يصلهن لمواقيتهن فذلك إليه ، إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه (٢) .

(١) البقرة : ٢٥ .

(٢) ثواب الاعمال ص ٢٧ .

٢٩ - و منه : بالاسناد المتقدّم عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن إسماعيل البصري ، عن الفضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وآله المسجد وفيه ناس من أصحابه ، قال : تدرّون ما قال ربّكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : إن ربّكم يقول : هذه الصلوات الخمس المفروضات فمن صلاهنّ لو قتهنّ وحافظ عليهنّ لقيني يوم القيامة وله عندي عهد أدخله به الجنة ، ومن لم يصلهنّ لو قتهنّ ولم يحافظ عليهنّ ، فذلك إليّ إن شئت عندي به وإن شئت غفرت له (١) .

توضيح : « لو قتهنّ » قال الشيخ البهائي « قدس سرّه : اللام إمّا بمعنى في كما قالوه في قوله تعالى : « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة » (٢) أو بمعنى بعد كما قالوه في قوله عليه السلام : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، أو بمعنى عند كما قالوه في قولهم كتبت الكتاب لخمس خلون من شهر كذا ، والجارّ والمجرور في قوله تعالى : « فذلك إليّ » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير فذلك أمره إليّ ، ويحتمل أن يكون هو الخبر عن اسم الإشارة أي فذلك الشخص صائر إليّ وراجع إليّ انتهى ، والواو في قوله : « ولم يحافظ » إن لم يكن العطف للنفير فهو بمعنى أو كما يدلّ عليه ما تقدّمه .

٣٠ - ثواب الاعمال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب ، عن سعد بن أبي خلف ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : الصلوات المفروضات في أوّل وقتها إذا أقيم حدودها أطيب ريحاً من قضيب الأس حين يؤخذ من شجره في طيبه ، وريحه و طراوته ، فعليكم بالوقت الأوّل (٣) .
بيان : قال الجوهرى « شيء طريّ أي غضّ بين الطراوة ، و قال قطرب : طرؤ اللحم وطري طراوة و طراءة .

(١) ثواب الاعمال ص ٢٧

(٢) الانبياء : ٤٧ .

(٣) ثواب الاعمال ص ٣٣ و ٣٤ .

٣١ - مجالس الصدوق (١) و ثواب الاعمال : عن محمد بن علي ما جيلويه عن عمته محمد بن أبي القاسم ، عن أبي سمينة ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن الميثمي ، عن أبي بصير قال : دخلت على أم حميدة أعز بها بأبي عبد الله عليه السلام فبكيت لبكائها ، ثم قالت : يا با محمد لو رأيت أبا عبد الله عليه السلام عند الموت لرأيت عجباً : ففتح عينيه ، ثم قال : أجمعوا لي كل من بيني وبينه قرابة ، قالت : فلم نترك أحداً إلا جمعناه ، قالت : فنظر إليهم ، ثم قال : إن شفاعتنا لا تنال مستخفاً بالصلاة (٢) .

المحاسن : عن محمد بن علي وغيره ، عن ابن فضال ، عن المثنى ، عن أبي بصير مثله (٣) .

٣٢ - ثواب الاعمال : عن محمد بن موسى بن المتوكّل ، عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبي عمران الأرميني عن عبد الله بن عبد الرحمن ، عن هشام الجواليقي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : من صلى الصلاة لغير وقتها رفعت له سوداء مظلمة ، تقول : ضيعك الله كما ضيعتني ، وأول ما يسأل العبد إذا وقف بين يدي الله عز وجل عن الصلاة ، فإن زكت صلاته زكى سائر عمله ، وإن لم تزك صلاته لم يزك عمله (٤) .

٣٣ - المحاسن : عن أبي عمران الدهني ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري عن هشام الجواليقي مثله ، وفيه لم تزك سائر أعماله (٥) بيان : أكثر تلك الأخبار ظاهرها أن المراد بها وقت الفضيلة .

(١) أمالي الصدوق : ٢٩٠ .

(٢) ثواب الاعمال ص ٢٠٥ .

(٣) المحاسن ص ٨٠ .

(٤) ثواب الاعمال ص ٢٠٦ .

(٥) المحاسن ص ٨١ .

٣٤ - المحاسن : عن ابن محبوب ، عن جميل ، عن أبي جعفر عليه السلام قال :
أيما مؤمن حافظ على صلاة الفريضة فصلاً لها لوقتها ، فليس هو من الغافلين ، فإن
قرأ فيها بمائة آية فهو من الذاكرين (١) .

٣٥ - و منه : عن ابن محبوب رفع الحديث إلى [أبي جعفر عليه السلام] أبي
عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله في مرضه الذي توفي فيه وأغمي عليه ثم
أفاق فقال : لا ينال شفاعتي من أخر الصلاة بعد وقتها (٢) .

٣٦ - و منه : عن عبد الرحمن بن حماد الكوفي ، عن ميسر بن سعيد
القصور الجوهري ، عن رجل ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : يعرف من يصف الحق
بثلاث خصال : ينظر إلى أصحابه : من هم ؟ وإلى صلاته كيف هي ؟ وفي أي وقت
يصلّيها ؟ فإن كان ذاملاً نظراً أين يضع ماله ؟ (٣) .

٣٧ - فقه الرضا : قال عليه السلام : حافظوا على مراقبت الصلوات فإن
العبد لا يأمن الحوادث ، و من دخل عليه وقت فريضة فقصر عنها عمداً متعمداً فهو
خاطيء من قول الله : « ويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون » (٤) يقول :
عن وقتهم يتغافلون (٥) .

و اعلم أن أفضل الفرائض بعد معرفة الله جل وعز الصلوات الخمس ، و
أول الصلوات الظهر ، وأول ما يحاسب العبد عليه الصلاة ، فإن صححت له الصلاة
صححت له ما سواها ، وإن ردت ردت ما سواها (٦) .

و إياك أن تكسل عنها ، أو تتواني فيها ، أو تنهاون بحقتها ، أو تضيع
حدّها و حدودها ، أو تنقرها نقر الديك ، أو تستخف بها ، أو تشتغل عنها بشيء

(١) المحاسن ص ٥١ .

(٢) المحاسن ص ٧٩ .

(٣) المحاسن : ٢٥٤ .

(٤) الماعون : ٣ .

(٥-٦) فقه الرضا ص ٦ .

من عرض الدنيا، أو تصلي بغير وقتها (١) .

و قال رسول الله ﷺ : ليس منّي من استخفّ بصلاته ، لا يرد عليّ الحوض لا والله (٢) .

و قال العالم رضي الله عنه : إنّ الرّجل يصلي في وقت وما فاتته من الوقت الأوّل خير من ماله وولده (٣) .

٣٨ - الخرائج : عن إبراهيم بن موسى القزّاز قال : خرج الرّضا رضي الله عنه يستقبل بعض الطّالبيين ، و جاء وقت الصلاة فمال إلى قصر هناك فنزل تحت صخرة فقال : أذن ، فقلت : ننظر يلحق بنا أصحابنا ، فقال : غفر الله لك لا تؤخّرّن صلاة عن أوّل وقتها إلى آخر وقتها من غير علة ، عليك أبداً بأوّل الوقت فأذنّت وصلينا تمام الخبر (٤) .

بيان : يدلّ على أنّه لا ينبغي التأخير عن أوّل الوقت لا انتظار الرفقة للمجموعة أيضاً .

٣٩ - فلاح السائل : أروى بحذف الاسناد عن سيّدة النساء فاطمة ابنة سيّدة الأنبياء صلوات الله عليها و على أبيها وعلى بعلمها وعلى أبنائها الأوصياء أنّها سألت أباها محمداً ﷺ فقالت : يا أبتاه ما لمن تهاون بصلاته من الرّجال و النساء ؟ قال : يا فاطمة من تهاون بصلاته من الرّجال و النساء ابتلاه الله بخمس عشرة خصلة : ست منها في دار الدنيا ، و ثلاث عند موته ، و ثلاث في قبره ، و ثلاث في القيامة إذا خرج من قبره .

فأمّا اللّواتي تصيبه في دار الدّنيا : فالأولى يرفع الله البركة من عمره ، و يرفع الله البركة من رزقه ، و يمحو الله عزّ وجلّ سيّما الصّالحين من وجهه ،

(١) فقه الرضا ص ٦ .

(٢) فقه الرضا ص ٧ .

(٣) فقه الرضا : ٢ .

(٤) الخرائج و الجرائح ص ٢٣٠ .

وكلُّ عملٍ يعملُه لا يوجِبُ عليه ، ولا يرتفعُ دعاؤه إلى السماء ، و السادسة ليس له حظٌ في دعاء الصالحين .

وأما اللواتي تصيبه عند موته فأولاهنَّ أنه يموت ذليلاً ، و الثانية يموت جائعاً ، و الثالثة يموت عطشاناً ، فلو سقى من أنهار الدنيا لم يرو عطشه .
و أما اللواتي تصيبه في قبره فأولاهنَّ يوكل الله به ملكاً ينعجه في قبره ، و الثانية يضيق عليه قبره ، و الثالثة تكون الظلمة في قبره .

و أما اللواتي تصيبه يوم القيامة إذا خرج من قبره : فأولاهنَّ أن يوكل الله به ملكاً يسحبُه على وجهه والخلايق ينظرون إليه ، و الثانية يحاسب حساباً شديداً ، و الثالثة لا ينظر الله إليه ولا ين كُتِبَ له عذاب أليم (١) .

و روى ابن بابويه في كتاب مدينة العلم فيما رواه عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لا تنال شفاعتي غداً من أخر الصلاة المفروضة بعد وقتها (٢) .

٣٠ - الخصال : عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد ، عن هارون بن مسلم ، عن الليثي ، عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : امتنعوا شيعتنا عند ثلاث : عند مواقيت الصلوات كيف محافظتهم عليها ، وعند أسرارهم كيف حفظهم لها عن عدونا ؟ و إلى أموالهم كيف مواساتهم لاخوانهم فيها؟ (٣) .

٣١ - و منه و من العيون : عن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد ، عن إبراهيم بن حمويه ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن الرضا عليه السلام قال : في الديك الأبيض خمس خصال من خصال الأنبياء عليهم السلام : معرفته بأوقات الصلوات والغيرة ، و السخاء ، والشجاعة ، وكثرة الطروقة (٤) .

بيان : فيه إشعار بجواز الاعتماد على صوت الديك في معرفة الأوقات ، وسيأتي

(١) فلاح السائل ص ٢٢ .

(٢) ، ص ١٢٧ .

(٣) الخصال ج ١ ص ٥١ .

(٤) الخصال ج ١ ص ١٤٣ ، عيون الاخبار ج ١ ص ٢٧٧ .

الكلام فيه ، و الطروقة بالضم أن يعلموا الفعل أنشأه ، و بالفتح أنشأه ، قال في النهاية : في حديث الزكوة فيها حقّة طروقة الفعل أي يعلمو الفعل مثلها في سنّها ، وهي فعولة بمعنى مفعولة ، أي مركوبة للفعل انتهى ، و الخبر يحتملها ، و إن كان الضم أظهر .

٤٢ - قرب الاسناد : عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : امتحنوا شيعتنا عند مواقيت الصلاة كيف محافظتهم عليها (١).

٤٣ - ارشاد القلوب للديلمى : قال : كان علي عليه السلام يوماً في حرب صفين مشغولاً بالحرب و القتال ، و هو مع ذلك بين الصفين يراقب الشمس ، فقال له ابن عباس : يا أمير المؤمنين ما هذا الفعل ؟ قال : أنظر إلى الزوال حتى نصلي ، فقال له ابن عباس : و هل هذا وقت صلاة ؟ إن عندنا لشغلاً بالقتال عن الصلاة ، فقال عليه السلام : على ما نقاتلهم ؟ إنما نقاتلهم على الصلاة ، قال : ولم يترك صلاة الليل قط حتى ليلة الهرير .

٤٤ - كتاب الغارات : لا إبراهيم بن محمد الثقفي ، عن يحيى بن صالح ، عن مالك بن خالد ، عن عبدالله بن الحسن ، عن عباية قال : كتب أمير المؤمنين عليه السلام إلى محمد بن أبي بكر : انظر صلاة الظهر فصلّها لوقتها ، لا تعجل بها عن الوقت لفراغ ، و لا تؤخرها عن الوقت لشغل ، فإن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه و آله فسأله عن وقت الصلاة فقال صلى الله عليه و آله : أتاني جبرئيل عليه السلام فأراني وقت الصلاة ، فصلّي الظهر حين زالت الشمس ثم صلي العصر وهي بيضاء نقيّة ، ثم صلي المغرب حين غابت الشمس ، ثم صلي العشاء حين غابت الشفق ، ثم صلي الصبح فأغسل به و النجوم مشتبكة .

كان النبي صلى الله عليه و آله كذا يصلي قبلك ، فان استطعت ولا قوة إلا بالله أن تلتزم السنة المعروفة ، و تسلك الطريق الواضح الذي أخذوا فافعل ، لعلك تقدم عليهم غداً ، ثم قال :

(١) قرب الاسناد ص ٣٨ ط حجر ص ٥٢ ط نجف وتمامه كما مر من الخصال .

و اعلم يا محمد أن كل شيء تبع لصلاتك ، واعلم أن من ضيع الصلاة فهو لغيرها أضيع .

٣٥ - ومنه : بإسناده عن ابن نباته قال : قال علي عليه السلام في خطبته : الصلاة لها وقت فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلح إلا به ، فوقت صلاة الفجر حين يزائل المرؤ ليله ، ويحرم على الصائم طعامه و شرابه ، ووقت صلاة الظهر إذا كان القيظ يكون ظلك مثلك ، وإذا كان الشتاء حين تزول الشمس من الفلك وذلك حين تكون على حاجبك الأيمن مع شروط الله في الركوع والسجود ، ووقت العصر تصلي والشمس بيضاء نقيّة قدر ما يسلك الرّجل على الجمل الثقيل فرسخين قبل غروبها ، ووقت صلاة المغرب إذا غربت الشمس وأفطر الصائم ، ووقت صلاة العشاء الآخرة حين يسق الليل و تذهب حمرة الأفق إلى ثلث الليل ، فمن نام عند ذلك فلا أنام الله عينه ، فهذه مواقيت الصلاة « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » (١) .

بيان : يدل على استحباب تأخير الظهر عند شدة الحر كما مر ، ويمكن حمله على التقية أيضاً « حين تكون على حاجبك الأيمن » أي عند استقبال نقطة الجنوب أو القبلة ، فإن قبلتهم قريبة منها « قدر ما يسلك الرّجل » أي بقي ربع اليوم تقريباً فأنهم جعلوا ثمانية فراسخ لمسير الجمل بياض اليوم ، وهذا قريب من زيادة الفية قامة أي سبعة أقدام ، إذ في أواسط المعمورة في أوّل الحمل والميزان عند استواء الليل والنهار يزيد الفية سبعة أقدام في ثلاث ساعات ودقائق ، ويزيد وينقص في سائر الفصول ، ولا يبعد حمل هذا أيضاً على التقية لجريان عادة الخلفاء قبله على التأخير أكثر من ذلك ، فلم يمكنه عليه السلام تغيير عادتهم أكثر من هذا .

« حين يسق الليل » مأخوذ من قوله تعالى : « و الليل وما وسق » أي (٢) وما جمع ، وما ضمّ ممّا كان منتشرأ بالنهار في تصرّفه ، وذلك أن الليل إذا أقبل أوي كل شيء إلى مأواه ، وقيل أي وما طرد من الكواكب ، فأنها تظهر

(١) النساء : ١٠٣ ، وكتاب الفارات مخطوط ،

(٢) الانشقاق : ١٨ .

بالليل و تخفى بالنهار ، و أضاف ذلك إلى الليل لأنّ ظهورها فيه مطرّد .

٣٦ - اسرار الصلاة : عن أبي جعفر عليه السلام قال : إنّ أوّل ما يحاسب به العبد الصلّاة فان قبلت قبل ما سواها ، إنّ الصلّاة إذا ارتفعت في وقتها رجعت إلى صاحبها و هي بيضاء مشرقة ، تقول : حفظتني حفظك الله ، وإذا ارتفعت في غير وقتها بغير حدودها رجعت إلى صاحبها - و هي سوداء مظلمة ، تقول : ضيّعتني ضيّعك الله (١) .

بيان : رجعت إلى صاحبها ، الرجوع إمّا في الآخرة وهو أظهر أو في الدنيا بعد الثبوت في ديوان عمله ، إمّا برجوع حاملها من الملائكة أو الكتاب الذي أثبتت فيه ، ولا يبعد أن يكون الرجوع و القول استعارة تمثيلية ، شبه الصلّاة الكلمة وما يعود بها على صاحبها من النفع والبركة بالذي يذهب ويرجع ويقول هذا القول وكذا الصلّاة المناقصة و الله يعلم .

٤٧ - دعائم الاسلام : عن جعفر بن محمد عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ «موقوتاً» قال : مفروضاً (٢) .

وعنه عليه السلام قال : لكلّ صلاة وقتان أوّل وآخر ، فأوّل الوقت أفضله ، وليس لأحد أن يتخذ آخر الوقتين وقتاً إلاّ من علة ، وإنّما جعل آخر الوقت للمريض والمعتلّ ولمن له عذر . و أوّل الوقت رضوان الله ، وآخر الوقت عفو الله (٣) وإنّ الرّجل ليصلّي في الوقت وإنّ ما فاتته من الوقت خير له من أهله و ماله (٤) .

(١) تراه في التهذيب ج ١ ص ٢٠٣ ، الكافي ج ٣ ص ٢٤٨ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣١

(٣) زاد في المصدر : والعفو لا يكون الا من تقصير .

(٤) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٧ .

٧
((باب))

* « (وقت فريضة الظهرين و نافلتهمما) » *

١ - مجالس الصدوق : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زرارة ، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : قال رسول الله عليه السلام : إذا زالت الشمس فتحت أبواب السماء ، و أبواب الجنان ، و استجيب الدعاء ، فطوبى لمن رفع له عند ذلك عمل صالح (١) .

٢ - الخصال : عن محمد بن موسى بن المتهـ و كـل ، عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ساعات الليل اثنتا عشرة ساعة ، وساعات النهار اثنتا عشرة ساعة ، و أفضل ساعات الليل و النهار أوقات الصلوات ، ثم قال عليه السلام : إنه إذا زالت الشمس فتحت أبواب السماء و هبت الرياح ، و نظر الله عز وجل إلى خلقه ، و إنني لأحب أن يصعد لي عند ذلك إلى السماء عمل صالح ، ثم قال : عليكم بالدعاء في أدبار الصلوات ، فإنه مستجاب (٢) .

٣ - و منه : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى اليعقطيني ، عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم ، عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : من كانت له إلى ربه عز وجل حاجة فليطلبها في ثلاث ساعات : ساعة في يوم الجمعة ، و ساعة تزول الشمس حين تهب الرياح ، و تفتح أبواب السماء ، و تنزل الرحمة ، و يصوت الطير ، و

(١) أمالي الصدوق ص ٣٤٣ .

(٢) الخصال ج ٢ ص ٨٥ .

ساعة في آخر الليل عند طلوع الفجر ، فإن ملكين يناديان : هل من تائب يتاب عليه هل من سائل يعطى ؟ هل من مستغفر فيغفر له ؟ هل من طالب حاجة فتقضى له ؟ فأجيبوا داعي الله (١) .

٤ - قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن وقت الظهر قال : نعم ، إذا زالت الشمس فقد دخل وقتها ، فصلّ إذا شئت بعد أن تفرغ من تسبيحك (٢) .

و سألته عن وقت العصر متى هو ؟ قال : إذا زالت الشمس قدمين وصلّيت الظهر والسبحة بعد الظهر فصلّ العصر إذا شئت (٣) .

٥ - ومنه : عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن الفضل بن يونس قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام قلت : المرأة ترى الظهر قبل غروب الشمس كيف تصنع بالصلاة ؟ قال : فقال : إذا رأيت الظهر بعد ما يمضي من زوال الشمس أربعة أقدام ، فلا تصلّي إلاّ العصر ، لأنّ وقت الظهر دخل عليها وهي في الدّم و خرج عنها الوقت وهي في الدّم ، فلم يجب عليها أن تصلّي الظهر ، و ما طرح الله عنها من الصلاة وهي في الدم أكثر (٤) .

بيان : استدلّ به على ما ذهب إليه الشيخ من أنّ الأوقات المقدّرة بالأقدام والأذرع أوقات للمختار ، لا أوقات فضيلة ، وفيه نظر ظاهر . وأمّا ما تضمنه من سقوط الظهر عن الحائض إذا طهرت بعد الأربعة أقدام فهو مختار الشيخ في الاستبصار وخالفه عامة المتأخّرين ، وقالوا : إن طهرت قدر ما تغتسل وتأتي بخمس ركعات قبل الغروب تجب عليها الصّلاتان ، و أجاب عنه العلامة بوجوه : الأوّل القدح في

(١) الخصال ج ٢ ص ١٥٨ .

(٢-٣) قرب الاسناد : ٨٦ ط حجر : ١١٢ ط نجف .

(٤) قرب الاسناد ص ١٣٠ ط حجر ص ١٧٦ ط نجف ، ورواه الشيخ في التهذيب

ج ١ ص ١١١ ، وراه في الكافي ج ١ ص ١٠٢ .

السند بأن الفضل واقفي^١ ، وأجيب بأن النجاشي وثقه ولم يذكر كونه واقفياً وإنما ذكر ذلك الشيخ ، و النجاشي أثبت منه ، مع أنه روى الكشي^٢ ما يدل على مدحه .

الثاني أنها منقبة بالاجماع ، إذ لا خلاف بيننا في أن آخر وقت الظهر للمعذور يمتد إلى قبل الغروب بمقدار العصر ، وفيه نظر ، إذ قد عرفت أن الشيخ قال به في الاستبصار ، فالاجماع مع مخالفة الشيخ ممنوع .

الثالث أنه علق الحكم على الطهارة بعد أربعة أقدام ، فيحمل على أنه أراد بذلك ما إذا خلص الوقت للعصر ، ولا يخفى بعد هذا التأويل وركا كته ، لكن يعارضه موثق عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر ، وإن طهرت في آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء (١) ويمكن الجمع بحمل خبر ابن سنان على الاستحباب ، وربما يحمل خبر الفضل على النقيصة ، وفيه نظر إذ لم يظهر موافقة العامة لمدلوله ، بل المشتهر بينهم خلافه ، والأحوط العمل بالمشهور .

٦ - العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير عن حماد ، عن عبيد الله الحلبي^٣ ، عن أبي عبدالله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : الموتور أهله و ماله من ضيق صلاة العصر ، قلت : ما الموتور أهله و ماله ؟ قال : لا يكون له في الجنة أهل ولا مال [قيل : وما تضييعها ، قال :] ظ يضييعها فيدعها منعمداً حتى تصفر الشمس و تغيب (٢) .

بيان : الظاهر أن الواو بمعنى أو ، كما في الفقيه (٣) و روى نحوه محيي السنة من محدثي العامة ، و نقل عن الخطابي أن معنى وتر : نقص و سلب ، فبقي وترأ فرداً بلا أهل ولا مال ، يريد فليكن حذره من فوتها كحذره من ذهابها

(١) التهذيب ج ١ ص ١١١ .

(٢) علل الشرايع ج ٢ ص ٤٥ .

(٣) الفقيه ج ١ ص ١٤١ ، وفيه د حتى تصفر الشمس أو تغيب .

وقيل: الوتر أصله الجناية، فشبهه ما يلحق هذا الذي يفوته العصر بما يلحق الموتور من قتل حميمه أو أخذ ماله .

٧- معانى الاخبار : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم وأيوب بن نوح ، عن عبدالله بن المثيرة ، عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان جدار مسجد رسول الله ﷺ قبل أن يظلل قدر قامة ، فكان إذا كان الفاء ذراعاً - وهو قدر مريض عنز - صلى الظهر ، فإذا كان الفاء ذراعين وهو ضعف ذلك صلى العصر (١) .

٨- ثواب الاعمال ومعانى الاخبار: عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن أبي سمينة ، عن علي بن النعمان ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير قال : قال أبو جعفر عليه السلام : ما خدعوك عن شيء فلا يخدعوك في العصر ، صلها والشمس بيضاء نقيّة ، فان رسول الله ﷺ قال : الموتور أهله وماله من ضييع صلاة العصر ، قلت : وما الموتور أهله وماله ؟ قال : لا يكون له أهل ولا مال في الجنة ، قلت : وما تضييعها ؟ قال : يدعها والله حتى تصفر الشمس أو تغيب (٢) .

المحاسن : عن أبي سمينة مثله (٣) .

٩- ثواب الاعمال : بالاسناد المتقدم ، عن أبي سمينة ، عن حنان بن سدير ، عن أبي سلام العبدى قال : دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فقلت له : ما تقول في رجل يؤخر العصر متعمداً ؟ قال : يأتي يوم القيامة موتوراً أهله وماله قال : قلت : جعلت فداك وإن كان من أهل الجنة ؟ قال : وإن كان من أهل الجنة ، قلت : فما منزلته في الجنة موتوراً بأهله وماله ؟ قال : يتضيّف أهلها ليس له فيها منزل (٤) .

(١) معانى الاخبار ص ١٥٩ فى حديث .

(٢) معانى الاخبار ص ١٧١ .

(٣) المحاسن ص ٨٣ .

(٤) ثواب الاعمال ص ٢٠٨ .

المحاسن : عن أبي سميئة مثله (١) .

بيان : قال في القاموس : ضغته أضيفه ضيفاً وضيافة بالكسر نزلت عليه ضيفاً كضيفته .

١٠- المحاسن : عن أبيه ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن عبد الله بن بكير ، عن محمد بن هارون قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من ترك صلاة العصر غير ناس لها حتى تفوته وتره الله أهله وماله يوم القيامة (٢) .

١١- العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حسين ، عن ابن مسكان ، عن زرارة قال : قال لي : أتدري لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت : لم ؟ قال : لمكان الفريضة ، لأنك أن تنتقل من زوال الشمس إلى أن يبلغ فيك ذراعاً ، فإذا بلغ ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافلة ، وإذا بلغ فيك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافلة (٣) .

١٢- فقه الرضا : قال عليه السلام : أوّل صلاة فرضها الله على العباد صلاة يوم الجمعة الظهر ، فهو قوله تبارك وتعالى « أقم الصلوة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً » (٤) تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار .

وقال : أوّل وقت الظهر زوال الشمس ، وآخره أن يبلغ الظل ذراعاً أو قدمين من زوال الشمس في كل زمان ، و وقت العصر بعد القدمين الأولين إلى قدمين آخرين ، وذراعين لمن كان مريضاً أو معتلاً أو مقصراً فصار قدما للظهر ، وقدما للعصر .

فان لم يكن معتلاً من مرض أو من غيره ولا تقصير ولا يريد أن يطيل التنقل فإذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين وليس بمعنه منها إلا السبحة بينهما ،

(١-٢) المحاسن ص ٨٣ .

(٣) علل الشرائع ج ٢ ص ٣٨ .

(٤) أسرى : ٧٨ .

والثمان ركعات قبل الفريضة ، والثمان بعدها ، فإن شاء طوّل إلى القدمين ، وإن شاء قصر ، والحدّ لمن أراد أن يطوّل في الثماني والثمانين أن يقرأ مائة آية فما دون و إن أحبّ أن يزداد فذاك إليه ، وإن عرض له شغل أو حاجة أو علة يمنعه من الثماني والثمانين إذا زالت الشمس صلّى الفريضتين ، وقضى النوافل متى ما فرغ من ليل أو نهار ، في أي وقت أحبّ ، غير ممنوع من القضاء ، ووقت من الأوقات .
وإن كان معلولاً حتّى يبلغ ظلّ القامة قدمين أو أربعة أقدام صلّى الفريضة ، وقضى النوافل متى ما تيسّر له القضاء .

و تفسير القدمين والأربعة أقدام ، أنهما بعد زوال الشمس في أيّ زمان كان شتاءً أو صيفاً طال الظلّ أم قصر ، فالوقت واحد أبداً ، والزوال يكون في نصف النهار سواء قصر النهار أم طال ، فإذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاة ، وله مهلة في التنفّل ، والقضاء والنوم والشغل إلى أن يبلغ ظلّ قامته قدمين بعد الزوال فإذا بلغ ظلّ قامته قدمين بعد الزوال ، فقد وجب عليه أن يصلّي الظهر في استقبال القدم الثالث ، وكذلك يصلّي العصر إذا صلّى في آخر الوقت في استقبال القدم الخامس ، فإذا صلّى بعد ذلك فقد ضيّع الصلاة ، وهو قاض للصلاة بعد الوقت .

وأوّل وقت المغرب سقوط القرصة وعلامة سقوطه أن يسودّ أفق المشرق وآخر وقتها غروب الشفق ، وهو أوّل وقت العتمة ، وسقوط الشفق ذهاب الحمرة ، وآخر وقت العتمة نصف الليل وهو زوال الليل .

وأوّل وقت الفجر اعتراض الفجر في أفق المشرق ، وهو بياض كبياض النهار وآخر وقت الفجر أن تبدو الحمرة في أفق المغرب ، وإنّما يمتدّ وقت الفريضة بالنوافل ، فلولاً النوافل وعلّة المعلول لم يكن أوقات الصلاة ممدودة على قدر أوقاتها ، فلذلك تؤخّر الظهر إن أحببت ، وتعجلّ العصر إن لم يكن هناك نوافل ولا علة تمنعك أن تصلّيها في أوّل وقتها وتجمع بينهما في السفر ، إذ لا نافلة تمنعك من الجمع ، وقد جاءت أحاديث مختلفة في الأوقات ، ولكلّ حديث معنى وتفسير (١) .

إنَّ أوَّلَ وقت الظَّهر زوال الشمس ، وآخر وقتها قامة رجل : قدم و قدمان وجاء على النصف من ذلك وهو أحبُّ إليَّ و جاء آخر وقتها إذا تمَّ قامتين و جاء أوَّل وقت العصر إذا تمَّ الظلُّ قدمين و آخر وقتها إذا تمَّ أربعة أقدام . وجاء أوَّل وقت العصر إذا تمَّ الظلُّ ذراعاً و آخر وقتها إذا تمَّ ذراعين وجاء لهما جميعاً وقت واحد مرسل قوله « إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين » وجاء أنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله جمع بين الظَّهر والعصر ثمَّ بالعشاء والعتمة من غير سفر ولا مرض وجاء أنَّ لكلِّ صلاةٍ وقتين أوَّل وآخر كما ذكرناه في أوَّل الباب .

و أوَّل الوقت أفضلها ، وإنَّما جعل آخر الوقت للمعلول ، فصار آخر الوقت رخصة للضعيف ، لحال علمته ونفسه وماله ، وهي رحمة للقويَّ الفارغ لعلَّة الضعيف والمعلول ، وذلك أنَّ الله فرض الفرائض على أضعف القوم قوَّةً ليستوي فيها الضعيف والقويَّ ، كما قال الله تبارك وتعالى : « فما استيسر من الهدى » (١) وقال : « فاتَّقوا الله ما استطعتم » (٢) فاستوى الضعيف الَّذي لا يقدر على أكثر من شاة ، والقويَّ الَّذي يقدر على أكثر من شاة ، إلى أكثر القدرة في الفرائض ، وذلك لأنَّ لا تختلف الفرائض ولا تقام على حدٍّ .

وقد فرض الله تبارك وتعالى على الضعيف ما فرض على القويَّ ، ولا يفرق عند ذلك بين القويَّ والضعيف ، فلما أن لم يجز أن يفرض على الضعيف المعلول فرض القويَّ الَّذي هو غير معلول ، ولم يجز أن يفرض على القويَّ غير فرض الضعيف فيكون الفرض محمولاً ثبت الفرض عند ذلك على أضعف القوم ، ليستوى فيها القويَّ والضعيف رحمةً من الله للضعيف لعلَّته في نفسه ورحمةً منه للقويَّ لعلَّة الضعيف ، ويستتمُّ الفرض المعروف المستقيم عند القويَّ والضعيف .

وإنَّما سمِّي ظلُّ القامة قامة ، لأنَّ حائط رسول الله ﷺ قامة إنسان ، فسمِّي ظلُّ الحائط ظلُّ قامة و ظلُّ قامتين ، وظلُّ قدم وظلُّ قدمين ، وظلُّ أربعة أقدام

(١) البقرة : ١٩٦ .

(٢) التغابن : ١٦ .

وذراع ، وذلك أنه إذا مسح بالقدمين كان قدمين وإذا مسح بالذراع كان ذراعاً ، و إذا مسح بالذراعين كان ذراعين ، وإذا مسح بالقامة كان قامة ، أي هو ظل القامة وليس هو بطول القامة سواء مثله ، لأن ظل القامة ربما كان قدماً ، وربما كان قدمين ، ظل مختلف على قدر الأزمنة ، واختلافها باختلافهما ، لأن الظل قد يطول وينقص باختلاف الأزمنة ، والحائط المنسوب إلى قامة إنسان قائم معه غير مختلف ، ولا زائد ولا ناقص ، فلهيئوت الحائط المقيم المنسوب إلى القامة كان الظل منسوباً إليه ممسوحاً به ، طال الظل أم قصر .

فان قال: لم صار وقت الظهر والعصر أربعة أقدام ، ولم يكن الوقت أكثر من الأربعة ولا أقل من القدمين ؟ وهل كان يجوز أن يصير أوقاتها أوسع من هذين الوقتين أو أضيق ؟

قيل له : يجوز الوقت أكثر مما قدر لأنه إنما صيّر الوقت على مقادير قوة أهل الضعف واحتمالهم ، لمكان أداء الفرائض ، ولو كانت قوتهم أكثر مما قدر لهم من الوقت ، لقدّر لهم وقت أضيق ، ولو كانت قوتهم أضعف من هذا لخفف عنهم من الوقت وصيّر أكثرهما ، ولكن لما قدرت قوى الخلق على ما قدر لهم الوقت الممدود بها بقدر الفريقين ، قدر لأداء الفرائض والنافلة وقت ليكون الضعيف معذوراً في تأخير الصلاة إلى آخر الوقت لعلة ضعفه وكذلك القوي معذوراً بتأخير الصلاة إلى آخر الوقت لأهل الضعف ، لعلة المعلول ، مؤدياً للفرض ، وإن كان مضيئاً للفرض بتركه للصلاة في أوّل الوقت وقد قيل أوّل الوقت رضوان الله و آخر الوقت عفوان الله .

وقيل : فرض الصلوات الخمس التي هي مفروضة على أضعف الخلق قوة ليستوى بين الضعيف والقوي كما استوى في الهدى شاة وكذلك جميع الفرائض المفروضة على جميع الخلق إنما فرضها الله على أضعف الخلق قوة مع ما خص أهل القوة على أداء الفرائض في أفضل الأوقات وأكمل الفرض كما قال الله « ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب » (١) .

وجاء أن آخر وقت المغرب إلى ربع الليل للمقيم المعلوم والمسافر ، كما جاز أن يصلي العتمة في وقت المغرب الممدود كذلك جاز أن يصلي العصر في أوّل وقت الممدود للظهر (١) .

وقال عليه السلام في موضع آخر : أوّل وقت الظهر زوال الشمس إلى أن يبلغ الظل قدمين ، وأوّل وقت العصر الفراغ من الظهر ، ثم إلى أن يبلغ الظل أربعة أقدام ، وقد رخص للعليل والمسافر منهما إلى أن يبلغ ستة أقدام ، وللمضطر إلى مغيب الشمس (٢) .

توضيح وتبيين وتحقيق متين

قوله عليه السلام : « و آخره أن يبلغ الظل ذراعاً » أي و آخر الوقت الذي يمكن تأخير الفريضة فيه للمنافلة ولعلّة أخرى كما سيأتي تفسيره ، وكذا الأربعة الأقدام وقت يجوز تأخير العصر عنه للمنافلة وغير ذلك ، ولم يذكر آخر وقت الفريضة هنا . وهذا الخبر مع ما فيه من الاضطراب في الجملة قريب مما روي في الكافي والتهذيب (٣) « عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صالح بن سعيد ، عن يونس ، عن بعض رجاله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عما جاء في الحديث أن صل الظهر إذا كانت الشمس قائمة وقامتين ، وذراعاً وذراعين ، وقدماً وقدمين ، من هذا ، ومن هذا فمتى هذا ؟ وكيف هذا ؟ وقد يكون الظل في بعض الأوقات نصف قدم . قال إنما قال : ظل القامة ، ولم يقل قامة الظل ، وذلك أن ظل القامة يختلف مرة يكثر ومرة يقل ، والقامة قائمة أبداً لا تختلف .

ثم قال : ذراع وذراعان ، وقدم وقدمان ، فصار ذراع وذراعان تفسير القامة والقامتين في الزمان الذي يكون فيه ظل القامة ذراعاً ، وظل القامتين ذراعين ، ويكون ظل القامة والقامتين والذراع والذراعين متفقين في كل زمان معروفين

(١) فقه الرضا ص ٣ .

(٢) فقه الرضا ص ٧ س ١٩ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ١٤٠ ، الكافي ج ٣ ص ٢٧٧ .

منفسراً أحدهما بالأخر مسدداً أبداً ، فإذا كان الزمان يكون فيه ظلُ القامة ذراعاً كان الوقت ذراعاً من ظلُ القامة وكانت القامة ذراعاً من الظل ، وإذا كان ظلُ القامة أقل أو أكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين ؛ فهذا تفسير القامة والقامتين ، والذراع والذراعين ، ولنمهد لشرح هذا الحديث مقدّمة تكشف الغطاء عن وجوه سائر الأخبار الواردة في هذا المطلب ، مع اختلافها وتعارضها .

اعلم أن الشمس إذا طلعت كان ظلها طويلاً ، ثم لا يزال ينقص حتى تزول فإذا زالت زاد . ثم قد تقرّر أن قامة كل إنسان سبعة أقدام بأقدامه تقريباً كما عرفت ، وثلاث أذرع ونصف بذراعه ، والذراع قدمان تقريباً ، فلذا يعبر عن السبع بالقدم ، وعن طول الشخص الذي يقاس به الوقت بالقامة وإن كان غير الإنسان وقد جرت العادة بأن تكون قامة الشخص الذي يجعل مقياساً لمعرفة الزوال ذراعاً وكان رحل رسول الله ﷺ الذي كان يقاس به الوقت أيضاً ذراعاً ، فلاجل ذلك كثيراً ما يعبر عن القامة بالذراع ، وعن الذراع بالقامة ، وربما يعبر عن الظل الباقي عند الزوال من الشخص بالقامة ، وكأنه كان اصطلاحاً معهوداً .

ثم إنهم لما كان المشهور بين المخالفين تأخير الظهرين عن أول الوقت بالمثل والمثلين فقد اختلفت الأخبار في ذلك ، ففي بعضها ، إذا صار ظلك مثلك فصل الظهر وإذا صار ظلك مثلك فصل العصر ، وفي بعضها أن آخر وقت الظهر المثل ، وآخر وقت العصر المثلان ، كما ذهب إليه أكثر المتأخرين من علمائنا وفي بعضها أن وقت نافلة الزوال قدمان ، بوقت فريضة الظهر ونافلة العصر بعدهما قدمان ، ووقت فضيلة العصر أربعة أقدام في بعض الأخبار وفي بعضها قدمان وفي بعضها قدمان ونصف ، وفي كثير منها أنه لا يمنعك من الفريضة إلا سبحتك إن شئت طوّلت ، وإن شئت قصّرت .

والذي ظهر لي من جميعها أن المثل والمثلين إنما وردا تقيّة لاشتبهارهما بين المخالفين ، وقد أوّلوهما في بعض الأخبار بالذراع والذراعين ، تحرّجاً عن الكذب ، أو المثل والمثلان وقت للفضيلة بعد الذراع والذراعين والأربع ، أي إذا أخّروا الظهر عن أربعة أقدام فينبغي أن لا يؤخّروها عن السبعة ، وهي المثل ، وإذا

أخبروا العصر عن الثمانية فينبغي أن لا يؤخروها عن الأربعة عشر أعني المثلين .
فالأصل من الأوقات الأقدام لكن لا بمعنى أن الظهر لا يقدم عن القدمين
بل بمعنى أن النافلة لا توقع بعد القدمين ، وكذا نافلة العصر ، لا يؤتى بها بعد الأربعة
أقدام ، فأما العصر فيجوز تقديمها قبل مضي الأربعة إذا فرغ من النافلة قبلها ، بل
التقديم فيها أفضل و أمّا آخر وقت فضيلة العصر فله مراتب : الأولى سنته أقدام ،
والثانية سنته أقدام و نصف ، الثالثة ثمانية أقدام ، والرابعة المثلان على احتمال ،
فإذا رجعت إلى الأخبار الواردة في هذا الباب لا يبقى لك ريب في تعيين هذا الوجه
في الجمع بينهما ، ومما يؤيد ذلك هذا الخبر ولنرجع إلى حله .

قوله عليه السلام : « أن صل الظهر » لعل ذكر الظهر على المثل ، ويكون القامتان
و الذراعان و القدمان للعصر ، كما هو ظاهر سائر الأخبار ، ويمكن أن يكون
وصل إليه الخبر لجميع تلك المقادير في الظهر .

قوله : « من هذا » بفتح الميم في الموضوعين أي من صاحب الحكم الأوّل ؟
ومن صاحب الحكم الثاني ؟ أو استعمل بمعنى « ما » و هو كثير ، أو بكسرها في
الموضوعين أي سألت من هذا التحديد ومن هذا التحديد ، وفيه بعد ما .

قوله : « وقد يكون الظل » لعل السائل ظن أن الظل المعتبر في المثل
و الذراع هو مجموع المتخلف و الزائد ، فقال قد يكون الظل المتخلف نصف قدم
فيلزم أن يؤخر الظهر إلى أن يزيد الفيء ستة أقدام و نصفاً ، وهذا كثير . أو أنه
ظن أن المماثلة إنما تكون بين الفيء الزائد و الظل المتخلف ، فاستبعد الاختلاف
الذي يحصل من ذلك بحسب الفصول ، فإن الظل المتخلف قد يكون في بعض البلاد
و الفصول نصف قدم وقد يكون خمسة أقدام .

و حاصل جوابه عليه السلام أن المعتبر في ذلك هو الذراع و الذراعان من الفيء
الزائد ، و هو لا يختلف في الأزمان والأحوال .

ثم بيّن عليه السلام سبب صدور أخبار القامة و القامتين ، و منشأ توهم المخالفين
و خطائهم في ذلك فبيّن أن النبي صلى الله عليه وآله كان جدار مسجده قامة ، و في وقت كان

ظل ذلك الجدار المتخلف عند الزوال ذراعاً قال إذا كان القيء مثل ظل القامة فصلوا الظهر وإذا كان مثليه فصلوا العصر ، أو قال مثل القامة وكان غرضه ظل القامة لقيام القرينة بذلك ، فلم يفهم المخالفون ذلك وعملوا بالقامة والقامتين ، وإذا قلنا القامة والقامتين تقيّة فمرادنا أيضاً ذلك ، فقوله عليه السلام متفقين في كل زمان يعني به أننا لما فسرنا ظل القامة بالظل الحاصل في الزمان المخصوص الذي صدر فيه الحكم عن النبي عليه السلام وكان في ذلك الوقت ذراعاً فلا يختلف الحكم باختلاف البلاد والفصول ، وكان اللفظان مفادهما واحداً « مفسراً أحدهما » أي ظل القامة « بالآخر » أي بالذراع .

وأما التحديد بالقدم ، فأكثر ما جاء في الحديث فأنما جاء بالقدمين والأربعة أقدام ، وهو مساو للتحديد بالذراع والذراعين ، وما جاء نادراً بالقدم والقدمين فأنما أريد بذلك تخفيف الناقل وتسهيل الفريضة طلباً لفضل أوّل الوقت فالأوّل ، ولعلّ الإمام عليه السلام إنما لم يتعرض للقدم عند تفصيل الجواب وتبيينه ، لما استشعر من السائل عدم اهتمامه بذلك ، وأنه إنما كان أكثر اهتمامه بتفسير القامة وطلب العلة في تأخير أوّل الوقت إلى ذلك المقدار .

وربما يفسّر هذا الخبر بوجه آخر ، وهو أن السائل ظنّ أن غرض الإمام من قوله عليه السلام : « صل الظهر إذا كانت الشمس قائمة » أن أوّل وقت الظهر وقت ينتهي الظل في النقصان إلى قامة أو قامتين ، أو قدم أو قدمين ، أو ذراع أو ذراعين ، فقال : كيف تطرّد هذه القاعدة ، والحال أن في بعض البلاد ينتهي النقص إلى نصف قدم ، فإذا عمل بتلك القواعد ، يلزم وقوع الفريضة في هذا الفصل قبل الزوال .

فأجاب عليه السلام بأن المراد بالشمس ظلّها الحادث بعد الزوال ، بدليل أن قوله عليه السلام : « صل الظهر إذا كانت الشمس قائمة » يدلّ على أن هذا الظل يزيد وينقص في كل يوم ، وإذا كان المراد الظل المتخلف فهو في كل يوم قدر معين لا يزيد ولا ينقص ثم حمل كلامه عليه السلام على أن الأصل صيرورة ظل كل شيء مثله

لكن لما كان الشاخص قد يكون بقدر ذراع ، و قد يكون بقدر ذراعين ، أو بقدر قدم أو قدمين ، فلذا قيل إذا كان الظل ذراعاً أي في الشاخص الذي يكون ذراعاً وهكذا ، و قوله فإذا كان الزمان يكون فيه ظل القامة ذراعاً حملة على أن المعنى أنه إذا كان الشاخص ذراعاً ، و كان الظل المتخلف ذراعاً ، فبعد تلك الذراع يحسب الذراع المقصود ، و إن كان المتخلف أقل من الذراع فبعده يحسب الذراع و الذراع الذي هو الظل الزايد ذراع أبداً لا يختلف ، و إنما يختلف ما يضم إليه من الظل المتخلف ، ولا يخفى بعد هذا الوجه ، و ظهور ما ذكرنا على العارف بأساليب الكلام ، المتنبع لأخبار أئمة الأئمة عليهم السلام .

و في التهذيب فسر القامة في هذا الخبر بما يبقى عند الزوال من زوال الظل سواء كان ذراعاً أو أقل أو أكثر ، و جعل التحديد بصيرورة الفيء الزايد مثل الظل الباقي كائناً ما كان ، و اعترض عليه بأنه يقتضي اختلافاً فاحشاً في الوقت بل يقتضي التكليف بعبادة يقصر عنها الوقت ، كما إذا كان الباقي شيئاً يسيراً جداً بل يستلزم الخلو عن التوقيت في اليوم الذي تسامت فيه الشمس رأس الشخص ، لانعدام الظل الأول حينئذ و يعني بالعبادة النافلة لأن هذا التأخير عن الزوال إنما هو للاتيان بها .

أقول : و يرد عليه أيضاً أنه يأبى عنه قوله « فإذا كان ظل القامة أقل » أو أكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين ، لأنه على تفسيره يكون محصوراً بمقدار ظل القامة كائناً ما كان ، و أيضاً ينافي ساير الأخبار الواردة في هذا الباب ، و على ما حملنا عليه يكون جامعاً بين الأخبار المختلفة الواردة في هذا الباب ، و يؤيده ما رواه (١) الشيخ عن الصادق عليه السلام أنه قال له أبو بصير : كم القامة ؟ فقال : ذراع ، إن قامة رجل رسول الله صلى الله عليه وآله كانت ذراعاً ، و عنه عليه السلام قال : القامة هي الذراع (٢) و عنه عليه السلام (٣) قال : القامة والقامتين الذراع و الذراعين في كتاب علي عليه السلام . و نصبهما على الحكاية .

ولنوضح هذا المطلب بإيراد مباحث مهمة تعين على فهم الأخبار الواردة في هذا الكتاب ، وفي سائر الكتب في هذا الباب .

الاول : المشهور بين الأصحاب أن لكل صلاة وقتين ، سواء في ذلك المغرب وغيرهما ، كما ورد في الأخبار الكثيرة « لكل صلاة وقتان وأول الوقتين أفضلهما » و حكى ابن البراج عن بعض الأصحاب قولاً بأن للمغرب وقتاً واحداً عند غروب الشمس و سيأتي بعض القول فيه .

و اختلف الأصحاب في الوقتين فذهب الأكثر منهم المرتضى و ابن الجنيد و ابن إدريس والفاضلان و جمهور المتأخرين إلى أن الوقت الأول للفضيلة ، والثاني للاجزاء و قال الشيخان : الأول للمختار ، والثاني للمعذور والمضطر ، و قال الشيخ في المبسوط العذر أربعة : السفر ، والمطر ، و المرض ، وشغل يضرب تركه بدينه أو دنياه و الضرورة خمسة : الكافر يسلم ، والصبي يبلغ ، و الحائض تطهر ، و المجنون و المغمى عليه يفيقان .

الثاني : أول وقت الظهر زوال الشمس عند وسط السماء ، و هو خروج مركزها عن دائرة نصف النهار باجماع العلماء ، نقله في المعتبر و المنتهى ، و تدل عليه الآية و الأخبار المستفيضة ، و ما دل من الأخبار على أن وقت الظهر بعد الزوال بقدوم أو ذراع أو نحو ذلك ، فانه محمول على وقت الأفضلية أو الوقت المختص بالفريضة .

الثالث : اختلف علماؤنا في آخر وقت الظهر ، فقال السيد : يمتد وقت الفضيلة إلى أن يصير ظل كل شيء مثله و وقت الاجزاء إلى أن يبقى للغروب مقدار أداء العصر ، و هو مختار ابن الجنيد و سلا و ابن زهرة و ابن إدريس و جمهور المتأخرين و ذهب الشيخ في المبسوط والخلاف و الجمل إلى امتداد وقت الاختيار إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ، و وقت الاضطرار إلى أن يبقى للغروب مقدار أداء العصر ، و قال في النهاية : آخر وقت الظهر لمن لا عذر له إذا صارت الشمس على أربعة أقدام ، و قال المفيد : وقت الظهر بعد زوال الشمس إلى

أن يرجع الفيء سبعي الشخص .

و نقل في المختلف عن ابن أبي عقيل أن " أوّل وقت الظهر زوال الشمس إلى أن ينتهي الظل ذراعاً واحداً ، أو قدمين من ظل قامة بعد الزوال ، وأنه وقت لغير ذوي الأعذار ، و عن أبي الصلاح أن آخر وقت المختار الأفضل أن يبلغ الظل سبعي القائم ، و آخر وقت الاجزاء أن يبلغ الظل أربعة أسباعه ، و آخر وقت المضطر أن يصير الظل مثله ، و قد عرفت ما اخترناه في هذا الباب .

الرابع : أوّل وقت العصر بعد الفراغ من الظهر ، و نقل عليه الاجماع في المعتبر و المنتهى ، و يستحب التأخير بمقدار أداء النافلة كما عرفت ، و هل يستحب التأخير إلى أن يصير الظل أربعة أقدام أو يصير ظل كل شيء مثله ؟ فظاهر أكثر الأخبار عدمه كما عرفت ، و ذهب إليه جماعة من المحققين و ذهب المفيد و ابن الجنيد و جماعة إلى استحباب التأخير إلى أن يخرج فضيلة الظهر ، و هو المثل أو الأقدام ، و جزم الشهيد في الذكري باستحباب التفريق بين الصلاتين و قد عرفت أن التفريق يتحقق بتوسط النافلة بينهما .

الخامس : اختلف الأصحاب في آخر وقت العصر ، فقال المرتضى -ره- يمتد وقت الفضيلة إلى أن يصير الفيء قامتين ، و وقت الاجزاء إلى الغروب و إليه ذهب ابن الجنيد و ابن إدريس و ابن زهرة و جمهور المتأخرين و قال المفيد يمتد وقتها للمختار إلى أن يتغير لون الشمس باصفرارها للغروب ، و للمضطر الناسي إلى الغروب .

و قال الشيخ في الخلاف : آخره إذا صار ظل كل شيء مثليه ، و قال في المبسوط آخره إذا صار ظل كل شيء مثليه للمختار ، و للمضطر إلى غروب الشمس ، و هو المنقول عن ابن البرّاج و أبي الصلاح و ابن حمزة و ظاهر سلاّ و عن ابن أبي عقيل أن وقته إلى أن ينتهي الظل ذراعين بعد زوال الشمس ، فإذا جاوز ذلك دخل في الوقت الآخر مع أنه زعم أن الوقت الآخر للمضطر .

و عن المرتضى في بعض كتبه : يمتد حتى يصير الظل بعد الزيادة

مثل ستة أسباعه للمختار ، و قد عرفت أن الظاهر أن وقت الاجزاء ممتد إلى الغروب ، و وقت الفضيلة إلى المراتب المختلفة المقررة للمفضل و الأفضلية . وقال المحقق في المعتبر ونعم ما قال : هذا الاختلاف في الأخبار دلالة الترخيص و أمانة الاستحباب .

ثم الظاهر من كلام القائلين بالاختيار و الاضطرار أن المختار وإن أتم بالتأخير عن الوقت الأوّل لكنّها لا تصير قضاء ، بل الظاهر من كلام بعضهم أنه إنهم معفو عنه بل يظهر من بعض كلمات الشيخ أن المناقشة لفظيّة حيث قال في موضع من التهذيب : « و ليس لأحد أن يقول إن هذه الأخبار إنما تدل على أن أوّل الأوقات أفضل ، و لا تدل على أنه يجب في أوّل الوقت ، لأنه إذا ثبت أنه في أوّل الوقت أفضل ، و لم يكن هناك منع و لا عذر ، فإنه يجب أن يفعل ، و من لم يفعل و الحال هذه استحق اللوم و العتب ، و لم نرد بالوجوب هنا ما يستحق بتركه العقاب ، لأنّ الوجوب على ضروب عندنا ، منها ما يستحق بتركه العقاب و منها ما يكون الأولى فعله ، و لا يستحق بالاخلال به العقاب ، و إن كان يستحق به ضرباً من اللوم و العتب ، و هذا كالصريح في أن المراد بالوجوب الفضيلة . و هذا كلّهُ في الحضر ، فأما السّفر فلا إشكال بل قيل لاختلاف بين المسلمين في جواز الجمع للأخبار الكثيرة الصّريحة في ذلك .

١٣ - اختيار الرجال للكشي : عن محمد بن إبراهيم الوراق ، عن علي بن محمد بن يزيد ، عن بنان بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن محمد بن أبي عمير قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال : كيف تركت زرارة ؟ فقلت : تركته لا يصلي العصر حتّى تغيب الشمس ، قال : فأنت رسولي إليه ، فقل له فليصل في مواقيت أصحابه ، فأنّي قد حرقت قال : فأبلغته ذلك ، فقال أنا والله أعلم أنك لم تكذب عليه ، و لكن أمرني بشيء فأكره أن أدعه (١) .

بيان : قوله عليه السلام : « فأنّي قد حرقت » أقول : النسخ هنا مختلفة ، ففي

بعضها بالحاء المهملة و الفاء على بناء المجهول من التفعيل أي غيرت عن هذا الرأي فأنسى أمرته بالتأخير لمصلحة و الآن قد تغيرت المصلحة ، و يؤيده أن في بعض النسخ صرفت بالصاد المهملة بهذا المعنى ، و في بعضها بالحاء و القاف كناية عن شدة التأثر و الحزن ، أي حزنت لفعله ذلك ، و في خبر آخر من أخبار زرارة « فخرجت » من الحرج ، و هو الضيق ، و على التقادير الظاهر أن قول الرأوي حتى تغيب الشمس مبني على المبالغة و المجاز ، أي شارفت الغروب .

١٣-الاختيار : عن حمديويه ، عن محمد بن عيسى ، عن القاسم بن عروة ، عن ابن بكير قال : دخل زرارة على أبي عبد الله عليه السلام قال : إنكم قلتم لنا في الظهر و العصر على ذراع و ذراعين ، ثم قلتم : أبردوا بها في الصيف ، فكيف الأبراد بها ؟ و فتح ألواح ليكتب ما يقول فلم يجبه أبو عبد الله عليه السلام بشيء فأطبق ألواح فقل : إنما علمنا أن نسألكم و أنتم أعلم بما عليكم ، و خرج و دخل أبو بصير على أبي عبد الله فقال عليه السلام : إن زرارة سألني عن شيء فلم أجبه . و قد ضقت من ذلك ، فاذهب أنت رسولي إليه فقل : صل الظهر في الصيف إذا كان ظلك مثلك و العصر إذا كان مثلك ، و كان زرارة هكذا يصلي في الصيف ولم أسمع أحداً من أصحابنا يفعل ذلك غيره ، و غير ابن بكير (١) .

بيان : هذا الخبر مؤيد لما مر من استحباب تأخير الظهر في شدة الحر و يدل على استحباب تأخير العصر أيضاً و الأصحاب خصوا الحكم بالظهر ، و لا يخلو من قوة فإن الخروج عن الأخبار الكثيرة الدالة على فضيلة أوّل الوقت بمجرّد ذلك مشكل ، مع احتمال النقيّة أيضاً ، بل الحكم في الظهر أيضاً مشكل كما عرفت ، و لعل مضايقته عليه السلام عن بيان الحكم ممّا يؤيده .

و يؤيده أيضاً اشتهاار الرواية والحكم بين المخالفين ، قال محيي السنة في شرح السنة بعد أن روى عن أبي هريرة بأسانيد « أن رسول الله ﷺ قال : إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم ، و قال : اشتكت النار إلى ربها

فقال رب "أكل بعضي بعضاً ، فأذن لها بنفَسين نفس في الشتاء ، ونفس في الصيف فأشدُّ ما تجدون من الحرِّ فمن حرِّها ، وأشدُّ ما تجدون من البرد فمن زمهريرها" معنى الابراد انكسار حرِّ الظهيرة ، وهو أن يفيء الأفياء ، وينكسروهيج الحرِّ فهو برد بالاضافة إلى حرِّ الظهيرة ، وقوله : « من فيح جهنم » قال الخطَّابي "معناه سطوع حرِّها وانتشاره ، وأصله في كلامهم السَّعة و الانتشار يقال : مكان أفيح أي واسع .

ثم قال : و اختلف أهل العلم في تأخير صلاة الظهر في شدَّة الحرِّ فذهب ابن المبارك وأحمد وإسحاق إلى تأخيرها والابراد بها في الصَّيف ، وهو الأشبه بالاتباع ، و قال الشافعي تعجيلها أولى إلا أن يكون إمام مسجد ينتابه الناس من بعد ، فإنه يبرد بها في الصيف ، فأما من صلَّى وحده أو جماعة في مسجد بفناء بيته لا يحضره إلا من بحضرته فإنه يعجلها ، لأنَّه لامشقة عليهم في تعجيلها .

ثم روي عن أبي ذر رضي الله عنه بأسانيد قال : كننا مع النبي ﷺ في سفر فأراد المؤذِّن أن يؤذِّن للظهر ، فقال النبي ﷺ : أبرد ، ثم أراد أن يؤذِّن فقال له : أبردحتي رأيتا فيء التلول فقال النبي ﷺ : إن شدَّة الحرِّ من فيح جهنم ، فاذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا بالصَّلَاة ثم قال : وفيه دليل على أن الابراد أولى ، وإن لم يأت من بعد ، فإن النبي ﷺ أمره مع كونهم مجتمعين في السفر انتهى .

و حمل بعض الأفاضل الخبر على بلد يكون ظلُّ الزوال فيه حال الصيف خمسة أقدام مثلاً ، فاذا صار مع الزيادة الحاصلة بعد الزوال مساوياً للشخص يكون قد زاد قدمين ، فيوافق الأخبار الأخر ، وهو محمل بعيد ، مع أنه لا يستقيم في العصر ، وفي تنزيل الجمعة منزلة الظهر على القول به فيها وجهان الأقرب الاقتصار على مورد النصِّ للأخبار الدالة على ضيق وقت الجمعة ، وخالف في ذلك في التذكرة فتحكم بشموله لها .

١٥ - مجالس ابن الشيخ : عن أبيه ، عن ابن الصَّلْت ، عن ابن عقدة ، عن

عبداد ، عن عمته ، عن أبيه ، عن جابر ، عن إبراهيم بن عبد الأعلى ، عن سويد بن غفلة ، عن علي وعمر وأبي بكر و ابن عباس قالوا كلهم : صل العصر و الفجاء مسفرة ، فانها كانت صلاة رسول الله ﷺ (١) .

١٦ - السرائر : من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي عبد الله الفرّاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال له رجل من أصحابنا : إنّه ربّما اشتبه علينا الوقت في يوم غيم ، فقال : تعرف هذه الطيور التي عندكم بالعراق يقال لها : الدّ يوك ؟ فقال : نعم ، قال : إذا ارتفعت أصواتها و تجاوبت فعند ذلك فصل (٢) . بيان : يدل على جواز التعويل في دخول الوقت على ارتفاع أصوات الديوك و تجاوبها و أورده الصدوق في الفقيه (٣) وظاهره الاعتماد عليها ، ومال إليه في الذكري و نفاه العلامة في التذكرة ، و هو أحوط ، و لا بدّ من حملها على ما إذا صاقت في الوقت المحتمل ، إذ كثيراً ما تصيح عند الضحى .

١٧ - منتهى المطلب : روى ابن بابويه في كتاب مدينة العلم في الصحيح عن معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان المؤذن يأتي النبي ﷺ في الحرّ في صلاة الظهر فيقول ﷺ : أبرد أبرد .

١٨ - أربعين الشهيد : بإسناده عن الصدوق ، عن والده ، عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن معاوية مثله .

١٩ - منتهى المطلب : روى ابن بابويه في كتاب مدينة العلم في الصحيح عن الحسن بن علي الوشّاء قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول : كان أبي ربّما صلّى الظهر على خمسة أقدام .

٢٠ - العياشي : عن إدريس القمي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الباقيات الصالحات ، فقال : هي الصلاة ، فحافظوا عليها ، وقال : لا تصلّي الظهر أبداً حتّى

(١) أمالي الطوسي ج ١ ص ٣٥٧ .

(٢) السرائر ص ٤٩٦ .

(٣) الفقيه ج ١ ص ١٢٣ و ١٢٤ .

تزول الشمس (١) .

٢١- ومنه : عن سعيد الأعرج قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام و هو مغضب ، و عنده نفر من أصحابنا و هو يقول : تصلّون قبل أن تزول الشمس ؟ قال وهم سكوت ، قال : فقلت : أصلحك الله ما نصليّ حتّى يؤذّن مؤذّن مكّة ، قال : فلا بأس أما إنّّه إذا أذّن فقد زالت الشمس ، ثمّ قال : إنّ الله يقول : « أقم الصلوة لدلوك الشمس إلى غسق الليل » فقد دخلت أربع صلوات فيما بين هذين الوقتين ، و أفرد صلاة الفجر فقال : « و قرآن الفجر إنّ قرآن الفجر كان مشهوداً » فمن صليّ قبل أن تزول الشمس فلا صلاة له (٢) .

بيان : ظاهره جواز التعويل على الأذان ، و إن أمكن أن يكون عليه السلام علم أن هذا المؤذّن لا يؤذّن قبل الظهر .

٢٢- دعائم الاسلام : عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين : الظهر و العصر ، و ليس يمنع من صلاة العصر بعد صلاة الظهر إلا قضاء السبحة التي بعد الظهر و قبل العصر ، فان شاء طوّل إلى أن يمضي قدما ، و إن شاء قصر (٣) .

و عن أبي جعفر عليه السلام أنّه خرج و معه رجل من أصحابه إلى مشربة أمّ إبراهيم ، فصعد المشربة ، ثمّ نزل ، فقال للرجل : زالت الشمس ؟ قال أنت أعلم جعلت فداك ، فنظر فقال : قد زالت و أذّن و قام إلى نخلة فصليّ صلاة الزوال ، وهي صلاة السنّة قبل الظهر ، ثمّ أقام الصلاة و تحوّل إلى نخلة أخرى ، و أقام الرجل عن يمينه فصليّ الظهر أربعاً ثمّ تحوّل إلى نخلة أخرى فصليّ صلاة السنّة بعد الظهر أربع ركعات ، ثمّ أذّن و صليّ أربع ركعات ، ثمّ أقام الصلاة و صليّ العصر أربعاً ولم تكن بين الظهر و العصر إلا السبحة (٤) .

(١) تفسير العياشي ج ٢ ص ٣٢٧ ، والاية في سورة الكهف . ٤٦ .

(٢) تفسير العياشي ج ٢ ص ٣٠٨ .

(٣-٤) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٧ .

إيضاح : يدلُّ على استحباب إيقاع نافلة الزَّوال بين الأذان و الإقامة وعلى جواز إيقاع الامام الأذان و الإقامة معاً بل ، رجحانه و على رجحان قيام المقتدي إذا كان واحداً عن يمين الامام ، و على أنَّ الأربعة الأولى من الثمان ركعات بين الظهرين للظهر ، و الأربعة الأخيرة للعصر ، و على استحباب إيقاع الأربعة الأخيرة بين الأذان و الإقامة ، وعلى أنَّه يتحقق التفريق المستحب و الموجب لاعادة الأذان بتوسط النافلة بين الفرضين ، و على استحباب تفريق الفرائض و النوافل على الأمكنة ، و قد وردت العلة بأنها تشهد للمصلي يوم القيامة .

٢٣- الدعائم : عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : آخر وقت العصر أن تصفر

الشمس (١) .

و عن النبي ﷺ قال : صلُّوا العصر و الشمس بيضاء نقيّة (٢) .

و عنه عليه السلام أنَّه كان يأمر بالابراء بصلاة الظهر في شدة الحر ، و ذلك أن

تؤخر بعد الزوال شيئاً (٣) .

٢٤ - الهداية : قال الصادق عليه السلام : إذا زالت الشمس فقد دخل وقت

الصلاةين إلا أنَّ بين يديها سبحة ، فإن شئت طوَّلت ، و إن شئت قصَّرت (٤) .

و قال الصادق عليه السلام : أوَّل الوقت زوال الشمس وهو وقت الله الأوَّل و هو

أفضلهما (٥) .

و قال عليه السلام : إذا زالت الشمس فتحت أبواب السماء فلا أحبُّ أن يسبقني

أحد بالعمل إنني أحبُّ أن تكون صحيفة أَوَّل صحيفة يكتب فيها العمل الصالح (٦) .

و قال عليه السلام : ما يأمن أحدكم الحدث في ترك الصلاة ، و قد دخل وقتها و

هو فارغ ، فأوَّل وقت الظهر من زوال الشمس إلى أن تمضي قدمان ، و وقت العصر

(١-٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٨ .

(٣) ، ، ، ص ١٤٠ .

(٤-٥) الهداية : ٢٨ .

من حين يمضي قدمان من زوال الشمس إلى أن تغيب (١) .
 وقال : لفضل الوقت الأوّل على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا (٢) .
 ٢٥ - تفسير سعد بن عبد الله : برواية ابن قولويه عنه بإسناده عنهم عليهم السلام
 قال : من كان مقيماً على الإقرار بالائتمة عليهم السلام كلّهم ، وبإمام زمانه و ولايته ، وأنه
 قائم العين ومستور من عقب الماضي قبله وقد خفي عليه اسم الحجّة وموضعه في
 هذا الوقت فمعذور في إدراك الاسم والموضع حتّى يأتيه الخبر الذي بمثله تصحّ
 الأخبار ، ويثبت الاسم والمكان ، ومثل ذلك إذا حجب الله عزّ وجلّ عن العباد
 عين الشمس التي جعلها دليل الصلاة ، فموسّع عليهم تأخيرها حتّى يتبيّن لهم ،
 أو يصحّ لهم دخول الوقت ، وهم على يقين أنّ عينها أم تبطل ، وقد خفي عليهم
 موضعها (٣) .

٢٦ - المجازات النبوية : عن النبي صلى الله عليه وآله قال في حديث طويل : يؤخّرون
 الصلاة إلى شرق الموتى .
 قال السيّد: أي يؤخّرونها إلى أن لا يبقى من النهار إلاّ بقدر ما بقي من نفس
 الميّت قد شرق بريقه وغرغر ببقية نفسه (٤) .

٢٧ - كتاب عاصم بن حميد : عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام

(٢-١) الهداية : ٢٨ .

(٣) كتاب التفسير هو الذي روى برواية أخرى عن النعماني ، وقد أدرجه المؤلف
 العلامة في كتاب القرآن ج ٩٣ وموضع النص منه ص ١٥ وقد مر سابقاً أيضاً ملخصاً .
 (٤) المجازات النبوية ص ١٩٣ واللفظ فيه هكذا : وقد قيل في ذلك أقوال كلها
 بعيدة عن المحجة ، ومع ذلك يخرج الكلام من حيز الاستعارة غير قول واحد ، وهو أن
 يكون المراد أنهم يؤخّرون الصلاة إلى أن لا يبقى من النهار إلا بقدر ما بقي من نفس
 الميّت الذي قد شرق بريقه وغرغر ببقية نفسه ، فشبه عليه السلام تلك البقية بشفاقة الذماء
 التي قد قرب انقضاؤها وحان فناؤها .

يقول : إنَّ الموتور أهله و ماله من ضيَّع صلاة العصر قال : قلت أيَّ أهل له؟ قال : لا يكون له أهل في الجنَّة .

٢٨ - كتاب محمد بن المثنى : عن جعفر بن محمد بن شريح ، عن ذريح المحاربيَّ "أنَّه كان جالساً عند أبي عبدالله عليه السلام فدخل عليه زرارة بن أعين فقال : يا أبا عبدالله ! إنَّني أصلي الأولى إذا كان الظلّ قد مينا ، ثمَّ أصلي العصر إذا كان الظلّ أربعة أقدام ، فقال أبو عبدالله عليه السلام إنَّ الوقت في النصف ممّا ذكرت إنَّني قدرت للموالي جريدة فليس يخفى عليهم الوقت .

أقول : قد مضى خبر وصيّة محمد بن أبي بكر و خبر داود بن سليمان وغيرهما في الأبواب السابقة .



٨

* (((باب))) *

* (وقت العشائين) *

١ - مجالس الصدوق و الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن الحسين بن الحسن القرشي ، عن سليمان بن جعفر البصري عن عبدالله بن الحسين بن زيد ، عن أبيه ، عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله ﷺ إن الله كره لكم أيتها الأمة أربعاً وعشرين خصلة ، ونهاكم عنها - إلى أن قال : و كره النوم قبل العشاء الآخرة و كره الحديث بعد العشاء الآخرة (١).

٢ - أمالي ابن الشيخ : عن أبيه عن جماعة ، عن أبي المفضل ، عن إسحاق بن محمد ابن مروان ، عن أبيه ، عن يحيى بن سالم الفراء ، عن حماد بن عثمان ، عن جعفر ابن محمد ، عن آبائه عليهم السلام ، عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لما أُسرى بي إلى السماء دخلت الجنة فرأيت فيها قصرأ من ياقوت أحمر يرى باطنه من ظاهره لضياءه و نوره ، و فيه قبتان من در و زبرجد ، فقلت : يا جبرئيل لمن هذا القصر ؟ قال : هو لمن أطاب الكلام ، و أدام الصيام ، و أطعم الطعام ، و تهجد بالليل و الناس نيام .

قال علي عليه السلام فقلت : يا رسول الله و في أمّتك من يطيق هذا ؟ فقال ﷺ أتدري ما إطابة الكلام ؟ فقلت : الله و رسوله أعلم ، قال : من قال : « سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر » أتدري ما إدامة الصيام ؟ قلت : الله و رسوله أعلم ، قال : من صام شهر الصبر شهر رمضان ، و لم يفطر منه يوماً ، أتدري ما إطعام الطعام ؟ قلت : الله و رسوله أعلم ، قال : من طلب لعياله ما يكف به و جوهم

عن الناس أتدري ما التهجّد بالليل والناس نيام ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال من لم ينام حتّى يصلي العشاء الآخرة ، والناس من اليهود والنصارى وغيرهم من المشركين نيام بينهما (١) .

٣ - تفسير النعماني : عن أمير المؤمنين عليه السلام مثله ، وفيه لأنّهم ينامون بين الصلاتين (٢) .

٤ - السرائر : من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن الحسين ، عن أحمد القروي ، عن أبان ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : دلوك الشمس زوالها وغسق الليل بمنزلة الزوال من النهار (٣) .

٥ - منتهى المطلب : قال : روى ابن بابويه في كتاب مدينة العلم في الصحيح عن عبدالله بن مسكان قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها .

بيان : أوّل وقت المغرب غروب الشمس بالاخلاف ، قال في المعتبر : وهو إجماع العلماء ، وكذا في المنتهى ، و اختلف الأصحاب فيما يتحقّق به الغروب فذهب الأكثر إلى أنّه إنّما يتحقّق ويعلم بذهاب الحمرة المشرقيّة ، قال في المعتبر : وعليه عمل الأصحاب ، وقال الشيخ في المبسوط : علامة غيوبة الشمس هو أنّه إذا رأى الأفاق ، والسماء مصحّية ولا حایل بينه وبينها ورآه قد غابت عن العين علم غروبها ، وفي أصحابنا من قال : يراعى زوال الحمرة من ناحية المشرق وهو الأحوط فأما على القول الأوّل إذا غابت الشمس عن النظر ورأى ضوءها على جبل يقابلها أو مكان عال مثل منار الاسكندريّة وشبهها فإنّه يصلي ، ولا يلزمه حكم طلوعها بحيث طلعت وعلى الرواية الأخرى لا يجوز ذلك حتّى تغيب في كل موضع تراه وهو الأحوط انتهى .

(١) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٧٣ .

(٢) راجع البحار ج ٩٣ ص ٨٣ ، و رواء القمى في تفسيره ص ١٩ .

(٣) السرائر ص ٣٧٥ .

و يظهر منه أن الاعتبار عنده بغيوبة القرص ، وإليه ذهب في الاستبصار على أحد الوجهين في الجمع بين الأخبار ، وهو مختار السيد المرتضى و ابن الجنيد و ابن بابويه في كتاب علل الشرايع (١) و ظاهر اختياره في الفقيه (٢) حيث نقل الأحاديث الدالة عليه ، و اختاره بعض المتأخرين .

و قال ابن أبي عقيل: أوّل وقت المغرب سقوط القرص ، وعلامة سقوط القرص أن يسود أفق السماء من المشرق ، وذلك عند إقبال الليل و تقوية الظلمة في الجو ، و اشتباك النجوم ، و لعله أراد ما يقرب القول الأوّل و الأخبار المعتبرة الكثيرة تدلّ على القول الثاني ، و هو استتار القرص ، و لعلّ الأكثر إنمّا عدلوا عنها لموافقتها لمذاهب العامة ، فحملوها على التقيّة ، و تأويلها بذهاب الحمرة في غاية البعد ، لكنّ العمل بها ، و حمل ما يعارضها على الاستحباب وجه قويّ به يجمع بين

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٨ باب العملة التي من أجلها صار وقت المغرب اذا ذهبت الحمرة من المشرق ، و كما ترى عنوان الباب يوافق المشهور و ان كان في طي الباب احاديث تحكم بأن غروب الشمس باستتار القرص و الذي عندي أن الغروب هو استتار القرص لاعتناء وجه الارض فقط ، بل عنها وعن كل ما علاها من الجو الذي يتعلّق بها و هو منتهى ما يمكن للانسان أن يعيش فيه ويتنفس من الهواء المحيط بالارض ، و ذلك لان سلطان الشمس و نفوذها انما هو في الهواء ، ولولا لم يكن للشمس ضياء ولا بهاء ، فاللازم أن يعتبر الغروب بالنسبة الى الهواء الذي يملأ كل قطعة من الارض .

فلو قيل بأن الغروب هو استتار الشمس عن نظر الرائي الذي قام على وجه الارض لوجب على ذاك الرائي صلاة المغرب ، ولم يجب على من ارتفع الى الطبقة الثانية ، و اذا غربت الشمس من الطبقة الثانية ولم تغرب من الثالثة عاد الاشكال و المحذور وهكذا في كل طبقة بالنسبة الى طبقة أخرى تعلوها ، الا اذا اعتبر غروب الشمس عن الطبقة العالية التي ليس بعدها هواء ولا للشمس فيها شعاع و ضياء . ولا يعرف غروبها عن تلك الطبقة الا بذهاب الحمرة المشرقية عن قمة الرأس .

الأخبار ، ويؤيده بعض الروايات ، وإن كان العمل بالمشهور أحوط .
ثم إنه قد عرفت ما دل عليه كلام المبسوط من حصول الاستتار و دخول
الوقت وإن بقي شعاع الشمس على رؤوس الجبال ، والمنازة العالية ، وقال في التذكرة
وهو أي الغروب ظاهر في الصحاري وأما في العمران والجبال فيستدل عليه بأن لا يبقى
شيء من الشعاع على رؤوس الجدران ، و قلل الجبال ، و هو أحوط ، وإن دل
بعض الأخبار على ما اختاره الشيخ كما ستعرف .

وأما آخر وقت المغرب فالمشهور بين الأصحاب امتداد وقتها للمختار إلى انتصاف
الليل أو إلى أن يبقى لانتصاف الليل مقدار العشاء على القول بالاختصاص ، و هو
اختيار المرتضى وابن العنيد وابن زهرة و ابن إدريس و جمهور المتأخرين ،
و نقل ابن زهرة إجماع الفرق عليه .

وقال المفيد : آخر وقتها غيبوبة الشفق ، وهو الحمرة في المغرب ، والمسافر
إذا جدد به السير عند المغرب فهو في سعة من تأخيرها إلى ربع الليل ، ونحواً منه قال
الشيخ في النهاية : وقال في المبسوط آخره غيبوبة الشفق و أطلق ، وكذا في الجمل
و هو المحكى عن ابن البراج وابن أبي عقيل [ونقل في المختلف أنه للمختار والمضطر
إلى ربع الليل ، و به قال ابن حمزة وأبو الصلاح وقال في الخلاف آخره غيبوبة
الشفق ، وعن السيّد أنه قال في الناصرية : آخر وقتها مغيب الشفق الذي هو الحمرة
وروي ربع الليل وحكم بعض أصحابنا أن وقتها يمتد إلى نصف الليل وعن ابن أبي عقيل
أن ما بعد الشفق وقت المضطر ، وعن ابن بابويه وقت المغرب لمن كان في طلب
المنزل في سفر إلى ربع الليل ، وكذا للمفيع من عرفات إلى جمع ، وعن سائر
يتمد وقت العشاء الأوّل إلى أن يبقى لغياب الشفق الأحمر مقدار أداء ثلاث
ركعات .

و نقل في المنتهى عن الشيخ أن آخره للمختار ذهاب الشفق ، وللمضطر
إلى ما قبل نصف الليل بأربع ، و نقله عن السيّد في المصباح ، وعن بعض العلماء
يتمد وقت المضطر حتى يبقى للفجر وقت العشاء ، واختاره المحقق في المعتمد

ونقله الشيخ في المبسوط عن بعض الأصحاب وحكى عن ابن البراج أنه حكى عن بعض الأصحاب قولاً بأن للمغرب وقتاً واحداً عند غروب الشمس ، ولعل الأقوى امتداد وقت الفضيلة إلى سقوط الشفق ، و وقت الاجزاء للمختار إلى نصف الليل ، وللمضطر إلى ما قبل طلوع الفجر بقدر العشاء .

وأما وقت العشاء الآخرة فالمشهور أن أوّلها إذا مضى من غروب الشمس مقدار أداء ثلاث ركعات ، وقال الشيخان : أوّل وقتها غيبوبة الشفق ، ونسبه في الخلاف إلى ابن أبي عقيل وسلاّر وهو أحد قولي المرتضى وصرّح الشيخ في النهاية بجواز تقديم العشاء قبل غيبوبة الشفق في السفر وعند العذار ، وجوّز في التهذيب تقديمه إذا علم أو ظن أنه إذا لم يصل في هذا الوقت لم يتمكّن منه بعده ، والأوّل أقوى .

وأخر وقت العشاء على المشهور انتصاف الليل سواء في ذلك المختار والمضطر وقال المفيد : آخره ثلث الليل ، وهو مختار الشيخ في جملة من كتبه ، وابن البراج وقال في المبسوط والنهاية آخره للمختار ثلث الليل وللمضطر نصف الليل ، واختاره ابن حمزة وعن ابن أبي عقيل أوّل وقت العشاء الآخرة مغيب الشفق وهو الحمرة فإذا جاز ذلك حتّى دخل ربع الليل فقد دخل في الوقت الأخير ، وقد روي إلى نصف الليل .

ونقل الشيخ في المبسوط عن بعض علمائنا قولاً بأن آخره للمضطر طلوع الفجر ، واختاره المحقق في المعتبر وبعض المتأخّرين ، ونقل عن أبي الصلاح أن آخره للمختار ربع الليل وللمضطر نصف الليل ولعل الأقوى امتداد وقت الفضيلة إلى ثلث الليل ، ووقت الاجزاء للمختار إلى نصف الليل ، ووقت المضطر إلى طلوع الفجر فلو أخر المختار عن نصف الليل أثم ، ولكنّه يجب عليه الاتيان بالعشاءين قبل طلوع الفجر أداء ، وما اخترناه في الجمع أولى ممّا اختاره الشيخ من القول باستحباب القضاء إذا زال عذر المعذور بعد نصف الليل ، حيث قال في المبسوط : وفي أصحابنا من قال إلى طلوع الفجر ، فأما من يجب عليه القضاء من

أصحاب الأعدار والضرورات ، فأننا نقول ههنا عليه القضاء ، إذالحق قبل الفجر مقدار ما يصلي ركعة أو أربع ركعات صلى العشاء الأخرة ، وإذالحق مقدار ما يصلي خمس ركعات صلى المغرب أيضاً معها استحباباً وإنما يلزمه وجوباً إذا لحق قبل نصف الليل بمقدار ما يصلي فيه أربع ركعات أو قبل أن يمضي ربه مقدار ما يصلي ثلاث ركعات المغرب انتهى مع أنه قال بهذا الفرق في سائر أوقات الاختيار والاضطرار . وقال في موضع من الخلاف : لاخلاف بين أهل العلم في أن أصحاب الأعدار إذا أدرك أحدهم قبل طلوع الفجر الثاني مقدار ركعة أنه يلزمه العشاء الأخرة . فان قيل ظاهر الآية انتهاء وقت العشائين بانتصاف الليل ، لقوله تعالى : « إلى غسق الليل » ، وإذا اختلفت الأخبار يجب العمل بما يوافق القرآن ، قلنا إذا أمكننا الجمع بين ظاهر القرآن والأخبار المتنافية ظاهراً فهو أولى من طرح بعض الأخبار ، وحمل الآية على المختارين الذين هم جلّ المخاطبين وعمدتهم يوجب الجمع بينها ، وعدم طرح شيء منها وأيضاً لو قال تعالى إلى طلوع الفجر لكننا نفهم منه جواز التأخير من نصف الليل اختياراً ، فلذا قال إلى غسق الليل . وأما حمل أخبار التوسعة على التقيّة كما فعله الشهيد الثاني قدّس الله روحه حيث قال : وللاصحاب أن يحملوا الروايات الدالة على الامتداد إلى الفجر على التقيّة لاطباق الفقهاء الأربعة عليه ، وإن اختلفوا في كونه آخر وقت الاختيار أو الاضطرار ، فهو غير بعيد ، لكن أقوالهم لم تكن منحصرة في أقوال الفقهاء الأربعة وعندهم في ذلك أقوال منتشرة ، والحمل على التقيّة إنّما يكون فيما إذا لم يكن محمل آخر ظاهر به يجمع بين الأخبار ، وما ذكرنا جامع بينها . وبالجملة ، المسئلة لا تخلو من إشكال ، والأحوط عدم التأخير عن تنمّة الليل ، بعد تجاوز النصف ، وعدم التعرض للأداء والقضاء ، والله يعلم حقايق الأحكام وحججه الكرام عليه السلام .

٦-العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف رفعه ، عن محمد بن حكيم ، عن شهاب بن عبدربه قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا شهاب إنني أحب إذا صليت المغرب أن أرى في السماء

كوكباً (١) .

بيان : قال الشيخ في الاستبصار بعد إيراد هذا الخبر : يوجه الاستحباب في هذا الخبر بأن يتأنتى الانسان في صلاته ويصليها على تودة ، فانه إذا فعل ذلك يكون فراغه منها عند ظهور الكواكب ، ويحتمل أيضاً أن يكون مخصوصاً بمن يكون في موضع لا يمكنه اعتبار سقوط الحمرة من المشرق ، بأن يكون بين الحيطان العالية أو الجبال الشاهقة ، فان من هذه صفته ينبغي أن يستظهر في ذلك بمراعاة الكواكب انتهى .

ولا يخفى أنه لا حاجة إلى هذا التأويل البعيد ، لاسيما على ما اختاره عند إبداء الوجه الأخير من دخول الوقت بذهاب الحمرة ، إذ لا ينقك ذهابها عن ظهور كوكب غالباً ، وليس في الخبر الكواكب ولا اشتباكها ، بل يمكن أن يقال لا ينافي القول باستتار القرص أيضاً بل يؤيده بوجهين أحدهما أنه عند الغروب يظهر كوكب في أكثر الأوقات ، لاسيما إذا كانت الزهرة مؤخرة عن الشمس ، وثانيهما أن «أحب» يدل على استحباب التأخير لا وجوبه .

٧ - العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ملك موكل يقول « من نام عن العشاء إلى نصف الليل فلا أنام الله عينه » (٢) .

ثواب الاعمال : عن محمد بن الحسن ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن المنذر بن سويد ، عن موسى بن بكر مثله (٣) .

المحاسن : عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد مثله وفيه : عينيه (٤) .

٨ - السرائر : من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن الحسن ، عن

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٩ .

(٢) علل الشرائع ج ٢ ص ٤٥ .

(٣) ثواب الاعمال : ٢٠٨ .

(٤) المحاسن ص ٨٤ .

علي بن يعقوب الهاشمي ، عن مروان بن مسلم ، عن عمارة الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنما أمرت أبا الخطاب أن يصلي المغرب حين تغيب الحمرة من مطلع الشمس عند مغربها ، فجعله هو الحمرة التي من قبل المغرب ، وكان يصلي حين يغيب الشفق (١) .

٩- مجالس الشيخ : عن الحسين بن عبيد الله ، عن الثعلبي ، عن محمد بن همام عن عبد الله الحميري ، عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن زريق الخلقاني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان ﷺ يصلي المغرب عند سقوط القرص قبل أن تظهر النجوم (٢) .

١٠- الهداية : قال الصادق ﷺ : إذا غابت الشمس فقد حل الإفطار ، وجبت الصلاة ، ووقت المغرب أضيق الأوقات ، وهو إلى حين غيوبة الشفق ، ووقت العشاء من غيوبة الشفق إلى ثلث الليل (٣) .

١١- المحاسن : عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الله بن سنان قال سئل أبو عبد الله ﷺ عن صلاة المغرب فقال : أنخ إذا غابت الشمس ، قال : فإنه يشتد على القوم إناخته مرتين ، قال : إنه أصون للمظهر (٤) .

١٢- مجالس الصدوق : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ابن عيسى وموسى بن جعفر البغدادي معاً ، عن عبد الله بن الصلت ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن داود بن أبي يزيد ، عن الصادق ﷺ قال : إذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب (٥) .

١٣- ومنه : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن

(١) السرائر : ٤٧٥ .

(٢) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٣) الهداية : ٢٩ و ٣٠ .

(٤) المحاسن ص ٦٣٩ .

(٥) أمالي الصدوق ص ٤٩ .

العبّاس بن معروف ، عن عليّ بن مهزيار ، عن الحسن بن سعيد ، عن عليّ بن النعمان عن داود بن فرقد قال : سمعت أبي يسأل أبا عبد الله عليه السلام متى يدخل وقت المغرب ؟ فقال إذا غاب كرسیها ، قال : وما كرسیها ؟ قال : قرصها ، قلت متى يغيب قرصها ؟ قال إذا نظرت إليه فلم تره (١) .

بيان : لعلّ الضمير في كرسیها راجع إلى الشمس بمعنى الضوء ، فأنّه يطلق على الجرم وعلى الضوء وعلیهما معاً ، فشبهه قرص الشمس بكرسيّ الضوء لتمكّنه فيه .

١٤ - مجالس الصدوق : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن حمّاد ، عن حرين ، عن زيد الشحام أو غيره قال : صعدت مرّة جبل أبي قبيس والناس يصلّون المغرب ، فرأيت الشمس لم تغب ، وإنّما توارت خلف الجبل عن الناس ، فلقيت أبا عبد الله عليه السلام الصادق فأخبرته بذلك ، فقال لي : ولم فعلت ذلك ؟ بئس ما صنعت ، إنّما تصلّيها إذا لم ترها خلف جبل غابت أو غارت ، ما لم يجعلها سحاب أو ظلمة تظلمها فإنّما عليك مشرق ومغربك ، وليس على الناس أن يبحثوا (٢) .

١٥ - ومنه : عن أبيه وابن الوليد معاً ، عن سعد بن عبد الله ، عن موسى بن الحسن والحسين بن عليّ معاً ، عن أحمد بن هلال ، عن ابن أبي عمير ، عن جعفر بن عثمان ، عن سماعة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام في المغرب : إنّنا ربّما صلّينا ونحن نخاف أن تكون الشمس خلف الجبل ، أو قد سترها منّا الجبل ، فقال : ليس عليك صعود الجبل (٣) .

بيان : ظاهر هذا الخبر والخبر المتقدم الاكتفاء بغيوبة الشمس خلف الجبل وإن لم تغرب عن الأفق ، ولعلّه لم يقل به أحد ، وإن كان ظاهر الصدوق القول به ، لكن لم ينسب إليه هذا القول ، ويمكن حمله على ما إذا غابت عن الأفق الحسّي ،

(١-٢) أمالي الصدوق ص ٤٩ .

(٣) ، ص ٥٠ .

لكن يبقى ضوءها على رؤوس الجبال ، كما نقلنا عن الشيخ في المبسوط ، ولعل الشيخ حملهما على هذا الوجه ، وليس ببعيد جداً ، والأولى الحمل على التقيّة .
وقال الوالد قدس سرّه في الخبر الأول : الظاهر أن ذمّه على صعود الجبل لأنّه كان غرضه منه إثارة الفتنة بأن يقول إنّهم يفطرون ويصلّون والشمس لم تغب بعد ، وكان مظنّه أن يصل الضرر إليه وإلى غيره ، فنهأ عليه السلام لذلك ، ويمكن أن يكون المراد بقوله عليه السلام فإنّما عليك مشرقك ومغربك ، أنك لا تحتاج إلى صعود الجبل ، فإنّه يمكن استعمال الطلوع والغروب بظهور الحمرة أو ذهابها في المشرق أو غربه للغروب وعكسه للطلوع ، وهذا الوجه جار في الخبر الأخير أيضاً .
وقال الجوهري : غارت الشمس تغور غياراً غربت ، وقال : جلّ الشئ تجليلاً عمّ والمجلّل السحاب الذي يجلّل الأرض بالمطر أي يعمّ .

١٦- المجالس : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن يحيى الخنممي قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلّي المغرب و يصلّي معه حتى من الأنصار يقال لهم بنو سلمة ، منازلهم على نصف ميل فيصلّون معه ثم ينصرفون إلى منازلهم وهم يرون مواضع نبلهم (١) .

بيان : «مواضع نبلهم» أي سهامهم ، ويدلّ على استحباب التعجيل بالمغرب وظاهره دخول الوقت بغيوبة القرص ، وهذا الخبر رواه المخالفون أيضاً عن جابر وغيره ، قال : كنّا نصلّي المغرب مع النبي صلى الله عليه وآله ثم نخرج نتناضل حتّى ندخل بيوت بني سلمة ننظر إلى مواقع النبل من الأسفار .

١٧- المجالس : عن جعفر بن علي بن الحسن الكوفي ، عن جدّه الحسن بن علي بن عبد الله ، عن جدّه عبد الله بن مغيرة ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : صحبني رجل كان يمسي بالمغرب ويغلس بالفجر فكنت أنا أصلي المغرب إذا وجبت الشمس وأصلي الفجر إذا استبان لي الفجر ،

فقال لي الرجل : ما يمنعك أن تصنع مثل ما أصنع ، فإن الشمس تطلع على قوم قبلنا و تغرب عنا وهي طالعة على آخرين بعد ، قال : فقلت إنهما علينا أن نصلّي إذا وجبت الشمس عنا ، وإذا طلع الفجر عندنا ليس علينا إلا ذلك ، وعلى أوائك أن يصلّوا إذا غربت عنهم (١) .

بيان : يمسي بالمغرب أي يوقعها في المساء و بعد دخول الليل ، و قال الجوهري : الغلس ظلمة آخر الليل ، والتغليس السّير بغلس يقال : غلّسنا الماء أي وردناه بغلس ، و كذلك إذا فعلنا الصّلاة بغلس .

١٨ - المجالس : عن أبيه و محمد بن الحسن بن الوليد و أحمد بن محمد العطار كلّهم ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن موسى ابن بشّار ، عن المسعودي ، عن عبدالله بن زبير و عن أبان بن تغلب و الرّبيع بن سليمان و أبان بن أرقم وغيرهم قالوا أقبلنا من مكّة حتّى إذا كنّا بوادي الأجر إذا نحن برجل يصلّي و نحن ننظر إلى شعاع الشمس ، فوجدنا في أنفسنا ، فجعل يصلّي و نحن ندعو عليه ، حتّى صلّى ركعة و نحن ندعو عليه و نقول هذا من شباب أهل المدينة ، فلمّا أتمناه إذا هو أبو عبدالله جعفر بن محمد عليه السلام فنزلنا فصلينا معه ، و قد فاتتنا ركعة ، فلمّا قضينا الصّلاة قمنا إليه ، فقلنا : جعلنا فداك ، هذه الساعة تصلّي ؟ فقال إذا غابت الشمس فقد دخل الوقت (٢) .

بيان : في القاموس الأجر موضع بين الخزيمية وفيد ، وقال : وجد عليه يجيد و يجود وجدأ وجددة و موجدة غضب ، وبه وجدأ في الحب فقط وكذا في الحزن ولكن يكسر ماضيه ، و المراد بشعاع الشمس الحمرة المشرقة كما يدلّ آخر الخبر .

١٩ - المجالس : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن سهل بن زياد عن هارون بن مسلم ، عن ابن أبي عمير ، عن علي بن إسماعيل ، عن زيد الشحام

(١) إمامي الصدوق ص ٥٠

(٢) المصدر نفسه ص ٥٠ .

قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من أخر المغرب حتى تشتبك النجوم من غير علة فأنا إلى الله منه بريء (١).

بيان : اشتباك النجوم كثرتها قال في النهاية في حديث مواقيت الصلاة إذا اشتبكت النجوم أي ظهرت جميعاً ، و اختلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها ، و لعلته محمول على ما إذا أخر معتقداً عدم جواز إيقاعها قبل ذلك ، كما كان مذهب أبي الخطاب أو طلباً لفضلها كما قيّد به في سائر الأخبار أو إذاعة و تركاً للتقية فان العامة ينكرون التأخير أشدّ الإنكار أو على من داوم على ذلك تهاوناً بالسنة وعدولاً عنها و يمكن حملها على التقية أيضاً .

٢٠ - الاحتجاج : عن الكليني رفعه عن الزهري قال : طلبت هذا الأمر طلباً شافياً حتى ذهب لي فيه مال صالح ، فرفعت إلى العمري فخدمته و لزمته فسألته بعد ذلك عن صاحب الزمان عليه السلام فقال : ليس إلى ذلك وصول ، فخفضت له فقال : بكّر بالغداة ، فوافيت فاستقبلني شاب من أحسن الناس وجهاً و أطيبهم ريحاً و في كفته شيء كهيئة التجار ، فلمّا نظرت إليه دنوت من العمري فأومأ إلى فعدلت إليه و سألته فأجابني عن كل شيء أردت ، ثم مرّ لي دخل الدار ، وكانت من الدور التي لا يكثر بها ، فقال العمري : إن أردت أن تسأل فسل ، فانك لا تراه بعد ذا ، فذهبت لأسأل فلم يستمع و دخل الدار و ما كلمني بأكثر من أن قال : ملعون ملعون من أخر العشاء إلى أن تشتبك النجوم ، ملعون ملعون من أخر الغداة إلى أن تنقضي النجوم . و دخل الدار (٢) .

بيان : لعل المراد بالعشاء هنا المغرب ، و يحتمل على ما حمل عليه

(١) أمالي الصدوق ص ٢٣٦ ، ووجه الحديث أن الوقت المسنون لصلاة المغرب أول

المغرب عند ذهاب الحمرة ، فمن أخر صلاة المغرب عن هذا الوقت من غير علة - كما صرح بذلك في الخبر - فقد تهاون بسنته (س) ، و رغب عنها ، و من رغب عن سنته فليس منه في شيء .

(٢) الاحتجاج : ٢٦٧

الخبر السابق .

٢١ - قرب الاسناد : عن أحمد بن إسحاق بن سعد ، عن بكر بن محمد الأزدي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت صلاة المغرب فقال : إذا غاب القرص ثم سألت عن وقت صلاة العشاء الآخرة ، قال : إذا غاب الشفق ، قال و آية الشفق الحمرة ، قال : وقال بيده هكذا (١) .

بيان : قال : بيده هكذا أي أشار بيده إلى ناحية المغرب ، واستعمال القول في الفعل شائع .

٢٢ - قرب الاسناد : عن السندي بن محمد ، عن صفوان الجمال : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : إن معي شبه الكرش المنثور فأؤخر صلاة المغرب حتى عند غيبوبة الشفق ثم أصلّيتهما جميعاً يكون ذلك أرفق بي ، فقال : إذا غاب القرص فصل المغرب ، فإنما أنت و مالك لله عز وجل (٢) .

٢٣ - ومنه : عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن صفوان مثله (٣) .
بيان : قال في القاموس : الكرش بالكسر و ككتف لكل مجتر بمنزلة المعدة للإنسان ، و عيال الرجل و صغار ولده ، والجماعة ، و في الصحاح : وكرش الرجل أيضاً عياله من صغار ولده ، يقال هم كرش منثور أي صبيان صغار ، و تزوج فلان فلانة فنثرت له كرشها و بطنها ، إذا كثر ولدها له ، والكرش أيضاً الجماعة من الناس انتهى ، والمراد هنا كثرة العيال أو كثرة الجمال ، كما يشهد به حاله و آخر الخبر أيضاً ، و الغرض أنني لكثرة عيالي محتسج إلى العمل ، أو لكثرة جمالي وخوف انتشارها و تفرقها لا أقدر على تفريق الصلاتين ، فمنه عليه السلام عن تأخير المغرب لذلك ، و فيه دلالة ما على مرجوحية الجمع أيضاً .

٢٤ - قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن العلوي ، عن جده علي بن

(١) قرب الاسناد ص ١٨ ط حجر ص ٢٦ ط نجف .

(٢) قرب الاسناد ص ٢٩ ط حجر ، ص ٤١ ط نجف .

(٣) قرب الاسناد ص ٦١ ط حجر ص ٨١ ط نجف .

جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن القوم يتحدّثون حتّى يذهب الثلث الأوّل من الليل و أكثر أيّما أفضل ؟ يصلّون العشاء جماعة أو في غير جماعة ؟ قال : يصلّونها جماعة أفضل (١) .

بيان : يدلّ على عدم خروج وقت العشاء بمضى ثلث الليل .

٢٥ - قرب الاسناد : عن محمد بن الحسين ، عن أحمد بن الميثم ، عن الحسين ، أبي العرنيس قال : رأيت أبا الحسن موسى عليه السلام في المسجد الحرام في شهر رمضان وقد أتاه غلام له أسود بين ثوبين أبيضين ، و معه قلّة و قدح ، فحين قال المؤدّن : الله أكبر صبّ له فناوله و شرب (٢) .

بيان : ظاهره دخول وقت المغرب بغيبوبة القرص إذ مؤدّنهم يؤدّن عند ذلك ، و نقل الراوي ذلك أيضاً يدلّ عليه ، كما لا يخفى ، و يمكن حمله على النقيّة .

٢٦ - قرب الاسناد : عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي قال : صلّيت المغرب مع أهل المدينة في المسجد ، فلمّا سلّم الامام قمت فصلّيت أربع ركعات ثمّ صلّيت العتمة ركعتين ثمّ مضيت إلى أبي الحسن عليه السلام فدخلت عليه بعد ما أعتمت فقال لي صلّيت العتمة فقلت له : نعم ، قال : متى صلّيت ؟ قلت : صلّيت المغرب و أمسيت بصلاتي معهم ، فلمّا سلّم الامام قمت فصلّيت أربع ركعات ثمّ صلّيت العتمة ركعتين ، ثمّ أتيتك ، فأخذ في شيء آخر ولم يجبني ، فقلت له : إنّي فعلت هذا و هو عندي جاز ، فان لم يكن جازاً قمت الساعة فأعدت فأخذ في شيء آخر ولم يجبني (٣) .

توضيح : قال في النهاية : حتّى يعتمدوا أي يدخلوا في عتمة الليل و هي ظلمته و يقال : أعتم الشيء و عتمه إذا أخبره ، و عتمت الجارية و أعتمت إذا تأخّرت

(١) قرب الاسناد ص ١٢١ ط نجف .

(٢) قرب الاسناد ص ١٧٣ ط نجف .

(٣) ، ص ٢٢٩ ط نجف .

و في القاموس عتم عنه يعتم كف بعد المضي فيه ، كعتّم و أعتّم أو احتبس عن فعل شيء يريد ، و الليل مرّ منه قطعة كأعتّم فيهما ، و أعتّم وعتّم سار في العتمة انتهى ، و الظاهر أن عدم الجواب للمتقيّة في تصويب ذلك أو لعدم جرعة المخاطب بعد ذلك على ترك النقيّة .

٢٧ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن سعيد ، عن أحمد بن عبدالله القروي ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لولا أن أشقّ على أمّتي لأخّرت العشاء إلى نصف الليل (١) .

بيان : قال في النهاية : أي لولا أن أنقل عليهم من المشقة وهي الشدة انتهى ، ولولا يدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره ، وتحقيقه أنها مركبة من لولا

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ٢٩ ، ووجه الحديث ظاهر مما تلوناه عليك من أن صلاة المشاء وقتها المفروض من أول الليل إلى آخره مع رعاية الأول فالاول لقوله تعالى : « زلفاً » لكن رسول الله (ص) سن لها وقتاً معيناً وهو أول غيبوبة الشفق لعجلة الناس في النوم و الخوف من قوات العشاء عنهم ، ولذلك قال : « من نام قبل المشاء الآخرة فلا أنام الله عينه » .

ومعنى قوله (ص) « لولا أن أشق » أنه لولا أن أشق عليهم في السهر (بأن لا يناموا إلى ثلث الليل فيصلوا العشاء الآخرة ثم ينامون . أو ينامون ثم يستيقظون ثلث الليل لاداء الصلاة) لفعلت ذلك و أخرت وقتها المسنون إلى ثلث الليل أو نصفه ، لوجود المصلحة في التفريق بين الصلوات المفروضة بساعات ، ولكنى لم أفعل ذلك .

فيكون مغزاه هذا الكلام أن المسلم المتبع لسنة (ص) يجب عليه أن يصلي العشاء الآخرة عند وقتها المسنون و هو ذهاب الشفق اقتداء به و تبعاً لقوله تعالى : « ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله و اليوم الآخر » ، وإن أخرها عن وقتها المسنون ، وفات عنه الأخذ بالسنة فإن أمكنه فليؤخرها إلى ثلث الليل ليدرك مراده (ص) من المصالح .

و«لو» يدلُّ على انتفاء الشيء لانتفاء غيره ، فيدلُّ ههنا على انتفاء التأخير لانتفاء نفى المشقة ، ونفى النفي إثبات ، فيكون التأخير منتهياً لثبوت المشقة ، و المشقة ههنا ليست بثابتة ، فلا بدَّ من مقدَّر أي لولا خوف المشقة أو توقُّعها بسبب هذا الفعل لفعلت ، و الخبر يدلُّ على استحباب تأخير العشاء عن أوَّل وقت الفضيلة ، و هو مناف لما مرَّ من الأخبار الدالة على كون أوَّل الوقت أفضل ، فيمكن تخصيصها به كما خصَّص بغيره ممَّا مرَّ .

و يمكن حمله على النقيضة لاشتهاره بين العامة كما رواه أحمد و الترمذي و ابن ماجة قال : قال رسول الله ﷺ : لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم أن يؤخِّروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ، و قال مجيب السنة من فقهاءهم : اختار أهل العلم من الصحابة و التابعين فمن بعدهم تأخير العشاء ، و ذهب الشافعي في أحد قوليه إلى تعجيلها . لكن رووا التعجيل عن عمر كما ورد في أخبارنا معارضته النبي ﷺ في ذلك .

و قال في الذكرى بعد إيراد بعض الأخبار الدالة على استحباب التأخير : و ظاهر الأصحاب عدم هذا الاستحباب ، لمعارضة أخبار فضيلة أوَّل الوقت صريح به في المبسوط و قال المرتضى - لما قال الناصر أفضل الأوقات أوَّلها في الصلوات كلها : هذا صحيح وهو مذهب أصحابنا ، و الدليل على صحته بعد الإجماع ما رواه ابن مسعود ، عن النبي ﷺ و سأله عن أفضل الأعمال ، فقال : الصلاة أوَّل وقتها ، و مثله رواية أم فروة عن النبي ﷺ و لأنَّ في تقديمها احتياطاً للفرض و في التأخير تغريراً به ، لجواز المانع وحيثُ نذ نقول : ما اختاره النبي ﷺ جاز أن يكون لعذر أوليَّان الجواز .

٢٨ - العلل : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن أحمد ، عن بعض أصحابنا رفعه قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : وقت المغرب إذا ذهبت الحمرة من المشرق ، و تدري كيف ذلك ؟ قلت : لا ، قال : لأنَّ المشرق مطلُّ على المغرب ، هكذا ، و رفع

يمينه فوق يساره ، فاذا غابت ههنا ذهب الحمرة من ههنا (١) .

بيان : أطل عليه أشرف ، ذكره في القاموس و المراد بالشرق ما يقع عليه شعاع الشمس من كرة البخار في جانب المشرق ، و بالمغرب محل غروب الشمس من تحت الأفق إذ بعد الانحطاط عن الأفق بزمان تذهب الحمرة عن المشرق و إشرافه عليه ظاهر بهذا الوجه إذ أحدهما تحت الأفق و الآخر فوقه .

٢٩ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن أبي أسامة الشحام قال : قال رجل لأبي عبدالله عليه السلام أو خرا المغرب حتى تستبين النجوم ؟ قال : فقال خطابية ؟ إن جبرئيل نزل بها على محمد عليه السلام حين سقط القرص (٢) .

اختيار الكشي : عن حمدويه و إبراهيم ابني نصير ، عن الحسين بن موسى عن ابن عبد الحميد مثله (٣) .

بيان : خطابية أي بدعة ابتدئها أبو الخطاب ، و هو رجل غال ملعون على لسان الصادق عليه السلام اسمه محمد بن مقلاص ، و كان صاحب بدع و أهواء ، و سيأتي كيفية ابتداعه .

٣٠ - العلل : عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد الأشعري ، عن محمد بن السندي ، عن علي بن الحكم رفعه عن أحدهما عليه السلام أنه سئل عن وقت المغرب فقال : إذا غابت كرسیها قال : وما كرسیها قال : قرصها قال : ومتى يغيب قرصها؟ قال : إذا نظرت إليه فلم تره (٤) .

٣١ - ومنه : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن معاوية بن حكيم ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن ابن مسكان ، عن ليث ، عن أبي عبدالله

(١) علل الغرائع ج ٢ ص ٣٨ .

(٢) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٩ .

(٣) رجال الكشي ص ٢٤٧ .

(٤) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٩ .

عليه السلام قال : كان رسول الله ﷺ لا يؤثر على صلاة المغرب شيئاً إذا غربت الشمس حتى يصلّيها (١) .

٣٢ - و منه: عن أبيه و ابن الوليد معاً عن محمد العطار ، عن محمد بن أحمد الأشعري ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن أحمد ، عن محمد بن أبي حمزة ، عمّن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه الصلاة والسلام قال : ملعون من أخر المغرب طلباً لفضلها (٢) .

٣٣ - و منه: عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن أبي المغيرة عن سماعة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لولا نوم الصبي وعيلة الضعيف لأخّرت العتمة إلى ثلث الليل (٣) .

٣٤ - فقه الرضا : قال عليه السلام : أوّل وقت المغرب سقوط القرص ، و علامة سقوطه أن يسودّ أفق المشرق ، و آخر وقتها غروب الشفق ، و هو أوّل وقت العتمة ، و سقوط الشفق ذهاب الحمرة ، و آخر وقت العتمة نصف الليل ، و هو زوال الليل (٤) .

و قال في موضع آخر : وقت المغرب سقوط القرص إلى مغيب الشفق ، و وقت العشاء الأخرة الفراغ من المغرب ، ثمّ إلى ربع الليل ، و قد رخص للليل والمسافر فيهما إلى انتصاف الليل وللمضطرّ إلى قبل طلوع الفجر ، والدليل على غروب الشمس ذهاب الحمرة من جانب المشرق ، و في الغيم سواد المحاجر ، و قد كثرت الروايات في وقت المغرب ، و سقوط القرص ، و العمل من ذلك على سواد المشرق إلى حدّ الرأس (٥) .

(١-٢) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٩ .

(٣) علل الشرايع ج ٢ ص ٥٦ .

(٤) فقه الرضا : ٢ .

(٥) فقه الرضا : ٧ .

بيان : في القاموس المحجر كمجلس ومنبر الحديقة ، و من العين ما دار بها و بدأ من البرقع ، أو ما يظهر من نقابها ، وعمامته إذا اعتم وما حول القرية .

٣٥ - السرائر : مما استطرفه من كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن الفضيل ، عن محمد الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله : « أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل و قرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً » (١) قال : دلوك الشمس زوالها و غسق الليل انتصافها و قرآن الفجر ركعتا الفجر (٢) .

٣٦ - ومنه : من كتاب البزنطي ، عن علي ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : أخر رسول الله صلى الله عليه وآله العشاء الآخرة ليلة من الليالي حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، فجاء عمر يدق الباب فقال : يا رسول الله صلى الله عليه وآله نامت النساء ، و نامت الصبيان ، و ذهب الليل ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له : ليس لكم أن تؤذوني ولا تأمروني إنما عليكم أن تسمعوا و تطيعوا (٣) .

اربعين الشهيد : باسناده إلى الصدوق ، عن والده ، عن سعد بن عبد الله ، عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد ، عن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام مثله .

٣٧ - السرائر : من كتاب السياري ، عن محمد بن سنان ، عن رجل سمّاه عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى : « وأتموا الصيام إلى الليل » (٤) قال : سقوط الشفق (٥) .

٣٨ - ومنه : من كتاب المسائل برواية أحمد بن محمد بن عيش الجوهري و رواية عبد الله بن جعفر الحميري عن مسائل علي بن الرّيان قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام : رجل يكون في الدار يمنع حيطانها من النظر إلى حمرة المغرب

(١) أسرى : ٧٨ .

(٢) السرائر : ٤٦٥ .

(٣) السرائر ص ٤٦٥ ، و تراء في التهذيب ج ١ ص ١٤١ .

(٤) البقرة : ١٧٨ .

(٥) السرائر : ٤٦٨ .

ومعرفة مغيب الشفق ووقت صلاة العشاء ، متى يصلّيها وكيف يصنع ؟ فوقّع عليه السلام يصلّيها إذا كانت على هذه الصفة عند اشتباك النجوم ، والمغرب عند قصر النجوم ، وبياض مغيب الشفق (١) .

بيان : في التهذيب (٢) بعد نقل الرواية قال محمد بن الحسن : معنى قصر النجوم بيانها ، وفي الكافي (٣) قصرة النجوم بيانها ، وفي بعض نسخه نضرة النجوم في الموضوعين ، وفي القاموس القصر اختلاط الظلام ، وقصر الطعام قصوراً وما وغلا ونقص ورخص ، وفي مصباح اللّغة : قصرت الثوب بيّضته ، فلعلّ ما ذكرناه إمّا مأخوذ من المعنى الأخير أو من النمو .

ثمّ اعلم أنّ نسخ الحديث في لفظ الخبر مختلفة ففي الكافي « يصلّيها إذا كان على هذه الصّفة عند قصرة النجوم ، والمغرب عند اشتباكها وبياض مغيب الشفق » وفي التهذيب « يصلّيها إذا كان على هذه الصّفة عند قصر النجوم ، والعشاء عند اشتباكها وبياض مغيب الشمس » وهو أصوب ممّا في الكتابين ، وأوفق بساير الأخبار كما لا يخفى .

٣٩ - العياشي : عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله : « أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل » (٤) قال : إنّ الله افترض أربع صلوات أوّل وقتها من زوال الشمس إلى انتصاف الليل ، منها صلاتان أوّل وقتها من عند زوال الشمس إلى غروبها إلا أنّ هذه قبل هذه ، ومنها صلاتان أوّل وقتها من غروب الشمس إلى انتصاف الليل إلا أنّ هذه قبل هذه (٥) .

٤٠ - و منه ، عن أبي هاشم الخادم ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : ما

(١) السرائر : ٤٧١ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢١٠ .

(٣) الكافي ج ٣ ص ٢٨١ .

(٤) أسرى : ٧٨ .

(٥) تفسير العياشي ج ٢ ص ٣١٠ .

بين غروب الشمس إلى سقوط الشفق غسق (١) .

بيان : هذا معنى آخر للغسق وتأويل آخر للآية ، فتكون الآية متضمنة لأربع صلوات أو ثلاث صلوات أو صلاتين ، و يحتمل أن يكون المراد بالشفق أعم من الحمرة والبياض ، فيكون إشارة إلى وقت الفضل للعشاءين و الظاهر أنه اشتباه من النساخت أو من الرواة .

٤١ - العياشي : عن زرارة و حمران و محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر و أبي عبدالله عليهما السلام عن قوله : « أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل » قال : جمعت الصلاة كلهن ، و دلوك الشمس زوالها ، و غسق الليل انتصافه ، و قال : إنه ينادي مناد من السماء كل ليلة إذا انتصف الليل : « من رقد عن صلاة العشاء إلى هذه الساعة فلا نامت عيناه » (٢) .

٤٢ - اختيار الرجال للكشي : عن محمد بن مسعود ، عن ابن المغيرة ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال : قال : يعني أبا عبدالله عليه السلام إن أبا الخطاب كذب عليّ و قال : إنني أمرته أن لا يصلي هو و أصحابه المغرب حتى يروا كوكب كذا يقال : له القندانى ، والله إن ذلك لكوكب ما أعرفه (٣) .

بيان : أي ما أعرفه بهذا الوصف أو بهذا الاسم ، ولعله كان كوكباً خفياً لا يظهر إلا بعد اشتباك النجوم كالسهي (٤) .

٤٣ - الاختيار : عن محمد بن مسعود ، عن عليّ بن الحسن ، عن معمر بن خلاد قال : قال أبو الحسن عليه السلام : إن أبا الخطاب أفسد أهل الكوفة فصاروا يصلون المغرب حتى يغيب الشفق ، و لم يكن ذلك ، إنما ذلك للمسافر

(١) تفسير العياشي ج ٢ ص ٣١٠ .

(٢) تفسير العياشي ج ٢ : ٣٠٩ فى حديث .

(٣) رجال الكشي ص ١٩٨ .

(٤) السها و السهى - بالالف و الياء - كوكب صغير من بنات نعش الصغرى .

وصاحب العلة (١) ،

أقول : قد سبق خبر محمد بن أبي بكر وغيره في الأبواب الماضية مما تضمنت وقت الصلاتين .

٣٣ - دعائم الاسلام : عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عليه و عليهم السلام أن أول وقت المغرب غيباب الشمس ، و هو أن يتواردى القرص في أفق المغرب ، لغير مانع من حاجز يحجز دون الأفق مثل جبل أو حائط أو غير ذلك ، فإذا غاب القرص فذلك أول وقت صلاة المغرب ، وإن حال حائل دون الأفق فعلامته أن يسود أفق المشرق وكذلك قال جعفر بن محمد عليه السلام (٢) .

وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال : إذا أقبل الليل من ههنا وأوماً إلى جهة المشرق (٣) .

و سمع أبو الخطاب أبا عبد الله عليه السلام و هو يقول : إذا سقطت الحمرة من ههنا وأوماً بيده إلى المشرق ، فذلك وقت المغرب ، فقال أبو الخطاب لأصحابه : لمّا أحدث ما أحدثه ، وقت صلاة المغرب ذهاب الحمرة من أفق المغرب ، فلا تصلّوها حتّى تشتبك النجوم و روى ذلك لهم عن أبي عبد الله عليه السلام فبلغه عليه السلام ذلك فلعن أبا الخطاب و قال : من ترك صلاة المغرب عامداً إلى اشتباك النجوم فأنا منه بريء .

و روينا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أول وقت العشاء الأخيرة غيباب الشفق و الشفق الحمرة التي تكون في أفق المغرب بعد غروب الشمس ، و آخر وقتها أن ينصف الليل (٤) .

بيان : ما ذكره من حمل أخبار ذهاب الحمرة على صورة الاشتباه و عدم السبيل إلى تيقن استتار القرص وجه جمع بين الأخبار ، اختاره المؤلف ، ولعل

(١) رجال الكشي : ٢٣٩ .

(٢-٣) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٨

(٤) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٩ .

الحمل على الاستحباب أحسن .

٤٥- المجازات النبوية: سأل النبي ﷺ رجل من جهينة متى تصلي العشاء الآخرة ؟ فقال : إذا ملأ الليل بطن كل واد .

قال السيد رضوان الله عليه : هذا مجاز لأن الليل على الحقيقة لا تمتليء به بطون الأودية كما تمتليء بطون الأوعية ، وإنما المراد إذا شمل ظل الليل البلاد ، وطبق النجاد والوهاد ، فصار كأنه سداد لكل شعب ، وصمام لكل نقب (١) .



(١) المجازات النبوية : ٢٧٨ والنجاد .. بكسر النون .. جمع نجد و هو ما أشرف و ارتفع من الارض خلاف الوهاد جمع وهد و هو ما انخفض من الارض ، والشعب كالنقب الطريق في الجبل و مسيل الماء بين الجبلين ، و السداد و الصمام بمعنى كالذى يسد فم القارورة ويصمها .

٩

((باب))

« (وقت صلاة الفجر و نافلتها) » ❦

١ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن عبد الرحمن بن سالم عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أخبرني عن أفضل المواقيت في صلاة الفجر ، قال : مع طلوع الفجر إن شاء الله تبارك و تعالى يقول : « إن قرآن الفجر كان مشهوداً » يعني صلاة الفجر تشهدها ملائكة الليل و ملائكة النهار ، فإذا صليت العبد صلاة الصبح مع طلوع الفجر أثبتت له مرتين : أثبتها ملائكة الليل و ملائكة النهار (١) .

ثواب الاعمال : عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن الحسن ابن موسى الخشاب ، عن عبدالله بن جبلة ، عن غياث بن كلاب عن إسحاق مثله (٢) .

٢ - فقه الرضا : قال عليه السلام : أوّل وقت الفجر اعتراض الفجر في أفق المشرق ، وهو بياض كبياض النهار و آخر وقت الفجر أن تبدوا الحمرة في أفق المغرب ، و قدرخص للليل و المسافر و المضطر إلى قبل طلوع الشمس (٣) .

٣ - مجالس الشيخ : عن الحسين بن عبيدالله الغضائري ، عن هارون بن موسى التلعكبري ، عن محمد بن همام ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن زريق الخلقاني ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه كان يصلي الغداة بغلس عند طلوع الفجر الصادق أوّل ما يبدو ، قبل أن يستعرض ، و كان يقول :

(١) علل الشرائع ج ٢ ص ٢٥ .

(٢) ثواب الاعمال ص ٣٣ . و قد عرفت وجه الحديث خصوصاً قوله عليه السلام : « مع طلوع الفجر » ص ٣٢١ من ج ٨٢ باب أوقات الصلوات .

(٣) فقه الرضا ص ٢ .

« و قرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً » إن ملائكة الليل تصعد و ملائكة النهار تنزل عند طلوع الفجر ، فأنا أحب أن تشهد ملائكة الليل و ملائكة النهار صلاتي وكان يصلي المغرب عند سقوط القرص قبل أن تظهر النجوم (١) .
و قال ﷺ : إذا طلع الفجر فلا نافلة (٢) .

بيان : « قبل أن يستعرض » أي قبل أن يعترض و ينشر كثيراً للمتقييد بالصادق قبله ، ثم أعلم أنه لا خلاف في أن أوّل وقت فريضة الفجر الصبح الصادق ، و هو البياض المنتشر في الأفق عرضاً ، لا الكاذب الشبيه بذنب السرحان ، و نقل المحقق و العلامة عليه إجماع أهل العلم ، و المشهور بين الأصحاب أن آخره طلوع الشمس ، و قال ابن عقيل : آخره للمختار طلوع الحمرة المشرقية ، و للمضطر طلوع الشمس و اختاره الشيخ في المبسوط و ابن حمزة و قال في الخلاف : وقت المختار إلى أن يسفر الصبح ، وهو قريب من مذهب ابن أبي عقيل ، و الأوّل أقوى ، و الأقوال المتقاربة الأخرى أحوط .

و أمّا نافلة الفجر فالمشهور أن وقتها بعد طلوع الفجر الأوّل و لمن يصلي صلاة الليل أن يأتي بها بعد الفراغ منها ، بل هو أفضل و قال الصدوق : كلما قرب من الفجر كان أفضل ، و في المعتبر أن تأخيرها حتى تطلع الفجر الأوّل أفضل و المشهور أن آخر وقتها طلوع الحمرة المشرقية ، قال ابن الجنيّد على ما نقل عنه : وقت صلاة الليل والوتر و الركعتين من حين انتصاف الليل إلى طلوع الفجر على الترتيب ، وهو ظاهر اختيار الشيخ في كتابي الأخبار ، و يدل عليه هذا الخبر و أخبار آخر ، و يمكن حمل أخبار الجواز على التقيّة أو أخبار التقديم على الأفضليّة و الأحوط التقديم ، و إن كان الجواز أقوى في الجملة .

أقول : قد سبق وصيّة محمد بن أبي بكر في باب أوقات الصلوات ، و خبر الزهري في باب وقت العشائين و غيرهما في غيرهما ممّا يستنبط منه أحكام هذا الباب .

(١) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٢) المصدر ج ٢ ص ٣٠٧ في حديث .

٣ - دعائم الاسلام : عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : وقت صلاة ركعتي الفجر بعد الفجر (١) .

و عنه عليه السلام أيضاً قال : لا بأس أن تصلّيها قبل الفجر (٢) .
و عنه عليه السلام قال : أوّل وقت صلاة الفجر اعتراض الفجر في أفق المشرق و آخر وقتها أن يحمرّ أفق المغرب ، و ذلك قبل أن يبدو قرن الشمس من أفق المشرق بشيء ، و لا ينبغي تأخيرها إلى هذا الوقت لغير عذر ، و أوّل الوقت أفضل (٣) .

بيان : اعتبار احمرار المغرب غريب ، و قد جرّب أنه إذا وصلت الحمرة إلى أفق المغرب يطلع قرن الشمس .

٥ - الهداية : قال الصادق عليه السلام حين سئل عن وقت الصبح فقال : حين يعترض الفجر ويضيء حسناً (٤) .

٦ - كتاب العروس : بإسناده عن الرضا عليه السلام أنه قال : صلّ صلاة الغداة إذا طلع الفجر وأضاء حسناً ، وصلّ صلاة الغداة يوم الجمعة إذا طلع الفجر في أوّل وقتها .

١٠

((باب))

« (تحقيق منتصف الليل و منتهاه) »

* « (و مفتتح النهار شرعاً و عرفاً ولغة ومعناه) » *

اعلم أن بعض أصحابنا في زماننا جدّدوا النزاع القديم الذي كان في بعض الأزمان السابقة و اضمحلّ لوضوح الحق فيه و اتفق الخاصّ و العامّ فيه على أمر واحد ، و هو الخلاف في معنى الليل و النهار شرعاً ، و عرفاً بل لغة : هل ابتداء النهار من طلوع الفجر أو طلوع الشمس ، و عندنا أنه لا يفهم في عرف الشرع و لافي العرف العامّ و لا بحسب اللغة من اليوم أو النهار إلاّ ما هو من ابتداء طلوع الفجر و لم يخالف في ذلك إلاّ شذمة قليلة قد انقرضوا .

(١-٣) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٩ .

(٤) الهداية : ٣٠ .

نعم بعض أهل الحرف و الصناعات لما كان ابتداء عملهم من طلوع الشمس قد يطلقون اليوم عليه ، و بعض أهل اللغة لما رأوا هذا الاصطلاح ذكروه في كتب اللغة ، و يحتمل أن يكون كلاهما بحسب اللغة حقيقة ، و كذا المنجمون قد يطلقون اليوم على ما بين الطلوع إلى الغروب ، وعلى ما بين الطلوع إلى الطلوع و على ما بين الغروب إلى الغروب ، وعلى ما بين الزوال إلى الزوال ، و كذا النهار على المعنى الأول ، و الليل على ما بين غروب الشمس إلى طلوعها .

لكن لا ينبغي أن يستريب عارف بقواعد الشريعة وإطلاقاتها في أنه لا يتبادر فيها مع عدم القرينة من النهار إلا ما هو مبتدأ من طلوع الفجر ، و كذا اليوم بأحد المعنيين ، و قد يطلق اليوم على مجموع الليل والنهار ، و لا يتبادر من الليل إلا ما هو مختتم بالفجر ، و أما انتهاء النهار و اليوم و ابتداء الليل فهو إما غيوبة القرص أو ذهاب الحمرة المشرقية كما عرفت .

و لنذكر بعض كلمات أهل اللغة و المفسرين و الفقهاء من الخاصة و العامة ثم لنشر إلى بعض الآيات والأخبار الدالة على هذا المطلب ، لاراء الطالبين للحق سبيل التحقيق ، فان استيفاء جميع الدلائل والبراهين ، و التعرض لما استدل به بعض أفاضل المعاصرين لا يناسب هذا الكتاب ، و في بالي إن ساعدني التوفيق أن أفرد لذلك رسالة تتضمن أكثر ما يتعلق بهذا المرام ، والله الموفق و المعين .

فأما كلمات القوم فقال الشيخ الطبرسي " - رحمه الله - في مجمع البيان في تفسير قوله تعالى : « و إذ واعدنا موسى أربعين ليلة » (١) الليلة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الثاني و اليوم من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس ، و لم يذكر لهما معنى آخر (٢) .

و قال - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى « و سخر لكم الليل و النهار » (٣)

(١) البقرة : ٥١ .

(٢) مجمع البيان ج ١ ص ١٠٨ .

(٣) النحل : ١٢ .

التسخير في الحقيقة للشمس والقمر، لأنَّ النهار هو حركات الشمس من وقت طلوع الفجر إلى غروب الشمس، والليل حركات الشمس تحت الأرض من وقت غروب الشمس إلى وقت طلوع الفجر، إلاَّ أنَّه سبحانه أجرى التسخير على الليل والنهار، على سبيل التجوُّز والاتِّساع (١).

وقال في قوله تعالى: « والنهار مبصراً » (٢) أي وجعل لكم النهار وهو ما بين طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس مضيئاً تبصرون فيه لمواضع حاجاتكم (٣) و قال في نقل الأقوال في الصلاة الوسطى: و ثانيها أنَّها صلاة العصر ونسبها إلى جماعة منهم عليٌّ عليه السلام و ابن عباسٍ ثمَّ قال: قالوا: لأنَّها بين صلاتي النهار و صلاتي الليل، و ذكر ذلك أكثر المفسِّرين والعلماء من الفريقين (٤).

وقال ابن البراء في جواهر الفقه: صلاة الصبح من صلاة النهار لقوله تعالى « أقم الصلوة طرفي النهار » (٥) و لا خلاف في أنَّ المراد بذلك صلاة الفجر والعصر و لما كانت صلاة الفجر تقام بعد طلوع الفجر إلى قبل طلوع الشمس، كان ذلك دالاً على أنَّ هذا الوقت طرف النهار، لأنَّ إجماع الطائفة عليه أيضاً.

وقال الشيخ في الخلاف: الفجر الثاني هو أوَّل النهار و آخر الليل، فينفصل به الليل من النهار، و تحلُّ به الصلاة و يحرم به الطعام و الشراب على الصائم، و تكون صلاة الصبح من صلاة النهار، و به قال عامة أهل العلم، و ذهب طائفة إلى أنَّ ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ليس من النهار ولا من الليل، بل هو زمان منفصل عنهما، و ذهب طائفة إلى أنَّ أوَّل النهار هو طلوع الشمس، و ما قبل ذلك من الليل، فتكون صلاة الصبح من صلاة الليل، و لا يحرم الطعام و

(١) مجمع البيان ج ٦ ص ٣٥٣ .

(٢) غافر: ٦١ .

(٣) مجمع البيان ج ٨ ص ٥٣٠ .

(٤) مجمع البيان ج ٢ ص ٣٤٣ .

(٥) هود: ١١٤ .

الشراب على الصائم إلى طلوع الشمس ذهب إليه الأعمش وغيره . و روي ذلك عن حذيفة .

دليلنا على فساد قول الفرقة الأولى قوله تعالى : «يوليح الليل في النهار و يوليح النهار في الليل» (١) وهذا ينفي أن يكون بينهما فاصل، ويدل على فساد قول الأعمش قوله تعالى : «أقم الصلوة طرفي النهار» ولم يختلفوا أن المراد بذلك صلاة الصبح والعصر، فلمّا كانت صلاة الصبح تقام بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس ، دل ذلك على أن الوقت طرف النهار ، و عنده أنه من الليل ، و أيضاً أجمعت الفرقة المحققة على تحريم الأكل و الشرب بعد طلوع الفجر الثاني ، وقد بينّا أن ذلك حجة ، على أن هذا الخلاف قد انقرض و أجمع المسلمون ، فلو كان صحيحاً لما انقرض .

وقال العلامة نور الله مرقدته في المنتهى : روى الشيخ في الصحيح عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر ؟ فقال : قبل الفجر ، إنهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل أتريد أن تقايس ؟ لو كان عليك من شهر رمضان أكنت تتطوّع ؟ إذا دخل عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة (٢) .

ثم قال : وفي هذا الحديث فوائد : أحدها الحكم بأنهما قبل الفجر ، و ثانيها أنهما وإن كانا قبل الفجر فأنهما يسميان بركعتي الفجر ، وذلك من باب التجويز تسمية للشيء باسم ما يقاربه ، وثالثها الحكم بأنهما من صلاة الليل ، ورابعها تعليل أنهما قبل الفجر بأنهما من صلاة الليل و ذلك يدل على أن ما بعد الفجر ليس من الليل خلافاً للأعمش وغيره ولحذيفة على ما روي عنه حيث ذهبوا إلى أن ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من الليل و أن صلاة الصبح من صلاة الليل ، وأنه يباح للمصائم الأكل و الشرب إلى طلوع الشمس ، و يزيده فساداً قوله تعالى : «أقم

(١) الحج : ٦١ .

(٢) رواه في التهذيب ج ١ ص ١٧٣ .

الصلاة طرفي النهار » و اتفق المفسرون على أن المراد بذلك صلاة الصبح والعصر إلى آخر ما قال .

وقال - ره - في كتاب الاعتكاف : لا تدخل الليالي في الاعتكاف بل ليملتان من كل ثلاث ، ثم أجاب عن حجة المخالف بأن اسم اليوم حقيقة لما بين الفجر إلى الغروب ، واللييلة ما عدا ذلك ، فلا يتناولها إلا مع القرينة ، ومع تجرد اللفظ عنها يحمل على حقيقة .

ثم قال في سياق كلامه : فمن نذر اعتكاف يوم فأنه يلزمه الدخول فيه قبل طلوع فجره ، ونحو هذا قال المحقق قدس سره في المعتمد ، وغيره من الأصحاب . وقال ابن إدريس قدس سره في السرائر : تراوح على نزحها أربعة رجال من أوّل النهار إلى آخره ، وأوّل النهار حين يحرم على الصيام الأكل والشرب ، وآخره حين يحلّ له الإفطار ، وقد يوجد في كتب بعض أصحابنا « من الغدوة إلى العشيّة » وليس في ذلك ما ينافي ما ذكرناه ، لأنّ الغدوة والغداة عبارة عن أوّل النهار بغير خلاف بين أهل اللغة العربيّة ، وقال في وقوف المشعر : وقته من طلوع الفجر من يوم النحر إلى طلوع الشمس من ذلك اليوم .

وقال المفيد في المقنعة : من حصل بعرفات قبل طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدركها ، وقال ابن أبي عقيل على ما نقل عنه حين عدّ النوافل : وثمانى عشر ركعة بالليل ، منها أربع ركعات بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء الآخرة من جلوس تعدّ أن ركعة ، وثلاث عشر ركعة من انتصاف الليل إلى طلوع الفجر الثاني منها ثلاث ركعات الوتر .

وقال المفيد - ره - إذا كان يوم العيد بعد طلوع الفجر اغتسلت إلى آخر ما قال .

وقال السيّد المرتضى - ره - في احتجاج أن الصلاة الوسطى صلاة العصر : لأنّها وسط بين الصبح والظهر ، وهما صلاة النهار وبين المغرب والعشاء ، وهما صلاة الليل .

و قال ابن الجنيد على ما نقل عنه : وقت صلاة الليل والوتر والر كعتين من حين انتصاف الليل إلى طلوع الفجر على الترتيب ، ولا أستحبُّ صلاة الر كعتين قبل سدس الليل من آخره ، وقال في انفطرة : أوَّل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم الفطر ، وقال السيّد في الجمل : وقت وجوب هذه الصدقة طلوع الفجر من يوم الفطر ، وقال أبو الصلاح : وقت الوقوف بعرفة للمختار من زوال الشمس يوم التاسع إلى غروبها وللمضطر إلى طلوع الفجر يوم النحر .

و قال المفيد : من ام يتمكّن من صلاة الليل في آخره فليترك صلاة الليلة ثمّ ليقضها في أوَّل الليلة الثانية ، و المسافرين إذا خاف أن يغلبه النوم ولا يقوم في آخر الليل فليقدّم صلاة ليلته في أوَّلها ، وقال وقت وجوب الفطرة : يوم العيد بعد الفجر منه ، وقال إذا أصبح يوم النحر فليصل الفجر ، وقال في التكبيرات : و آخرها الغداة من يوم الرابع .

و قال البغوي في شرح السنة في قول النبي ﷺ : من صلى البردين دخل الجنة : أنه أراد بالبردين صلاة الفجر والعصر ، لكونهما في طرفي النهار ، و البردان الغداة والعشي .

وقال الشهيد روح الله في الذكري : صلاة الصبح من صلاة النهار عند الكل "إلا" أبا محمد الأعمش ، إذ حكى عنه أنها من صلاة الليل بناء على أن أوَّل النهار طلوع الشمس حتّى المصوم فيجوز الأكل والشرب إلى طلوع الشمس عنده . قال في الخلاف : و روي ذلك عن حذيفة لقوله تعالى « وجعلنا آية النهار مبصرة » (١) وآية النهار الشمس ، ولقول النبي ﷺ صلاة النهار عجماء ، وجوابه منع أن آية الشمس بل نفس الليل والنهار آيتان ، وهو من إضافة التبيين كإضافة العدد إلى المعدود ، سلّمنا أنها الشمس ، ولكن علامة الشيء قد تتأخر حتّى تكون بعد دخوله ، سلّمنا أن الشمس علامة النهار وأنها متقدّمة لكن الضياء الحاصل من أوَّل الفجر عن الشمس طالعة ، وفي الحقيقة هي طالعة وإن تأخر رؤية جرمها .

و لهذا اختلفت أوقات المطالع بحسب الأقاليم ، وأما الخبر فقد نسبته الدارقطني^١ إلى الفقهاء ، ويحمل على معظم صلاة النهار ، ويعارض باستقرار الاجتماع على خلافه وبقوله تعالى « أقم الصلوة طرفي النهار » قال الشيخ : و لم يختلفوا أن المراد بذلك صلاة الصبح وصلاة العصر .

و قال -- ره -- : في بعض بحث القراءة ، و ذكر بعض العامة ضابطاً للجهر والاختفاء ، وتبعهم عليه بعض الأصحاب كذلك و هو أن كل صلاة تختص بالنهار ولا ننظر لها بالليل فجر كالصبح ، والعلامة - ره - في النذكرة قال صلاة الصبح من صلوات النهار لأن أوّل النهار طلوع الفجر الثاني عند عامة أهل العلم ، لأن الاجتماع على أن الصوم إنما يجب بالنهار ، والنص دل على تحريم الأكل والشرب بعد طلوع الفجر ، ثم ذكر قول الأعمش ودلائله كما مر إلى قوله وقول أمية ابن الصلت .

والشمس تطلع كل آخر ليلة حمراء يبصر لونها يتوقّد ثم قال : وأما الشعر فحكى الخليل أن النهار هو الضياء الذي بين طلوع الفجر وغروب الشمس ، و سمى طلوع الشمس في آخر كل ليلة لمقارنتها لذلك و قال في تعليل كون الصلاة الوسطى هي الظهر بأنّها وسط صلوات النهار و قال الشهيد الثاني -- ره -- و غيره في مسألة التراوح : واليوم من طلوع الفجر إلى الغروب .

وذكر أكثر الأصحاب كالمحقق في المعتبر ، و العلامة في المنتهى ، والشهيد الثاني و سبطه قدس الله أرواحهم في تعليل أن غسل الجمعة وقته ما بين طلوع الفجر إلى زوال الشمس بأنّ الغسل وقع مضافاً إلى اليوم ، و هو يتحقق بطلوع الفجر ، وكذا في غسل العيدين و عرفة وغيرها ممّا علّق باليوم ، وهم كانوا أهل اللسان ، عارفين باللغة والاصطلاح والعرف .

وفي الشرايع وغيره من كتب الفقه في المبيت عند الزوجة : ويختص الوجوب بالليل دون النهار ، وقيل يكون عندها في ليلتها ، و يظل عندها في صبيحتها وهو

العروي ، ثم قالوا : وبسحب أن يكون صبيحة كل ليلة عند صاحبها ، و معلوم أن ما بعد الصبح داخل في الصبيحة ، وقال ابن الجنيد : العدل بين النساء هو إذا كن حرائر مسلمات لم يفضل إحداهن على الأخرى في الواجب لهن من مبيت الليلة ، وقيلولة صبيحة تلك الليلة .

وقال النيشابوري في تفسيره في قوله تعالى : «مالك يوم الدين» : اليوم هو المدة من طلوع نصف جرم الشمس إلى غروب نصف جرمها أو من ابتداء طلوعها إلى غروب كليها ، أو من طلوع الفجر الثاني إلى غروبها ، وهذا في الشرع .

و قال عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة «إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار» (١) الآية أمّا النهار فأنه عبارة عن مدة كون الشمس فوق الأفق وفي الشرع بزيادة ما بين طلوع الفجر الصادق إلى طلوع جرم الشمس ، وأمّا الليل فعبارة عن مدة خفاء الشمس تحت الأفق أو بنقصان الزيادة المذكورة .

وقال الكفعمي في كتاب صفوة الصفات : قال صاحب كتاب الحدود الليل اسم يقع على امتداد الظلام من أول ما يسقط قرص الشمس إلى أن يسفر الصبح ، وقال : النهار اسم يقع على امتداد الضياء من أول ما يسفر الصبح إلى أن تغيب الشمس قال : وقال أبو العباس أحمد بن القاضي الطبرسي في كتابه تقويم القبلة : اليوم مبدأه من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس لقوله تعالى «كلوا واشربوا» (٢) الآية مع قوله «فصيام ثلاثة أيام» (٣) وقال أبو العباس : قيل اليوم والنهار مترادفان .

وذكر الراغب الاصفهاني في مفرداته عند ترجمة النهار : النهار الوقت الذي ينتشر فيه الضوء وهو في الشرع ما بين طلوع الصبح إلى غروب الشمس .

و قال أحمد بن محمد بن علي المقرئ في المصباح المنير : الليلة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر ، و قال : النهار في اللغة من طلوع الفجر إلى غروب

(١) البقرة : ١٦٤ .

(٢) البقرة : ١٨٧ .

(٣) البقرة : ١٩٦ ، المائدة : ٨٩ .

الشمس ، و هو مرادف لليوم ، و في حديث إنَّما هو بياض النهار وسواد الليل ولا واسطة بين الليل والنهار ، وربَّما توسَّعت العرب فأطلقت النهار من وقت الإسفار إلى الغروب ، وهو في عرف الناس من طلوع الشمس إلى غروبها ، وإذا أُطلق النهار في الفروع انصرف إلى اليوم ، نحو : صم نهاراً واعمل نهاراً .

لكن قالوا إذا استأجره على أن يعمل له نهار يوم الأحد مثلاً ، فهل يحمل على الحقيقة اللغويَّة حتَّى يكون أوَّلَه من طلوع الفجر ، أو يحمل على العرف حتَّى يكون أوَّلَه من طلوع الشمس ، لاشعار الاضافة به ، لأنَّ الشيء لا يضاف إلى مرادفه والأوَّل هو الراجح دليلاً ، لأنَّ الشيء قد يضاف إلى نفسه عند اختلاف اللَّفظين ، نحو « ولدار الأخرى » (١) « وحقَّ اليقين » (٢) .

وقال : الصبح الفجر وهو أوَّل النهار ، وقال : الفجر الثاني الصادق هو المستطير ، و بطلوعه يدخل النهار ، وقال في شمس العلوم آخر الليل قبل الفجر .
وقال إمامهم الرازي في تفسيره - عند ذكر الأقوال في الصلاة الوسطى في احتجاج من قال إنَّ الصلاة الوسطى صلاة الظهر : الثالث أنَّها صلاة بين صلاتين نهاريتين بين الفجر والعصر ، وفي احتجاج من قال إنَّها العصر ، وثالثها أنَّ العصر بين صلاتين بالنهار وصلاتين بالليل ، وقال في قوله تعالى : « أقم الصلاة طرفي النهار » المراد بطرفي النهار الصبح والعصر .

وقال في القاموس : النهار ضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، أو من طلوع الشمس إلى غروبها ، وقال : الليل والليالة من مغرب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق أو الشمس ، وقال الزمخشري في الأساس : إنَّما سمِّي السحر استعارة لأنَّه وقت إدبار الليل وإقبال النهار ، فهو متنفس الصبح .

و قال الرازي في قوله تعالى : « فاذا أفضت من عرفات » (٣) الآية و وقت

(١) يوسف ، ١٠٩ .

(٢) الواقعة : ٩٥ ، الحاقة : ٥١ .

(٣) البقرة : ١٩٨ .

الوقوف يدخل بزوال الشمس من يوم عرفة ، و يمتد إلى طلوع الفجر من يوم النحر ، وذلك نصف يوم وليلة كاملة ، وقال في قوله تعالى : « وسبح بالعشي والإبكار » (١) الإِبْكار مصدر أبكر يبكر إذا خرج للأمر في أول النهار ، هذا هو أصل اللغة سمي ما بين طلوع الفجر إلى الضحى إِبْكاراً .

وقال البيضاوي : الإِبْكار من طلوع الفجر إلى الضحى و قال في قوله تعالى : « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي » (٢) أي في مجامع أوقاتهم أو في طرفي النهار ، وقال الطبرسي - ره - : أي يداومون على الصلوات والدعاء عند الصباح والمساء لاشغل لهم غيره ، ويستفتحون يومهم بالدعاء و يختمونه بالدعاء .

وقال الراغب في مفرداته: الصبح والصبح أوّل النهار، وقال: السحر اختلاط ظلام آخر الليل بضوء النهار ، وقال الخليل بن أحمد النحوي - ره - في كتاب العين وهو الأصل في اللغة ، وعليه المعوّل ، وإليه المرجع : النهار ضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ولم يذكر له معنى آخر ، وقال : الليل خلاف النهار ، وقال : السحر آخر الليل .

وقال الطيبي في شرح المشكوة: يوصف العصر بالوسطى لكونها واقعة بين صلاتي النهار وصلاتي الليل وقال النيشابوري في قوله تعالى « بقطع من الليل » (٣) عن ابن عباس أي في آخر الليل بسحر .

وقال الرازي في قوله تعالى « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » (٤) إن الإنسان مادام في الدنيا لا يمكنه أن يصرف جميع أوقاته في التسبيح ، فأشار الله إلى أوقات إذا أتى العبد بتسبيح فيها يكون كأنه لم يفتر ، وهو الأوّل والاخر والوسط من اليوم ، و أوّل الليل ووسطه ، ولم يأمر بالتسبيح في آخره لأن النوم فيه غالب ، فإذا صلّى في أوّل النهار بتسبيحتين وهما ركعتان حسب له صرف ساعتين

(٢) الكهف : ٢٨ .

(١) آل عمران : ٤١ .

(٣) هود : ٨١ .

(٤) الروم : ١٨ .

إلى التسبيح، وبالظهر أربع ساعات، وبالعصر في أواخر النهار أربع ساعات، وبالمغرب والعشاء في الليل سبع ساعات فبقي سبع ساعات وهو الذي لو نام الإنسان فيه كان كثيراً، ثم قال بعد تحقيق طويل: النهار اثني عشر ساعة، والصلاة المؤدات فيها عشر ركعات، فيبقى على المكلف ركعتان يؤديهما في أول الليل، ويؤدي ركعة من صلاة الليل ليكون ابتداء الليل بالتسبيح، كما كان ابتداء النهار بالتسبيح ولما كان المؤدتي من تسبيح النهار في أوله ركعتين كان المؤدتي من تسبيح الليل في أوله ركعة، لأن تسبيح النهار طويل مثل ضعف تسبيح الليل، لأن المؤدتي في النهار عشرة، والمؤدتي في الليل من تسبيح الليل خمس انتهى.

وقال الشهيد في الذكرى: وقت الوتر آخر الليل، ونحوه قال جماعة من الأصحاب، وقال في دعائم الاسلام: وقت صلاة الليل المرغّب فيه أن يصلي بعد النوم والقيام منه في آخر الليل، وسنذكر في الاستدلال بالآيات تصريحات المفسرين بذلك.

وقال السيد الداماد رزقه الله أقصى السعادة يوم التناد، في بيان ما ورد أن ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس وما بين غروب الشمس وغروب الشفق غير داخل في شيء من الليل والنهار: ثم إن ما في أكثر رواياتنا عن أئمتنا المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين وما عليه العمل عند أصحابنا رضي الله تعالى عنهم إجماعاً هو أن زمان ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من النهار، ومعدود من ساعاته، وكذلك زمان غروب الشمس إلى ذهاب الحمرة من جانب المشرق، فإن ذلك أمانة غروبها في أفق المغرب فالنهار الشرعي في باب الصلاة والصوم وفي سائر الأبواب من طلوع الفجر المستطير إلى ذهاب الحمرة المشرقية، وهذا هو المعقول والمعتبر والمعول عليه عند الأساطين الإلهيين والرياضيين من حكماء يونان، وقد مرّ تمام الكلام في باب علل الصلاة (١).

وَأَمَّا الْآيَاتُ :

فَالْأُولَى : قوله تعالى : «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» (١) ووجه الاحتجاج بها أن الأصل في كلام الحكماء أن يكون مفهوماً مفيداً ينتفع به المخاطب ، وأجمعت الطائفة المحقة على حصر الصلاة الوسطى في صلاة الظهر والعصر ، فلما أريد بها العصر لم نستفد من الآية شيئاً إذ كونها وسطى بين الصلوات أو بين صلاتين مشترك بين جميعها فلا يتميز عندنا ، وإن قلنا إن وجه التسمية لا يلزم أطراحه ، ولو قلنا بأنها الظهر لكونها بين صلاتي النهار كما ورد في الخبر يحصل لنا فائدة من الآية ، ولا يكون ذلك إلا . ويكون صلاة الفجر من صلاة النهار .

ووجه آخر وهو أن المتبادر من الوسطى المتوسطة بين الشيئين من جنسها فلولا ما يقيس بقيد يشترك فيها جميع الصلوات ، فلا بد من التقييد ، إما بكونها وسطى بين صلوات الليل ، أو صلوات النهار أو صلوات الليل و صلوات النهار ، والأولى باطلة بالاجماع المتقدم ، والثانية لا تستقيم إلا بكون صلاة الفجر من صلاة النهار وكذا الثالثة لأن ما سوى العصر من محتملاتها خارجة بالاجماع ، والعصر إنما يتخصص بهذا الوصف إذا قلنا إنها بين صلاتي ليل و صلاتي نهار ، ويمكن المناقشة فيه بوجوه أكثرها مندفة بالتأمل الصادق .

الثانية : قوله سبحانه : «أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ، وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ» (٢) والتقريب أن المتبادر من الطرف أن يكون داخلاً في الشيء ، فإنه لا يطلق طرف الثوب و طرف الخشب على غير جزئه الذي هو نهايته ، لاسيما مع مقابلته بالليل ، وليس في الطرف الأول صلاة سوى الفجر ، ويؤيده أن أكثر المفسرين فسروهما بصلاة الفجر والعصر ، وما ورد في بعض الأخبار من التفسير بصلاة الفجر والمغرب فمع ارتكاب التجوُّز في أحد الطرفين لدليل لا يلزم ارتكابه في الطرف الآخر .

(١) البقرة : ٢٣٨ .

(٢) هود : ١١٤ .

و يمكن أن تكون النكته في التجوُّز الحثُّ على المبادرة إلى صلاة المغرب في أوَّل الليل ، و لو قلنا بأنَّ ما بين غيبوبة القرص إلى ذهاب الحمرة داخل في النهار وجوُّزنا الصلاة بغيبوبة القرص يكون التجوُّز فيه أقرب و أحسن .
و أيضاً لو قلنا بأنَّ طرفي النهار داخل في الليل ، يكون زلفاً من الليل مشتملاً على تكرار ، أو يرتكب فيه تخصيصات كثيرة ، و هما خلاف الأصل ، سواء فسّر الزلف بالساعات القريبة من اليوم أو بالقرب ، و بالجملة لا ينبغي أن يريب عارف باللسان في أنَّ المتبادر من «طرفي النهار» المقابل لزلف الليل كونهما من النهار .

قال النيسابوري في تفسيره : الطرفان العدوَّة وهي الفجر ، والعشيَّة وفيها الظهر و العصر ، و قيل إنَّ طرفي النهار لا يشمل إلاَّ الفجر والعصر ، ثمَّ قال : الطرف الأوَّل للنهار في الشرع هو طلوع الصبح صادق .

و قال ابن إدريس - رحمه الله - في السرائر في الاستدلال بهذه الآية : طرف الشيء ما يقرب من نهايته ، و لا يليق ذلك إلاَّ بقول من قال وقت العصر ممتدَّ إلى قرب غروب الشمس ، لأنَّ مصير ظلِّ كلِّ شيء مثله أو مثليه يقرب من الوسط ، و لا يقرب من الغاية و النهاية ، و لا معنى لقول من حمل الآية على الفجر و المغرب لأنَّ المغرب ليس هي طرف النهار ، و إنما هي في طرف الليل .
قال الرازي في تفسير هذه الآية : كثرت المذاهب في تفسير طرفي النهار ، و الأقرب أنَّ الصَّلَاة التي تقام في طرفي النهار هما الفجر و العصر ، و ذلك لأنَّ أحد طرفي النهار طلوع الشمس ، و الطرف الثاني منه غروبها ، فالطرف الأوَّل هو صلاة الفجر ، و الطرف الثاني لا يجوز أن يكون صلاة المغرب ، لأنَّها داخلية تحت قوله تعالى : « و زلفاً من الليل » فوجب حمل الطرف الثاني على صلاة العصر .

إذا عرفت هذا كانت الآية دليلاً على قول أبي حنيفة في أنَّ التنوير بالفجر أفضل ، و أنَّ تأخير العصر أفضل ، و ذلك لأنَّ ظاهر هذه الآية يدلُّ على وجوب

إقامة الصلاة في طرفي النهار ، و بيئنا أن طرفي النهار هو الزمان الأوّل لطلوع الشمس ، و الزمان الأوّل لغروبها ، و أجمعت الأمة على أن إقامة الصلاة في ذلك الوقت من غير ضرورة غير مشروعة ، فقد تعذر العمل بظاهر هذه الآية ، فوجب حملها على المجاز ، و هو أن يكون المراد أقم الصلاة في الوقت الذي يقرب من طرفي النهار ، لأن ما يقرب من الشيء يجوز أن يطلق عليه اسمه وإذا كان كذلك فكل وقت كان أقرب إلى طلوع الشمس و إلى غروبها كان أقرب إلى ظاهر اللفظ و إقامة صلاة الفجر عند التنوير أقرب إلى وقت الطلوع من إقامتها عند التغليس و كذلك إقامة صلاة العصر عندما يصير ظل كل شيء مثليه أقرب إلى وقت الغروب من إقامتها عند ما يصير ظل كل شيء مثله ، و المجاز ما كان أقرب إلى الحقيقة كان حمل اللفظ عليه أولى ، فظهر أن ظاهر هذه الآية يقوئى قول أبي حنيفة في هاتين المسئلتين انتهى كلامه .

و قد ظهر بما قرأنا ما فيه من الوهن والقصور ، و كل هذه التكلفات التي ارتكبه مؤيد لما اخترناه ، فإن بناء جميع ذلك على أنه جعل ما بين طلوع الفجر و طلوع الشمس خارجا من النهار ، ولو جعله داخلا كما هو ظاهر الآية لم يحتاج إلى شيء من ذلك .

وأما توهمه من كون الطرف الجزء الغير المنقسم أو الصغير الذي هو نهاية الشيء قياساً على ما أنس به من السطح والخط والنقطة ، فليس كذلك إذ يقال للغداة والعشي طرفا اليوم ، وللنصف الأوّل والنصف الآخر الطرف الأوّل والطرف الآخر ويقال خذ طرف الثوب ، ولرف الخشب ، ولا يراد به الجزء الأخير ، فالظاهر أن المراد بالطرف الأوّل ما بين الطلوعين ، وبالطرف الآخر إما العصر أو الظهر إلى آخر اليوم ، أو المغرب تجوزاً للنكته التي ذكرناها كما قال البيضاوي " والزمخشري طرفي النهار غدوّه وعشيته ، وإن قال البيضاوي " بعد ذلك صلاة الغداة صلاة الصبح لأنها أقرب الصلوات من أوّل النهار ، وتبع في ذلك إمامه الرازي .

وقال الطبرسي - ره - : أراد بطرفي النهار صلاة الفجر والمغرب عن ابن عباس

وابن زيد ، وقيل الغداة والظهر والعصر ، وبه قال مجاهد والضحاك ، ومحمد بن كعب والحسن قالوا : لأنَّ طرفي الشيء من الشيء ، وصلاة المغرب ليست من النهار ، وقيل : أراد بطرفي النهار صلاة الفجر وصلاة العصر انتهى .

وهذا يدل على أنَّ كون وقت صلاة الفجر من النهار كان مسلماً عندهم .
الثالثة : قوله تعالى « سلام هي حتى مطلع الفجر » فأنه ظاهر من سياق هذه السورة من أولها إلى آخرها أنها نزلت لبيان فضيلة تلك الليلة ، وأنَّ الغرض من تلك الآية شمول السلامة والعافية ، أو السلام والتحية لجميع تلك الليلة ، فلو كان ما بين الطلوعين داخلاً في الليل لم يكن لإخراجه من هذه الفضيلة وجه لاسيما مع قوله « هي » الراجعة إلى الليلة ، مع ما سيأتي من الأخبار الكثيرة الدالة على أنَّ الأعمال المتعلقة بليلة القدر ، من الإحياء والغسل وغيرهما ، ينتهي إلى الفجر ، ولا تتعلق بما بعده .

ويؤيده أنَّ الرازي مع تصريحه في مواضع بدخوله في الليل جعله هنا خارجاً ليستقيم الكلام ، ويكمل النظام ، حيث قال : وسادسها من أولها إلى طلوع الفجر سالمة في العبادة ، كل واحدة من أجزائها خير من ألف شهر ، ليست كسائر الليالي : يستحب للفرض الثلث الأوَّل وللمعبادة النصف ، والدعاء السحر ، بل هي متساوية الأوقات والأجزاء .

وقال الطبرسي - ره - : أي هذه الليلة إلى آخرها سلامة من الشرور والبلايا وآفات الشيطان ، ثم قال : سلام هي حتى مطلع الفجر أي السلامة والبركة والفضيلة تمتد إلى وقت طلوع الفجر ولا يكون في ساعة منها فحسب ، بل يكون في جميعها .

الرابعة : قوله تعالى « والليل إذا دبّر والصبح إذا أسفر » (١) فإنَّ الظاهر أنه أقسم بوقت واحد هو إدبار الليل وإسفار الصبح ، مع أنَّ ظاهر المقابلة عدم كون الصبح من الليل ، وقال الطبرسي - ره - : أقسم بالليل إذا ولّى وذهب ، و

قيل دبر إذا جاء بعد غيره ، وأدبر إذا ولّى مدبراً ، فعلمى هذا يكون المعنى في إذا دبر إذا جاء الليل في أثر النهار ، وفي إذا أدبر إذا ولّى الليل ، فجاء الصبح عقيبته .
الخامسة : قوله تعالى «والليل إذا عسعس» والصبح إذا تنفّس» (١) بتقريب ما مرّ في الآية السابقة على الوجهين ، قال الرازي : ذكر أهل اللغة أن عسعس من الأضداد يقال عسعس الليل إذا أقبل ، وعسعس إذا أدبر ، وأنشدوا في ورودها بمعنى أدبر قول العجّاج :

حتى إذا الصبح لها تنفّسا وانجاب عنها ليلها وعسعسا

ثمّ منهم من قال المراد هنا أقبل الليل ، لأنّ على هذا التقدير يكون القسم واقعاً باقبال الليل ، وهو قوله «إذا عسعس» وبإدباره وهو قوله «والصبح إذا تنفّس» ومنهم من قال قوله «والصبح إذا تنفّس» إشارة إلى تكامل طلوع الصبح ، فلا يكون تكراراً انتهى ، فظهر أنّ العجّاج والرازي أيضاً فهما الآية كما فهمنا ، وجعلنا إدبار الليل والصبح متلازمين بل مترادفين .

وقال الواحدي في تفسيره الوسيط قوله «والصبح إذا تنفّس» أي امتدّ ضوءه حتى يصير نهاراً ونحوه قال الطبرسي - ره - .

السادسة : قوله سبحانه «قل رأيتم إن أتاكم عذابه بيّناً أو نهاراً ماذا يستعجل منه المجرمون» (٢) استدلّ بها الراغب الاصفهاني على أنّ النهار في الشرع اسم لما بين طلوع الصبح إلى غروب الشمس وقال : بات فلان يفعل كذا موضوعاً لما يفعل بالليل كظلّ لما يفعل بالنهار .

أقول : لا يتمّ ذلك إلاّ بضمّ ماسيأتي في ضمن الأخبار وأقوال العلماء من إطلاق التبيين على الزمان الذي نهايته طلوع الفجر كما ذكروا في تبيين الزوج عند ذات النوبة ، والبيتوته بالمشعر ومعنى ومكة ، وسيأتي الأخبار الكثيرة في ذلك وذكروا تبيين نيّة الصوم ولم يريدوا إلاّ النيّة قبل الفجر ، قال في النهاية فيه :

(١) التكوير : ١٨ .

(٢) يونس : ٥٠ .

لا صيام لمن لم يميّت الصيام، أي ينويه، من الليل.

والحاصل أن الآية تدل على أن البيات مقابل النهار كما صرح به جميع أهل اللغة والتفسير ، وقد ورد في موارد الشرع أن منتهى البيتوتة طلوع الفجر فهو نهاية الليل أيضاً كما روي في الكافي بسند معتبر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا جاء الليل بعد النحر الأول فبت بمنى ليس لك أن تخرج منها حتى تصبح (١) . وسنأتي أخبار كثيرة في ذلك يتم الاستدلال بها ، بمعونة تلك الآية وأمثالها .

السابعة : آيات الصيام من قوله تعالى «لعلكم تتقون» أياماً معدودات» (٢) وقوله : «فعدة من أيام أخر» (٣) وقوله : «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم» (٤) ثم بيان الليلة بقوله : «حتى يتبين لكم الخيط الأبيض» إلى قوله

(١) الكافي ج ٤ ص ٥٢١ .

(٢-٣) البقرة : ١٨٣-١٨٤ ، و لفظ الايات هكذا : ديا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون : أياما معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر، والصيام المفروض في هذه الآية هو الصوم والامساك من المغرب الى المغرب كما هو المفروض على سائر الامم ، ومنهم اليهود وقد كانوا يبرئى المؤمنين ومسمعهم : يصومون من الاكل والشرب والجماع من المغرب الى المغرب ، ولذلك قال عز وجل : « كما كتب على الذين من قبلكم ، ولا تجوز في قوله تعالى «أياماً معدودات» وقوله تعالى : «عدة من أيام أخر» لان اليوم يطلق على مجموع النهار والليل وعلى ذلك فلا تعلق للايات بما كان المؤلف العلامة بصدد من البحث في تحقيق معنى النهار .

(٤) البقرة : ١٨٧ ، ولا بأس بأن نتم بحث الآية ههنا ليكون القارئ على بصيرة من ذلك فنقول : لما قال عز وجل « كتب عليكم الصيام » صار الصوم مكتوباً عليهم كالدين على ما عرفت بيانه في كتابة الصلاة : «ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً» فوجب عليهم الصوم في ظرف معين ، وان فاتهم ذلك وجب عليهم قضاؤه ، وان فاتهم مدى عمرهم وجب على وليهم أن يصوم عنهم أو يستأجر من يصوم عنهم فلا يسقط الصوم عنهم أبداً ، الا بالاداء . —

« ثم أتموا الصيام » فتدل على معنى اليوم ، وكذا ساير ماورد في الصوم بلفظ اليوم

→ ولما قال عز وجل «أياماً معدودات» وأطلقه علمنا أنه لابد وأن يكون تلك الايام متعیناً من حيث التكليف ، ولا تعین فی أفراد الجموع غیر المتناهية الا فی أقله ، وهو الثلاثة مع أنه القدر المتیقن من كل جمع ، وقد كانت هذه الثلاثة أيام متعیناً فی كل شهر، ولذلك قال عز وجل : «ومن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر» ولعلها هی أيام العشر : - بضم العين وفتح الشين - أعنى اليوم العاشر والحادى عشر والثانى عشر ثلاثة أيام كماورد به الرواية وهى أيام التشريق .

فالظاهر أن النبى صلى الله عليه و آله والمؤمنين كانوا يصومون تلك الايام فريضة حتى نزلت « شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » فصاموا تمام شهر رمضان : يصومون من الغروب الى الغروب ، وانما يفطرون مرة واحدة بين المغربين قبل العشاء ونومه ، ليهتقق مفهوم «صوم اليوم» وليستمد المكلف للصوم فى اليوم الا تى .

وكانوا على ذلك ما شاء الله حتى جاء عام الخندق فعلم الله أنهم كانوا يختانون أنفسهم فتأب عليهم رحمة لهم وعفا عنهم وأنزل «أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم هن لباس لكم و أنتم لباس لهن علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتأب عليكم و عفى عنكم فالان باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل » فقلوه عز وجل « وابتغوا ما كتب الله لكم » يعنى التطهير من الجنابة بالماء وان أعوزه فبالتراب ، ولذلك كانت الطهارة فرضاً من أركان الصوم لو أدخل به الصائم عمداً أو جهلاً أو نسياناً وسهواً كان صيامه باطلا ووجب عليه القضاء . ويستفاد من قوله تعالى «أحل لكم ليلة الصيام» أن جواز الاكل والشرب والجماع ظرفه عامة الليل ، وأن الليل تختتم بطلوع الفجر المعترض ، وما بعده مفتتح النهار ، ولذلك قال : «ثم أتموا الصيام الى الليل » فلو كان بعد الفجر الى طلوع قرص الشمس من الليل أيضاً لقال «ثم أتموا الصيام الى الليل القابل » وهو واضح لمن تأمل صدر الاية و ذيلها ، وكفى بهذا دليلاً على من قال أن ما بين الطلوعين معدود من الليل . ←

كقوله سبحانه « فصيام ثلاثة أيام في الحج » (١) وأمثاله ، والأصل عدم النقل والتجوز والتخصيص ، و ليلة الصيام معلوم أن التقيد فيه ليس لتخصيص معنى

→ ومعنى قوله عز وجل «حتى يتبين لكم الخيط الأبيض» الخ أن الليل الذي جعله الله سباتاً وسكناً بجملة مظلماً ، يختتم بطلوع الفجر اذا تبين لكم من نوره و شاعه الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، فحينئذ يقع كمال الابصار و يفتح النهار كما أشار اليه بقوله عز وجل «جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً لتبتغوا فيه من فضله» .

و أما ما قيل من أنه شبه بياض الفجر بالخيط ، لان القدر الذي يحرم الافطار من البياض يشبه الخيط فيزول به مثله من السواد ، ولا اعتبار بالانتشار أو قيل : شبه أول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق وما يمتد منه من غبش الليل بخيطين أبيض وأسود ، واكتفى ببيان الخيط الأبيض بقوله « من الفجر » عن بيان الخيط الأسود ، لدلالته على كونه من الليل ، وبذلك خرجا عن الاستعارة الى التمثيل . ففيه أن الفجر الثاني على ما أجمع عليه أهل الاسلام واعتبروه ميقاتاً لحرمة الاكل والشرب في شهر رمضان ، له من العظمة والبهاء والنباهة ما يرفعه أن يتشابه بالخيط الأبيض التافه على ما فيه من الدقة والبياض الذي لا يؤبه به ، فلا تشابه ولا تجانس بينها من حيث الحسن والبهاء و عظمة النور حتى يشبه أحدهما بالآخر ، ولو جاز التشبيه بينهما كان الفجر هو المشبه به لكون وجه الشبه فيه أقوى وأجلى وهو به أعرف وأشهر ، لأن يشبه الفجر في حسنه وبهائه ونوره وسطوعه وانتشار ضيائه بالخيط الأبيض ، وهذا واضح لمن له أدنى دربة بأساليب الكلام .

هذا كله في الخيط الأبيض ، وأما الخيط الأسود ، فالامر فيه أوهن وأفطح حيث لا يرى في الافق شيء يشبه بالخيط الأسود ، لان أطباق السماء و أعنانها مملوء حينئذ ظلمة مطبقة ، والغبش الذي يتوهم فوق الفجر المعترض ، فمع أنه لا يشبه الخيط من حيث الدقة والعرض ليس تشبيهه بالخيط الأسود أولى من تشبيهه بالخيط الأبيض لكونه ضياء مختلطاً بالظلام ونسبته الى البياض والسواد سيان .

(١) البقرة: ١٩٦ ، المائدة: ٨٩ ، وفي سورة مريم : ٣٦ : «انى نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم انسيا » .

الليلة من سائر معانيها بل طعنى الليلة التي يصبح منها صائماً .
وأما «ثم» في قوله تعالى : «ثم أتمموا» فمعلوم أنه ليس للتراخي الزماني بل للتراخي الرتبي إشارة إلى بعد ما بين حكم الليل من الإباحة ، وحكم النهار من وجوب الامساك ، وهذا الاطلاق شائع في القرآن ، «وأتمموا الصيام» معناه افعلوهُ تماماً كقوله تعالى «وأتمموا الحج والعمرة لله» (١) .
ويمكن أن يقال : لما أمر الله تعالى سابقاً بالصيام وأشار إليه بقوله «ليلة الصيام» لم يكن يحتاج إلى الأمر بالصوم ثانياً ، فلذا أمرهم بالاتمام وعدم النقص لا أصل الصيام ، أو يقال : لما جوز لهم الجماع بالليل بعد التحريم ، وكان مظنة أن يتوهّم أن بهذا الفعل يحصل نقص في الصوم ، قال : «ثم أتمموا الصيام» إيماء إلى أن هذا الصوم تام لكم كما ورد في قوله تعالى «تلك عشرة كاملة» (٢) .
وهذان وجهان وجيهان ، لم أر من تعرض لهما ولا يخفى أن ارتكاب هذين النجوسين الشايعين للذين وردت أمثالهما في الكتاب العزيز كثيراً ، مع اشتغالهما على نكات بدیعة توجب حسن الكلام و بلاغته ، خير من حمل اليوم والليلة على المجاز ، وارتكاب النقل .

و لقد أبدع من استدلال بها على أن ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس غير داخل في النهار ، حيث قال : حقيقة استعمال لفظة «ثم» التراخي و ظاهر الاتمام أن يكون بعد حصول بعض الشيء ، ولا بد أن يجعل للنهاية المذكورة في الآية مبدء تدل القرينة عليه ، والأقرب أن يكون المبدء المنوي في الكلام أوّل النهار حتّى يكون الكلام في قوة أن يقال : ثم أتمموا الصيام في زمان مبدء من أوّل

(١-٢) البقرة : ١٩٦ ، والذي ظهر لي أن الفرق بين الاتمام والاكمال أن الاتمام

يعتبر من حيث الامتداد بأن يداوم على الفعل حتى يتم ، بحيث إذا أخل بالمداومة والاستمرار لاخل بالمقصود ولحقه النقصان ، بخلاف الاكمال فانه يعتبر من حيث النتيجة ، ولو بدفعات متناوبة ، ولذلك قال عز وجل : «ثم أتمموا الصيام الى الليل» وقال في مورد القضاء «ولتكمّلوا العدة» .

النهار منته إلى الليل ، ويكون مكافياً لقوله تعالى «يتبين لكم الخيط» فإن المراد هنا ترخيص الأكل من أوّل الليل إلى وقت التبيين ، وإذا قيل سرت إلى آخر الكوفة ، كان المتبادر منه سرت من أوّله إلى آخره ، ولا يستقيم أن يجعل المبدء إيمان التبيين ، لما فاتته التراخي المستفاد من ثمّ ، و ظاهر معنى الاتمام ، ولا جزءاً من النهار من غير تعيين ولا جزءاً معيناً من النهار مثل النصف أو الثلث وأمثالهما .

وحينئذ نقول : لو كان طلوع الشمس مبدء النهار ومنتهى الليل استقام اعتبار هذه المعاني في الآية ، لأنّ الله تعالى لما خصّ الترخيص بأوّل الليل إلى وقت الفجر ، ظهر منه وجوب الامساك في بقية الليل ثمّ أمر باتمام الامساك المذكور من أوّل النهار إلى الليل فصيح معنى ثمّ والاتمام ، وظهر حسن التعبير بهذا النحو بخلاف ما لو كان مبدء النهار الفجر إذ لا يصح حينئذ معنى ثمّ والاتمام إلاّ بالعدول عن الظاهر وارتكاب تكلف ، ولا يظهر حسن التعبير بهذا الوجه انتهى .

أقول : بما قرّرنا انهدم أساس هذا الكلام ، وظهر بهذا الوجه حسن التقرير والنظام ، وليت شعري كيف يكون ارتكاب مثل هذه التكاليف التي تخرج الكلام إلى النعمية والالغاز ، أحسن من حمل الكلام على المجاز الشائع في كلام البلغاء ، على أنّنا نقول على ما قرّرنا لا حاجة لنا إلى ارتكاب المجاز أصلاً وإنما ارتكبنا لبلاغة الكلام وطراوته إذ نقول لما كان الأمر السابق كافياً في الشروع في الصيام ، وقد فُتِّهِم عليه بقوله «ليلة الصيام» (١) وتحديد الجماع والأكل والشرب بقوله «حتّى يتبين» أيضاً كان يدلّ عليه كما ذكره القائل الفاضل ، فكأنّه قال بعد شروعيكم في الصيام بأمرنا يجب عليكم أن تتمّوه إلى الليل ، فأيّ حاجة لنا إلى ارتكاب المجاز

(١) قد عرفت أن الصيام قبل نزول هذه الآية كان مستوعباً لليل والنهار عامة ولذلك

قال «أحل لكم ليلة الصيام» و ظهور قوله تعالى «ليلة الصيام» في أن الليل بتمامه ظرف لأحلال الرفق والأكل والشرب ، أقوى دلالة من التشبث بأن ثم للتراخي الزماني ، وقد عرفت أيضاً أنه لو كان أول الصوم واقعاً في آخر الليل الماضي ، لقال «ثم أتموا الصيام إلى الليل القابل» .

في ثم "أوالا تمام؟ وأي" توقّف لهذا الوجه على كون أوّل النهار طلوع الشمس وحمل الأيّام في المواضع على المجاز؟

ولعلّه قدّس سرّه توهم أنّه لابدّ من تعيين مبدء للاتمام وهو فاسد ، لأنّنا إذا قلنا إذا شرعت في عمل فآتممه لا يلزم أن يكون للشروع حدّ معيّن ، وأمّا ادّعاؤه أن المتبادر من قول القائل سرت إلى آخر الكوفة ، كون مبدء السير أوّل له غير مسلّم ، بل يفهم مبدء السير بالقرائن .

و قال الطبرسي^١ - ره - في المجمع : المراد بليلة الصيام اللّيلة التي يكون في غدها الصوم (١) و قال في قوله سبحانه « حتّى يتميّن » أي يظهر ويتميّن لكم على التحقيق الخيط الأبيض من الخيط الأسود أي النهار من اللّيل ، فأوّل النهار طلوع الفجر الثاني وقيل بياض الفجر من سواد [اللّيل وقيل : بياض أوّل النهار من سواد] آخر اللّيل انتهى (٢) .

و قال الرازي في قوله تعالى : « أحلّ لكم » الآية هذا يقتضي حصول هذا الحلّ في جميع اللّيل لأنّ ليلة نصب على الظرف ، وإنّما يكون اللّيل ظرفاً للرّفث لو كان اللّيل كلّ مشغولاً به ، وإلاّ لكان ظرف ذلك الرّفث بعض اللّيل لا كلّه ، فعلى هذا النسخ حصل بهذا اللفظ وأمّا الذي بعده من قوله « كلوا و اشربوا حتّى يتميّن » فذاك يكون كالنا كيد لهذا الناسخ ، و أمّا الذي يقول إنّ قوله « أحلّ لكم » الخ يفيد حلّ الرّفث في اللّيل ، فهذا القدر لا يقتضي حصول النسخ به ، فيكون الناسخ قوله « وكلوا » انتهى ، فهذان الفاضلان من الفريقين فسّرا اللّيل والنهار في تلك الآيات بما ترى .

الثامنة : قوله تعالى « و من آناء اللّيل فسبّح وأطراف النهار » (٣) فإنّ مقابلة أطراف النهار بآناء اللّيل توجب حمله على الأطراف الداخلية

(١) قد عرفت أن التعبير بليلة الصيام على حقيقته ، ولا وجه لهذا التأويل .

(٢) مجمع البيان ج ٢ ص ٢٨٠ و ٢٨١ وما بين العلامتين اضافة من المصدر .

(٣) طه : ١٣ .

وعلى ما هو المشهور من حمل التسبيح على الصلاة ليس في الطرف الأول من اليوم إلا صلاة الفجر ، فيكون وقته داخلاً في النهار ، ولعل الجمع باعتبار وقت الظهر والعصر أو إجزاء وقتي صلاة الفجر والعصر ، ولعل الأول أظهر ، وقد مر الكلام فيها .

التاسعة : قوله تعالى « قم الليل إلا قليلاً نصفه أو انتقص منه قليلاً » إلى قوله « إن ناشئة الليل هي أشد وطأً وأقوم قبلاً » إن لك في النهار سبجاً طويلاً (١) فأنه لا ينبغي أن يرتاب في أن الليل المذكور في الآية وما ذكره المفسرون أنه كان قيامه واجباً ثم نسخ ، هو الذي منتهاه طلوع الفجر ، وأن النصف والثلثين والثلث إنما هي بالنسبة إلى الليل بهذا المعنى ، ومن راجع الأخبار والأقوال الواردة في ذلك ، لا يبقى له ريب فيما ذكرنا ، وكذا قوله تعالى « إن ناشئة الليل » فإنه قد ظهر من الأخبار وأقوال المفسرين أنه نزل في صلاة الليل ووقتها إلى طلوع الفجر .

وقال الطبرسي - ره - (٢) والمروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالا هي القيام في آخر الليل إلى صلاة الليل و سيأتي بعض الأخبار في ذلك في باب صلاة الليل .

العاشر : قوله سبحانه « فأسر بأهلك بقيطع من الليل » إلى قوله « إن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب » (٣) قال الرازي : القطع من الليل بعضه ، وهو مثل القطعة يريد إخراجها ليلاً لتسبقوا نزول العذاب الذي موعد الصبح ، قال نافع بن الأزرق لعبد الله بن عباس أخبرني عن قول الله « بقطع من الليل » قال هو آخر الليل سحر و روي أنهم لما قالوا للوط : « إن موعدهم الصبح » قال أريد أعجل من ذلك بل الساعة ، فقالوا أليس الصبح بقريب ، قال المفسرون : إن لوطاً عليه السلام لما سمع

(١) المزمّل : ١-٧ .

(٢) مجمع البيان ج ١٠ ص ٣٧٨ .

(٣) هود : ٨١ .

هذا الكلام خرج بأهله في الليل انتهى وقال في موضع آخر: القطع في آخر الليل قال افتح الباب وانظري في النجوم كم علينا من قطع الليل ، وظاهر هذه الآية وقوله تعالى «نجّيناهم بسحر» (١) وقوله «ولقد صبّحهم بكرة عذاب مستقر» (٢) وأقوال المفسرين فيها أن نجات آل لوط كان في الليل ، و عذاب قومه كان في النهار بعد الفجر ، وقد مرّ بعض كلام المفسرين فيها .

الحادية عشرة : قوله تعالى « وإني لكم لتمرّون عليهم مصبحين » وبالليل أقلا تعقلون» (٣) فأنه سبحانه قابل الليل بالاصباح ، فما بعد الصبح ليس من الليل وقال الطبرسي - ره - : أي تمرّون في ذهابكم ومجيئكم إلى الشام على منازلهم وقراهم بالنهار وبالليل ، وقال البيضاوي : مصبحين داخلين في الصباح ، وبالليل أي ومساءً أو نهراً وليلاً ، وقال الرازي: ذلك لأن القوم كانوا يسافرون إلى الشام والمسافر في أكثر الأُمُر إنما يمشي بالليل وفي أوّل اليوم ، فلهذا السبب عيّن تعالى هذين الوقتين انتهى وقال الواحدي في تفسيره الوسيط «مصبحين» أي نهراً ، فظهر أن المفسرين أيضاً فهموا كما فهمنا .

الثانية عشرة : قوله تعالى « وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره لعلهم يرجعون» (٤) فأنه فسّر في كثير من الروايات الايمان وجه النهار بالصلاة في أوّل النهار ، وليست إلا صلاة الفجر ، كما رواه علي بن إبراهيم (٥) عن أبي الجارود ، عن أبي جعفر عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما قدم المدينة وهو يصلي إلى نحو بيت المقدس أعجب ذلك اليهود ، فلمّا صرفه الله عن بيت المقدس إلى بيت الله الحرام وجدت اليهود من ذلك ،

(١) القمر : ٣٤ .

(٢) القمر : ٣٨ .

(٣) الصافات : ١٣٧ .

(٤) آل عمران : ٧٢ .

(٥) تفسير القمي : ٩٥ .

وكان صرف القبلة صلاة الظهر ، فقالوا : صلى محمد الغداة و استقبل قبلتنا ، فآمنوا بالذي أنزل على محمد ﷺ وجه النهار واكفروا آخره ، يعنون القبلة حين استقبل رسول الله المسجد الحرام لعلمهم يرجعون إلى قبلتنا .

وقال الرازي : وجه النهار هو أوّل له ، والوجه في اللغة مستقبل كل شيء لأنه أوّل ما يواجه منه كما يقال لأوّل الثوب وجه الثوب ، وقال : قال ابن عباس وجه النهار أوّل له وهو صلاة الصبح ، واكفروا آخره يعني صلاة الظهر ، و تقريره أنه ﷺ كان يصلي إلى بيت المقدس بعد أن قدم المدينة ، ففرح اليهود بذلك ، و طمعوا أن يكون منهم فلمّا حوّل الله إلى الكعبة كان ذلك عند صلاه الظهر ، وقال كعب بن الأشرف وغيره : آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار يعني آمنوا بالقبلة التي صلى إليها صلاة الصبح فهي الحق ، واكفروا بالقبلة التي صلى إليها صلاة الظهر وهي آخر النهار فهي الكفر .

ثم روى رواية أخرى وهي أنه لما حوّلت القبلة إلى الكعبة شقّ ذلك عليهم ، فقال بعضهم لبعض : صلّوا إلى الكعبة في أوّل النهار ، ثم اكفروا بهذه القبلة في آخر النهار وصلّوا إلى الصخرة ، لعلمهم يقولون إن أهل الكتاب أصحاب العلم فلو أنهم عرفوا بطلان هذه القبلة لما تركوها فحينئذ يرجعون عن هذه القبلة .

وقال الطبرسي - ره - : وجه النهار أوّل له ثم ذكر تلك الروايات مجملًا ونحوه ذكر البيضاوي وغيره من المفسرين .

الثالثة عشرة : قوله سبحانه « فالحق الاصباح وجاعل الليل سكناً » (١) فانّ ظاهر التقابل بين الاصباح والليل عدم كون الصبح منه ، قال الرازي : قال الليث الصبح والاصباح هما أوّل النهار ، وهو الاصباح أيضاً ، قال تعالى « فالحق الاصباح » أي الصبح ، وقيل الاصباح مصدر سمّي به الصبح ، وقال الطبرسي - ره - : نبّه الله سبحانه على عظيم نعمته بأن جعل الليل للسكون ، والنهار للتصرف ، ودلّ بتعاقبهما

على كمال قدرته وحكمته .

الرابعة عشرة : قوله سبحانه « وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً » (١) فأنه قدوردت الأخبار المستفيضة بل المتواترة أن المراد بالمشهود أنه يشهده ملائكة الليل وملائكة النهار ، فظهر أن النهار عند الملائكة و في السماء أيضاً من طلوع الفجر ، وقد مضت الروايات ، فيه أيضاً ومقابلته بتهجد الليل ممّا يقوّي ذلك ، وظاهر أن التهجد لا يصدق على القيام إلى صلاة الفجر .

وقال الرازي : قال الجمهور معناه أن ملائكة الليل وملائكة النهار يجتمعون في صلاة الصبح خلف الامام ، تنزل ملائكة النهار عليهم وهم في صلاة الغداة قبل أن تعرج ملائكة الليل ، فاذا فرغ الامام من صلاته عرجت ملائكة الليل ومكنت ملائكة النهار .

وقال الطبرسي - ره - : كلّمهم قالوا معناه أن صلاة الفجر تشهدها ملائكة الليل وملائكة النهار ، وكذا ذكر غيرهما من المفسّرين وروى الشيخ والكليني والصدوق (٢) وغيرهم بأسانيد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في تفسير هذه الآية : يعني صلاة الفجر تشهدها ملائكة الليل وملائكة النهار ، فاذا صلى العبد صلاة الصبح مع طلوع الفجر أثبتت له مرتّين أثبتها ملائكة الليل وملائكة النهار ، وبسند آخر عنه عليه السلام (٣) قال : إن ملائكة الليل تصعد وملائكة النهار تنزل عند طلوع الفجر فأنا أحب أن تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار صلاتي .

الخامسة عشرة : قوله تعالى « ولقد صبحهم بكرة عذاب مستقر » (٤) فأطلق على وقت عذابهم الصبح والبكرة ، وقد صرح اللغويون بأن البكرة أوّل

(١) اسرى : ٧٨ .

(٢) راجع التهذيب ج ١ ص ١٤٤ ، الكافي ج ٣ ص ٢٨٣ ، علل الشرايع ج ٢

ص ٢٥ ، تفسير القمي : ٣٨٦ .

(٣) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٤) القمر : ٣٨ .

النهار ، وقد قال تعالى «إن موعدهم الصبح» قال الراغب الاصفهاني في مفرداته : أصل الكلمة هي البكرة التي هي أوّل النهار ، فاشتقّ من لفظه لفظ الفعل فقيل بكر فلان بكوراً إذا خرج بكرة وقال في الكشف : « ولقد صبّحهم بكرة » أوّل النهار أو باكره كقوله مشرقين ومصبحين ، وقال البيضاوي : وقرء بكرة غير مصروفة على أن المراد بها أوّل نهار معين ، وقال في قوله تعالى «فأوحى إليهم أن صبّحوا بكرة وعشيّاً» (١) روي عن أبي العالية أن بكرة صلاة الفجر وعشيّاً صلاة العصر ، وأيضاً ظاهر قوله تعالى قبل ذلك «نجّيناهم بسحر» أن ما بعد الصبح ليس بداخل في السحر كما صرّح به اللغويون ، وقد صرّح جماعة بأن السحر آخر الليل ، وقال الرازي : «نجّيناهم بسحر» أي أسرناهم بالخروج آخر الليل والسحر قبيل الصبح ، وقيل هو السدس الآخر من الليل ، وفي الكشف «نجّيناهم بسحر» بقطع من الليل ، وهو السدس الآخر منه ، وقال البيضاوي : أي في سحر وهو آخر الليل ، وقد مرّ ما في الأساس .

السادسة عشرة : قوله سبحانه «يسبّح له فيها بالغدوة والاصال رجال» (٢) فإن أكثر المفسّرين فسّروا تسبيح الغدوة بصلاة الفجر ، وقد صرّح اللغويون بأن الغداة من النهار ، فصلاة الفجر من صلاة النهار ، قال في النهاية : الغدوة المرأة من الغدوة ، وهو سير أوّل النهار نقيض الروح ، والغدوة بالضم ما بين صلاة الغداة بطلوع الشمس ، وفي القاموس الغدوة بالضم البكرة ، أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ، كالغداة والغدية ، و تغدّئى أكل أوّل النهار ، وقال الخليل في كتاب العين : الغداء ما يؤكل في أوّل النهار ، وقال في مصباح اللغة : غدا غدوة من باب قعد ذهب غدوة ، وهو ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس .

السابعة عشرة : قوله تعالى : «يا أيّها الذين آمنوا اذكروا الله ذكراً كثيراً

(١) مريم : ١١ .

(٢) النور : ٣٦ .

و سَبَّحُوهُ بِكْرَةً وَأَصِيلًا» (١) وقد مرَّ أنَّ أكثر المفسرين فسَّروا تسبيح البكرة بصلاة الغداة، وصرَّح اللُّغَوِيُّونَ بأنَّ البكرة أوَّلُ النهار كما مرَّ، وقال في مصباح اللُّغَةِ: البكرة من الغداة جمعها بَكْرٌ مثل غرفة وغرف، إلى أن قال: قال أبو زيد في كتاب المصايد: بكر بكوراً وغدا غدواً، هذان من أوَّلِ النهار.

الثامنة عشرة: قوله «و سَبَّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِبْكَارِ» (٢) وقد مرَّ تقريبه ووجه الاستدلال به وقال الطبرسي - ره - وقيل: معناه صلِّ بأمر ربِّك بالعِشيَّ من زوال الشمس إلى اللَّيْلِ، والابكار من طلوع الفجر الثاني إلى طلوع الشمس عن مجاهد، وروي عن النبي ﷺ يا ابن آدم اذكرني بعد الغداة ساعة، وبعد العصر ساعة أكفك ما أهلك، وقال الرازي: الابكار مصدر أبكر يبكر إذا خرج للأمر في أوَّلِ النهار، هذا هو في أصل اللُّغَةِ ثمَّ سُمِّيَ ما بين طلوع الفجر إلى الضحى إِبْكَاراً وقال في موضع آخر: العِشيَّ والابكار قيل صلاة العصر وصلاة الفجر، وقيل الابكار عبارة عن أوَّلِ النهار إلى نصف النهار والعِشيَّ من نصف النهار إلى آخر النهار، وقيل المراد طرفي النهار، وقال البيضاوي: الابكار من طلوع الفجر إلى الضحى.

التاسعة عشرة: قوله سبحانه «و سَبَّحْ بِحَمْدِكَ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُودِ» (٣) فإنَّ ظاهر المقابلة كون قبل طلوع الشمس من النهار لا من اللَّيْلِ، وفسَّره الأكثر بصلاة الفجر كما مرَّ، وقال الرازي: قبل طلوع الشمس وقبل الغروب إشارة إلى طرفي النهار، ومن اللَّيْلِ فسَبِّحْهُ إشارة إلى زُلْفَا من اللَّيْلِ.

العشرون: قوله عز وجل: «وَاذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بِكْرَةً وَأَصِيلًا» ومن اللَّيْلِ فاسجد له و سَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا» (٤) إذ المقابلة بين البكرة والاصيل وبين اللَّيْلِ

(١) الاحزاب : ٤٢ .

(٢) المؤمن : ٥٥ .

(٣) ق : ٣٩ .

(٤) الدهر : ٢٦ .

تقتضي المغيرة ، وفسّر ذكر البكرة بصلاة الغداة ، قال في الكشف : واذكر اسم ربك بكرة وأصيلاً ودم على صلاة الفجر والعصر ومن الليل فاسجد له وبعض الليل فصل له ، أو يعني صلاة المغرب والعشاء ، وسبّحه ليلاً طويلاً وتهجد له هزيعاً طويلاً من الليل ثلثيه أو نصفه أو ثلثه ، ونحو ذلك قال الرازي والبيهاقوي ، إلا أنّهما أدخلتا صلاة الظهر في ذكر الأصيل ، وقال الطبرسي - ره - : أي أقبل على شأنك من ذكر الله والدُّعاء إليه صباحاً ومساءً أو البكرة أوّل النهار والأصيل العشي ، وهو أصل الليل ، وقال الواحدي في الوسيط أي اذكره بالتوحيد في الصلاة بكرة وعشيّاً يعني الفجر والعصر ، ومن الليل ، فاسجد له يعني المغرب والعشاء ، وسبّحه ليلاً طويلاً يعني التطوّع بعد المكتوبة .

الحادية والعشرون : قوله سبحانه : « والفجر وليال عشر والشفع والوتر والليل إذا يسر » بتقريب مامر من التقابل كما قابل بين الليل والنهار في آيات كثيرة كقوله « والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى » والضحى والليل إذا سجد .

وقال الرازي : ذكروا في القسم بالفجر وجوهاً أحدها ما روي عن ابن عباس أنّ الفجر هو الصبح المعروف ، فهو انفجار الصبح الصادق والكاذب ، أقسم الله تعالى بما يحصل فيه من انقضاء الليل وظهور الضوء وانتشار الناس ، وسائر الحيوانات من الطير والوحش في طلب الأرزاق ، إلى أن قال : ومنهم من قال المراد به جميع النهار إلا أنّه دلّ بالابتداء على الجميع ، ونظيره « والضحى » وقوله « والنهار إذا تجلّى » وثانيها أنّ المراد نفس صلاة الفجر فأقسم بصلاة الفجر لأنّها صلاة في مفتتح النهار ، وتجتمع لها ملائكة الليل وملائكة النهار .

هذا ما حضر في الحال وخطر بالبال من الايات التي يمكن أن يستدل بها على هذا المطلوب ، فأشرنا إلى كيفية الاستدلال بها وبأضرابها على الاجمال . واستدل بعض الأفاضل على خلاف هذا المدّعى بقوله تعالى « يقلّب الله الليل والنهار » (١) حيث قال : فقد قيل في تفسيره أنّ الله يقلّب بالمعاقبة بينهما أو بنقص

أحدهما وزيادة الآخر أو بتغيير أحوالهما بالحر والبرد ، والظلمة والنور ، أو ما يعم ذلك ، وعندى كل هذه الوجوه خلاف الظاهر و فرق بين تقليب الشيء وتبديل الشيء ومعاقبتهما ، والظاهر من التقليل جعل الشيء عجزاً وبالعكس (١) .

وذلك إنما يتحقق في كل واحد من الليل والنهار بالمعنى الذي ذكرناه حسب ، بناء على أن في أول الليل الحمراء في جهة المغرب ثم يزداد الليل ظلمة وتزول الحمراء ، وتبقى الصفرة والبياض المعترض ، ثم البياض المرتفع إلى السماء ثم السواد المحيط بالأفاق ، و يزداد الليل ظلمة ، وإن لم يظهر أثر الزيادة حتى ينتصف الليل و يصير رأس ظل المخروط (٧) على دائرة نصف النهار فوق الأرض ، و يكون المخروط حينئذ إما قائماً أو مائلاً إلى جهة الجنوب أو الشمال مع تساوي بعده عن جهة المشرق والمغرب ، ثم إذا زال الليل مال رأس المخروط عن دائرة نصف النهار إلى جهة المغرب ، وأخذ الظلمة في الانتقاص ، وإن لم يظهر ذلك حساً وانقلبت الحالات الواقعة في النصف الأول فيميل النور إلى جهة المشرق حتى يظهر أثر النور المستطيل في الأفق الشرقي ثم الفجر المعترض ثم الصفرة

(١) وفيه أن التقليل أظهر معناه التحويل عن وجهه بجعل أعلاه أسفله ، كما يقال : قلب الامر ظهراً لبطن ، ويقال قلب الشيء ظهراً لبطن كالحية تتقلب على الرضاء ، وإنما جىء به من باب التفعيل لاجل أن ذلك بالتدرج ولكن وقت الاعتبار عند نصف النهار و نصف الليل بمعنى أن الذى يكون محيطاً بكرة الأرض أو يصورها فى مد نظره إذا نظر فى النهار الى كرة الأرض رأى أعلى الأرض - مثلاً - منوراً بالضياء وأسفلها مظلماً بالليل و السواد ، ثم إذا توجه الى الأرض بعد اثنا عشر ساعة مثلاً يرى الليل والنهار المحيطين بكرة الأرض مقلبا ظهراً لبطن ، الا أن ذلك وقع تدريجاً ، و لذلك عبر بقوله عز وجل « يقلب » بالتضعيف .

(٢) لكنه غفل عن أن رأس ظل المخروط بل معظمه خارج عن كرة الهواء ، فلا سلطان لهذا الظل بالنسبة الى كرة الأرض ، فلا يزيد فيه سواداً ولا ينقص بعد مغرب الشفق أبداً ، الا عند طلوع الفجر واسفار الهواء المرئى فى مشرق الشمس .

والحمرة الشرقيتان إلى أن تطلع الشمس من المشرق .
و في هذه الحالات تقلب للحالة الأولى ، وانعكاس لأمرها ، وكذلك إذا
طلع الشمس من المشرق ، كثر النور في الجهات الشرقية ، والظل ممتد من جهة
الغرب ، وكلما ارتفع نقص الظل وازداد النور والشعاع وارتفع الشمس ، وجميع
ما يترتب على ذلك حتى إذا زالت الشمس انعكس الأمر ، وانقلبت الحال ، فصارت
الجهات الغربية في حكم الشرقية وبالعكس انتهى .

أقول : يرد عليه أنه مخالف لماورد في سائر الايات من إيلاج الليل في
النهار ، وتكوير الليل على النهار (١) وغير ذلك ، و الظاهر أن يكون على سياق
تلك الايات ، مع أن ذلك ليس تقلب الليل والنهار ، بل لنصف الليل و نصف
النهار ، وعلى ما اخترناه يمكن توجيهه بوجه آخر أظهر ، و أوفق بسائر الايات ، و
هو أن يقال الليل مقلوب النهار ، و النهار مقلوب الليل ، من جميع الوجوه ،
إذا ابتداء اليوم ظهور البياض ، ثم الصفرة ، ثم الحمرة ، ثم يطلع الشمس ، وكلما
ارتفعت ازدادت نوراً ، و هكذا إلى الزوال ، ثم ينقص النور إلى أن تغيب ، ثم

(١) ليس المراد من إيلاج الليل في النهار و بالعكس ، و هكذا تكوير الليل على
النهار ما يزيد في مدة النهار والليل بحسب الفصول ، بل المراد إيلاج الليل وسواده في
بطن النهار وضيائه من جهة المغرب على الاستدامة وإيلاج النهار في بطن الليل في المشرق
هكذا إلا أن ذلك يتراءى لمن خرج ببصره أو بفكره و خياله عن الأرض و عرج بروحه إلى
السماء و تصور كرة الأرض في مقابلته ، فحينئذ يشاهد كيف يلج سواد الليل في بطن الضياء
من جهة المغرب ، وكيف يلج ضياء النهار في دبر الليل من جهة المشرق ، وهكذا كيف
يكور ويلف أطراف الليل على النهار كأنه يستر الضياء بذيله من جهة المغرب وكيف يلف
أطراف النهار بضيائه الليل كأنه يستر السواد بلفاف بياضه ، كل هذا على التشبيه البليغ
البديع يجعل كيفية الامساء والاصباح و انسلاخ الليل من النهار مشاهداً لحسن المتفكرين
وينبه على عظمة الابداع وحسنه كأن تلك الايات يعرج بروح المؤمن الى فوق الافق خارج
الكرة الأرضية ويشاهده تلك البدايع و محاسن الصنع ليعرف عظمة ربه .

يظهر الليل بعكس النهار ترتيباً وصفة ، لغروب الشمس أولاً ثم ظهور الحمرة ، ثم الصفرة ، ثم البياض ، ثم تزداد الظلمة إلى الغسق ، ثم تنتقص إلى طلوع الفجر . فالليل مقلوب النهار ، والنهار مقلوب الليل .

و يمكن أن يقال النكته في جعل الشفق في أحد الطرفين من النهار ، و في الآخر من الليل أن الإنسان بعد نوم الليل والاستراحة يغتنم أدنى ضوء للحركة والانتشار لطلب المعاد والمعاش ، بخلاف انتهاء اليوم فإنه لكثرة مشاغله في اليوم وتضجره منها يغتنم أدنى ظلمة لترك الأعمال والاستراحة ، فلذا عدّ من الليل . وأما الاستدلال بأن الغسق نهاية الظلمة ، وهو منتصف ما بين الطلوع والغروب فهو إنما يتم إذا كان المراد بالغسق جزء غير منقسم كالزوال ، وهو في محل المنع بل الظاهر من إطلاقات اللغويين أنه قدر من الزمان في وسط الليل تشدّد فيه الظلمة ، فيمكن أن يكون ابتداءه موافقاً لمنتصف ما بين الغروب إلى الفجر .

وأما الأخبار الواردة في ذلك فهي أكثر من أن تجتمع في موضع ، ولذا ذكر هنا ما يكفي في الدلالة على المقصود والجرعة تدل على الغدير ، والحفنة على البيدر الكبير ، وأرجو الاعانة من العليم القدير .

١- الاحتجاج : عن الحسن بن محبوب ، عن سماعة قال : قال أبو حنيفة لأبي عبد الله عليه السلام : كم بين المشرق والمغرب ؟ قال : مسيرة يوم بل أقل من ذلك قال : فاستعظمه فقال يا عاحز لم تنكر هذا ؟ إن الشمس تطلع من المشرق وتغرب في المغرب ، في أقل من يوم تمام الخبر (١) .

بيان : ظاهره أن الأقل باعتبار انضمام ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس و ان أمكن أن يكون باعتبار الافق الحسّي والافق الحقيقي لكنه بعيد و الاستدلال بالظواهر .

٢ - العلل و الخصال : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد الأشعري ، عن إبراهيم بن إسحاق ، عن محمد بن الحسن بن شمعون ، عن أبي هاشم

الخدام قال : قلت لأبي الحسن الماضي عليه السلام : لم جعلت صلاة الفريضة والسنة خمسين ركعة ، لايزاد فيها ولا ينقص منها ؟ قال : إنَّ ساعات الليل اثنتى عشرة ساعة ، وفيما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ساعة ، وساعات النهار اثنتى عشرة ساعة فجعل لكل ساعة ركعتين ، وما بين غروب الشمس إلى سقوط الشفق غسق (١) .

بيان : هذا اصطلاح آخر لليل والنهار ، والمساعات المعروفة سوى المشهور ، وكان مشهوراً بين أهل الكتاب ، ولا يدل على شيء من طرفي النزاع ، وقال أبوريحان البيروني في القانون المسعودي " نقلاً عن براهمة الهند : إنَّ ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس وكذلك ما بين غروب الشمس وغروب الشفق خارجان عن الليل والنهار ، بل هما بمنزلة الفصل المشترك .

٣- الخصال : عن الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري ، عن عمته ، عن أبي إسحاق قال : أُملي علينا تغلب ساعات الليل : الغسق ، والفحمة ، والعشوة ، والهدأة ، والسباع ، والجنح ، والهزيع ، والفغد ، والزلفة ، والسحرة ، والبهرة ، وساعات النهار : البراد ، والشروق ، والمتوع ، والترجل ، والدلوك ، والجنوح ، والهجرة ، والظهيرة ، والأصيل ، والطفل (٢) .

بيان : قال الفيروز آبادي : الغسق محركة ظلمة أول الليل وقال فحمة الليل أوّل له ، أو أشد سواده ، أو ما بين غروب الشمس إلى نوم الناس ، خاص بالصيف وقال : العشوة بالفتح الظلمة أو ما بين أوّل الليل إلى ربه ، وقال أتنا بعد هدء من الليل وهدء وهدء أي حين هدأ الليل والرجل ، والهدوء أوّل الليل إلى ثلثه . ولم يذكر للسباع معنى مناسباً ، وقال : ككتاب الجماع ويحتمل أن يكون سمّي بذلك لأنه وقته أو يكون تصحيفاً ، وقال الجنح من الليل بالكسر الطائفة ويضم ، وقال هزيع من الليل كأمير طائفة أو نحو من ثلثه أو ربه .

وقال الزلفة الطائفة من الليل ، وقال السحر قبيل الصبح ، والسحرة بالضم

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ١٧ ، الخصال ج ٢ ص ٨٥ .

(٢) الخصال ج ٢ ص ٨٥ ، واخرجه في ج ٥٩ ص ٤ من هذه الطبعة مع شرح واف .

السحر الأعلیٰ، وقال البهر الاضاءة وابهار اللیل أي انتصف أوترا كمت ظلمته أو ذهبت عامته، أو بقي نحو من ثلثه، والبهرة من اللیل وسطه، وكأنها الفجر الأول أو الفجران، وقال: رُئد الضحیٰ ورأده ارتفاعه، وقال: شرقت الشمس شروقاً طلعت، وقال: منع النهار متوعاً ارتفع والضحیٰ بلغ آخر غايته، وقال: رجل النهار وترجل ارتفع، وقال: دلكت الشمس زالت عن نصف النهار.

وقال: جنح مال، وجنوح اللیل إقباله، والجنح بالكسر الجانب والكنف وقال: الهجيرة نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر، أو من عند زوالها إلى العصر، وقال الظهيرة: حد انتصاف النهار، وقال الأصيل العشي وقال طفل العشي محرّكا آخره عند الغروب.

أقول: لم أجد للمفرد معنى، ولعلّه تصحيف، وليس فيه دلالة صريحة على أحد الجانبين، وإنّما ذكرناه للمناسبة.

٤- تفسير علي بن ابراهيم: عن أبيه، عن إسماعيل بن أبان، عن عمر ابن أبان الثقفي قال: سأل نصراني الشام الباقر عليه السلام عن ساعة ما هي من اللیل ولا هي من النهار، أي ساعة هي؟ قال أبو جعفر عليه السلام: ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، قال النصراني: إذا لم يكن من ساعات اللیل ولا من ساعات النهار فمن أي ساعات هي؟ فقال: أبو جعفر من ساعات الجنة، وفيها تفيق مرضانا، فقال النصراني أصبت (١).

بيان: أقول: قد مر أن هذا اصطلاح آخر كان معروفاً عند أهل الكتاب فلذا أجابه عليه السلام وفق معتقده، وقوله عليه السلام: «من ساعات الجنة» أي شبيهة بها ولا يبعد أن يكون المراد أنّها لا تحسب في انتصاف اللیل ولا في انتصاف النهار.

٥- العلل: عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن علي بن بشّار عن موسى، عن أخيه علي بن محمد عليه السلام أنه أجاب في مسائل يحيى بن أكثم القاضي أمّا صلاة الفجر وما يجهر فيها بالقراءة، وهي من صلاة النهار، وإنّما يجهر في

صلاة الليل ، قال : جهر فيها بالقراءة لأن النبي ﷺ كان يغلّس فيها لقربها بالليل (١) .

تحف العقول : مرسلاً مثله (٢) .

٦- العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن حديد وابن أبي نجران ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الصلاة الوسطى صلاة الظهر ، وهي أول صلاة صلاها رسول الله ﷺ ، وهي وسط صلاتين بالنهار صلاة الغداة وصلاة العصر الخبر (٣) .

العياشي : عن زرارة مثله (٤) .

معاني الاخبار : عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد ابن محمد بن عيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران والحسين بن سعيد معاً ، عن حماد عن حريز ، عن زرارة مثله (٥) .

توضيح : أقول هذه الرواية مع ورودها بأسانيد صحيحة ، صريحة في كون وقت الفجر من النهار ، و ما قيل من أن قوله ﷺ : « بالنهار » قيد لصلاة الظهر ، لالصلاتين - والمعنى أن صلاة الظهر وسط صلاتين ، مع كونها بالنهار ، وهذا يوجب فضلها ، والكلام مسوق لبيان كونها الصلاة الوسطى ، ولا ينافي تسميتها بصلاة وسطى لما ذكرنا اشتراكها مع صلاة العصر في الصفة المذكورة ، مع أنه يحتمل أن يكون المراد أنها أول صلاة صلاها رسول الله ﷺ ، والحال أنها على الصفة المذكورة حتى لا يشار كها صلاة العصر ويحتمل أن يكون الظرف لغواً متعلقاً بقوله صلى - فلا يخفى ما فيه من التهافت والتكلف .

(٥) علل الشرايع ج ٢ ص ١٣ .

(٦) تحف العقول : ٥٠٨ ط الاسلامية .

(٧) علل الشرايع ج ٢ ص ٤٣ .

(٨) تفسير العياشي ج ١ ص ١٢٧ .

(٩) معاني الاخبار : ٣٣٢ .

أما الوجه الأول فبعده بحسب اللفظ ظاهر للفصل بالظرف بين البيان والمبين
و أما معنى فلما أو مانا إليه سابقاً من أن الحكيم إذا ذكر الصلوات ثم أفرد واحدة
منها من بينها بوصف ، لا بد أن يكون لهذا الوصف اختصاص ما بتلك الصلاة ، و
كونها وسط صلاتين مطلقاً مشترك بين جميع الصلوات ، فيصير بمنزلة أن يقول :
حافظوا على جميع الصلوات وعلى الصلاة التي هي صلاة ، أو مشتملة على الركوع
والسجود ، وإن أراد أن كونها بالنهار يستفاد من الآية وسلم ذلك ، فذكر
الوسطى لغو إذ لا يستفاد منه تخصيص بوجه ، و ما أفاده من استفادة الفضل من كونها
بالنهار فمع أنه لا ينفع في المقام غير مسلم بل الظاهر خلافه لقوله تعالى : « إن
ناشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قبلاً » (١) .

و الوجه الثاني لا أفهم منه معنى محصلاً ، و لعله أراد أن يجعل الجميع من
قوله وهي أوّل صلاة إلى آخر الكلام وجهاً واحداً ، فلو أراد أنه ﷺ بين علة
أنه لم سمّاها الله وسطى من بين الصلوات ، فلا ينفع تكلفه ، ولا يدفع شيئاً ، ويرد
عليه ما أوردنا على الوجه الأول

و إن أراد أنه ﷺ أراد أن يذكر نكتة و علة لتعيين صلاة الظهر ، لكونها
وسطى مع قطع النظر عن دلالة لفظ الآية عليه ، و عن أنه لم سميت وسطى ، فلا
ينفع في هذا إلا الجزء الأول ، أعني كونها أوّل صلاة صلاتها ﷺ فأما كونها
وسط صلاتين ، فلا مدخل له في ذلك لأنه مشترك بين الصلوات و كونها بالنهار
مشترك بينها وبين العصر ، فتدبر . والظرف اللغوي الذي أبدى لعله بكونه لغواً أخرى
فإن توسيط متعلق جملة بين جملة أخرى و متعلقها مما يصير به الكلام مشوشاً
متهافتاً ، بل ممّا لا يكاد يصح .

و لا محصل لمعناه أيضاً إذ لو كان الغرض أنه ليس الظهر أوّل الصلوات
مطلقاً بل أوّل ما فعله ﷺ بالنهار ، فلا يخلو إما أن تكون صلاة الفجر من صلاة
النهار أم لا فعلى الثاني لا محصل لهذا الكلام ولا طائل تحته ، إذ حينئذ لا يكون

أوّل صلاة النهار إلاّ الظهر ، فلا تترتب فائدة على هذا الكلام ، و على الأوّل يتمّ مطلوبنا ، وإن كان فيه قصور أيضاً ، إذ الظاهر من الأخبار أن صلاة اليوم والليّلة فرضت مرّة واحدة ، فيكون أوّل ما صلّى بالنهار الصّبح لا الظهر ، ولو كان المراد أنّه أوّل ما صلّى مطلقاً ومع ذلك قيّد بالنهار فكونه لغواً أبين وأظهر .

٧ - فقه الرضا : قال عليه السلام : اعلم أن ثلاث صلوات إذا حلّ وقتهنّ ينبغي لك أن تبدأ بهنّ ولا تصلّي بين أيديهنّ نافلة صلاة استقبال النّهار وهي الفجر وصلاة استقبال اللّيل وهي المغرب ، وصلاة يوم الجمعة (١) .

٨ - العياشي : عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الصلاة الوسطى هي الوسطى من صلاة النهار ، وهي الظهر (٢) .

٩ - ومنه : عن حريز : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أقم الصلاة طرفي النّهار » و طرفاه المغرب والغداة ، و « زلفاً من اللّيل » وهي صلاة العشاء الآخرة (٣) .

١٠ - ارشاد القلوب : عن موسى بن جعفر ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في بيان فضل هذه الأئمّة و منها أن الله عزّ وجلّ فرض عليهم في اللّيل والنهار خمس صلوات في خمسة أوقات : اثنتان باللّيل ، وثلاث بالنّهار (٤) .

١١ - العلل : في علل الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في علّة أوقات الصلوات : أن الله عزّ وجلّ أحبّ أن يبدأ في كلّ عمل أوّلاً بطاعته وعبادته ، فأمرهم أوّل النهار إن يبدؤا بعبادته ثمّ ينتشروا فيما أحبّوا من مؤنة دنياهم ، فأوجب صلاة الفجر عليهم (٥) .

١٢ - الفقيه : باسناده عن معاوية بن وهب قال : لا تنتظر بأذانك و إقامتك

(١) فقه الرضا :

(٢) تفسير العياشي ج ١ ص ١٢٧ ،

(٣) تفسير العياشي ج ١ ص ١٦١ .

(٤) ارشاد القلوب ج ٢ ص ٢٢ ، وقدم في ج ٨٢ ص ٢٧٤ .

(٥) علل الشرايع ج ١ ص ٢٥٠ .

إلا دخول وقت الصلاة ، واحذر إقامتك (١) .

قال : و كان لرسول الله ﷺ مؤذنان أحدهما بلال ، و الآخر ابن أم مكتوم و كان ابن أم مكتوم أعمى و كان يؤذن قبل الصبح ، و كان بلال يؤذن بعد الصبح ، فقال النبي ﷺ : إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل ، فإذا سمعتم أذانه فكلوا و اشربوا حتى تسمعوا أذان بلال (٢) .

١٣ - الكافي : بسند صحيح عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، فقال : بياض النهار من سواد الليل (٣) قال : و كان بلال يؤذن للنبي ﷺ و ابن أم مكتوم و كان أعمى يؤذن بليل ، و يؤذن بلال حين يطلع الفجر الحديث و بسند آخر فيه قوة عن زرارة عنه عليه السلام مثله (٤) .

١٤ - التهذيب : عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : إن لنا مؤذنا يؤذن بليل ، فقال أما إن ذلك ينفع الجيران لقيامهم إلى الصلاة ، و أمّا السنة فإنه يتأذى مع طلوع الفجر (٥) .
بيان : هذه الأخبار صريحة في أن ما بعد الصبح ليس من الليل ، ويدل على أنه كان معلوماً مسلماً بينهم ، و عليه جرى اصطلاحهم .

١٥ - الكافي : في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من قال : ما شاء الله كان ، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، مائة مرة حين يصلّي الفجر لم يرفى يومه ذلك شيئاً يكرهه (٦) .

١٦ - ثواب الاعمال : بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال : من استغفر الله بعد صلاة الفجر سبعين مرة غفر الله له ، ولو عمل ذلك اليوم أكثر من سبعين

(١) الفقيه ج ١ ص ١٨٥ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ١٩٣ .

(٣ - ٤) الكافي ج ٤ ص ٩٨ .

(٥) التهذيب ج ١ ص ١٤٨ .

(٦) الكافي ج ٢ ص ٥٣٠ .

ألف ذنب (١) .

و عن الصادق عليه السلام بسند صحيح قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام من صلى الفجر وقرأ قل هو الله أحد ، أحد عشر مرة ، لم يتبعه في ذلك اليوم ذنب (٢) .
بيان : ظاهر الاشارة في تلك الأخبار بذلك اليوم و يومه ذلك أنه بعد طلوع الفجر دخل في اليوم و خرج من الليل ، و مثله كثير في الأخبار ، ولا يمكن المناقشة فيها اكتفينا بالقليل منها .

١٧ - الفقيه : عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن إبليس إنما يبث جنود الليل من حين تغيب الشمس إلى أن يغيب الشفق ، ويبث جنود النهار من حين يطلع الفجر إلى أن تطلع الشمس (٣) .

١٨ - الخصال : بسنده المعتبر عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : من كانت له حاجة فليطلبها في ثلاث ساعات إلى قوله : و ساعة في آخر الليل عند طلوع الفجر (٤) .
بيان : الظاهر أن المراد الساعة التي نهايتها الطلوع لا بدايتها ، كما دللت عليه الأخبار الكثيرة الواردة في ذلك .

١٩ - عدة الداعي : عن الباقر عليه السلام قال : إن الله ينادي كل ليلة من أوّل الليل إلى آخره : ألا عبد مؤمن يدعوني لدينه و دنياه ، قبل طلوع الفجر إلى آخر الخبر (٥) .

توضيح : نداء المنادي بعد طلوع الفجر بأن يدعو قبل الفجر غير محتمل .

٢٠ - الكافي : في المعتبر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تقول : إذا أصبحت و أمسيت : الحمد لرب الصباح ، الحمد لخالق الاصباح مرتين ، الحمد لله الذي ذهب

(١ - ٢) نواب الاعمال : ١١٦ .

(٣) الفقيه ج ١ ص .

(٤) الخصال ج ٢ ص ١٥٨ في حديث الاربعمائة .

(٥) عدة الداعي ص ٥٠ .

بالليل بقدرته ، و جاء بالنهار برحمته - الخبر - (١) .
و بسند حسن عنه عليه السلام قال إذا أصبحت و أمسيت فقل إلى أن قال : فاذا قلت ذلك كنت قد أدّيت شكر ما أنعم الله به عليك في ذلك اليوم ، و في تلك الليلة (٢) .

٢١ - المصباح الكبير للشيخ : من أدعية الصباح قال : إذا طلع الفجر الثاني فقل يا فالقه من حيث لأرى إلى قوله : واجعل أوّل يومنا هذا صلاحاً وأوسطه فلاحاً و آخره نجاحاً ، قال ثمّ تقول : مرحباً بالحافظين إلى قوله : الحمد لله الذي أذهب الليل بقدرته ، و جاء بالنهار برحمته خلقاً جديداً
ثمّ قال : دعاء آخر اللهمّ إنّي أصبحت أستغفرك في هذا الصباح ، و في هذا اليوم لأهل رحمتك .

ثمّ قال : دعاء آخر برواية معاوية بن عمّار تقول بعد الفجر إلى قوله : الحمد لله ربّ العالمين كثيراً كما هو أهله إلى قوله على إدبار الليل و إقبال النهار الحمد لله الذي ذهب بالليل مظلماً بقدرته و جاء بالنهار مبصراً برحمته ، إلى قوله : مرحباً بخلق الله الجديد ، و اليوم العتيد ، إلى قوله عليه السلام واجعل أوّل يومي هذا صلاحاً إلى قوله ، و ارزقني خير يومي هذا .

ثمّ ذكر - ره - دعاء العشرات مروياً عن الصادق عليه السلام و ساق الدعاء إلى قوله : الحمد لله الذي ذهب بالليل بقدرته ، و جاء بالنهار برحمته ، إلى قوله : اللهمّ كما ذهبت بالليل و أقبلت بالنهار خلقاً جديداً .

٢٢ - الصحيفة السجادية : في دعاء الصباح و هذا يوم حادث جديد ، و هو علينا شاهد عتيد إلى قوله عليه السلام اللهمّ وفقنا في يومنا هذا إلى قوله عليه السلام : واجعله أيمن يوم عهدناه إلى قوله عليه السلام في يومي هذا (٣) .

(١) الكافي ج ٢ ص ٥٢٨ في حديث .

(٢) الكافي ج ٢ ص ٩٩ .

(٣) الدعاء السادس من أدعية الصحيفة ص ٣٧ ط الاخوندي .

٢٣ - المصباح للشيخ : ذكر في أدعية ساعات اليوم الساعة الأولى وهي من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس لأمر المؤمنين عليهم السلام .

٢٤ - الفقيه و مجالس الصدوق و التوحيد و العيون و الاحتجاج : بأسانيدهم عن الرضا عليه السلام قال : إن الله تبارك و تعالى ينزل ملكاً من السماء الدنيا كل ليلة في الثلث الأخير ، ليلة الجمعة في أول الليل فيأمره فينادي : هل من سائل فأعطيه إلى قوله : ينادي بهذا حتى يطلع الفجر فاذا طلع الفجر عاد إلى محله من ملكوت السماء (١) .

بيان : الظاهر أن النداء في جميع الثلث الأخير و نهاية الفجر .

٢٥ - الفقيه و المقنعة و التهذيب : بأسانيدهم عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن الله تعالى لينادي كل ليلة جمعة من فوق عرشه من أول الليل إلى آخره لأعبد مؤمن يدعوني لآخرته و دنياه فأجيبه ؟ ألا عبد مؤمن يتوب إلى من ذنوبه قبل طلوع الفجر فأتوب عليه ، إلى قوله : فما يزال ينادي بهذا إلى أن يطلع الفجر (٢) .

٢٦ - الكافي و التهذيب : بأسانيدهم -١- عن أبي جعفر عليه السلام قال : الأذان الثالث يوم الجمعة بدعة (٣) .

أقول : التقريب أن أحسن محامله أن يكون المراد أذان العصر ، فإنه ثالث بالنسبة إلى أذاني الفجر و الجمعة .

٢٧ - الكافي و التهذيب و المقنعة : بأسانيدهم الصحيحة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يستحب أن يقرأ في دبر الغداة يوم الجمعة الرحمن المختبر (٤) .

(١) الفقيه ج ١ ص ٢٧١ في حديث : أما إلى الصدوق ص ٢٤٦ ، التوحيد ص ١٧٦

ط مكتبة الصدوق ، عيون الاخبار ج ٢ ص ١٢٦ ، الاحتجاج : ٢٢٣ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٢٧١ ، المقنعة : ٢٥ ، التهذيب ج ١ ص ٢٤٦ .

(٣) الكافي ج ٣ ص ٤٢١ ، التهذيب ج ١ ص ٢٥٠ .

(٤) الكافي ج ٣ ص ٣٢٩ ، المقنعة : ٢٦ ، التهذيب ج ١ ص ٢٤٧ .

٢٨- مجالس الشيخ : باسناده عن الباقر عليه السلام قال : سألته عن زيارة القبور قال : إذا كان يوم الجمعة فزرهم ، فإنه من كان منهم في ضيق وسع عليه ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، يعلمون بمن أتاها في كل يوم ، فإذا طلعت الشمس كانوا سدي (١) .

٢٩- الكافي و التهذيب : في الصحيح ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ليس يوم الفطر ولا يوم الأضحى أذان ولا إقامة ، أذانها طلوع الشمس إذا طلعت خرجوا الخبر (٢) .

٣٠- وفي الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أردت الشخوص في يوم عيد فأنفجر الصبح و أنت بالبلد ، فلا تخرج حتى تشهد ذلك العيد (٣) .

٣١- الاقبال : باسناده عن الصادق عليه السلام قال : كان علي بن الحسين عليهما السلام يحى ليلة عيد الفطر بالصلاة حتى يصبح ، و يبيت ليلة الفطر في المسجد (٤)
٣٢- المصباح للشيخ ، و مسار الشيعه للمفيد : عن زيد بن علي قال : كان علي بن الحسين عليهما السلام يجمعنا جميعاً ليلة النصف من شعبان ثم يجزئ بالليل أجزاء ثلاثة فيصلّي بنا جزء ، ثم يدعو فتؤمن على دعائه ، ثم يستغفر الله و نستغفره و نسأله الجنة حتى ينفجر الفجر .

٣٣- الكافي : في الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن العبد يوقظ ثلاث مرّات من الليل ، فإن لم يقم أتاها الشيطان فبال في أذنه ، قال محمد بن مسلم : وسألته عن قول الله «كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون» (٥) قال : كانوا أقلّ اللّياالي

(١) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٠ .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٤٥٩ ، التهذيب ج ١ ص ٢٨٩ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٣٣٤ .

(٤) الاقبال : ٢٧٤ .

(٥) الذاريات . ١٨ .

تفوتهم لا يقومون فيها (١) .

بيان : أقول : ظاهر أن القائم بعد طلوع الفجر غير داخل في الممدوحين بتلك الآية ، و أيضاً ظاهر أن الايقاظ من الليل قبل الفجر فتدبر .

٣٤ - التهذيب : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أدرك يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج (٢) .

٣٥ - الكافي : في الصحيح عن الرضا عليه السلام قال : لا ترم الجمرة يوم النحر حتى تطلع الشمس (٣) .

٣٦ - التهذيب : في الصحيح عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن رجل بات بمكة في ليالي منى حتى أصبح قال : إن كان أتاها نهاراً فبات فيها حتى أصبح فعليه دم يهرقه (٤) .

٣٧ - وفي الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن زار بالنهار أو عشاء فلا ينفجر الصبح إلا وهو بمنى ، وإن زار بعد أن انتصف الليل أو السحر فلا بأس عليه أن ينفجر الصبح وهو بمكة (٥) .

٣٨ - التهذيب : عن أبي الحسن عليه السلام فيمن بات ليالي منى بمكة إذا بات مشغلاً بالعبادة قال : ما أحب أن ينشق الفجر إلا وهو بمنى (٦) .

وفي صحيحة معاوية بن عمار : وإن خرجت بعد نصف الليل فلا يضر أن تصبح في غيرها (٧) .

٣٩ - وفي الكافي مثله ، وزاد وأدركه عن الرضا عليه السلام قال : من زار عشاء فلم يزل في طوافه

(١) الكافي ج ٣ ص ٢٤٦ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ١٠٠ .

(٣) الكافي ج ٢ ص ٢٨٢ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٥٢٠ .

(٥) الكافي ج ٢ ص ٥١٤ ، التهذيب ج ١ ص ٥٢٠ .

(٦-٧) التهذيب ج ١ ص ٥٢٠ .

و دعائه و في السعي بين الصفا و المروة حتى يطلع الفجر ، قال : ليس عليه شيء كان في طاعة الله (١).

و روي مثله في الكتابين بأسانيد جمّة أكثرها صحيحة تركنا إيرادها مخافة الاطناب .

٤٠ - التهذيب : عن أبي إبراهيم عليه السلام قال : سألته عن رجل زار البيت فطاف بالبيت و بالصفا و المروة ثم رجع فغلبته عينه في الطريق فنام حتى أصبح ، قال : عليه شاة (٢) .

و عن أبي عبد الله عليه السلام عن الدلجة إلى مكّة أيام منى ، و أنا أريد أن أزور البيت فقال : لا حتى ينشقّ الفجر . كراهية أن يبيت الرجل بغير منى (٣) .

وفي الصحيح عنه عليه السلام قال : من زار فنام في الطريق فان بات بمكّة فعليه دم ، وإن كان قد خرج منها فليس عليه شيء ، و إن أصبح دون منى (٤) .

و رواه الكليني في الحسن (٥) .

٤١ - و روى الكليني أيضاً بسند حسن عنه عليه السلام قال : إذا زار الحاج من منى فخرج فجاوز بيوت مكّة فنام ثم أصبح قبل أن يأتي منى فلا شيء عليه (٦) .

٤٢ - الفقيه : باسناده عن جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا خرجت من منى قبل غروب الشمس فلا تصبح إلا بها (٧) .

و باسناده عن جعفر بن ناجية ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا خرج الرجل من منى أوّل الليل فلا ينتصف له الليل إلا وهو بمنى ، و إذا خرج بعد نصف الليل فلا بأس أن يصبح بغيرها (٨) .

(١) الكافي ج ٤ ص ٥١٤ .

(٢-٤) التهذيب ج ١ ص ٥٢٠ .

(٥) الكافي ج ٤ ص ٥١٤ .

(٦) الكافي ج ٤ ص ٥١٥ .

(٧-٨) الفقيه ج ٢ ص ٢٨٧ .

٣٣ - قرب الاسناد : عن وهب ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال في الرجل أفاض إلى البيت فغلبته عيانه حتى أصبح قال : لا بأس عليه (١) .
و عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن رجل بات بمكة حتى أصبح في ليالي منى فقال : إن كان أتاها نهاراً فبات حتى أصبح فعليه دم شاة يهريقه و إن كان خرج من منى بعد نصف الليل فأصبح بمكة فليس عليه شيء (٢) .
بيان : هذه الأخبار الكثيرة و أمثالها تدل على أن منتهى ما يعتبر في البيوتة طلوع الفجر ، و قد صرح اللغويون و غيرهم أن البيوتة والبيات الكون بالليل ، و قد قال تعالى : « بياتاً أو نهاراً » (٣) كما مر .

٣٤ - الكافي : بسند معتبر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أراد العمرة انتظر إلى صبيحة ثلاث و عشرين من شهر رمضان ثم يخرج مهلاً في ذلك اليوم (٤)
أقول : لا يخفى أن الظاهر أن الأمر بالنوقف لادراك ليلة القدر ، فيدل على أن نهايتها الصبح ، و أيضاً قوله ذلك اليوم لا يخلو من دلالة على المطلوب .

٣٥ - الكافي : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يكره للمرء جل إذا قدم من سفره أن يطرق أهله ليلاً حتى يصبح (٥) .

٣٦ - العلل : بإسناده عن ابن عباس في تزويج النبي صلى الله عليه وآله زينب قال : و لبث سبعة أيام بلياليهن عند زينب ثم تحول إلى بيت أم سلمة ، و كان ليلتها و صبيحة يومها من رسول الله صلى الله عليه وآله (٦) .

بيان : المقابلة بين الليلة و صبيحة اليوم تدل على عدم كونها من الليل .

(١) قرب الاسناد ص ٦٥ ط حجر ص ٨٦ ط نجف .

(٢) قرب الاسناد ص ١٠٦ ط حجر ص ١٤١ ط نجف .

(٣) يونس : ٥٠ .

(٤) الكافي ج ٤ ص ٥٣٦ .

(٥) الكافي ج ٥ ص ٣٩٩ .

(٦) علل الشرايع ج ١ ص ...

٤٧ - الكافي والفقيه والتهذيب : باسنادهم عن إبراهيم الكرخي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنما عليه أن يبيت عندها في ليلتها ، و يظلُّ عندها في صبيحتها الخبر (١) .

٤٨ - التهذيب : عن علي بن مهزيار ، عن فضالة عن أبان ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل صلى الغداة بليل غرته من ذلك القمر ، و نام حتى طلعت الشمس فأخبر أنه صلى بليل ، قال : يعيد صلاته (٢) .

٤٩ - الفقيه : قال أبو جعفر عليه السلام وقت صلاة الليل ما بين نصف الليل إلى آخره (٣) .

٥٠ - الكافي : عن علي بن محمد ، عن سهل ، عن علي بن مهزيار قال : قرأت في كتاب رجل إلى أبي جعفر عليه السلام : الر كعتان اللتان قبل صلاة الفجر من صلاة الليل هي أم من صلاة النهار ؟ وفي أي وقت أصليهما ؟ فكتب بخطه : احشهما في صلاة الليل حشواً (٤) .

٥١ - التهذيب : عن الحسين ، عن النظر ، عن هشام بن سالم ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر ؟ فقال قبل الفجر ، إنهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل -- الخبر (٥) .

بيان : قد مرَّ استدلال العلامة قدس سره بهذا الخبر ، و ربها يناقش فيه بأنه يدلُّ على كونها من جملة صلاة الليل المعروفة ، يعني ثلاث عشر ركعة . و يؤيده أنه لم يقل من صلوات الليل ، بل قال من صلاة الليل .

أقول : هذا الوجه وإن كان متحتملاً لكن لا يخلو من ظهور في المراد .

(١) الكافي ج ٥ ص ٥٦٤ ، الفقيه ج ٣ ص ٢٧٠ ، التهذيب ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٠٨ ، ورواه الكليني في ج ٣ ص ٢٨٥ .

(٣) الفقيه ج ١ ص ٣٠٢ .

(٤) الكافي ج ٣ ص ٤٥٠ .

(٥) التهذيب ج ١ ص ١٧٣ .

٥٢ - التهذيب : عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن جعفر بن عثمان ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بصلاة الليل من أول الليل إلى آخره ، إلا أن أفضل ذلك إذا انتصف الليل (١) .

و عن ابن محبوب عن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير مثله (٢)
توضيح : يدل على أن آخر الليل آخر وقت صلاته ، و معلوم أن الانتصاف الواقع بعد ذكر الأوتل و الآخر على وجه مخصوص ، إنما يراعى بالنسبة إليهما على هذا الوجه .

٥٣ - التهذيب : عن ابن محبوب ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، و أخذه اسحاق ابن غالب قال : قال : إذا قام الرجل من الليل فظن أن الصبح قد أضاء فأوتر ثم نظر فرأى أن عليه ليلاً ، قال : يضيف إلى الوتر ركعة ثم يستقبل صلاة الليل ثم يوتر بعده (٣) .

و عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن عبد العزيز قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أقوم وأنا أتخوف الفجر ، قال : فأوتر ، قلت : فأناظر فإذا علي ليل ، قال : فصل صلاة الليل (٤) .

و عن محمد بن أحمد ، عن الحجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يصلي ركعتين بعد العشاء يقرأ فيهما بمائة آية ولا يحتسب بهما ، و ركعتين وهو جالس يقرأ فيهما بقل هو الله أحد ، و قل يا أيها الكافرون ، فان استيقظ من الليل صلى صلاة الليل و أوتر ، وإن لم يستيقظ حتى يطلع الفجر صلى ركعة فصارت شفعاً واحتسب

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٢٠ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ .

بأركان كعتين. اللتين صلاتهما بعد العشاء وتراً (١) .

بيان : هذه الأخبار تدل على أنه إذا بقي شيء من الليل بقي وقت صلاة الليل، ولو حمل ليل و ليلاً على كثير من الليل أيضاً يدل على ذلك كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام .

٥٤ - الكافي : عن محمد ، عن أحمد ، عن علي بن الحكم ، عن الخزّاز ، عن محمد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام إن علي بن الحسين عليه السلام كان إذا أصبح قال : أبتدىء يومى هذا .. الدعاء .. فاذا فعل ذلك العبد أجراً ممّا نسي فى يومه (٢) .
و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن إسماعيل ، عن أبي إسماعيل السراج ، عن الحسين بن المختار ، عن رجل ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : من قال إذا أصبح : اللهم إني أصبحت الخ إذا قال : هذا الكلام لم يضره يومه ذلك شيء ، وإذا أمسى فقال لم يضره تلك الليلة شيء إن شاء الله (٣) .

٥٥ - التهذيب و الكافي : محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أحدهما عليه السلام قال : أيما امرأة أو رجل خائف أفاض من المشعر الحرام ليلاً فلا بأس ، فليمر الجمره ثم ليضم وليأمر من يذبح عنه .. الخبر (٤) .

و عنه عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج عن بعض أصحابنا ، عن أحدهما عليه السلام قال : لا بأس أن يفيض الرجل بليل إذا كان خائفاً (٥) .

و عنه ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٣٣ .

(٢) الكافي ج ٢ ص ٥٢٣ .

(٣) الكافي ج ٢ ص ٥٢٨ و صدر السند هكذا : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن

عبد الجبار عن محمد بن إسماعيل .

(٤-٥) التهذيب ج ١ ص ٥٠٢ ، الكافي ج ٥ ص ٤٢٤ .

أبي المغراء، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وآله للنساء والصبيان أن يفيضوا بالليل، وأن يرموا الجمار بليل، وأن يصلّوا الغداة في منازلهم (١).
وعنه ، عن علي بن النعمان ، عن سعيد الأعرج قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك ، معنا نساء فأفيض بهن بليل ؟ قال : نعم ، تريد أن تصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله قلت : نعم ، فقال : أفض بهن بليل الخبر (٢).

تقريب أقول : معلوم أن الافاضة بالليل المذكورة في تلك الأخبار، المراد بها الافاضة قبل الفجر ، والمناقش مكابر .

٥٦ - التهذيب : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الثمانية ركعات يصلّيها العبد آخر الليل زينة الآخرة (٣) .
و عن مرزم عنه عليه السلام قلت : متى أصلي صلاة الليل ؟ قال : صلّيها آخر الليل (٤) .

٥٧ - الخلاف للشيخ : روي النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : إن بلا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم .

٥٨ -المعتبر : عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ثمان من آخر الليل ثم الوتر ثلاث ركعات : ويفصل بينهما بتسليم ، ثم ركعتي الفجر .

٥٩ - التهذيب : في الصحيح عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عن الصلاة بالليل في السفر في أول الليل ؟ فقال : إذا خفت الغوت في آخره (٥) .

و في الموثق : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بصلاة الليل فيما بين أوله إلى آخره ، إلا أن أفضل ذلك بعد انتصاف الليل (٦) .

(١) التهذيب ج ١ ص ٥٠٢ ، الكافي ج ٥ ص ٤٧٤ .

(٢) ، ، ص ١٦٩ .

(٣) ، ، ص ٢٣١ .

(٤) ، ، ص ٣٢٠ .

(٥-٦) ، ، ص ٢٣٢ و ٣٢٠ .

وعن الحسين بن علي بن بلال قال : كتبت إليه في وقت صلاة الليل ، فكتب عند زوال الليل ، وهو نصفه أفضل ، فان فات فأوتر له وآخره جائز (١) .

تفهيم : هذه الأخبار تدل على أن وقت صلاة الليل ممتد إلى آخر الليل وأخر وقت صلاة الليل الفجر الثاني بالاتفاق ، والخبران الأخيران يدلان ظاهراً على أن نصف الليل هو نصف الزمان الممتد من الغروب إلى طلوع الفجر ، إذ ذكر الانتصاف بعد ذكر الأوتار والأخر لا يفهم منه إلا كونه منتصف ما بينهما ، لاسيما الأخير لارجاع الضمائر إلى أمرواحد ، ويفهم منه أن زوال الليل لا يراد به الزوال عن دائرة نصف النهار .

٦٠- الفقيه والكافي : في الصحيح عن معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : إن رجلاً من مواليك من صلحاءهم شكى إلي ما يلقى من النوم ، وقال : إنني أريد القيام إلى الصلاة بالليل فيغلبني النوم إلى أن أصبح ، إلى قوله ولم يرخص في النوافل أوّل الليل ، وقال : القضاء بالنهار أفضل (٢) .

٦١- الكافي والتهذيب : عن إسماعيل بن جابر أو ابن سنان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنني أقوم آخر الليل ، وأخاف الصبح ، قال : اقرأ الحمد ، و اعجل اعجل (٣) .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن الرجل يقوم من آخر الليل ، وهو يخشى أن يفجأه الصبح أيبدأ بالوتر-الخبر (٤) .

٦٢- التهذيب : في الصحيح ، عن سعد بن سعد قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون في بيته وهو يصلي ، وهو يرى أن عليه ليلاً ثم يدخل عليه الآخر من الباب ، فقال : قد أصبحت ، هل يعيد الوتر أم لا ؟ أو يعيد شيئاً من صلاته ؟ قال :

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ و ٣٢٠ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٣٠٢ ، الكافي ج ٣ ص ٤٤٧ .

(٣-٤) التهذيب ج ١ ص ١٢٥ ، الكافي ج ٣ ص ٤٤٩ .

يعيد إن صلاتها مصباحاً (١).

٦٣- الفقيه : قال : قال أبو جعفر عليه السلام : وقت صلاة الليل ما بين نصف الليل إلى آخره (٢) .

٦٤- التهذيب : عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن أوّل وقت ركعتي الفجر ، قال : سدس الليل الباقي (٣) .

وفي الصحيح عن حماد قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : ربّما صليتهما وعليّ ليل ، فإن قمّت ولم يطلع الفجر أعدتهما (٤) .

٦٥- الكافي : في الموثّق ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما كان يحمد الرجل أن يقوم من آخر الليل فيصليّ صلاته ضربة واحدة ، ثمّ ينام ويذهب (٥) .

٦٦- التهذيب : عن إسماعيل بن سعد قال : سألت الرضا عليه السلام عن ساعات الوتر قال : أحبّها إلىّ الفجر الأوّل (٦) .

وسألته عن أفضل ساعات صلاة الليل قال : الثلث الباقي (٧) .

٦٧- الفقيه : عن بريد عن أبي جعفر عليه السلام قال : أفضل قضاء صلاة الليل في الساعة التي فاتتك آخر الليل ، وليس بأس أن تقضيها بالنهار ، وقبل أن تزول الشمس (٨) .

٦٨- الكافي : عن أبي جعفر عليه السلام قال : أفضل قضاء النوافل قضاء صلاة الليل بالليل ، وصلاة النهار بالنهار ، قلت : ويكون وتران في ليلة ؟ قال : لا ، قلت : ولم تأمرني أن أوتر وترين في ليلة قال : أحدهما قضاء (٩) .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٣٠٢ .

(٣-٤) التهذيب ج ١ ص ١٧٣ .

(٥) الكافي ج ٣ ص ٤٤٦ .

(٦-٧) التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ .

(٨) الفقيه ج ١ ص ٣١٦ .

(٩) الكافي ج ٣ ص ٤٥٢ .

٦٩ - غياث سلطان الوري : للمسيّد بن طاوس ، عن حريز ، عن ذرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : رجل عليه دين من صلاة قام يقضيه فخاف أن يدركه الصبح ولم يصل صلاة ليلته تلك ، قال يؤخّر القضاء و يصلّي صلاة ليلته تلك .

٧٠ - النخصال : بسنده المعتبر عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : من كانت له حاجة فيطلبها في ثلاث ساعات إلى قوله : و ساعة في آخر الليل عند طلوع الفجر ، فإن ملكين يناديان هل من تائب يتاب عليه - الخبر (١) .

أقول : ظاهر أن المراد به قبل طلوع الفجر كما روي في أخبار كثيرة ، أن هذا النداء في الليل ، وأن وقت الاجابة السحر ، وأن ساعة الاجابة في الليل كما لا يخفى على المتتبع .

٧١ - الكافي : عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله « وظلالهم بالغدو والاصال » (٢) قال : هو الدُّعاء قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، وهي ساعة إجابة (٣) .
أقول : معلوم أن الغدو من اليوم ، والغداة من طعام اليوم ، لكن من لا ينبتّه صلاة الغداة لا ينبتّه هذا ، ويلتزم أن الغداة من الليل .

٧٢ - مصباح الكفعمي : عن الصادق عليه السلام من كانت به علة فليقل عليها في كل صباح أربعين مرة أربعين يوماً الخ .

أقول : لو كان الصباح من الليل لقال أربعين ليلة .

٧٣ - الكافي : في الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أصبحت وأمسيت فقل عشر مرّات « اللهم ما أصبحت بي من نعمة » إلى قوله « فانك إذا قلت ذلك كنت قد أدّيت شكر ما أنعم الله به عليك في ذلك اليوم وفي تلك الليلة (٤) .

(١) النخصال ج ٢ ص ١٥٨ ، وقدم تحت الرقم

(٢) الرعد : ١٥ .

(٣) الكافي ج ٢ ص ٥٢٢ .

(٤) ، ص ٩٩ وقد مر .

وفي الصحيح : عنه عليه السلام قال : شرف المؤمن قيامه بالليل (١) .
وعنه عليه السلام في قوله تعالى : «إنَّ الحسنات يذهبن السيئات» (٢) قال : صلاة
المؤمن بالليل تذهب بما عمل من ذنب بالنهار (٣) .

٧٤ - التهذيب : في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام و سئل عن قول الله « قم
الليل إلا قليلاً » (٤) قال : أمره الله أن يصلي كل ليلة إلا أن يأتي ليلة من
الليالي لا يصلي فيها شيئاً (٥) .
أقول : من البيّن أن صلاة الفجر غير داخل في هذه الصلاة ، بعد القيام ،
ولكن عليه السلام يترك صلاة الفجر أبداً .

٧٥ - التهذيب وثواب الاعمال : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الله عز وجل
قال : «المال والبنون زينة الحياة الدنيا» ، إن الثماني ركعات يصليها العبد آخر
الليل زينة الآخرة (٦) .

وعنه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام قيام الليل مصححة للبدن - الخبر (٧) .
٧٦ - الفقيه : في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام يا علي ثلاث فرحات
للمؤمن في الدنيا منها التهجد في آخر الليل ، يا علي ثلاث كفارات منها التهجد
بالليل والناس نيام (٨) .

(١) الكافي ج ٣ ص ٤٨٨ .

(٢) هود : ١١٤ .

(٣) الكافي ج ٣ ص ٢٦٦ .

(٤) المزمل : ٢ .

(٥) التهذيب ج ١ ص ٢٣١ .

(٦) « ص ٢٣١ وقدم تحت الرقم ٥٦ ، ثواب الاعمال : ٣٨ .

(٧) « ص ١٦٩ ، وتراه في الخصال ج ٢ ص ١٥٦ ، المحاسن : ٥٣

ثواب الاعمال : ٣٨ .

(٨) الفقيه ج ٤ ص ٢٦٠ .

- أقول :** ظاهر أن الصلاة بعد الفجر غير داخل في التهجّد المذكور هنا .
- ٧٧- التهذيب والعلل :** عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تدع قيام الليل ، فإنّ المغبون من حرم قيام الليل (١) .
- ٧٨ - الكافي :** قال : جا رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال : إنني قد حرمت الصلاة بالليل ، فقال عليه السلام : قد قيدتك ذنوبك (٢) .
- أقول :** معلوم أنّ من قام إلى صلاة الفجر فقط يصدق عليه أنّه حرم صلاة الليل أو قيامه .
- ٧٩ - الفقيه :** عن أبي عبد الله عليه السلام إني لأمقت الرجل قد قرأ القرآن ثمّ يستيقظ من الليل فلا يقوم حتّى إذا كان عند الصبح قام يبادر بالصلاة (٣) .
- أقول :** ظاهر من هذا السياق أنّ القيام عند الصبح غير داخل في القيام بالليل ، وأنّ الصبح غاية الاستيقاظ بالليل .
- ٨٠-المعتبر:** عن معاوية بن عمّار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : في قوله تعالى : « وبالأسحارهم يستغفرون » قال : في الوتر في آخر الليل سبعين مرّة (٤) .
- وروى من طريق المخالفين ، عن ابن عمر وابن عباس أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال : الوتر ركعة من آخر الليل .
- ٨١ - التهذيب :** بسند يقرب من الصحيح عن أبي بصير قال : إذا خرجت بعد طلوع الفجر ولم تنو السفر من الليل فأتمّ الصوم ، واعتدّ به من شهر رمضان .
- وبسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أردت السفر في شهر رمضان فنويت

(١) التهذيب ج ١ ص ١٦٩ ، علل الشرايع ج ٢ ص ٥١ ، وتري مثله في

معاني الاخبار ص ٣٤٢ .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٤٥٠ .

(٣) الفقيه ج ١ ص ٣٠٣ .

(٤) المعتبر : . . . وتراه في التهذيب ج ١ ص ١٧٢ .

الخروج من الليل فان خرجت قبل الفجر أو بعده ، فأنت مفطر ، وعليك قضاء ذلك اليوم (١) .

أقول : ظاهر من الخبرين أن نهاية الليل الفجر ، مع أن الأصحاب عبروا من ذلك بتبسيط النية ، و البيات مقابل النهار كما مر .

٨٢- الاقبال : باسناده عن حماد بن عيسى ، عن محمد بن يوسف ، عن أبيه ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن الجهنمي أتى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله إن لي إبلاً وغنماً وغلمة فأحب أن تأمرني ليلة أدخل فيها فأشهد الصلاة ، وذلك في شهر رمضان ، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وآله فسارّه في أذنه ، قال : فكان الجهنمي إذا كانت ليلة ثلاث وعشرين دخل بابله و غنمه وأهله و ولده و غلمته ، فكان تلك الليلة ليلة ثلاث وعشرين بالمدينة ، فاذا أصبح خرج بأهله و غنمه وإبله إلى مكانه (٢) .

٨٣ - التهذيب و مجالس الشيخ : بسند موثق عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال لي صل في ليلة إحدى وعشرين ، وليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان ، في كل واحدة منهما إن قويت على ذلك مائة ركعة سوى الثلاث عشر وأسر فيهما حتى تصبح فإن ذلك يستحب أن يكون في صلاة و دعاء و تضرع ، فإنه يرجى أن تكون ليلة القدر في إحداها و ليلة القدر خير من ألف شهر - الخبر (٣) .

بيان : الرواية بصدرها وعجزها تنادي بأن نهاية ليلة القدر طلوع الفجر .

٨٤- دعوات الراوندي : عن موسى بن جعفر عليه السلام قال : من اغتسل ليلة القدر و أحياها إلى طلوع الفجر خرج من ذنوبه .

٨٥ - التهذيب : في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في حديث طويل في ليلة إحدى وعشرين وثلاث وعشرين يصلي في كل واحدة منهما إذا قوي على ذلك

(١) التهذيب ج ١ ص ٤١٧ .

(٢) الاقبال ص ٢٠٧ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٦٢ ، أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠١ .

مائة ركعة ، سوى هذه الثلاث عشرة ركعة ، وليسهر فيهما حتى يصبح ، فإنه يرجو أن تكون ليلة القدر في إحداهما (١) .

٨٦- الكافي والتهذيب والسرائر : عن زرارة والفضيل قالا : قلنا له أيجزي إذا اغتسلت بعد الفجر للجمعة ؟ فقال : نعم (٢) .

٨٧ - التهذيب : عن بكير قال : سألت في أي الميالي أغتسل في شهر رمضان ؟ إلى أن قال : والغسل أوّل الليل ، قلت : فإن نام بعد الغسل ؟ قال : هو مثل غسل يوم الجمعة ، إذا اغتسلت بعد الفجر أجزأك (٣) .

وبسند آخر عن ابن بكير مثله (٤) .
قرب الاسناد : عن ابن بكير مثله (٥) .

بيان : أقول هذه الأخبار تدلّ على أن غسل الجمعة يجزي بعد الفجر مع أن الأخبار المستفيضة الواردة في غسل الجمعة كلها وردت بلفظ اليوم ، بلا تقييد و تخصيص ، فيدلّ على أن اليوم إذا ورد في الشرع ، المتبادر منه ما بين طلوع الفجر إلى الغروب .

٨٨- قرب الاسناد : عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سأله هل يجزيه أن يغتسل بعد طلوع الفجر هل يجزيه ذلك من غسل العيدين ؟ قال : إن اغتسل يوم الفطر والأضحى قبل الفجر لم يجزه ، وإن اغتسل بعد طلوع الفجر أجزأه (٦) .

أقول : وجه الاحتجاج مأمّر من ورود أخبار غسل العيدين بلفظ اليوم ، مع أن مدلول هذا الخبر والروايات الأخرى أن أوّل وقته طلوع الفجر .

٨٩- التهذيب : عن الرضا عليه السلام سئل عن رجل أصابته جنابة في آخر الليل

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٦٤ باسناده عن سماعة .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٤١٨ ، التهذيب ج ١ ص ٣٢١ ، السرائر : ٤٧٣ .

(٣ و ٤) التهذيب ج ١ ص ١٠٦ .

(٥) قرب الاسناد ص ١٠٢ ط نجف وص ٨٢ ط حجر .

(٦) قرب الاسناد ص ١١١ ط نجف ٨٧ ط حجر .

فقام ليغتسل ، فلم يصب ماء فذهب ليطلبه أو بعث من يأتيه بالماء ، فعرس عليه حتى أصبح ، كيف يصنع ؟ قال : يغتسل إذا جاءه ثم يصلّي (١).

وبأسناده عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن بعض مواليه قال : سأله عن احتلام الصائم قال : قال إذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فلا ينم حتى يغتسل ، وإن أجنب ليلاً في شهر رمضان فلا ينم إلا ساعة حتى يغتسل ، فمن أجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبة الخبر (٢) .

أقول : الأخبار في الجنابة في الليل في شهر رمضان والاصباح جنباً ، والنوم الأوّل والثاني والثالث وغيرها كثيرة ، تدلّ على ما ذكرنا ، لم نطوّل الكلام بإيرادها .

٩٠- الفقيه والتهذيب : في الصحيح عن عبد الله بن سنان أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقضي شهر رمضان فيجنب من أوّل الليل ولا يغتسل حتى يبيء آخر الليل ، وهو يرى أنّ الفجر قد طلع ، قال : لا يصوم ذلك اليوم و يصوم غيره (٣) .

٩١- التهذيب : في الموثّق عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا طهرت بليل من حيضتها ثمّ توانت في أن تغتسل في شهر رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم (٤) .

٩٢ - قرب الاسناد : عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : كان عليّ عليه السلام يستاك وهو صائم في أوّل النهار وآخره في شهر رمضان (٥) .
وعنه عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : قال عليّ عليه السلام : لا بأس بأن يستاك الصائم

(١) التهذيب ج ١ ص ٤١٢ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٤٤٣ و ٤١٢ .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٧٥ ، التهذيب ج ١ ص ٤٣٠ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ١١٢ .

(٥) قرب الاسناد ص ٤٣ ط حجر .

بالسواك الرطب في أوّل النهار (١) .

أقول : كون المراد بالنهار في الخبرين من أوّل طلوع الفجر أبين من الفجر .

٩٣- الكافي : في الموثّق عن ابن بكير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحتلم بالنهار في شهر رمضان يتمّ صومه كما هو ، فقال : لا بأس (٢) .

٩٤- الفقيه : عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت : متى يحرم الطعام والشراب على الصائم وتحلّ الصلاة صلاة الفجر ؟ فقال : إذا عترض الفجر وكان كالبطيّة البيضاء فثمّ يحرم الطعام ، ويحلّ الصيام ، وتحلّ الصلاة صلاة الفجر (٣) .

قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : إن ابن أمّ مكتوم يؤذّن بليل فإذا سمعتم أذانه فكلوا واشربوا حتّى تسمعوا أذان بلال (٤) .

٩٥- الكافي : في الصحيح عن أحدهما عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ « أحلّ لكم ليلة الصيام » (٥) الآية قال : نزلت في خوات بن جبير إلى قوله ، فبات على تلك الحال فأصبح الخبر (٦) .

٩٦- الفقيه : سئل الصادق عليه السلام عن الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ، فقال : بياض النهار من سواد الليل (٧) .

٩٧- التهذيب : عن إسحاق قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام آكل في شهر رمضان

(١) قرب الاسناد ص ٤٣ ط حجر .

(٢) الكافي ج ٤ ص ١٠٥ .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٨١ .

(٤) الفقيه ج ١ ص ١٩٢ ، وقد مر .

(٥) البقرة : ١٨٧ .

(٦) الكافي ج ٤ ص ٩٩ .

(٧) الفقيه ج ٢ ص ٨٢ .

بالليل حتى أشك؟ قال : كل حتى لا تشك (١).

٩٨- الكافي : بسند معتبر عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أدتن ابن أم مكتوم لصلاة الغداة ومرة رجل برسول الله ﷺ وهو يتسحّر ، فدعاه أن يأكل معه ، فقال : يا رسول الله قد أدتن المؤذن للفجر ، فقال : إن هذا ابن أم مكتوم وهو يؤذن بليل ، فإذا أدتن بلال فعند ذلك فأمسك (٢).

٩٩- الفقيه والكافي والتهذيب : بأسانيدهم عن الزهري ، عن علي بن الحسين عليه السلام قال : وكذلك المسافر إذا أكل من أول النهار ثم قدم أهله أمر بالامساك بقية يومه وليس بفرض ، وكذلك الحائض إذا طهرت (٣).

١٠٠- الكافي : في الصحيح عن عيص قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم أسلموا في شهر رمضان وقد مضى منه أيام ، هل عليهم أن يقضوا ما مضى منه أو يومهم الذي أسلموا فيه ؟ فقال : ليس عليهم قضاء ، ولا يومهم الذي أسلموا فيه إلا أن يكونوا أسلموا قبل طلوع الفجر (٤).

و عن أبي حمزة الثمالي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لأبي بصير - في حديث طويل : فاطلبها - أي ليلة القدر - في ليلة إحدى و ثلاث ، وصل في كل واحدة منهما مائة ركعة ، وأحيهما إن استطعت إلى النور واغتسل فيهما (٥).

١٠١- مصباح الشيخ والمقنعة : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لو قرء رجل ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان إنا أنزلناه في ليلة القدر ، ألف مرة لا أصبح وهو شديد اليقين في الاعتراف بما يختص فينا (٦).

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٢٢ ،

(٢) الكافي ج ٤ ص ٩٨ .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٤٨ الكافي ج ٤ ص ٨٦ ، التهذيب ج ١ ص ٢٢٤ .

(٤) الكافي ج ٤ ص ١٢٥ .

(٥) الكافي ج ١ ص ١٥٦ ، ورواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٢٦٣ .

(٦) المصباح ص ٢٣٤ ، المقنعة ص ٥٠ ورواه أيضاً في التهذيب ج ١ ص ٢٧٨ .

١٠٢- معاني الاخبار وصفات الشيعة والمجالس للصدوق : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الشتاء ربيع المؤمن يطول فيه ليله فيستعين به على قيامه ، ويقصر فيه نهاره فيستعين به على صيامه (١) .

١٠٣- التهذيب : عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا طهرت المرأة من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء (٢) .

١٠٤- الذكرى : عن عبد الله بن سنان ، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى : « ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم » (٣) هو الوتر آخر الليل (٤) وعن أبي عبد الله عليه السلام في صلاة الليل والوتر في السفر أوّل الليل إذا لم يستطع أن يصلّي في آخره قال : نعم (٥) .

وعن محمد بن أبي قرّة بإسناده إلى إبراهيم بن سيابة قال : كتب بعض أهل بيتي إلى أبي محمد عليه السلام في صلاة المسافرين أوّل الليل صلاة الليل ، فكتب فضل صلاة المسافرين من أوّل الليل كفضل صلاة المقيم في الحضر من آخر الليل (٦)

١٠٥- دعائم الاسلام عن الصادق عليه السلام قال : صل صلاة الليل متى شئت من أوّل الليل أو من آخره بعد أن تصلي العشاء الأخيرة وتوتر بعد صلاة الليل (٧) .

وعنه عليه السلام قال : إن الله تبارك وتعالى يبعث ملائكة إذا انفجر الفجر يوم الجمعة يكتبون الصلاة على محمد وآله إلى الليل (٨) .

وعنه عليه السلام قال : التكبير في أيّام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة إلى

(١) معاني الاخبار ص ٢٢٨ ، صفات الشيعة ١٧٩ ، أمالي الصدوق ص ١٤٣ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ١١١ .

(٣) الطور : ٤٨ .

(٤-٦) الذكرى ص ١٢٤ .

(٧) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٩ .

(٨) ، ، ص ١٧٩ و ١٨٠ .

صلاة العصر من آخر أيام التشريق (١) .

وعنه عليه السلام في قوله تعالى : « وإدبار النجوم » قال هو الوتر من آخر الليل (٢) .
وعن علي عليه السلام قال : من أراد شيئاً من قيام الليل فغلبته عيناه حتى يصبح
كان نومه صدقة من الله عليه و يتمم الله قيام ليلته (٣) .
وعنه عليه السلام قال : من أخر النفر إلى اليوم الثالث فله أن ينفر من أول النهار
إلى آخره متى شاء بعد أن يصلي الفجر ويرمي الجمار (٤) .
وسئل عليه السلام عن الرجل يكون عنده النساء يغشي بعضهن دون بعض ، قال :
إنما عليه أن يبيت عند كل واحدة في ليلتها ، ويقيل عندها في صبيحتها
الخبر (٥) .

١٠٦- الفقيه والتهذيب : بإسنادهما عن محمد بن سنان ، عن عبد الله بن
أعين قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وطئ امرأة وهو معتكف ليلاً في
شهر رمضان ، قال : عليه الكفارة قال : قلت : فإن وطئها نهاراً ؟ قال : عليه
كفارتان (٦) .

أقول : معلوم أن النهار هنا مبدؤه الفجر ، ولذا ذكر بعض الأخبار الموهمة
لخلاف ما ذكرنا .

فمنها ما رواه السيّد في نهج البلاغة عن أمير المؤمنين وقد سئل عن مسافة ما بين المشرق
والمغرب ، قال : مسيرة يوم للشمس (٧) ولعله محمول على التقريب بقريظة ما مرّ

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٨٧ .

(٢) ، ، ص ٢٠٤ .

(٣) ، ، ص ٢١٣ .

(٤) ، ، ص ٣٣٢ .

(٥) ، ج ٢ ص ٢٥١ .

(٦) الفقيه ج ٢ ص ١٢٢ ، التهذيب ج ١ ص ٤٣٤ .

(٧) نهج البلاغة تحت الرقم ٢٩٤ من قسم الحكم .

برواية الاحتجاج أو يقال لما كان السائلون عن تلك المسائل غالباً من أهل الكتاب فيمكن أن يكون عليه السلام أجابهم على معتقدهم ومصطلحهم، حيث إنهم لا يعدون ما بين الطلوعين من الليل ولا من النهار كما مر.

ومنها ما رواه الصدوق في الصحيح، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يخرج من بيته وهو يريد السفر وهو صائم، فقال: إن خرج قبل أن ينتصف النهار فليفطر وليقض ذلك اليوم، وإن خرج بعد الزوال فليتم صومه (١). وجوابه أن الانتصاف هنا مبني على التقريب والتخمين، ولعله عليه السلام لذلك غير العبارة ثانياً فعبّر عنه بالزوال إزاحة لهذا الوهم، وبأمثال هذا الخبر لا يمكن رد ما مر من الآيات والأخبار الصريحة، وقد ورد بهذا المضمون أخبار والتوجيه مشترك. وقد أومأنا سابقاً إلى نكتة في عدم عد ما بين الطلوعين من الليل والنهار تؤيد ذلك، وكذا ما ورد في كلام اللغويين وغيرهم من التعبير عن الزوال بنصف النهار مبني على المسامحة إذا أكثرهم مع تصريحهم بكون اليوم من طلوع الفجر عبثوا عن الزوال بذلك، فظهر أن بناء كلامهم ليس على التحقيق والمناصفة الحقيقية، وهذا أمر شائع في العرف، وقد يسامحون في أمثال ذلك كثيراً.

ومنها ما ورد أن النبي صلى الله عليه وآله كان يغلس بصلاة الفجر أو قال: صلّها بغبش (٢) وذكر بعض اللغويين أن الغلس والغبش ظلمة آخر الليل، وجوابه أنه معلوم أن ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس لا يسمى كله غلساً ولا غبشاً وإلا لم يكن للخبر فائدة، فقولهم ظلمة آخر الليل ينافي ما ذهبتم إليه أكثر من منافاته لما ذهبنا إليه، فالظاهر أن الخبر وكلام اللغويين مبني على المجاز والتوسع فلا يستقيم الاستدلال بمثله.

ومنها ما رواه الشيخ بسند يمكن أن يعد من الحسان عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يصلّي من النهار حتى تزول الشمس ولا من الليل

(١) الفقيه ج ٢ ص ٩٢.

(٢) راجع ص ٧٢ باب وقت صلاة الفجر ونافلتها.

بعد ما يصلّي العشاء حتى ينتصف الليل (١) .

و عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان عليّ عليه السلام لا يصلّي من الليل شيئاً إذا صلى العتمة حتى ينتصف الليل ، ولا يصلّي من النهار حتى تزول الشمس (٢) .

وروى الصدوق في الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصلّي بالنهار شيئاً حتى تزول الشمس ، فإذا زالت صلى ثمان ركعات وهي صلاة الأوابين تفتح في تلك الساعة أبواب السماء ، ويستجاب الدعاء ، وتهب الرياح ، وينظر الله إلى خلقه ، فإذا فاء الفياء ذراعاً صلى الظهر أربعاً ، وصلى بعد الظهر ركعتين ، ثم صلى ركعتين أخراوين ، ثم صلى العصر أربعاً إذا فاء الفياء ذراعاً ، ثم لا يصلّي بعد العصر شيئاً حتى تؤوب الشمس فإذا آبت وهو أن تغيب صلى المغرب ثلاثاً وبعد المغرب أربعاً ثم لا يصلّي شيئاً حتى يسقط الشفق ، فإذا سقط الشفق صلى العشاء ثم أوى رسول الله صلى الله عليه وآله إلى فراشه ولم يصل شيئاً حتى يزول نصف الليل ، فإذا زال نصف الليل صلى ثمان ركعات وأوتر في الربع الأخير من الليل بثلاث ركعات ، فقرأ فيهن فاتحة الكتاب و قل هو الله أحد ، ويفصل بين الثلاث بتسليمة ويتكلم ، ويأمر بالحاجة ولا يخرج من مصلاه حتى يصلّي الثالثة التي يوتر فيها ، ويقنت فيها قبل الركوع ، ثم يسلم ويصلّي ركعتي الفجر قبيل الفجر ، وعنده ، وبعيده ، ثم يصلّي ركعتي الصبح ، وهي الفجر إذا اعترض الفجر ، وأضاء حسنا ، فهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله التي قبضه الله عز وجل عليها (٣) و نحوه روى الشيخ عن زرارة عنه عليه السلام (٤) .

فبعد ما علمت من الأخبار المستفيضة المؤيدة بالآيات الكثيرة لا بد من تأويل في تلك الأخبار : إمّا بحملها على أنه لم يكن يصلّي من نوافل النهار

(١-٢) التهذيب ج ٢ ص ٢٦٦ ط نجف ، ج ١ ص ٢١٢ ط حجر .

(٣) الفقيه ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٢١٠ .

شيئاً إلى الزوال ، لأنه ﷺ كان يصلي ركعتي نافلة الفجر قبل الفجر مع صلاة الليل و يؤيده أن الظاهر أن الغرض نفي صلاة الضحى التي ابتدعتها العامة .
أو على أن المراد أنه لم يكن يصلي بعد صلاة الفجر شيئاً إلى الزوال ، و لما كانت صلاة الظهر أوّل الصلوات و أفضلها أراد أن يبتدئ في ذكر الصلوات بها فلذا أخر ذكر صلاة الفجر .

أو يقال : استعمل لفظ النهار في جزئه مجازاً لقيام القرينة مع أن في الخبر الأخير ما يدل على ما ذهبنا إليه ، لأنه قال : و أوتر في الربيع الأخير من الليل و معلوم أن آخر وقت صلاة الوتر طلوع الفجر الثاني ، فالظاهر أن النصف أيضاً أراد به نصف الليل الذي نهايته الفجر ، إذ حمل الليل في الأخير على معنى ، وفي الأوّل على معنى آخر في غاية البعد . فظهر أن هذا الخبر على مطلوبنا أدل و أصرح .

و يحتمل أن يكون هذه الأخبار مبنية على اصطلاح آخر أومأنا إليه سابقاً ، و هو عدم عد ما بين الطلوعين من الليل و لا من النهار ، لكنه بعيد ، و الأوجه أحد الوجوه المنقذة ، و بالجملة الخبر الأخير قرينة جلية على تأويل الخبرين الأولين و ضعف الاحتجاج بهما .

و منها ما رواه في الفقيه بإسناده عن عمر بن حنظلة أنه سأل أبا عبد الله ﷺ فقال له : زوال الشمس نعرفه بالنهار فكيف لنا بالليل ؟ فقال : لليل زوال كزوال الشمس ، قال : فبأي شيء نعرفه ؟ قال : بالنجوم إذا انحدرت (١) .

و روى محمد بن إدريس في آخر السراير نقلاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب عن الحسين بن أحمد القروي ، عن أبان ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر ﷺ قال : دلوك الشمس زوالها و غسق الليل بمنزلة الزوال من النهار (٢) .

أقول : أمّا الخبر الأوّل فلا بد فيه من تخصيص ببعض الكواكب فنخصها

(١) الفقيه ج ١ ص ١٤٦ .

(٢) السرائر : ٤٧٥ .

بكواكب مخصوصة تنحدر في منتصف ما بين الغروب و طلوع الفجر، مع أنه ظاهر أنه أمر تقريبي إذ تعين كواكب مخصوصة كل ليلة لا يتيسر لأكثر الخلق مع أن الانحدار لا يتبين لهم إلا بعد مضي زمان من التجاوز عن دائرة نصف النهار ، و في مثل ذلك لا يؤثر التقدم و التأخر بقدر نصف ساعة أو ثلثيها أو أكثر من ذلك بقليل .

و يمكن أن يكون هذا التحديد لاستعلام أوّل صلاة الليل ، بل هو الظاهر و روعي في ذلك الاحتياط لحصول الجزم ، أو الظن القوي بانتصاف الليل ، و لا يحصل شيء منهما قبل الانحدار إلا لمن كانت له آلة يستعلم الوقت بها كالاسطرلاب و أمثاله ، و تحصيل أمثالها متعسر على غالب الناس .

و يمكن أن يقال : الخبر يدل على مطلوبنا بهذا الوجه ، بل يمكن أن يدعى ذلك بوجه آخر و هو أن أكثر الكواكب لا تظهر للأبصار إلا بعد مضي زمان من غروب الشمس فإذا حملت على الكواكب التي كانت عند ظهورها على الأفق فهي تصل إلى دائرة نصف النهار بعد مضي كثير من انتصاف الليل ، و لو حملت على أن يقدر أنها كانت عند الغروب على الأفق ، فهذا ممّا لا يهتدي إليه أكثر العوام بل الخواص أيضاً ، فلا بدّ من حملها على ما كانت ترى في البلدان في بدو ظهورها فوق الأبنية و الجدران ، و الظاهر في أمثالها أنها تصل إلى دائرة نصف النهار قبل انتصاف الليل المعهود عندهم ، فعلى هذا يمكن حمله على أن الغرض بيان آخر وقت العشائين أيضاً .

و أمّا التشبيه الوارد في الخبرين فلا يلزم أن يكون تشبيهاً في جميع الأمور و على التحقيق و التدقيق ، حتّى يلزم أن يكون المعتبر فيه الوسط بين الغروب و الطلوع ، بل يمكن أن يكون التشبيه للانتصاف العرفي أو لوصول أمثال تلك الكواكب التي ذكرنا إلى دائرة نصف النهار ، أو لكونه مبدءاً لوقت صلاة معينة و غير ذلك من جهات التشبيه .

فظهر أنه ليس في هاتين الروايتين أيضاً دلالة على مطلوبهم ، لاسيّما مع

معارضة الآيات و الأخبار السالفة ، ومع تسليم دلالتها على أن المعتبر في انتصاف الليل ذلك لا يلزم أن يحمل كل ما ورد من الأحكام معلقة بلفظ النهار أو اليوم أو الليل على هذا الوجه مع ما مر من النصوص الصحيحة و الأقوال الصريحة .
و قال الشهيد - ره - في الذكرى : روى محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صلى العشاء الآخرة أوى إلى فراشه ثم لا يصلي شيئاً إلا بعد انتصاف الليل (١) و مثله عن أبي جعفر عليه السلام و قال حتى يزول الليل ، فإذا زال الليل صلى ثمانين ركعات [ثم ثلاث ركعات] و أوتر في الركعة الأخيرة ثم يصلي ركعتي الفجر قبل الفجر ، وعنده وبعده (٢) قلت : عبّر بزوال الليل عن انتصافه كزوال النهار ، ثم نقل رواية عمر بن حنظلة المنقذة ثم قال :

و الظاهر أنه عنى انحدار النجوم الطوالع عند غروب الشمس ، و الجعفي أعتمد على منازل القمر الثمانية و العشرين المشهورة ، فإنه قال إنها مقسومة على ثلاث مائة و أربعة و ستين يوماً ، لكل منزل ثلاثة عشر يوماً فيكون الفجر مثلاً بسعد الأُخْبِيه ثلاثة عشر يوماً ثم ينتقل إلى ما بعده ، و هكذا . فإذا جعل القطب الشمالي بين الكتفين نظر ما على الرأس و بين العينين من المنازل فيعد منها إلى منزلة الفجر ثم يؤخذ لكل منزلة نصف سبع قال : و القمر يغرب في ليلة الهلال على نصف سبع من الليل ثم يتزايد كذلك إلى ليلة أربع عشرة ، ثم يتأخر ليلة خمس عشرة نصف سبع ، و على هذا إلى آخره . قال : و هذا تقريب انتهى كلام الذكرى

و ظاهر كلامه قدس سره و ما نقله عن الجعفي و إن كان موهماً لكون المعتبر عندهما منتصف ما بين غروب الشمس و طلوعها لكن لتصريحهما مع سائر القوم في مواضع و نقلهم الإجماع على معنى الليل و النهار ، لا بد من حمل كلامهما على ما يرجع إلى ما ذكرنا في الخبرين ، و قد ذكرنا أنه على التقريب لا التحقيق

(١) رواء في التهذيب ج ١ ص ١٦٨ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢١٠ .

وقد ذكر الشهيد بعد ذلك أخباراً صريحة فيما ذكرنا ، على أنهما لو صرّحا بذلك أيضاً لم يكن في كلامهما حجة .

ثمّ اعلم أن ما ذكره الشيخ الشهيد و تبعه شيخنا البهائي " نور الله ضريحهما من تخصيص النجوم المذكورة في الخبر بالنجوم التي طلعت عند غروب الشمس إنّما يستقيم إذا كان كلُّ أفق من الأفاق منصفاً لمدارات جميع الكواكب ، و ليس كذلك ، بل هذا مخصوص بأفق خط الاستواء ، إذ في الأفاق المائلة باعتبار قلة ميل المعدّل النهار عن سمت الرأس و كثرته ، و قرب مدارات الكواكب بالنسبة إلى المعدّل و بعدها عنه ، يختلف اختلافاً فاحشاً ، ففي أواسط المعمورة إذا اتفق طلوع كوكب عند غروب الشمس ، فربما وصل قبل انتصاف الليل إلى نصف النهار قريباً من ساعة كفرد الشجاع ، و ربما وصل قبله قريباً من ساعتين كالشعراء اليمانية و ربما تأخر وصوله إلى نصف النهار عن الانتصاف بساعة و نصف تقريباً كالسماك الراح و رأس الجوزاء و فم الفرس ، أو بساعتين تقريباً كالنسر الطائر و العيتوق و نير الفكة ، أو بثلاث ساعات تقريباً كالنسر الواقع ، أو أربع ساعات كالردف ، و ربما اتفق وصول بعض الكواكب القريبة من القطب الشمالي إلى نصف النهار بعد طلوع الشمس ، فلا بدّ على طريقتهم من تخصيص آخر ، و هو أن يكون الكوكب قوس نهاره موافقة لقوس ميل درجة الشمس من منطقة البروج ، أو قريباً منه كالسماك الأعزل بالنسبة إلى بعض درجات أواخر الحمل ، و حمل كلام الامام عليه السلام في بيان القاعدة التي تحتاج إليها عامّة الخلق على معنى لا يعرفه إلاّ أوحديّ الناس في هذا الفن في غاية البعد ، و هذا يؤيد ما ذكرنا أنه مبنيّ على التقريب و التخمين لاستعلام أوّل صلاة الليل ، فيسقط الاستدلال به على ما توهموه كما عرفت .

و ربما يحمل على الكواكب التي كانت معروفة عند العرب ، و كانوا يعرفون بالتجارب طلوعها و غروبها ، و وصولها إلى نصف النهار ، و يكون الغرض تنبيههم على أنه يمكن استعلام الأوقات بأمثال ذلك بعد تحصيل التجربة ، و فيه

أيضاً ما فيه .

و ذكر بعض أفاضل الأذكياء لذلك علامات فقال : علامة زوال الليل في أوائل الحمل طلوع الردف ، وفي أواسطه انحدار السماك الأعزل وفي أواخره طلوع النسر الطائر ، وغروب الشعراء الشاميّة والعيتوق ، وفي أوائل الثور انحدار السماك الرامح ، وفي أواسطه غروب فرد الشجاع ، وفي أواخره طلوع فم الفرس و انحدار نيرالفكة و عنق الحيّة و غروب قلب الأسد ، وفي أوائل الجوزاء انحدار رأس الجوزاء وفي أواسطه انحدار قلب العقرب و في أواخره إشراف النسر الواقع على الانحدار .

و في أوائل السرطان انحدار النسر الواقع ، وفي أواسطه غروب السماك الأعزل ، و في أواخره انحدار النسر الطائر ، و في أوائل الأسد طلوع العيتوق و انحدار الردف ، و في أواسطه طلوع الثريا و غروب الرامح ، و في أواخره طلوع عين الثور و انحدار فم الفرس و غروب عنق الحيّة ، و في أوائل السنبلة إشراف نيرالفكة على الغروب ، و في أواسطه غروب نيرالفكة ، و في أواخره طلوع يد الجوزاء اليمنى ورجلها اليسرى .

و في أوائل الميزان غروب رأس الجوزاء ، و في أواسطه طلوع الشعراء اليمانية و في أواخره إشراف النسر الطائر على الغروب و في أوائل العقرب غروب النسر الطائر ، و في أواسطه طلوع قلب الأسد ، و غروب النسر الواقع ، و في أواخره طلوع فرد الشجاع ، و في أوائل القوس انحدار عين الثور و غروب فم الفرس ، و في أواسطه انحدار العيتوق و رجل الجوزاء اليسرى و غروب الردف ، و في أواخره انحدار يد الجوزاء اليمنى .

و في أوائل الجدي انحدار اليمانية ، وفي أواسطه انحدار الشاميّة و طلوع الرامح ، و في أواخره طلوع الأعزل و نيرالفكة ، و في أوائل الدلو إشراف قلب الأسد على الانحدار ، و في أواسطه انحدار قلب الأسد و الفرد و طلوع العنق ، و في أواخره إشراف رجل الجوزاء اليسرى على الغروب ، و في أوائل الحوت طلوع

الواقع و غروب رجل الجوزاء اليسرى ، وفي أواسطه غروب عين الثور وفي آخره غروب اليمانية ويد الجوزاء اليمنى .

و هذا كله مبني على أخذ الليل من غروب الشمس إلى طلوعها ، لكن قد عرفت أنه على هذا التقريب لا يظهر التفاوت بين المعنيين كثيراً ، و الجمعي - ره - جعل بناء استعمال زوال الليل تارة على منازل القمر المعروفة بين العرب و لعله حمل الخبر عليه ، و تارة على غروب القمر و طلوعه ، أمّا الأوّل فلأن العرب قسموا مدار القمر ثمانية و عشرين قسماً (١) و ضبطوا حدود تلك الأقسام بكواكب و سموها منازل القمر ، وهي التي اشتملت عليها هذه الأبيات بالفارسية

اسماء منازل قمر نزد عرب	شرطين و بطين است ثرياً دبران
هقعه هقعه ذراع نثره پس طرف	جبيهه زبره صرفه و عوا پس از آن
پس سماك غفر ، زبانا اكليل	قلب وشوله نعيم و بلده بدان
سعد ذابح سعد بلع سعد سعود	باشد پس سعد أخبيه چارمشان
از فرغ مقدم بمؤخر چه رسيد	آنكه بهر شارسد كه باشد پايان

و مدّة قطع الشمس تلك المنازل ثلاث مائة و خمسة و ستون يوماً و شيء ، فاذا قسمت على المنازل يقع بازاء كل منزل ثلاثة عشر يوماً و شيء ، فاذا حصل الاطلاع على منزل الشمس من تلك المنازل ، يمكن استخراج ماضى من الليل و ما بقي منه بملاحظه الطالع و المنحدر و الغارب من تلك المنازل تقريباً بأدنى

(١) راجع شرح ذلك ج ٥٨ ص ١٣٥ من أجزاء كتاب السماء و العالم وفي هامش طبعة الكمباني : د الزبانيان كوكبان نيران و هما قرنا المقرب ، و هما من المنازل ، و عبر عنهما بالزبانا على التخفيف . منه طاب ثراه ، و هكذا في هامش المطبوعة ، د السماك ككتاب كوكبان : الاعزل و الرامح ، و الاول من منازل القمر دون الثانى ، العوا : بفتح العين و تشديد الواو ، ويمد و يقصر . منه طاب رمسه . و أيضاً في هامش المطبوعة شرح بعض هذه المنازل نقلاً من صحاح الجوهري ، تركنا إيرادها اتكالا على ما في كتاب السماء و العالم ج ٥٨ ص ١٣٥ و ١٣٦ .

تأمل ، إذ عند غروب الشمس يكون المنزل السابع من المنزل الذي فيه الشمس على نصف النهار ، والرابع عشر على المشرق ، وفي كل نصف سبع من الليل يتفاوت بقدر منزل ، فيكون التفاوت في ربع الليل بقدر ثلاثة منازل و نصف و في نصف الليل بقدر سبعة منازل و على هذا القياس .

وهذا أيضاً تقريبيٌ لاختلاف مدار الشمس والقمر و جهات أخر ، فلو حملنا الخبر عليه حملنا النجوم على نجوم المنزل الذي يكون مقابلاً للمنزل الذي فيه الشمس .

وأما الثاني وهو بناء الأمر على غروب القمر في أوائل الشهر و طلوعه في أواخره فضابطه أن يضرب عدد ما مضى من أوّل الشهر إلى الرابع عشر ، ومن الخامس عشر إلى الثامن والعشرين في الستة ، و قسمة الحاصل على السبعة ، فالخارج في الأوّل قدر الساعات المعوجة الماضية من الليل إلى غروب القمر ، وفي الثاني قدر الساعات المذكورة إلى طلوعه ، مثاله : إذا ضربنا الأربعة في الستة حصل أربعة وعشرون ، فإذا قسمناها على السبعة خرج ثلاث وثلاثة أسابيع ، فيكون غروب القمر في الليلة الرابعة و طلوعه في الثامنة عشر بعد ثلاث ساعات و ثلاثة أسابيع ساعة ، و كذا إذا قسمنا الحاصل من ضرب الخمسة في الستة و هو الثلاثون على السبعة خرج أربعة و سبعان ، فغروب القمر في الليلة الخامسة و طلوعه في التاسعة عشر بعد أربع ساعات و سبعمائة ساعة و هكذا و هذا أيضاً تقريبيٌ للاختلاف بحسب كثرة الزمان بين خروج الشعاع و أوّل ليلة الغرّة و قلته و غيرهما .

فذلكة

لأراك أيها المنفطن اليقظان- بعد ما أحطت خبراً بقوة ما استبني عليه بياننا من أنواع البرهان ، ووهن ما بنوا عليه كلامهم من البنيان ، وقد أتينا بنيانهم من القواعد ، وجعلنا مطاوي كلامنا مشحونة بصنوف الفوائد - تستريب في أن الليل والنهار و اليوم في اصطلاح الشرع و العرف العام بل في أصل اللغة أيضاً لا يتبادر منه إلا ما ينتهي إلى طلوع الفجر ، أو يبتديء منه ، مع أننا لم نستقص في استخراج الدلائل ، و نقل كلام الأوائل ، ولا في نقل الأخبار وذكر الآثار ، لأننا اكتفينا بذكر البعض لتنبيه أولى الألباب عما يؤدي إلى الاسهاب و الاطناب .

و أيضاً لم نكن عقدنا لذلك باباً عند طرح الكتاب ، ورسم الأبواب ، وإنما سنح لنا ذلك بعد ما رأينا الاختلاف في الأمر الذي لم نكن نجوز الخلاف في مثله لاسيما من سدنة العلم وأهله ، وهل يقول أحد من أهل العرف و الشرع إذا أتاه قبيل طلوع الشمس طرقتك ليلاً أو أتيتك البارحة ، و شاع بين الناس يقولون هل قمت الليلة فيجيب غلبني النوم فلم أنتبه إلا بعد الفجر ، ومن تتبّع ذلك في محاورات الناس لا يحتاج إلى الرجوع إلى كتاب ، أو التمسك بخطاب .

و ما يقال من أن قاطبة الناس يقولون استوى الليل والنهار ، و صار النهار كذا ساعة ، و مضى من النهار ساعة ، أو ساعتان ، ولا يتبادر إلى الأذهان إلا اليوم من طلوع الشمس ، فمعلوم أن هذا إنما هو لا يفهم باصطلاح المنجمين ، و بناء الآلات المعدة لاستعلام الساعات عليه ، و لذا نرى من لا يalf تلك الاصطلاحات إذا سأله كم مضى من اليوم لا يفهم إلا ما مضى من طلوع الفجر ، كما سمعنا وعهدنا في عراق العرب و البلاد البعيدة عن تلك الاصطلاحات الجديدة ، و كذا استواء الليل و النهار أيضاً مأخوذ من المنجمين و مبني على اصطلاحهم ، و أمّا الفقهاء و أهل اللسان ، فهم لا يفهمون ولا يفهم من كلامهم إلا ما ذكرنا ، و لذا ترى الفقهاء يقولون وقت صلاة الليل من النصف إلى آخر الليل ، و الوتر كلما قرب من آخر

الليل أفضل ، ولا يفهمون من ليلة الجمعة و ليلة العيد و ليلة القدر و أمثالها ، إلا ما قبل الفجر ، و كذا يوم الجمعة و يوم العيد و يوم الغدير و أمثالها ، يظهر لك ذلك بالرّجوع إلى كذب الفقه و الدعاء وغيرها ، وإذا قال فقيه أو غيره : افعل ذلك في الليلة الغلانية ، هل يفهم أحد إلا إيقاعه قبل الفجر ، وإذا قال افعل اليوم الغلاني هل يفهم أحد إلا أن ابتداءه الفجر .

و لعمرى لا يحتاج هذا إلى الافصاح والايضاح ، وهو أبين من الفجر والصباح فظهر ممّا قرّنا أن نصف الليل وثلثه وربعه وسدسه و أمثالها إنما هي بالمقايسة إلى الليل المنتهى إلى الفجر ، و إذا علّق عمل بالليل أو نصف الليل أو ثلثه أو ربعه أو آخره و أمثال ذلك كمبيت المشعر و منى و عند الزوجة أو صلاة الليل والوتر و إحياء الليالي الشريفة و أشباه ذلك أو آخر الليل فانما ينتهي وقته إلى الفجر الثاني ، إلا مع قيام قرينة على المجاز و كذا إذا علّق عمل باليوم أو النهار كالأغسال و الأعمال المتعلقة بالأيام الشريفة ، فابتداء وقته الفجر ، وإذا نذر رجل أن يعمل عملاً في النهار لا يحنث بإيقاعه قبل طلوع الشمس و إذا نذر أن يعمل في الليل يحنث بإيقاعه بعد الفجر ، و كذا كل ما يبتنى على هذا الخلاف ممّا يتعلّق بالليالي والأيام .

هذا ما حضري و خطر ببالي في تحقيق الحق في هذا المقام ، و الله تعالى يعلم حقايق الأحكام ، و حججه الكرام ، عليهم الصلاة والسلام ، ونسأل الله العفو عن الزلل والخطل ، في القول والعمل ، والصّفح عن الخطاء و التقصير ، فإنه ولي ذلك وهو على كل شيء قدير .

١١

* ((باب)) *

* (الاوقات المكروهة) *

١- الاحتجاج : عن محمد بن جعفر الأسدي قال : كان فيما ورد علي من محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه في جواب مسألي إلى صاحب الزمان عليه السلام :
أما ما سألت عنه من الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فلمن كان كما يقول الناس : إن الشمس تطلع بين قرني شيطان ، وتغرب بين قرني شيطان . فما أرغم أنف الشيطان شيء مثل الصلاة ، فصلها وارغم أنف الشيطان (١) .

اكمال الدين : عن محمد بن أحمد السناني و علي بن أحمد بن محمد الدقاق و الحسين بن إبراهيم المؤدب و علي بن عبد الله الوراق قالوا حدثنا أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي قال : كان فيما ورد على الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري في جواب مسألي إلى صاحب الدار عليه السلام و ذكر الحديث بعينه (٢)

بيان : قال في النهاية فيه الشمس تطلع بين قرني الشيطان ، أي ناحيتي رأسه و جانبيه ، و قيل : القرن القوة أي حين تطلع يتحرك الشيطان و يتسلط فيكون كالمخلوق بها ، و قيل بين قرنيه أي أمّتيه الأولين و الآخرين ، و كل هذا تمثيل لمن يسجد للشمس عند طلوعها ، فكان الشيطان سؤل له ذلك ، فإذا سجد لها فكان الشيطان مقترباً بها ، و قال في القاموس قرن الشيطان وقرناه أمّته و المتبوعون لرأيه أوقوته و انتشاره أو تسلطه ، و قال الطيبي في شرح المشكوة فيه وجوه : أحدها أنه ينتصب قائماً في وجه الشمس عند طلوعها ليكون طلوعها كالمعين لها بين قرنيه أي فؤديه فيكون مستقبلاً لمن يسجد للشمس ، فتصير عبادتهم له ، فمنها عن الصلاة في

(١) الاحتجاج : ٢٦٧ .

(٢) اكمال الدين ج ٢ ص ١٩٨ .

ذلك الوقت مخالفة لعبدة الشيطان ، و ثانيها أن يراد بقرنيه حزباه اللذان يبعثهما لاغواء الناس ، و ثالثها أنه من باب التمثيل شبه الشيطان فيما يسوئ لعبدة الشمس و يدعوهم إلى معاندة الحق بذوات القرون التي تعالج الأشياء و تدافعها بقربونها و رابعها أن يراد بالقرن القوة ، من قولهم أنا مقرر له أي مطيق ، و معنى التثنية تضعيف القوة كما يقال : مالي بهذا الأمر يدٌ ولا يدان ، أي لا قدرة ولا طاقة .

٢ - قرب الاسناد : عن الحسن بن طريف و علي بن إسماعيل و محمد بن عيسى جميعاً عن حماد بن عيسى قال : رأيت أبا الحسن موسى عليه السلام صلى الغداة فلما سلم الامام قام فدخل الطواف ، فطاف أسبوعين بعد الفجر قبل طلوع الشمس ثم خرج من باب بني شيبه ومضى ، ولم يصل (١) .
بيان : لعل ترك صلاة الطواف في هذا الوقت للتنقية ، كما أن قران الطوافين أيضاً محمول عليها كما ستعرف .

٣ - مجالس الصدوق : في مناهي النبي صلى الله عليه وآله أنه نهى عن الصلاة في ثلاث ساعات : عند طلوع الشمس ، وعند غروبها ، وعند استوائها (٢) .
٤ - الخصال : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : أربع صلوات يصلّيها الرجل في كل ساعة : صلاة فاتتك فمتى ذكرتها أدّيتها ، وصلاة ركعتي طواف الفريضة ، وصلاة الكسوف والصلاة على الميت ، هؤلاء يصلّيهن الرجل في الساعات كلها (٣) .

٥ - ومنه : عن عبدالله بن أحمد الفقيه ، عن علي بن عبدالعزيز ، عن عمرو بن عون ، عن خلف بن عبدالله ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن عبدالله بن الأسود ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : صلاتين لم يتركهما رسول الله صلى الله عليه وآله سرّاً و

(١) قرب الاسناد : ١٧٠ ط نجف .

(٢) أمالي الصدوق ص ٢٥٥ .

(٣) الخصال ج ١ ص ١١٨ .

علانية ، ركعتين بعد العصر ، وركعتين قبل الفجر (١) .

٦- ومنه : عن عبدالله بن أحمد ، عن يعقوب بن إسحاق ، عن الحوضي ، عن شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن مسروق ، عن عائشة أنها قالت : كان رسول الله ﷺ عندي يصلي بعد العصر ركعتين (٢) .

٧- ومنه : عن عبدالله بن أحمد ، عن محمد بن علي بن طرخان ، عن عبدالله بن الصباح ، عن محمد بن سيار ، عن أبي حمزة ، عن أبي بكر بن عبدالله بن قيس عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : من صلى البردين دخل الجنة ، يعني بعد الغداة و بعد العصر (٣) .

٨- ومنه : عن عبدالله بن أحمد ، عن علي بن عبدالعزيز ، عن أبي نعيم ، عن عبدالواحد بن أيمن ، عن أبيه ، عن عائشة أنه دخل عليها يسألها عن الركعتين بعد العصر ، قالت : والذي ذهب بنفسه .. تعني رسول الله ﷺ ما تركهما حتى لقي الله عز وجل ، وحتى ثقل عن الصلاة ، و كان يصلي كثيراً من صلاته وهو قاعد ، فقلت إنه لما ولي عمر كان ينهى عنهما ، قالت : صدقت ولكن رسول الله ﷺ كان لا يصليهما في المسجد مخافة أن يثقل علي أمته ، و كان يحب ما خفف عليهم (٤) .

قال الصدوق .. ره - كان مرادي بإيراد هذه الأخبار الرد على المخالفين لأنهم لا يرون بعد الغداة و بعد العصر صلاة ، فأجبت أن أبين أنهم قد خالفوا النبي ﷺ في قوله وفعله .

بيان : اختلف المخالفون في توجيه هذه الصلاة ، فمنهم من قال : إن النبي ﷺ إنما صلى هاتين الركعتين بعد العصر ، لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ولم يعد إليهما ، رووا ذلك عن ابن عباس ورووا عن عائشة أنها قالت كان يصليهما قبل العصر ثم إنه شغل عنهما ، أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ، ثم أثبتهما فكان إذا صلى صلاة أثبتهما ، وهذا بينهم

أشهر ، وقالوا إن ذلك كان من خصائصه ﷺ ولا يستحب غيره ذلك ودعوى الاختصاص اقتراح بلا دليل .

٩- الخصال : فيما أجاب به أمير المؤمنين عن مسائل اليهود أن قال : إن الشمس تطلع من قرني الشيطان (١) .
أقول : قد مضى مسنداً في أبواب الاحتجاجات ، وقد سبق أيضاً خبر نفر من اليهود في باب علل الصلاة .

١٠- مجموع الدعوات: لمحمد بن هارون التلعكبري في وصف صلاة الاستخارة عن الصادق ﷺ - وسيأتي - قال عليه السلام : فيوقف إلى أن تحضر صلاة مفروضة ، ثم قم فصل ركعتين كما وصفت لك ، ثم صل الصلاة المفروضة أو صلتهما بعد الفرض ما لم تكن الفجر والعصر ، فأما الفجر فعليك بعدها بالدعاء إلى أن تبسط الشمس ، ثم صلتهما وأما العصر فصلتهما قبلها .

١١- العلل : عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن يحيى العطّار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن أحمد بن يحيى ، عن ابن أسباط ، عن الحسن ابن علي ، عن سليمان بن جعفر الجعفري قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول : لا ينبغي لأحد أن يصلي إذا طلعت الشمس لأنها تطلع بقرني شيطان ، فإذا ارتفعت وصفت فارقها ، فيستحب الصلاة ذلك الوقت والقضاء وغير ذلك ، فإذا انتصف النهار قارنها ، فلا ينبغي لأحد أن يصلي في ذلك الوقت لأن أبواب السماء قد غلقت ، فإذا زالت الشمس وهبت الريح فارقها (٢) .

بيان : « و صفت » أي عن كدورة الأبخرة التي تحول بيننا وبينها عند قربها من الأفق ، فلذا يتغير لونها ، و يحتمل أن يكون مقارنة الشيطان لها عند قرب الزوال ، لأنها عند ذلك في نهاية الارتفاع والضياء فيكون تسويل الشيطان لعبدها بهذا الوضع أكثر وأشد فلما زالت حصل فيها الأفول والانحطاط الذي

(١) الخصال ج ٢ ص ١٤٦ و ١٤٧ في حديث أخرج تمامه في ج ١٠ ص ١-٥ .

(٢) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٢ .

هو علامة كونها مخلوقة مدبرة فينتقص استيلاء الشيطان، و تنحل شبهه، فكأنه يفارقها .

١٢ - السرائر : من جامع أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي ، عن علي ابن سليمان ، عن محمد بن عبد الله بن زرارة ، عن محمد بن الفضيل البصري قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : إن يونس كان يفتي الناس عن آبائك عليه السلام أنه لا بأس بالصلاة بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، و بعد العصر إلى أن تغيب الشمس ؟ فقال : كذب لعنه الله على أبي ، أوقال على آبائي (١) .

١٣ - كتاب الراوندي (٢) عن علي بن يزيد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان ، إلا صبيحة ليلة القدر .

١٤ - المجازات النبوية : عن النبي صلى الله عليه وآله : فإذا طلع حاجب الشمس فلا تصلوا حتى تبرز ، وإذا غاب حاجب الشمس فلا تصلوا حتى تغيب .
قال السيد : المراد بحاجب الشمس أوّل ما يبدو من قرصها فكأنه صلى الله عليه وآله شبه الشمس عند صعودها من حدة الأرض بالطالع من وراء سترة تستر [أو غيب يطمره] فأوّل ما يبدو منه وجهه ، وأوّل ما يبدو من مخاطيط وجهه حاجبه ، ثم بقية وجهه ثم سائر جسده شيئاً شيئاً ، و جزءاً جزءاً ، وكأنه صلى الله عليه وآله نهى عن الصلاة عند ظهور بعض الشمس للمعيون حتى يظهر جميعها و عند مغيب بعضها حتى يغيب جميعها .

و قد يجوز أن يكون لحاجب الشمس ههنا معنى آخر ، وهو أن يراد به ما يبدو من شعاعها قبل أن يظهر جرمها - و كذلك ما يغيب من شعاعها قبل أن يغيب قرصها ، فأقام ذلك بها مقام الحاجب ، لأنه يدل عليها ، ويظهر بين يديها فكأنه صلى الله عليه وآله نهى عن الصلاة قبل أن يظهر قرص الشمس بعد الشعاع الذي يظهر قبل طلوعها ، و كذا في الغروب ، و الصلاة المراد ههنا صلاة التطوع دون

(١) السرائر : ٤٧٠ .

(٢) كتاب زيه النرسی ، خ ل .

صلاة الفرض ، ألا ترى أن أول ما يظهر قرص الشمس ليس بوقت لشيء من الصلوات المفروضات (١) .

ومنه : عنه عليه السلام وقد ذكر صلاة العصر : ولا صلاة بعده -ا حتى يرى الشاهد .

قال السيد : المراد بالشاهد هنا النجم و [العرب يسمون الكواكب شاهد الليل كأنه يشهد بآبار النهار و إقبال الظلام ، وكل شيء يدل على شيء فهو يجري مجرى الشاهد به و المخبر عنه ، إذ ليس كل دال بانسان ولا كل دليل من جهة اللسان] (٢) .

١٥ - المناقب : عن علي بن محمد ، عن أبيه رفعه قال : قال رجل لأبي عبدالله عليه السلام : إن الشمس تطلع بين قرني الشيطان ؟ قال : نعم ، إن إبليس اتخذ عرشاً بين السماء والأرض ، فإذا طلعت الشمس وسجد في ذلك الوقت أناس قال : إبليس إن بني آدم يصلون لي (٣) .

(١) المجازات النبوية : ٢٣١ ، و زاد في المصدر بعده : و في أول هذا الخبر ما يحقق القول الذي قلناه ، و هو قوله عليه السلام : « لا تنجروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلع بين قرني شيطان » و قد اختلف الفقهاء في ذلك ، فقال أبو حنيفة : لا يجوز أن يتطوع بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس و قال الشافعي : يجوز أن يصلى في هذين الوقتين النفل الذي له سبب مثل تحية المسجد ولا يصلى النفل المبتدئ الذي لا سبب له .

(٢) المجازات النبوية ص ٢٧٧ ، و ما بين العلامتين زيادة اتمناها من المصدر .

(٣) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٢٥٧ .

تحقيق و توفيق

ذهب أكثر الأصحاب إلى كراهة فعل النوافل المبتدآت التي لا سبب لها عند طلوع الشمس إلى أن ترفع ويذهب شعاعها ، وعند ميلها إلى الغروب واصفرارها إلى أن يكمل الغروب بذهاب الحمرة المشرقية ، و عند قيامها في وسط السماء إلى أن يزول إلا يوم الجمعة ، فإنه لا يكره فيها الصلاة في هذا الوقت ، وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ، و هذا مختار الشيخ في المبسوط .

و قال في الخلاف : الأوقات التي تكره فيها الصلاة خمسة : وقتان ، تكره الصلاة لأجل الفعل ، وثلاثة لأجل الوقت ، فما كره لأجل الفعل بعد صلاة الفجر إلى طلوع الشمس ، وبعد العصر إلى غروبها وما كره لأجل الوقت ثلاثة عند طلوع الشمس ، و عند قيامها ، وعند غروبها ، والأوّل إنهما يكره ابتداء الصلاة فيه نافلة فأما كل صلاة لها سبب من قضاء فريضة أو نافلة أو تحية مسجد أو صلاة زيارة أو صلاة إحرام أو صلاة طواف أو نذر أو صلاة كسوف أو جنازة فإنه لا بأس به ولا يكره ، وأمّا ما نهى فيه لأجل الوقت فلا ينام و البلاد و الصلوات فيها سواء إلا يوم الجمعة ، فإن له أن يصلي عند قيامها النوافل .

ثم قال : و من أصحابنا من قال : التي لها سبب مثل ذلك ، وقال في النهاية : من فاتته شيء من صلاة النوافل فليقضها أي وقت شاء من ليل أو نهار ، ما لم يكن وقت فريضة ، أو عند طلوع الشمس و غروبها فإنه تكره صلاة النوافل في هذين الوقتين ، و قد وردت رواية بجواز النوافل في الوقتين اللذين ذكرناهما ، فمن عمل بها لم يكن مخطئاً ، لكن الأحوط ما ذكرناه ، وصرّح بكراهة النوافل أداء و قضاء في الوقتين من غير استثناء .

و كذا المفيد جزم بكراهة النوافل المبتدأة و ذات السبب عند الطلوع و الغروب ، و قال : إن من زار أحد المشاهد عند طلوع الشمس أو غروبها أخر الصلاة حتى تذهب حمرة الشمس عند طلوعها و صفرتها عند غروبها ، و قال ابن الجنيّد :

ورد النهي عن رسول الله ﷺ عن الابتداء بالصلاة عند طلوع الشمس و غروبها و قيامها نصف النهار ، إلا يوم الجمعة في قيامها ، و عن الجعفي كراهة الصلاة في الأوقات الثلاثة إلا القضاء ، و عن المرتضى : ومما انفردت الامامية به كراهية صلاة الضحى ، فان التنفل بالصلاة بعد طلوع الشمس إلى الزوال محرمة إلا يوم الجمعة خاصة .

قال في الذكري : و كأنه عنى به - يعني بالتنفل - صلاة الضحى لذكرها من قبل ، و جواز في الناصرية أن يصلي في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها كل صلاة لها سبب متقدم .

و ظاهر الصدوق التوقف في أصل هذه المسئلة (١) فانه قال : وقد روي نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، لأن الشمس تطلع بين قرني شيطان وتغرب بين قرني شيطان ، إلا أنه روى لي جماعة من مشايخنا عن أبي الحسين محمد ابن جعفر الاسدي رضي الله عنه ثم أورد الرواية التي أثبتناها في أوّل الباب .

و قال الشيخ في التهذيب (٢) بعد أن أورد الأخبار المتضمنة للمكراهة : وقد روي رخصة في الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، و نقل الرواية بعينها ، و الظاهر صحة الرواية ، لأن قول الصدوق - زه - : « روى لي جماعة من مشايخنا » يدل على استفادتها عنده ، و المشايخ الأربعة الذين ذكرهم في إكمال الدين ، و إن لم يؤثّقوا في كتب الرجال ، لكنهم من مشايخ الصدوق ، و يروي عنهم كثيراً و يقول غالباً بعد ذكر كل منهم « رضي الله عنه » و اتّفاق هذا العدد من المشايخ على النقل ، لا يقصر عن نقل واحد قال فيه بعض أصحاب الرجال : ثقة ، فلا يبعد حمل أخبار النهي مطلقاً على التقية أو الاتقاء ، لاشتهار الحكم بين المخالفين ، و اتّفاقهم على إضرار من صلى في هذه الأوقات .

(١) الفقيه ج ١ ص ٣١٥ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ١٨٥ .

و قد أ كثر الشيخ الأجل السعيد المفيد قدس الله روحه في كتابه المسمى
 بأفعل لا تفعل ، من التشنيع على العامة في روايتهم ذلك عن النبي ﷺ و قال :
 إنهم كثيراً ما يخبرون عن النبي ﷺ بتحريم شيء و بعلة تحريمه و تلك العلة
 خطأ لا يجوز أن يتكلم بها النبي ﷺ ، ولا يحرم الله من قبلها شيئاً ، فمن ذلك
 ما أجمعوا عليه من النهي عن الصلاة في وقتين عند طلوع الشمس حتى يلتام طلوعها
 و عند غروبها ، فلو لا أن علة النهي أنها تطلع بين قرني شيطان و تغرب بين قرني
 شيطان لكان ذلك جازياً ، فاذا كان آخر الحديث موصولاً بأوله و آخره فاسد ،
 أفسد الجميع ، وهذا جهل من قائله ، والأنباء لا تجهل ، فلمّا بطلت هذه الرواية
 بفساد آخر الحديث ثبت أن التطوع جائز فيهما .



١٢

((باب))

﴿ (صلاة الضحى) ﴾

١ - ختص : عن أحمد بن محمد بن يحيى العطّار ، عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن الوليد الخزّاز ، عن يونس بن يعقوب قال : دخل عيسى بن عبد الله القمي على أبي عبد الله عليه السلام فلمّا انصرف قال لخدمته ادعه ، فانصرف إليه فأوصاه بأشياء ثمّ قال : يا عيسى بن عبد الله ، إنّ الله يقول : ﴿ وأمر أهلك بالصلاة ﴾ (١) وإنّك منّا أهل البيت ، فإذا كانت الشمس من ههنا مقدارها من ههنا من العصر ، فصل ست ركعات ، قال : ثمّ ودّعه وقبل ما بين عيني عيسى وانصرف .

قال يونس بن يعقوب : فما تركت الست ركعات منذ سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ذلك لعيسى بن عبد الله (٢) .

٢ - رجال الكشي : عن حمدويه بن نصير ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي ، عن يونس بن يعقوب قال : وحدّثني محمد بن عيسى بن عبد الله ، عن يونس بن يعقوب مثله (٣) .

٣ - العيون : عن تميم بن عبد الله بن تميم القرشي ، عن أبيه ، عن أحمد ابن علي الأنصاري ، عن رجاء بن أبي الضحّاك ، عن الرضا عليه السلام قال : ما رأيته صلّى الضحى في سفر ولا حضر (٤) .

٤ - التوحيد : للصّدوق ، عن جعفر بن علي بن أحمد ، عن عبد الله الفضل

(١) طه : ١٣٢ .

(٢) الاختصاص : ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) رجال الكشي : ٢٨٢ .

(٤) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٨٢ في حديث .

عن محمد بن يعقوب الجعفری ، عن محمد بن أحمد بن شجاع ، عن الحسن بن حماد عن إسماعيل بن عبد الجليل ، عن أبي البختری ، عن الصادق عليه السلام ، عن أبيه في حديث أن أمير المؤمنين عليه السلام في صفین نزل فصلی أربع ركعات قبل الزوال الحديث (١) .

٥ - العياشي : عن الأصبغ بن نباته قال : خرجنا مع علي عليه السلام فتوسط المسجد فإذا ناس ينتقلون حين طلعت الشمس ، فسمعتهم يقولون : نحرروا صلاة الأوابين نحرهم الله ، قال : قلت : فما نحرروها ؟ قال : عجلوها قال : قلت : يا أمير المؤمنين ما صلاة الأوابين ؟ قال : ركعتان (٢) .

توضيح و تنقيح

النحر الطعن في منحر الابل ، أي ضيعوا صلاة الأوابين وهي نافلة الزوال بتقديمها على وقتها ، فأنهم تركوا بعض الثمان ركعات من نافلة الزوال ، وأبدعوا مكانها صلاة الضحى ، فكأنهم نحرروها وقتلوها ، أو قدّموها « نحرهم الله » أي قتلهم الله ، قال في النهاية : في حديث علي عليه السلام إنه خرج و قد بكرّوا بصلاة الضحى فقال : نحرروها نحرهم الله ، أي صلّوها في أوّل وقتها من نحر الشهر وهو أوّل وقته قوله نحرهم الله [يحتمل أن يكون دعاء لهم أي بكرهم الله بالخير كما بكرّوا بالصلاة أوّل وقتها ، و] [يحتمل أن يكون دعاء عليهم بالنحر والذبح لأنهم غيروا وقتها انتهى .

قوله : « ركعتان » أي التي قدّموها ركعتان ، فأنهما أقل صلاة الضحى أو صلاة الأوابين هي نافلة وقت الزوال ، وهي ركعتان وست ركعات آخر نافلة الظهر ، كما يظهر من بعض الأخبار ، أو المعنى أن صلاة الأوابين هي التي يكتفي المخالفون منها بركعتين ، فإن نافلة الزوال عند بعضهم ركعتان ، أو قال ذلك تقيّة .

(١) التوحيد ص ٨٩ س ١١ ط مكتبة الصدوق .

(٢) تفسير العياشي ج ٢ ص ٢٨٥ .

و روي الكليني عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن إسماعيل القمي ، عن علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة رفعه قال : مر أمير المؤمنين عليه السلام برجل يصلي الضحى في مسجد الكوفة ، فغمز جنبه بالدرة وقال : نحررت صلاة الأوابين نحرك الله ، قال : فأتراكها ؟ قال : فقال : « رأيت الذي ينهى عبداً (١) إذا صلى » فقال أبو عبد الله عليه السلام : وكفى بإنكار علي عليه السلام نهياً (٢) .

قوله عليه السلام « رأيت الذي ينهى » الظاهر أنه قال عليه السلام : ذلك تقيّة ، فإنه قد ورد في الأخبار أنهم كانوا يعارضونه عليه السلام عند نهيه عنها بهذه الآية ، أو المعنى إنني إذا قلت لا تفعل ، لا تقبل مني وتعارضني بالآية ، وعلى التقديرين أزال الصادق عليه السلام ما يتوهم منه من التجويز ، بأن إنكار أمير المؤمنين عليه السلام أولاً كان كافياً في انزجاره ، و علمه بحرمة الفعل ، إذ الضرب والزجر والاهانة لا تكون إلا على الحرام ، لكن السائل لما كان غيباً أو مخاصماً شقيّاً ، وأعاد السؤال لم ير عليه السلام المصلحة في التصريح وإعادة النهي .

و أمّا جواب معارضتهم فهو أنه لا ينافي مادلت الآية عليه من استحباب الصلاة في كل وقت أن يكون تعيين عدد مخصوص في وقت مبين بغير نص و حجة بدعة محرمة ، كما إذا هلك رجل عند الضحى عشر مرات مثلاً من غير قصد تعيين يكون مثاباً مأجوراً ، و إذا فعلها معتقداً أنها بهذا العدد المبيّن في هذا الوقت المخصوص مستحبة مطلوبة ، يكون مبتدعاً ضالاً سبيله إلى النار ، كما مرّ تحقيقه مفصلاً في باب البدعة .

و أمّا حديث عيسى بن عبد الله فالظاهر أنه عليه السلام أمره بذلك تقيّة أو اتقاء وإبقاء عليه ، لئلا ينصرف بترك التقيّة وكذا فعل أمير المؤمنين عليه السلام يوم صفين إمّا للتقية أو لغرض آخر يتعلق بخصوص هذا اليوم من صلاة حاجة أو مثلها ، إذ كون صلاة الضحى بدعة من المتواترات عند الامامية ، لا خلاف بينهم فيه .

(١) الملق : ١٠ .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٢٥٢ .

قال الشيخ في الخلاف : صلاة الضحى بدعة لا يجوز فعلها ، وخالف جميع الفقهاء في ذلك ، وقالوا إنها سنة ، وقال الشافعي "أقل" ما يكون فيها ركعتان ، وأفضله اثنتا عشرة ركعة ، والمختار ثمان ركعات ، ثم قال : دليلنا إجماع الفرقة وأيضاً روي عن النبي ﷺ أنه قال : صلاة الضحى بدعة .

وقال العلامة في المنتهى : صلاة الضحى بدعة عند علمائنا ، خلافاً للمجهور فانهم أطبقوا على استحبابها ، لنا ما رواه الجمهور عن عائشة قالت : ما رأيت النبي ﷺ صلى الله عليه وآله يصلي الضحى قط ، وسألها عبدالله بن شقيق أكان رسول الله ﷺ يصلي الضحى ؟ قالت : لا ، إلا أن يجيء من مغيبة ، وعن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال : ما حدثني أحد قط أنه رأى النبي ﷺ يصلي الضحى إلا أم هانئ فانها حدثت أن النبي ﷺ دخل بيتها يوم فتح مكة فصلى ثمان ركعات مارأيته قط ، صلى صلاة أخف منها .

وروى أحمد في مسنده قال : رأى أبو بكر ناساً يصلون الضحى ، فقال : إنهم يصلون صلاة ما صلاتها رسول الله ﷺ ولا عامة أصحابه ، ثم قال : لا يقال : الصلاة مستحبة في نفسها ، فكيف حكمتم ههنا بكونها غير مستحبة ؟ لأننا نقول : إذا أتى بالصلاة من حيث إنها نافلة مشروعة في هذا الوقت كان بدعة ، أما إذا أوقعها على أنها نافلة مبتدأة فلا يمنع . وهي عندهم ركعتان وأكثرها ثمان وفعلها وقت اشتداد الحر انتهى .

والعامة رووا عن أم هانئ ثمان ركعات ، وعن عائشة أربع ركعات ، فما زاد ، وعن أنس اثنتي عشرة ركعة ، وقال الأبي في شرح صحيح مسلم : الأحاديث كلها متفقة وحاصلها أن الضحى سنة ، وأقلها ركعتان ، وأكملها ثمان ركعات ، وبينهما أربع وست .

وروى مسلم في صحيحه ، عن زيد بن أرقم قال : خرج رسول الله ﷺ على أهل قبا وهم يصلون الضحى ، فقال : صلاة الأوابين ، إذا رمضت الفصال . قال في النهاية : هو أن تحم الرضاء وهي الرمل فتبرك الفصال من شدة

حرّها و إحراقها أخفافها انتهى ، و الفصال ككتاب جمع الفصيل وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمّه .

أقول : حمل المخالفون صلاة الأوابين على صلاة الضحى ، واستدلوا بهذا الخبر على استحباب إيقاعها عند شدّة الحرّ ، والظاهر أنّه شبيه هذا الخبر ، وكان غرضه ﷺ منعهم عن صلاة الضحى ، و أنّ نافلة الزوال هي صلاة الأوابين و وقتها عند زوال الشمس عند غاية اشتداد الحرّ ، فلم قدّمتموها وأبطلتموها .

٦- دعائم الاسلام : عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال لرجل من الأنصار ، سأله عن صلاة الضحى فقال : إن أوّل من ابتدئها قومك الأنصار سمعوا قول رسول الله ﷺ صلاة في مسجد ي تعدل ألف صلاة ، فكانوا يأتون من ضياعهم ضحى ، فيدخلون المسجد فيصلّون ، فبلغ رسول الله ﷺ فنهاهم عنه (١) .

١٣

((باب))

« (فرائض الصلاة) »

١ - الخصال : عن ستة من مشايخه عن أحمد بن يحيى بن زكريا ، عن بكر بن عبد الله بن حبيب ، عن تميم بن بهلول ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن الصادق عليه السلام قال : فرائض الصلاة سبع : الوقت ، والطهور والتوجه ، والقبلة ، والركوع ، والسجود ، والدعاء (١) .

بيان : روى الشيخ بسنده الصحيح ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الفرض في الصلاة ، فقال : الوقت ، والطهور ، والقبلة ، والتوجه ، والركوع ، والسجود ، والدعاء ، قلت : ما سوى ذلك ؟ فقال : سنة في فريضة (٢) ، والمراد بالفرض (٣) ما ظهر وجوبه بالقرآن أو شرعيته أعم

(١) الخصال ج ٢ ص ١٥٢ في حديث خصال من شرايع الدين .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٠٤ .

(٣) المراد بالفرض ما ذكر في القرآن العزيز صريحاً بما هو هو ، فكما أشرنا إليه قبل ذلك يكون كل فرض من فرائض الصلوات ركناً تبطل الصلاة بالاخلال به سهواً وجهلاً ونسياناً - على ما سيأتى شرح ذلك مستوفى - فمن ذلك الوقت وقدمر الايات التي تصرح بأوقات الصلوات بما هي صلاة يجمعها قوله تعالى : « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » : أى يؤدى كل صلاة فى وقتها الموسع أو المضيق . وأما الطهور فقد مر قوله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة ، الاية فأوجب الطهارة للصلاة بما هي صلاة . وأما القبلة فسيأتى الايات المتعرضة لها فى بابها ، وأما التوجه فالمراد به افتتاح الصلاة بالتكبير ، فهو ليس بفرض لانه لم يذكر فى القرآن العزيز ما يدل عليه الا قوله تعالى : « و ربك فكبر » و كما ترى لم يتعرض لوجوب التكبير الا بما هو تكبير ، لا بما هو من أجزاء الصلاة - مع كون الامر به متوجهاً الى النبى (ص) فقط - فلو كان فرضاً لكان فرضاً -

من الوجوب والاستحباب ، و الطهور أعم من الطهارة من الحدث و الخبث لايتني الوضوء و الغسل ، ولقوله تعالى « و ثيابك فطهر » (١) و التوجه المراد به إما تكبيرة الافتتاح لقوله تعالى : « وربك فكبر » (٢) والنية لقوله تعالى : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » (٣) و أمثاله ، أو استقبال القبلة بأن يكون المراد بالقبلة معرفتها لا التوجه إليها وهو بعيد ، والدعاء القنوت لقوله سبحانه

→ عليه كما فى قوله تعالى « و من الليل فتهجد به نافلة لك » و قوله تعالى « قم الليل الا قليلا » الآية و انما عد فى الفرائض ، لكونه ركناً كالفرض تبطل الصلاة بالاخلال به عمداً و سهواً و نسياناً ، و انما جعل ركناً لانه تحريم الصلاة بالحكم الوضعى ، فلو ترك لم يكن المصلى داخل الصلاة وضماً ، و ان ركع و سجد ، و مثله التسليم من بعض الجهات كما سيأتى .

و أما الركوع و السجود فسيأتى فى بابهما ، و أما الدعاء فهو مفهوم الصلاة المفروضة بقوله تعالى « الا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون » و غير ذلك مما ذكر بلفظ الصلاة و حقيقته التوجه الى الله مخلصاً و صورته بالتكبير و القراءة و التسبيح و التهليل و الابتهاال و قد مر فى ج ٨٢ ص ٢٧٧ أن حفظ عدد الركعات أيضاً فرض و سيأتى الكلام عليه فى محله .

و أماما ذكر فى القرآن العزيز صريحاً لا بما هو صلاة ، بل بما هو غيره ، لكن النبى (ص) جعله فى الصلاة ، فهو سنة لا تبطل الصلاة بالاخلال به الا عمداً ، و من أدخل به جاهلاً أو ناسياً أو سهواً فلا شيء عليه ، و ذلك مثل طهارة الثوب و البدن و مثل قراءة الحمد و السورة و قول « سبحان ربى العظيم و بحمده و التشهد و غير ذلك مما سنبحث عنها فى محالها بحول الله وقوته .

(١) المدثر : ٤ .

(٢) المدثر : ٣ .

(٣) البينة : ٥ .

« وقوموا لله قانتين » (١) فيدلُّ على التفسير الأوَّل المفروض على وجوبه ، أو القراءة لاشتماله على الدعاء ، ويقال للمفاتيحة سورة الدعاء لقوله تعالى « فاقروا ما تيسر من القرآن » (٢) أو الأعمُّ منهما .

قوله ﷺ : « سنة في فريضة » أي ظهر وجوبه أو رجحانه من السنة بأن يوقع في فعل ظهر وجوبه بالقرآن وهو الصلاة .

٣- فقه الرضا : اعلم أن الصلاة تُثلثه وضوء وثلثه ركوع ، وثلثه سجود وأن لها أربعة آلاف حد ، وأن فروضها عشرة ثلاث منها كبار ، وهي تكبيرة الافتتاح والركوع والسجود ، و سبعة صغار وهي القراءة ، و تكبير الركوع ، و تكبير السجود ، و تسبيح الركوع ، و تسبيح السجود ، و القنوت ، و التشهد ، وبعض هذه أفضل من بعض (٣) .

توضيح : روى الكليني في الحسن ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله ﷺ قال : الصلاة ثلاثة أثلاث : ثلث طهور ، وثلث ركوع ، وثلث سجود (٤) والحصر للمبالغة و بيان شدة الاهتمام بتلك الأفعال وعدَّ الوضوء من الأجزاء أيضاً للمبالغة و بيان شدة مدخليته في الصحة .

وقال والدي قدس سره التثليث إمَّا باعتبار المسائل والأحكام ، أو باعتبار الواجبات والمندوبات ، أو باعتبار الثواب ، والغرض منه الترغيب في الاهتمام بشأن هذه الثلاثة سيما الطهور لأنه رفع المانع ولذا قدَّمه ، وهو أعمُّ من إزالة النجاسات والطهارات الثلاث ، ويمكن إرادة الأخير فقط ، و الاهتمام بشأن الركوع والسجود باعتبار كثرة الذكر والتوجه والطمأنينة انتهى .

و الخبر يدلُّ على وجوب تكبير الركوع والسجود والقنوت ، ويمكن

(١) البقرة : ٢٣٨ و قد مر البحث فيها ج ٨٢ ص ٢٧٨ راجعه .

(٢) المزمل : ٢٠ ، والاية ناظرة الى قراءة القرآن سورة سورة كما سيأتى في محله

(٣) فقه الرضا ص ٨ السطران الاخران .

(٤) الكافي ج ٣ ص ٢٧٣ .

حمله على شدة الاستحباب وتأكيده .

٣ - كتاب العلل : لمحمد بن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن حمّاد ، عن حريز ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن كبار حدود الصلاة فقال : سبعة : الوضوء ، والوقت ، والقبلة ، وتكبيرة الافتتاح ، والركوع ، والسجود ، والدعاء .

فهذه فرض على كل مخلوق ، وفرض على الأقوياء والعلماء الأذان ، والاقامة ، والقراءة ، والتسبيح ، والنشيد ، وليست فرضاً في نفسها ، ولكنها سنة وإقامتها فرض على العلماء والأقوياء ، ووضع عن النساء والمستضعفين والبُله الأذان والاقامة ، ولا بدّ من الركوع والسجود وما أحسنوا من القراءة والتسبيح والدعاء .

وفي الصلاة فرض تطوّع فأما الفرض فمنه الركوع ، وأما السنة فثلاث تسبيحات في الركوع ، وأما التطوّع فما زاد في التسبيح والقراءة ، والقنوت واجب ، والاجتهار بالقراءة واجب في صلاة المغرب والعشاء والفجر ، والعلّة في ذلك من أجل القنوت حتّى إذا قطع الإمام القراءة علم من خلفه أنّه قد قنت ، فيقننون ، وقد قال العالم عليه السلام : إنّ للصلاة أربعة آلاف حدّ .

بيان : الظاهر أنّ من قوله «فهذه فرض» كلام المؤلف ، فلذا لم نتعرّض لشرحه وتأويله .

٤ - الهداية : قال الصادق عليه السلام حين سئل عمّا فرض الله تبارك وتعالى من الصلاة فقال : الوقت ، والطهور ، والتوجّه ، والقبلة ، والركوع ، والسجود ، والدعاء ، ومن ترك القراءة في صلاته متعمداً فلا صلاة له ، ومن ترك القنوت متعمداً فلا صلاة له (١) .

أبواب لباس المصلي

((باب))

﴿(ستر العورة ، وعورة الرجال والنساء في الصلاة)﴾

* « (وما يلزمهما من الثياب فيها ، وصفاتها وآدابها) » *

الآيات : الاعراف : يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون ﴿ يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ينزع عنهما لباسهما ليريهما سوآتهما .

إلى قوله تعالى : يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد .

إلى قوله سبحانه : قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون (١) .

(١) الاعراف : ٢٦-٣٢ ، أما الايتان الاوليان ، فكما مر الكلام فيهما في ج ٧٩

ص ٢٩٥ - ٢٩٧ ، عرفت أن المراد باللباس الذي يواري سوآت الناس هو الازار ، لكن لبس هذا الازار بمعنى عدم كشف السوآت ليس مختصاً بحال الصلاة ، لان كشفهما من الفاحشة المحرمة ، ولذلك وجه الخطاب الى كل البشر بقوله ديا بني آدم ، ←

النحل : والأَنْعَامُ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دَفْعٌ وَمَنَافِعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ إِلَى قَوْلِهِ

جسـ و أما قوله تعالى : ديا بنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ، فالمراد الازار والرداء كما مر توضيحه فى ج ٧٩ ص ٢٩٨ و انما عبر عنهما بالزينة لكونهما موجبا لتزيين البدن وحشمته ، ولما قال «عند كل مسجد» ، والمسجد موضع الصلاة ، كان المراد أخذ الزينة بلبس الازار والرداء عند الصلاة ، و لذلك كره الصلاة من دون رداء بحيث يعرى أعالي البدن .

وهذه الآية من المتشابهات على اصطلاح القرآن المجيد حيث انها تشبه الايات التى هى ام الكتاب : توهم كونها مستقلة برأسها وليس كذلك .

بيان هذا انجازاً لما وعدنا فى ج ٨٢ ص ٣٢٢ أنه قال الله عز وجل : وهو الذى أنزل عليك الكتاب : منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، وآخر متشابهات . فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله - وما يعلم تأويله الا الله - والراستخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر الا اولوالالباب، آل عمران : ٧ . والمعنى أن آيات القرآن على قسمين : قسم هى محكمات وهن مع ذلك أم الكتاب و أصله ومرجعه ، وقسم آخر هى محكمات تشابه أم الكتاب .

فكل الايات محكمة لقوله تعالى «كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير» هود : ١ ، مثلاً قوله تعالى «أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل» الآية من القسم الاول فان الصلاة فرض مستقل فى حد نفسها ، والاية أم الكتاب وأصل يرجع اليه فروع : كقوله تعالى «وأقربوا وجوهكم عند كل مسجد» ومعناه فى السنة : «لا صلاة لجار المسجد الا فى المسجد» وقوله تعالى : «فاقرؤا ما تيسر من القرآن» ومعناه فى السنة «لا صلاة الا بفاتحة الكتاب» ، وامثال ذلك مما سنشرحه فى محله . فظاهر تلك الاوامر كلها يشبه أم الكتاب وكونها مستقلة يجب الاتيان بها فى نفسها ، لكن بعضها أم الكتاب مستقل فى حد نفسها كالصلاة والصوم والحج ، وبعضها متشابه به غير مستقل أدخلها النبى صلى الله عليه وآله فى الفرائض المستقلة ، الحاق الفرع بالاصل والولد بأمه .

فأما الذين فى قلوبهم زيغ واعوجاج عن الفطرة و ميل الى الاستبداد وهوى —

سبحانه : و هو الذي سخّر البحر لناكلوا منه احمأ طرياً و تستخرجوا منه حلية
تلبسونها (١) .

وقال تعالى : والله جعل لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم من جلود الانعام
بيوتاً تستخفونها يوم ظعنكم ويوم اقامتكم و من أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً
ومتاعاً إلى حين ۝ والله جعل لكم ممّا خلق ظلالاً وجعل لكم من الجبال أكناناً
وجعل لكم سراويل تقيكم الحرّ و سراويل تقيكم بأسكم كذلك يتمّ نعمته عليكم
لعلّكم تسلمون (٢) .

فاطر : وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج
ومن كلّ تأكلون احمأ طرياً و تستخرجون حلية تلبسونها (٣) .

→ الى الرئاسة ، يتبعون بأهوائهم ما تشابه أم الكتاب ، مع أن المتشابهات لا يصلح اتباعها
الا بعد تأويلها و هو ارجاعها الى أمها ، ولا يعلم تأويل ذلك الا الله عزوجل وهم بمعزل عن
الاتصال بالوحي ، ومع جهلهم يدعون علم ذلك ومعرفة فهم بالام والمتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء
تاويله كما زعموا أن قوله تعالى د اذا قرأت القرآن فاستمع بالله من الشيطان الرجيم ،
و قوله د فاذا قرء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ، مستقلة من أمهات الكتاب ، و يفتنون
بوجوب الاستمادة والانصات والاستماع عند قراءة القرآن مطلقا ، وليس كذلك كما أجمع
عليه أهل الفقه بأن شيئاً من ذلك ليس بواجب الا في الصلاة .

وأما الراسخون في العلم والايمان فهم يعترفون بأن الامهات والمتشابهات كلها نزلت
من عند الله ، فلا بد وأن يوحى علمه الى رسوله ليخرج الناس من الظلمات الى النور : يقولون
آمنّا به كل من عند ربنا ولسنا ننتبع الكتاب الا بإشارة الرسول وعترته ، وما يذكر سر ذلك
الا اولواالباب الذين أخذوا بالكتاب والمعرفة وهجروا مقالة الزائغين الذين قالوا حسبنا
كتاب الله .

(١) النحل : ٥ - ١٤

(٢) النحل : ٨٠ - ٨١

(٣) فاطر : ١٣

الرحمن : يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان (١) .

تفسير : « قد أنزلنا عليكم لباساً » أي خلقناه لكم بتدبيرات سماوية و أسباب نازلة منها ، أولكون العلة أشرف من المعلوم ، فحصول الشيء من العلة كأنه نزول من الأعلى إلى الأسفل ، أو إشارة إلى علو رتبته تعالى ، فالنزول منه إلينا نزول من العليا إلى السفلى ، وهو قريب من الثاني ، وقيل إشارة إلى إنزال شيء من اللباس مع آدم وحواء عليهما السلام .

« يوارى سواكم » أي يستر عوراتكم وكل ما يسوء كشفه منكم « وريشاً » وهو لباس الزينة (٢) استعير من ريش الطير لأنه لباسه وزينته ، وفسر ابن عباس الريش بالمال والأول يؤمى إلى وجوب ستر العورة في جميع الأوقات ، لا سيما في وقت العبادات ، فإن « يوارى سواكم » يؤمى إلى قبح الكشف ، وأن الستر مراد الله تعالى ، وظاهر الثاني استحباب التجمل باللباس .

« ولباس التقوى » قيل خشية الله ، وقيل العمل الصالح ، وقيل ما يقصد به التواضع لله تعالى و عبادته ، كالصوف والشعر والخشن من الثياب ، وعن زيد بن (٣) علي أنه ما يلبس من الدروع والجواشن والمغافر وغيرها مما يتقى به في الحروب وقيل مطلق اللباس الذي يتقى به من الضرر كالجر والبرد والجرح وقال علي بن

(١) الرحمن : ٢٢ .

(٢) الريش - بالكسر - كسوة جناح الطائر ، استعير في الآية الكريمة للرداء بعد تشبيهه بريش الطير ، فكما أن ريش الطير يلتف على جناحيه وابطليه يسترهما ، كذلك الرداء يلتف على العضدين والابطين يسترهما ، فلو عرى جناحا الطير من الريش أشبه الإنسان حيث لبس الأزار من دون رداء أشد الشبابة ولا يخفى لطف التشبيه على من تأمل و تصور ذلك خيالا ولا يذهب عليك أن مرادنا بالأزار والرداء ما يعرفهما المسلمون اليوم بلباسي الاحرام كما عرفت شرح ذلك في ج ٨١ ص ٢٦٩ .

(٣) ذكره الطبرسي في المجمع ج ٢ ص ٢٠٨ .

إبراهيم (١) لباس التقوى ثياب البياض ، وفي رواية أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام قال : فأما اللباس فالثياب التي تلبسون وأما الرياش فالمال والمتاع ، وأما لباس التقوى فالعفاف ، إنَّ العفيف لا تبدوله عورة ، وإن كان عارياً من الثياب ، والفاجر بادي العورة ، وإن كان كاسياً من الثياب .

فذلك خير» أي لباس التقوى ذلك خير ، وقيل إشارة إلى موارد السوء فأنه من التقوى تفضيلاً له على نفس اللباس مطلقاً أو إشارة إلى اللباس الموارى للسوء «ذلك» يعني إنزال اللباس مطلقاً أو جميع ما تقدم «من آيات الله» الدالة على وجوده ولطفه وفضله ورحمته على عباده ، «لعلهم يذكرون» فيعرفون عظيم النعمة فيه أو يتعظون فيتورعون عن القبائح .

«لا يفتننكم الشيطان» أي لا يوقعنكم في فتنة وفضيحة بأن يدعوكم أن لا تتذكروا بآيات الله ، ولا تتورعون عن القبائح ، فيخرجكم من محال فضل الله ومواضع رحمته ، فيسلبكم نعمة الله وستره عليكم ، ويحرمكم الجنة ينزع عنهما لباسهما» إسناد النزاع إليه للتسبيب فيه .

«خذوا زينتكم عند كل مسجد» في مجمع البيان عن الباقر عليه السلام أي خذوا ثيابكم التي تنزيهون بها للصلاة في الجمعيات والأعياد (٢) وروى العياشي عن الرضا عليه السلام قال : هي الثياب (٣) وعن الصادق عليه السلام هي الأردية يعني في العيدين والجمعة (٤) وقال علي بن إبراهيم : في العيدين والجمعة يغتسل ويلبس ثياباً بيضاً . وروي أيضاً المشط عند كل صلاة (٥) وفي الكافي عن الصادق عليه السلام يعني في العيدين والجمعة (٦) وفي العياشي والجوامع كان الحسن بن علي عليه السلام إذا قام

(١) تفسير القمي : ٢١٣ ، راجع ج ٧٩ ص ٢٩٧ .

(٢) مجمع البيان ج ٤ ص ٤١٢ .

(٣) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٢ ، الرقم ٢١ .

(٤) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٣ الرقم ٢٧ .

(٥) تفسير القمي ص ٢١٤ .

(٦) الكافي ج ٣ ص ٤٢٤ .

إلى الصلاة لبس أجود ثيابه ، فقليل له في ذلك ، فقال : إن الله جميل يحب الجمال فأتجمل لربّي وقرأ هذه الآية (١) وفي الفقيه (٢) عن الرضا عليه السلام من ذلك التمشيط عند كل صلاة ، والعياشي عن الصادق عليه السلام مثله (٣) .

وفي التهذيب (٤) عن الصادق عليه السلام في هذه الآية قال : الغسل عند لقاء كل إمام ، والعياشي عنه عليه السلام يعني الأئمة (٥) وقيل هو أمر بلبس الثياب في الصلاة والطواف ، وكانوا يطوفون عراة و يقولون لا نعبد في ثياب أذنبنا فيها ونحوه ذكر علي بن إبراهيم (٦) .

و في الخصال عن أبي عبد الله عليه السلام في تفسير هذه الآية قال : تمشطوا فإن التمشيط يجلب الرزق ، إلى آخر الخبر (٧) ، وفي العياشي ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : هو المشط عند كل صلاة فريضة و نافلة (٨) ، وقال بعض الأفاضل : وقد فسّر بالمشط والسواك والخاتم والسجادة والسبحة .

« قل من حرّم زينة الله التي أخرج لعباده » من الثياب كالقطن والكتان والحرير والصوف ، وما يعمل منه الدروع والخواتيم والحلي وغيرها « والطيبات من الرزق » المستلذات من المآكل والمشارب أو المباحات والاستفهام للانكار « قل هي » أي الزينة والطيبات « للذين آمنوا في الحياة الدنيا » الظرف متعلق بآمنوا « خالصة

(١) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٤ الرقم ٢٩ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٧٥ ط نجف .

(٣) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٣ ، الرقم ٢٥ .

(٤) التهذيب ج ٦ ص ١٠٧ ط نجف .

(٥) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٢ ، الرقم ١٨ .

(٦) تفسير القمي ص ٢١٤ راجع شرح ذلك ج ٧٩ ص ٢٩٧ .

(٧) الخصال ج ١ ص ١٢٩ .

(٨) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٣ ، الرقم ٢٥ ، وقد مر الإشارة إليه .

يوم القيامة « حال من المستتر في متعلق للذين ، و يوم القيامة ظرف لخالصة ، أي لا يشار كهم غيرهم فيها كما يشار كهم في الدنيا ، أو الظرف متعلق بمتعلق «الذين» أي هي خالصة للذين آمنوا في الحياة الدنيا غير خالصة لهم ، خالصة لهم يوم القيامة (١) قيل : ولم يقل ولغيرهم لينبئه على أنها خلقت لهم بالأصالة ، وأن غيرهم تبع لهم كقوله : « ومن كفر فأمتعه قليلاً » (٢) الآية .

« والأُنعام خلقتها لكم » (٣) أي لمصالحكم « فيها دفء » اسم لما يدفأ به فيقي البرد ، وهو اللباس المعمول من صوف أو وبر أو شعر ، والظاهر شموله للفراء أيضاً « ومنافع » هي نسلها ودرورها وظهورها وغير ذلك ، « حلية تلبسونها » كاللؤلؤ والمرجان ، وقيل اليواقيت أيضاً .

« سكنناً » (٤) موضعاً تسكنون فيه وقت إقامتكم « بيوتاً » يعني الخيم والمضارب المتخذة من الأدم والوبر والصوف والشعر « تستخفونها » أي تجدونها خفيفة يخف عليكم حملها ونقلها ووضعها وضربها « يوم طعنكم » ترحالكم وسفركم « و يوم إقامتكم » نزولكم وحضركم ، والأثاث أنواع متاع البيت من الفرش والأكسية ، وقيل المال والمناع ما يتجر به من سلعة أو ينتفع به « طلقاً » إلى حين أي إلى أن تقضوا منه أو طاركم ، أو إلى حين مماتكم ، أو إلى مدة من الزمان فإنها لصلايتها تبقى مدة مديدة أو إلى يوم القيامة ، وقيل إلى وقت البلى والفناء ، إشارة إلى أنها فانية ، فلا ينبغي للعاقل أن يختارها .

« والله جعل لكم مما خلق » من الشجر والجبل والابنية وغيرها « ظلالاً » تتشققون به حر الشمس « وجعل لكم من الجبال أكناناً » مواضع تستكنون بها

(١) وقيل: معناه: قل هي في الحياة الدنيا للذين آمنوا غير خالصة من الهموم والاحزان

والمشقة ، وهي لهم خالصة في الآخرة ، منه رحمه الله ، على ما في هامش طبعة الكمباني .

(٢) البقرة : ١٢٦ .

(٣) النحل : ٥ .

(٤) النحل : ١٤ .

من الغيران والبيوت المنحوتة فيها « وجعل لكم سراويل » ثياباً من القطن والكتان والصوف وغيرها « تقيكم الحر » اكنفى بذكر أحد الضدين لدلالته على الآخر ، ولأن « وقاية الحر » كانت عندهم أهم « وسراويل تقيكم بأسكم » يعنى الدروع والجواشن ، والسربال يعنى كل ما يلبس « كذلك » كاتمام هذه النعم التي تقدمت « يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون » أي تنظرون في نعمه الفاشية فتؤمنون به ، و تنقادون لحكمه .

« هذا عذب » (١) أي طيب « فرات » أي اشتدت عذوبته ، وقيل هو الخالص الذي لا يشوبه شيء « سائغ شرابه » [أي] مريء سريع الانحدار لعذوبته ، وذكر الأكثر أن « اللؤلؤ كبر الدرة » ، والمرجان صغاره ، وقيل المرجان الخرز الأحمر .

ففي الآيات دلالة على لزوم ستر العورة ، لاسيما في الصلاة وعلى استحباب أنواع الزينة من التنظيف والتطهير والتطيب ، والملابس الفاخرة عند الصلاة والطواف ، وعلى جواز اتخاذ الملابس والفرش وغيرها ، وأنواع انتفاع يمكن من أصواف الأنعام وأوبارها وأشعارها وجلودها ، وجواز الصلاة فيها وعليها إلا ما أخرجه الدليل من عدم جواز السجود ونحوه ، وطهارتها ولو من الميعة لا إطلاق اللفظ (٢) وعلى جواز بناء الأبنية والاستظلال بها و بالكهوف والغيران والصلاة فيها .

وجواز استعمال ثياب القطن والكتان والصوف وغيرها ، والدروع والجواشن وأمثالهما في الصلاة وغيرها ، إلا ما أخرجه الدليل . وعلى جواز التحلي باللؤلؤ والمرجان والمرجان للنساء وصلاتهما فيهما للإطلاق ، لاسيما في مقام الامتنان .

(١) فاطر : ١٢ .

(٢) لا يتم هذا الإطلاق ، فان المولى ليس بصدد بيان حلية أو طهارة جلود الانعام بل المقام مقام الامتنان عليهم باستفادتهم من جلود الانعام ، ويكفى في صدق ذلك المذكى منها .

و قد يستشكل في الصلاة في اللؤلؤ (١) لكونه جزءاً من الصدف ، والصدف حيوان لا يؤكل لحمه أما كونه حيواناً فلما ذكره الأطباء وغيرهم من التجار والغواصين ، ومارواه الكليني^ه (٢) في الصحيح عن علي^{بن جعفر} ، عن أخيه^{عليه السلام} قال: سألته عن اللحم الذي يكون في أصداف البحر والفرات ، أيؤكل؟ قال : ذلك لحم الضفادع ، لا يحل^ه أكله ، وأما كونه غيراً كحل اللحم فلهذا الخبر ، وللإجماع المنقول على أن من حيوان البحر لا يؤكل لحمه إلا السمك ، وأما عدم جواز الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه فلما سيأتي من عدم جواز الصلاة في شيء منه ، إلا ما استثنى .

ويمكن أن يجاب بوجوه الأول لانسليم كونه جزءاً من ذلك الحيوان ، فإن الانعقاد في جوفه لا يستلزم الجزئية بل الظاهر أنه ظرف لتولد ذلك ، نعم يكون اللؤلؤ في بعض الأصداف مكروراً في جرمه ، وهذا نادر ، ويمكن أن يناقش فيه أيضاً .

الثاني أننا لانسلم عدم جواز الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه مما ليس له نفس سائلة و ظاهر الأصحاب اختصاص الحكم بماله نفس سائلة وإن أمكن المناقشة فيه .

الثالث أنه على تقدير عدم اختصاص الحكم بماله نفس سائلة فهو أيضاً من المستثنيات لظواهر الآيات السالفة ، ولشيوخ التحلي بها ، والصلاة معها في أعصار الأئمة^{عليهم السلام} مع أنه لم ير^و منع بخصوص ذلك والظاهر أنه لو كان ممنوعاً

(١) وعندى أن اللؤلؤ كالذهب و الحرير من لباس أهل الجنة و مواعيدهم كما في قوله تعالى «يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤاً و لباسهم فيها حرير» الحج : ٢٣ ، فاطر : ٣٣ ولقبح تمنع الموعود قبلاً مما هي عليه ثم حضوره في الميعاد ، قال رسول الله (ص) في مورد الحرير و الذهب : ان هذين حرام على ذكور أمتي ، فكذلك اللؤلؤ ، بحكم الآية الكريمة .

(٢) الكافي ج ٦ ص ٢٢١ .

لورد المنع منه في أخبار متعددة ، فلم أر خبراً يتضمنه إلا العمومات والاطلاقات التي يمكن أن يدعى أنها محمولة على الأفراد الشائعة ، وليس هذا منه .
و بالجملة الحكم بالمنع مع عموم الآيات والأخبار الدالة على الجواز ، و عدم ظهور التخصيص ، و تطرق الاجمال فيه من وجوه لا يخلو من إشكال و يؤيد الجواز ما رواه الصدوق في الصحيح عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سأله عن الرجل هل يصلح أن يصلي و في فيه الخرزة اللؤلؤة ؟ قال إن كان يمنعه من قراءته فلا ، وإن كان لا يمنعه فلا بأس (١)

تذييل

قال الشهيد - ره - في الذكرى : أجمع العلماء على وجوب ستر العورة في الصلاة ، وعندنا وعند الأكثر أنه شرط في الصحة ، لقوله تعالى « يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد » قيل : اتفق المفسرون على أن الزينة هنا ما توارى به العورة للصلاة والطواف ، لأنهما المعبر عنهما بالمسجد ، والأمر للموجب ، ويؤيده قوله تعالى : « يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم » أمر تعالى باللباس الموارى للسوء ، وهي ما يسوء الانسان انكشافه ، ويقبح في الشاهد إظهاره ، وترك القبيح واجب ، قيل : و أو قل سوء أصاب الانسان من الشيطان انكشاف العورة ، و لهذا ذكره تعالى في سياق قصة آدم عليه السلام انتهى .

وهل الستر شرط مع الذكر أو مطلقاً ؟ ظاهر (٢) العلامة في المختلف والنهاية

(١) الفقيه ج ١ ص ١٦٥ .

(٢) قد عرفت في صدر الباب أن أخذ اللباس الذي يوارى السوء وهو الازار حكم تكليفي مستقل يشمل كل بشر مسلم أو غير مسلم ، مصل أو غيره ، فقوله تعالى « قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم » من الآيات أم الكتاب ، فلا يتعلق وجوب ستر العورة بحال دون حال وظرف دون ظرف ، ولذلك لم يقيد بما قيد به الآية التالية لها من قوله تعالى « عند كل مسجد » إلا أن كون الستر شرطاً للصلاة لم يرد به آية حتى يكون فرضاً وركناً تبطل الصلاة بالاخلال به سهواً و جهلاً و نسياناً ، نعم بعد ما كان الستر فرضاً في حد نفسه و كشف العورة —

صحّة الصلاة إذا لم يعلم بالانكشاف سواء دخل في الصلاة عارياً ساهياً أو انكشف في الأثناء وسواء كان الانكشاف في جميع الصلاة أو كان في بعضها - وقال في المعتبر : لو انكشفت عورته في أثناء الصلاة ولم يعلم صحّت صلاته ، لأنّه مع عدم العلم غير مكلف ، ويؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام في الرجل يصلّي وفرجه خارج لا يعلم به ، هل عليه الاعادة ؟ قال : لا إعادة عليه وقد تمت صلاته (١) ويظهر من التعليل عدم الفرق بين عدم السترا ابتداء والتكشّف في الأثناء .

و فرّق الشهيد - ره - في كتبه فقال في الذكري : و لو قيل بأنّ المصلّي عارياً مع التمكن من الساتر يعيد مطلقاً والمصلّي مستوراً ويعرض له التكشّف في الأثناء بغير قصد لا يعيد مطلقاً ، كان قوياً وقرّ به في الدروس ، وقريب منه كلامه في البيان ، وكلامه يحتمل أمرين أحدهما الفرق بين الانكشاف في الكلّ والبعض وثانيهما الفرق بين النيسان ابتداء والتكشّف في الأثناء ، وكلامه في الذكري يشعر بالأوّل ، حيث قال : و ليس بين الصحّة مع عدم الستر بالكلفة و بينها مع عدمه ببعض الاعتبارات تلازم ، بل جاز أن يكون المقتضي للبطلان انكشاف جميع العورة في جميع الصلاة ، فلا يحصل البطلان بدونه ، و جاز أن يكون المقتضي للصحّة ستر جميعها في جميعها فيبطل بدونه .

وقال ابن الجنيد: لوصلّي وعورتاه مكشوفتان غير عامد أعاد في الوقت فقط و قال الشيخ في المبسوط فان انكشفت عورتاه في الصلاة وجب سترهما عليه ، ولا

→ فاحشة ممقوتاً تمنع الصلاة منها لقوله عز وجل: «ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر» كان كشف العورة مانعاً للصلاة منافياً له في حال العلم والاختيار ، و أما حال الجهل بالانكشاف مطلقاً من أول الصلاة أو أثناءه ، فلا . و أما انكشاف تمام العورة فلا معنى للسهو عنه ، فان الانكشاف التام لا يكون الا بوضع الازار والسربال ، وهذا مما لا يسهو عنه الا من غفل عن صلاته بالمرة . وهو فاقد لركن الدعاء ، أعنى التوجه الى الله وأنه في حال الصلاة، فصلاته باطلة من رأس .

تبطل صلاته ، سواء كان ما انكشفت عنه قليلاً أو كثيراً ، بعضه أو كله ، وكلام الشيخ مطلق يشمل صورة العلم والعمد ، وعليه حملة العلامة في التذكرة ، وإن كان المنساق إلى الذهن منه الانكشاف بدون العلم والعمد ، وعليه حملة في المختلف والأقرب أن الانكشاف ساهياً غير ضائر ، والله يعلم .

١ - مكارم الاخلاق : عن محمد بن حسين بن كثير قال : رأيت على أبي عبد الله عليه السلام جبة صوف بين قميصين غليظين ، فقلت له في ذلك ، فقال رأيت أبي يلبسها وإننا أردنا أن نصلي لبسنا أخشن ثيابنا (١) .

بيان : رواه الكليني ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن ابن فضال ، عن محمد بن الحسين بن كثير الخزّاز ، عن أبيه قال : رأيت أبا عبد الله عليه السلام وعليه قميص غليظ خشن تحت ثيابه ، وفوقه جبة صوف : وفوقها قميص غليظ فمستتها فقلت : جعلت فداك إن الناس يكرهون لباس الصوف ، فقال : كلا كان أبي محمد بن علي عليه السلام يلبسها ، وكان علي بن الحسين عليه السلام يلبسها ، وكانوا عليه السلام يلبسون أغلظ ثيابهم إذا قاموا إلى الصلاة ونحن نفعل ذلك (٢) .

٢ - العياشي : عن خزيمة بن أبي خزيمة قال : كان الحسن بن علي عليه السلام إذا قام إلى الصلاة لبس أجود ثيابه ف قيل له : يا ابن رسول الله لم تلبس أجود ثيابك ؟ فقال : إن الله جميل يحب الجمال ، فأتجمل لربّي ، وهو يقول : « خذوا زينتكم عند كل مسجد » فأحب أن ألبس أجود ثيابي (٣) .

غوالي اللئالي مرسلًا مثله .

بيان : الأخبار في فضل التزيّن للصلاة كثيرة ، والجمع بينها وبين ما سبق بحمل أخبار لبس الخشن على ما إذا صلى لحاجة مهمة ، ولدفع بليّة ، وفي

(١) مكارم الاخلاق : ١٣٣ .

(٢) الكافي ج ٦ ص ٤٥٠ .

(٣) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٤ ، الرقم ٢٩ من سورة الاعراف الآية : ٣١ .

مقام تناسبه غاية الخشوع ، لما رواه في الكافي (١) عن حريز ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اتخذ مسجداً في بيتك فاذا خفت شيئاً فالبس ثوبين غليظين من أغلظ ثيابك فصل فيهما الخبر و لما رواه في المكارم (٢) عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان لأبي ثوبان خشنان يصلي فيهما صلاته ، و إذا أراد أن يسأل الحاجة لبسهما ، وسأل الله حاجته .

أو يحمل الخشن على ما إذا صلى في الخلوة ، و الزينة على ما إذا خرج إلى الناس ، كما يظهر من فحوى بعض الأخبار ، ولما سيأتي في خبر مسمع (٣) قال : كتب إلى أبو عبد الله إنني أحبُّك أن تتخذ في دارك مسجداً في بعض بيوتك ثم تلبس ثوبين طمرين غليظين ، ثم تسأل الله أن يعتقك من النار و أن يدخلك الجنة الخبر ، و لما روي عن الباقر عليه السلام في تفسير قوله سبحانه « خذوا زينتكم عند كل مسجد » قال أي خذوا ثيابكم التي تنزيئون بها للصلاة في الجمعات و الأعياد (٤) .

و يمكن حمل لبس الخشن على النقيض ، لأنّه كان الشايح بين أهل البدع في تلك الأزمنة ، وكانوا ينكرون على أئمتنا عليهم السلام لبس الثياب الفاخرة . و بالجملة الظاهر ، أن لبس الفاخر أفضل في جميع الصلوات ، إلا فيما ورد فيه نص باستحباب غيره ، لظاهر الآية و الأخبار العامة قال في الذكرى بعد إيراد الرواية الأولى : قلت إمّا للمبالغة في الستر و عدم الشف و الوصف ، وإمّا للتواضع لله تعالى مع أنّه روي استحباب التجميل في الصلاة ، و ذكره ابن الجنيد و ابن البرقاج و أبو الصلاح و ابن إدريس ، و روى غياث بن إبراهيم (٥) عن جعفر ، عن

(١) الكافي ج ٣ ص ٤٨٠ .

(٢) مكارم الاخلاق : ١٣١ .

(٣) المحاسن . ٣١٢ .

(٤) قد مر عن المعجم ج ٢ ص ٢١٢ .

(٥) راجع التهذيب ج ١ ص ٢٤٢ .

أبيه ، عن علي عليه السلام لا تصلي المرأة عطلاً وهو بضم العين و الطاء و التنوين ، و هي التي خلا جديدها من القلائد .

٣- السرائر : من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن أحمد أبي إسماعيل الهاشمي ، عن علي بن الحسين ، عن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب و العمر كي البوفكي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه قال : سألته عن الرجل صلى و فرجه خارج لا يعلم به ، هل عليه إعادة أو محاله ؟ قال : لا إعادة عليه ، وقد تمت صلاته (١) ،

بيان : لا خلاف في أن من أخل بستر العورة عمدًا يعيد في الوقت و خارجه ولو أخل ناسياً أو جاهلاً ، فذهب الأكثر منهم الشيخ و المحقق و العلامة إلى عدم الإعادة مطلقاً ، كما يدل عليه هذا الخبر الصحيح ، و قال ابن الجنيد يعيد في الوقت خاصة ، و فرق الشهيد ره بين ما إذا صلى جميع الصلاة مكشوف العورة أو بعضها فحكم في الأول بالاعادة دون الثاني ولا يعلم وجهه ، وما ذهب إليه الأكثر أظهر ، كما دل عليه الخبر .

٤- كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن المرأة ليس لها إلا ملحفة واحدة كيف تصلي ؟ قال : تلتف فيها و تغطي رأسها و تصلي ، فان خرجت رجلها و ليس تقدر على غير ذلك فلا بأس (٢) .

تفصيل و تبين : اعلم أنه لا خلاف في وجوب ستر العورة في الصلاة و المشهور بين الأصحاب أن عورة الرجل التي يجب سترها في الصلاة و غيرها قبله و دبره أعني الذكر و الأنثيين ، وحلقة الدبر دون الألتين و الفخذين (٣)

(١) السرائر : ٤٧٦ .

(٢) راجع البحار ج ١٠ ص ٢٧٩ .

(٣) قد عرفت في ذيل الآية أن المراد بالسوآت في قوله تعالى : « فبدت لهما سوءتهما » و هكذا قوله : « ليريهما سوءتهما » هو فلق الألتين من الرجل و المرأة دبراً و فلق الحر من المرأة قبلاً كالذكر و الأنثيين من الرجل ، بما عليها و على حواشيها من—

و نقل ابن إدريس عليه الاجماع ، و نقل عن ابن البراج أنه قال : هي من السرة إلى الركبة ، و عن أبي الصلاح أنه جعلها من السرة إلى نصف الساق ، مع أن

→ الشعر النابت ، كما هو الظاهر من لفظ السوات ، ولذلك قال عز و علا « فطفا يخصفان عليهما من ورق الجنة » و ظاهر أن ورق الجنة لم يكن منسجماً كالسربال والازار حتى يستر الالبتين والفخذين ، الا أن ذلك حكم عام للبشر ولذلك صدر الآية بقوله « يا بنى آدم » من دون تقييد .

فامثال هذا الحكم بما أنه اجتناب الفاحشة ، انما يكون بلبس خرقة يستر السوات من القبل و الدبر كالذى يسمونه اليوم ، « شرت » بضم الشين و سكون الراء ، سواء فى ذلك المسلم و غيره .

و أما المسلمون فقد أوجب الله تعالى عليهم الستر من السرة الى الركبتين بقوله « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم و يحفظوا فروجهم . . . » و قل للمؤمنات يغضن من أبصارهم و يحفظن فروجهن ، النور : ٣٠ و ٣١ ، و المراد بالفرج : فرج الازار بمد لبسه ، فانهم كانوا يلبسون شملة يلفونها على أسفلهم من السرة الى الركبة بحيث يدرج أحد طرفيه على الآخر ، الا أنه قد ينفرج الطرفان عن الفخذين خصوصاً حين الجلوس أو المشى بسرعة فينكشف ، فأوجب الله على المؤمنين و المؤمنات أن يحفظوا فروج أذرهم حتى لا ينكشف عن أفخاذهم ومع ذلك أوجب عليهم - اذا انكشف و انفرج ازار أحدهم - أن يغضوا أبصارهم لئلا يبصروا منها و يجب ستره .

و أما قول المفسرين بأن المراد بالفرج العورة من القبل و الدبر . فلا يناسب مفهوم الفرج و الانفراج خصوصاً فى الآية الاولى بالنسبة الى الرجال ، فان حلقة الدبر مستورة بالالبتين ، و الذكر و الانثيين لوجه لاطلاق الفرج عليه وهو ظاهر .

و أما قولهم بأن حفظ الفرج كناية عن عدم ارتكاب الزنا فهو صحيح فى بعض الموارد كقوله تعالى : « والذينهم لفروجهم حافظون » و قوله تعالى : « ومريم ابنت عمران التى أحصنت فرجها » حيث أطلق حفظ الفرج واحصان الازار وكنى به عن عدم ارتكاب الفاحشة لان ارتكابها يوجب وضع الازار و انفراجه عن القبل أو الدبر ، وحفظ فرج الازار يوجب ←

المحقق في المطعبر قال : ليست الركبة من العورة باجماع علمائنا ، و الأول أقوى و عورة المرأة جسدها كله عدا الوجه و الكفين و القدمين ، هذا هو المشهور بين الأصحاب ، و قيل ظاهر القدمين دون باطنهما ، فيجب ستره في الصلاة ، ولا تكشف غير الوجه فقط .

→ رالحفظ عن الزنا و ارتكاب الفاحشة .

و أما في قوله تعالى : « يغضوا من أبصارهم و يحفظوا فروجهم » فالظاهر منه الحفظ من النظر بقريظة غض البصر ، وبعبارة أخرى هو من صنعة الاحتياك كقوله تعالى : « الله الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه و النهار مبصراً » غافر : ٦١ حيث يكمل كل جزء الجزء الآخر و يفيد أنه : جعل لكم الليل مظلماً لتسكنوا فيه و النهار مبصراً لتبتهقوا فيه من فضله .

فالمعنى في آية النور هكذا : قل للمؤمنين يغضوا أبصارهم من فروج المؤمنين و المؤمنات ، و يحفظوا فروجهم من أبصار المؤمنين و المؤمنات ، و قد ورد بذلك قول الصادق عليه السلام « كل شيء في القرآن من حفظ الفرج فهو من الزنا الا هذه الآية فانها من النظر » راجع الكافي ج ٢ ص ٣٦ ، تفسير القمي ص ٤٥٥ ، الفقيه ج ١ ص ٦٣ .
فعلى هذا يجب حفظ الفرج بعد لبس الازار حتى لا ينكشف عن موضعه - و هو من السرة الى الركبة - و لا يمكن حفظه حين الركوع و الانحناء الا اذا كان الازار متدلّياً الى نصف الساق كما كان يلبسه النبي (ص) كذلك لثلاً ينكشف الفخذان حين الركوع .

و هذا الحكم عام بالنسبة الى الرجال و النساء بنص الآية و صريحها ، ويختص النساء مع ذلك بقوله تعالى : « ولا يبدین زینتهن » و الزينة التي اريدت هنا و قد أعطاها الله عز وجل كل النساء ، شعر رأسها « الا ما ظهر منها » بعد سترها بقطعة من اللباس قهراً و أحياناً ، « و ليضربن بخمرهن على جيوبهن » و الخمار كان شملة أخرى كالرداء يعتقدنه النساء على جيوبهن ، فيستر من عنقها الى سرتها ، و كان الخمار هذا مذنباً بحيث يتدلى على الازار الى الاليتين ، لثلاً ينكشف ما فوق الازار حين الانحناء ، أو عند رفع اليدين لبعض الحاجات كالقنوت في الصلاة .

وقال أبو الصلاح المرأة كلها عورة (١) و أقل ما يجزي الحرّة البالغة درع سابغ إلى القدمين ، و خمار ، وهذا قريب من الاقتصار ، و قال ابن زهرة : والعورة الواجب سترها من النساء جميع أبدانهنّ إلاّ رؤس المماليك منهنّ ، و قال ابن الجنيّد الذي يجب ستره من البدن العورتان و هما القبل و الدبر من الرّجل و المرأة ، وهذا يدلّ على المساواة بينهما عنده ، و قال أيضاً لا بأس أن تصلي المرأة الحرّة وغيرها وهي مكشوفة الرأس ، حيث لا يراها غير محرم لها ، وكذلك الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) انتهى ، و الأوّل أقوى لهذه الرواية وغيرها .

ثمّ إنّّه ليس في كلام الأَكْثَر تعرّض لوجوب ستر الشعر ، واستقرب الشهيد في الذكري الوجوب وهو أحوط و يجوز للأمة والصبيّة غير البالغة كشف الرأس في الصلاة ، ونقل عليه الفاضلان و الشهيد إجماع العلماء عليه ، إلاّ الحسن البصري فإنّه أوجب على الأمة الخمار إذا تزوّجت أو اتّخذها الرّجل لنفسه ، و لو انتفق بعضها فكالحرة .

قوله عليه السلام : « فان خرجت رجلها » أي بعض ساقها ، فيكون التقييد بعدم القدرة على الوجوب أو أصل القدمين ، فالتقييد على الاستحباب على المشهور ، وربما يؤيد قول من لم يستثن بطن القدمين .

→ وهذا حكم ستر المرأة في كل حال حتى في الصلاة ، إلاّ أنه استثنى من ستر شعورهن بقوله عز من قائل « ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن » الى آخر الآية فرخص ابتداء شعورهن للمحارم ، ثم وصاهن بعدم الاحتيال فقال : ولا يضر بن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ، أي لا يضر بن بأرجلهن حين المشى بحيث يظهر شعورهن شيئاً فشيئاً من تحت المقنعة ، ثم يعتذرن بأنّها ظهرت قهراً وطبعاً ،

(١) معنى من حيث اصطلاح الفقه ، و الافهى ريحانة يحق شها و استطابتها .

(٢) التهذيب ج ١ ص ١٩٧ ، و أخرى ص ١٩٨ ، و لفظه لا بأس بالمرأة المسلمة

الحرّة أن تصلي و هي مكشوفة الرأس ، أقول : و يحمل على ما اذا صليت في بيتها عند المحارم .

٥ - قرب الاسناد : قال : سألت عن المرأة الحرّة هل يصلح لها أن تصلّي في درع و مقنعة ؟ قال : لا يصلح لها إلا في ملحفة ، إلا أن لا تجد بداً (١)
قال : وسألت عن الأمة هل يصلح لها أن تصلّي في قميص واحد ؟ قال : لا بأس (٢) .

٦ - العلل : عن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن حماد اللحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الخادم تقنّع رأسها في الصلاة ؟ قال : اضربوها حتّى تعرف الحرّة عن المملوكة (٣) .
٧ - ومنه : عن أبيه ، عن علي بن سليمان ، عن محمد بن الحسين ، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر ، عن حماد بن عثمان ، عن حماد اللحام قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوكة تقنّع رأسها إذا صلّت ؟ قال : لا قد كان أبي إذا رأى الخادم تصلّي وهي مقنّعة ضربها لتعرف الحرّة عن المملوكة (٤) .

المحاسن : عن أبيه ، عن يونس ، عن حماد مثله (٥) .
الذكرى : من كتاب البنظريّ بإسناده إلى حماد اللحام مثله ، وفيه تصلّي بمقنعة (٦) .

٨ - ومنه : نقلاً من كتاب علي بن إسماعيل الميثميّ عن أبي خالد القماط قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأمة أتقنّع رأسها ؟ فقال : إن شئت فعلت ، و إن شئت لم تفعل ، سمعت أبي يقول : كنّ يضربن فيقال لهنّ : لا تشبهن بالحرائر (٧) .

بيان : قال في الذكرى : هل يستحبّ للأمة القناع ؟ أثبتّه في المطعبر و نقله عن عطاء وعن عمر أنّه نهى عن ذلك ، و روي ضرب أمة لآل أنس رآها بمقنعة

(٢٩١) قرب الاسناد ص ١٠١ ط حجر ، ص ١٣٣ ط نجف .

(٣٩٣) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٤ .

(٥) المحاسن ص ٣١٨ .

(٦-٧) الذكرى : ١٤٠ .

قال : لنا أنه أنسب بالخفر و الحياء ، وهما مرادان من الأمة كالحرقة وفعل عمر جاز أن يكون رأياً ثم ذكر الروايتين و مال إلى عدم الاستحباب .

أقول : ظاهر هذه الأخبار عدم استحباب الستر لهن ، بل كراهته بل التحريم أيضاً للأمر بالضرب ، وهو الظاهر من الصدوق -- ره -- في العلل حيث قال : « باب العلة التي من أجلها لا يجوز للأمة أن تقنع رأسها في الصلاة » ثم ذكر الأخبار المتقدمة ، لكن لما كانت روايات اللحام مجهولة لجهالته ، و خبر القمطاط وإن كان حسناً كالصحيح ، لكن قوله عليه السلام : « كن يضربن » يحتمل أن يكون إشارة إلى مارواه العامة عن عمر ، و يكون ذكره للمتقية بقرينة الرواية عن أبيه عليه السلام فلا تثبت الحرمة .

و أما الكراهة فلمّا لم يكن لها معارض ، فلا يبعد القول بها ، و أمّا استحباب الستر ، فيبعد القول به مع ورود تلك الأخبار ، وعدم المعارض الصريح ، و تجب على الأمة ستر ما عدا الرأس ممّا يجب ستره على الحرقة ، و نقل العلامة الاجماع عليه ، و الظاهر تبعيّة العنق للرأس ، إذ هو الظاهر من تجويز ترك التقنع لأنّه يعسر ستره بدون الرأس .

٩ - العلل : عن محمد بن موسى بن المتوكّل ، عن علي بن الحسين السعد - آبادي ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن محمد ابن مسلم قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : ليس على الأمة قناع في الصلاة ، ولا على المدبرة قناع في الصلاة ولا على المكاتبه إذا اشترط عليها قناع في الصلاة ، وهي مملوكة حتى تؤدّي جميع مكاتبها ، ويجري عليها ما يجري على المملوكة في الحدود كلها (١) بيان : ظاهر الخبر أن من اعتق بعضها كالحرقة كما ذكره الأصحاب ، و المكاتبه المطلقة إذا لم تؤدّ شيئاً في حكم الأمة كما يظهر من سياق الخبر .

١٠ - العلل : عن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام

عن الجارية التي لم تدرك ، متى ينبغي لها أن تغطي رأسها ممن ليس بينه وبينها محرم ؟ و متى يجب عليها أن تقنع رأسها للصلاة ؟ قال : لا تغطي رأسها حتى تحرم عليها الصلاة (١) .

بيان : المراد بحرمة الصلاة عليها حيضها ، وهو كناية عن بلوغها ، فيدل على عدم لزوم القناع للمصيبة كما مر .

١١ - معاني الاخبار : عن محمد بن موسى بن المنوكل ، عن محمد بن يحيى و أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن بعض أصحابنا رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : ثمانية لا تقبل لهم صلاة : العبد الأبق حتى يرجع إلى مولاه ، و الناشز عن زوجها وهو عليها ساخط و مانع الزكاة ، و تارك الوضوء ، و الجارية المدركة تصلّي بغير خمار ، و إمام قوم يصلّي بهم وهم له كارهون ، و الزبّين .

قالوا : يا رسول الله وما الزبّين ؟ قال : الرّجل يدافع الغائط و البول .

و السكران ، فهو لاء ثمانية لا تقبل لهم صلاة (٢) .

المعاسن : عن بعض أصحابه عنه عليه السلام مثله (٣) .

توضيح : قد مرّ في كتاب الطهارة (٤) بعض الكلام في هذا الخبر ، و الفرق بين القبول و الاجزاء ، و أنّه ليس في غير تارك الوضوء و تاركة الخمار و السكران بمعنى الاجزاء على المشهور ، وربما يحمل في الأبق و الناشز و المانع أيضاً على الاجزاء ، بحمله على ما إذا صلّوا في سعة الوقت ، بناء على أن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده ، و النهي في العبادة يوجب الفساد ، وهو في محل المنع .

قال الشهيد روح الله في الذكري عند عدّ المبطلات : ومنها ما خرّجه

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٢) معاني الاخبار : ٤٠٤ و رواه في الخصال ج ٢ ص ٣٨ .

(٣) المعاسن ص ١٢ .

(٤) راجع ج ٨٠ ص ٢٣٢ .

بعض متأخري الأصحاب من تحريم الصلاة مع سعة الوقت ، لمن تعلّق به حق آدمي مضيق مناف لها ، ولا نص فيه إلا ما سيجيء إنشاء الله من عدم قبول الصلاة ممن لا يخرج الزكاة وليس بقاطع في البطلان ، وأما احتجاجهم بأن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده ، وأن حق الأدمي مضيق ، فيقدم على حق الله تعالى ، وأن النهي في العبادة يفسدها ففيه كلام حقه قناه في الأصول .

١٢ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن الرجل هل يصلح له أن يصلّي في سراويل واحد ، وهو يصيب ثوباً؟ قال : لا يصلح (١)

و سأله عن الرجل يقوم في الصلاة فيطرح على ظهره ثوباً يقع طرفه خلفه وأمامه الأرض ، ولا يضمّه عليه أيجز به ذلك؟ قال : نعم (٢) .

١٣ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى ، عن القاسم ابن يحيى ، عن جدّه الحسن بن راشد ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : عليكم بالصّفيق من الثياب ، فإن من رقّ ثوبه رقّ دينه (٣) .

و قال عليه السلام : لا يقوم أحدكم بين يدي الرّب جلّ جلاله و عليه ثوب يشفّ (٤) .

و قال عليه السلام : لا يصلّي الرجل في قميص متوشّحاً به ، فإنّه من أفعال قوم لوط (٥) .

وقال عليه السلام : تجزي الصلاة للرجل في ثوب واحد يعقد طرفيه على عنقه وفي القميص الضيق يزروه عليه (٦) .

(١-٢) قرب الاسناد ص ٨٩ ط حجر ، ص ١١٦ ط نجف .

(٣-٤) الخصال ج ٢ ص ١٦٢ .

(٥) الخصال ج ٢ ص ١٦٤ .

(٦) الخصال ج ٢ ص ١٦٢ .

بيان : قال الشهيد قدّس الله روحه في الذكرى : تكره الصلاة في الرقيق الذي لا يحكي، تباعداً من حكاية الحجم ، وتفصيلاً لكمال الستر، نعم لو كان تحته ثوب آخر لم تكره ، إذا كان الأسفل ساتراً للمعورة ، أمّا الثوب الواحد الصفيق فظاهر الأصحاب عدم الكراهية للرجل ، لما رواه محمد بن مسلم (١) عن أبي جعفر عليه السلام أنّه رآه يصلي في إزار واحد قد عقده على عنقه ، و روي أيضاً (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي في ثوب واحد قال : إذا كان صفيقاً فلا بأس وقال الشيخ في المبسوط : تجوز إذا كان صفيقاً وتكره إذا كان رقيقاً ، وفي الخلاف تجوز في قميص وإن لم يزرّ ولا يشدّ وسطه ، سواء كان واسع الجيب أوضيقتّه ، و روى زياد بن (٣) سوجه عن أبي جعفر عليه السلام : لا بأس أن يصلي في الثوب الواحد ، و أزراره محلولة إن دين محمد ﷺ حنيف ، ولا يعارضه رواية غياث بن إبراهيم (٤) عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام قال : لا يصلي الرجل محلول الأزرار إذا لم يكن عليه إزار للمحمل على الكراهية .

أقول : يمكن جملة على ما إذا انكشفت العورة في بعض الأحوال .

ثمّ قال قدّس سره : و قال بعض العامة الفضل في ثوبين لما روي عن النبي ﷺ صلى الله عليه وآله : إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما ولا بأس به ، والأخبار الأوثق لا تنافيها لدلالتها على الجواز ، ويؤيده عموم قوله تعالى : «خذوا زينتكم عند كل مسجد» (٥) و دلالة الأخبار أن الله أحق أن يتزين له ، وأورد هذا في التذكرة عن النبي ﷺ و أفنى به ، فيكون مع القميص إزار أو سراويل ، مع

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٧ ،

(٢) الكافي ج ٣ ص ٣٩٣ .

(٣) الكافي ج ٣ ص ٣٩٥ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٢٣٨ .

(٥) الاعراف : ٣١ .

الاتفاق على أن الإمام يكره له ترك الرداء ، وقد رواه سليمان بن خالد (١) عن أبي عبد الله عليه السلام لا ينبغي إلا أن يكون عليه رداء أو عمامة يرتدي بها ، والظاهر أن القائل بثوب واحد من الأصحاب إنما يريد به الجواز المطلق ، ويريد به أيضاً على البدن ، وإلا فالعمامة مستحبة مطلقاً وكذا السراويل وقد تعدد الصلاة الواحدة بالتعميم والنسول .

أما المرأة فلا بد من ثوبين درع و خمار إلا أن يكون الثوب يشمل الرأس والجسد ، وعليه حمل الشيخ رواية عبد الله بن بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في جواز صلاة المسلمة بغير قناع (٢) ويستحب ثلاث للمرأة لرواية جميل بن دراج (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام درع و خمار وملحفة ، ورواية ابن أبي يعفور (٤) عنه عليه السلام إزار و درع و خمار قال : فان لم تجد ثوبين تأتزر بأحدهما و تقنع بالأخر ، قلت : فان كان درعاً وملحفة وليس عليها مقنعة ؟ قال : لا بأس إذا تقنعت بالملحفة انتهى .

فظهر أن قوله عليه السلام في خبر علي بن جعفر « لا يصلح » أريد به الكراهة كما هو الظاهر ، والأمر بالصفيق أعم من الوجوب والاستحباب ، وجملة القول فيه أن المطعير في الساتر كونه صفيقاً ساتراً للون البشرة ، وهل يعتبر كونه ساتراً للمحجم ؟ قال الفاضلان : لا ، ولعله أظهر ، و قيل : يعتبر مرفوعة أحمد بن حماد (٥) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تصل فيما شف أو صف يعني الثوب الصقيل كذا فيما وجدناه من نسخ التهذيب و ذكر الشهيد (٦) - ره - أنه وجده كذلك بخط الشيخ أبي جعفر - ره - و أن المعروف « ووصف » بواوين ، قال : ومعنى شف : لاحت منه البشرة ، ووصف : حكى الحجم ، وقريب منه مرفوعة محمد بن يحيى (٧) لكنهما ضعيفتا

(١) الكافي ج ٣ ص ٣٩٤ .

(٢-٣) التهذيب ج ١ ص ١٩٨ .

(٤) الكافي ج ٣ ص ٣٩٥ .

(٥) التهذيب ج ١ ص ١٩٦ .

(٦) ذكره في الذكرى ص ١٤٦ .

(٧) الكافي ج ٣ ص ٤٠٢ ، التهذيب ج ١ ص ١١٢ .

السند ، غير واضحتي الدلالة على التحريم ، فيبقى الأصل والعمومات سالمة عن المعارض .

وإذا كان الستر بالطين فقد صرح الشهيد باعتبار اللون والحجم معاً ، فان تعذر فاللون خاصة ، قال : وفي الايماء نظر ، وتبعه الشهيد الثاني - ره - ، و قول الصادق عليه السلام النورة سترة يدل على خلافه ، والأحوط عدم الاكتفاء بستر اللون فقط ، مطلقاً .

ثم إن بعض المحققين قالوا : الستر يراعى من الجوانب الأربع ، ومن فوق ولا يراعى من تحت ، فلو كان على طرف سطح ترى عورته من تحته أمكن الاكتفاء بذلك ، لأن الستر إنما يلزم من الجوانب التي جرت العادة بالنظر إليها ، وعدمه لأن الستر من تحت إنما لا يراعى إذا كان على وجه الأرض انتهى .

وأما التوشيح فالظاهر أنه محمول على ما إذا انكشفت العورة معه ، فيكون حراماً أو بعض ما يستحب ستره فيكون مكروهاً ، والظاهر من الأخبار عدم كراهة الصلاة في الثوب الواحد الستير الذي يشمل المنكبين وأكثر البدن ، وكراهتها في الرقيق غير الحماكي للون العورة ، وفي الثوب الواحد الذي لا يستر أعلى البدن كالإزار ، والسراويل فقط ، وأما حمل الجواز في كلام القائلين بالجواز في الثوب الواحد على الجواز المطلق كما فعله الشهيد - ره - فلا يخلو من بعد .

وأما العمامة والسراويل ، فاستحباً بهما لا يدل على كراهة تركهما ، إذ ليس ترك كل مستحب مكروهاً .

١٣- اعلام الدين للديلمي : قال أمير المؤمنين عليه السلام : صلاة ركعتين بفص

عقيق تعدل ألف ركعة بغيره .

وقال عليه السلام : مارفعت إلى الله كف أحب إليه من كف فيها عقيق .

بيان : يدل على استحباب لبس خاتم العقيق في الصلاة ، وروى الخبر الأول

في عدة الداعي عن الصادق عليه السلام .

١٥ - العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن ميمون

عن الصادق ، عن أبيه عليه السلام قال : إن كل شيء عليك تصلي فيه يسبّح معك (١).
بيان : يدل على استحباب كثرة الملابس في الصلاة حتى الخواتيم .

١٦- العيون: عن محمد بن الحسين بن يوسف البغدادي ، عن علي بن محمد بن عنبسة ، عن الحسين بن محمد العلوي ، عن الرضا ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله و في يده خاتم فضة جزع يمانى ، فصلّى بنا فيه فلمّا قضى صلاته دفعه إلى وقال : يا علي تختم به في يمينك وصل فيه ، أما علمت أن الصلاة في الجزع سبعون صلاة ، وأنه يسبّح ويستغفر ، وأجره لصاحبه (٢)

١٧- دعائم الاسلام: عن علي عليه السلام أنه قال : في المرأة تصلي في الدرع و الخمار إذا كانا كثيفين ، وإن كان معهما إزار أو ملحفة فهو أفضل ، ولا تجزي الحرة أن تصلي بغير خمار أو قناع (٣) .

وروينا عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال : لا يقبل الله صلاة جارية قد حاضت حتى تختمر ، فهذا في الحرّة فأما المملوكة فليس عليها أن تختمر (٤).

وروينا عن جعفر بن محمد عليه السلام أنه سئل هل على الأمة أن تقنع رأسها إذا صلت ؟ قال : لا ، كان أبي عليه السلام إذا رأى أمة تصلي وعليها مقنعة ضربها ، ليعلم الحرّة من الأمة (٥) .

وروينا عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه كره للمرأة أن تصلي بالاحلى .

وقال : لا تصلي المرأة إلا وعليها من الاحلى أدناه خرص فما فوقه ولا تصلي

إلا وهي مختضبة فإن لم تكن مختضبة فلتمس مواضع الحشاء بخلوق (٦).

وقد روينا عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : سر نساءك لا يصلين

معطلات ، فإن لم يجدن فليعقدن في أعناقهن ولوا السير ، ومرهن فليغيرن أكفهن

(١) علل الشرائع ج ٢ ص ٢٥ .

(٢) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٣٢ .

(٣) (٥) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٧ .

(٦) « ج ١ ص ١٧٧ .

بالحناء ولا يدعنها لكيلا يتشبهن بالرجال (١) .
توضيح : قال في النهاية : الخرص بالضم والكسر الحلقة الصغيرة من الحللي وهو من حللي الأذن .

٢

*((باب)) *

*(الرداء وسدله ، والتوشح فوق القميص ، واشتمال) *

*((الصماء ، و ادخال اليدين تحت الثوب)) *

١- قرب الاسناد : عن السندي بن محمد ، عن أبي البختري ، عن الصادق عليه السلام ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : السيف بمنزلة الرداء تصلي فيه ما لم تر فيه دمأ ، والقوس بمنزلة الرداء (٢) .

بيان : يظهر من بعض الأصحاب استحباب الرداء للمصلين مطلقاً (٣) كالشهيدين -ره-

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٨ .

(٢) قرب الاسناد ص ٦٢ .

(٣) قد عرفت أن الرداء كانت شملة تلف على الظهر والمنكبين و يقال له بالفارسية : بالاپوش . أي ما يستر أعلى البدن ، ومن كان يعوزه ثوب يلبسه رداء يكتفى بالازار ، وهو شملة يؤتزرها على السرة بدلاً يستر أسفل البدن من السرة الى الركبة ، وقد دل قوله تعالى « أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً » وهكذا قوله تعالى : « خذوا زينتكم عند كل مسجد » على أن الازار والرداء سنة مندوبة بحكم الايقين ، فمن قدر على الشملتين فليأتزرها باحدهما ويرتدي بالآخرى لانه هو السنة ، ومن لم يقدر فلا بد من شملة واحدة يأتزرها به لكن لا يلبس به أن يؤم غيره ، خصوصاً اذا كان المأمومون مرتدين ، ومن قدر على شملة واسعة ويسمى ربطة فليتشح به ويصلي فيه .

وأما اليوم فقد خرج المسلمون عن هذا الزي فخرجوا بذلك عن مورد الآية و موضوع السنة ، فليلبس كل أحد ما شاء فانه مباح ، لا نذب فيه ولا كراهة ولا حرمة ، الا أنه لا بد وأن يستر أعلاه وأسفله بحكم الآية .

ومن بعضهم كراهة الامامة بغير رداء كأكثر الأصحاب ، والذي يظهر لنا من الأخبار أن الرداء إنما يستحب للامام وغيره ، إذا كان في ثوب واحد لا يستر منكبيه أولاً يكون صفيقاً وإن ستر منكبيه ، لكنّه في الامام أكد ، وإذا لم يجد ثوباً يرتدي به مع كونه في إزار و سراويل فقط ، يجوز أن يكتفي بالنكّة والسيّف و القوس و نحوها .

ويمكن القول باستحباب الرداء مع الأثواب المتعدّة أيضاً (١) لكن الذي ورد التأكيد الشديد فيه يكون مختصاً بما ذكرنا ، وأمّا ما هو الشائع من جعل منديل أو خيط على الرقبة في حال الاختيار مع لبس الأثواب المتعدّة ، ففيه شائبة بدعة .

و يحتمل أن يكون العباء وشبهه أيضاً قائماً مقام الرداء بل الرداء شامل له قال الفاضلان : الرداء هو ثوب يجعل على المنكبين وفي القاموس إنّه ملحفة ، و قال الشهيد الثاني رفع الله درجته : اعلم أنّه ليس في الأخبار وأكثر عبارات الأصحاب بيان كيفية لبس الرداء ، بل هي مشتركة في أنّه يوضع على المنكبين ، وفي التذكرة هو الثوب الذي يوضع على المنكبين ، ومثله في النهاية ، فيصدق أصل السنّة بوضعه كيف اتفق ، لكن لما روي كراهة سدله (٢) وهو أن لا يرفع أحد طرفيه على المنكب فإنّه فعل اليهود ، وروى علي بن جعفر (٣) عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن الرجل هل يصلح له أن يجمع طرفي ردائه على يساره ؟ قال : لا يصلح جمعهما على اليسار ولكن اجمعهما على يمينك أو دعهما ، تعيين أن الكيفية الخالية عن الكراهة هي وضعه على المنكبين ، ثمّ يردّ ما على الأيسر على الأيمن ، و بهذه الهيئة فسّره

(١) الرداء موضعه الظهر والمنكبان من أعالي البدن إذا كان عارياً أو مستوراً

بالشمار من الثياب كالدرع ، وأما إذا كان أعالي البدن مستوراً بالدفار وثوب الصون ، فلا معنى للارتداء ، أبداً .

(٢) الفقيه ج ١ ص ١٦٨ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ .

بعض الأصحاب .

لكن لو فعله على غير هذه الهيئة خصوصاً ما نصّ على كراهيته ، هل يثاب عليه ؟ لا يبعد ذلك لصدق مسمى الرداء ، وهو في نفسه عبادة لا يخرجها كراهتها عن أصل الرجحان ، ويؤيده إطلاق بعض الأخبار وكونها أصحّ من الأخبار المقيّدة . وما ذكره حسن إلاّ أنّ في معنى السدل اختلافاً سيأتي تفصيله .

وأما الأخبار الشاهدة لما ذكرنا فمنها ما رواه الكليني^(١) والشيخ في الصحيح (١) عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أمّ قوماً في قميص ليس عليه رداء فقال : لا ينبغي إلاّ أن يكون عليه رداء أو عمامة يرتدي بها فانّها إنّما تدلّ على كراهة الإمامة بدون الرداء إذا كان في القميص وحده ، لا مطلقاً و يدلّ على التخصيص بغير الصفيق قول أبي جعفر عليه السلام (٢) لمّا أمّ أصحابه في قميص بغير رداء : إنّ قميصي كئيف فهو يجزي أن لا يكون علىّ إزار ولا رداء .

وأما استحبابه مطلقاً لمن لم يستر أعالي بدنه ، ولو بشيء يسير مع الضرورة فلما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة (٣) عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال : أدنى ما يجزيك أن تصلّي فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناحي الخُطّاف . والشيخ في الصحيح (٤) عن ابن سنان قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل ليس معه إلاّ سراويل ، قال : يحلّ النكّة منه فيطرحها على عاتقه ، ويصلّي ، قال : وإن كان معه سيف وليس معه ثوب فليتنكّد السيف ويصلّي قائماً .

و في الصحيح (٥) عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام أنّه قال : إذا لبس

(١) الكافي ج ٢ ص ٣٩٤ ، التهذيب ج ١ ص ٢٤١ .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٢١٦ .

(٣) الفقيه ج ١ ص ١٦٦ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ .

(٥) التهذيب ج ١ ص ١٩٧ ذيل حديث .

السراويل فليجعل على عاتقه شيئاً ولو حبلاً (١) .

و عن جميل قال : سأل مرازم أبا عبد الله عليه السلام و أنا معه حاضر ، عن الرجل الحاضر يصلي في إزار مؤتزراً به ، قال : يجعل على رقبته منديلاً أو عمامة يرتدي بها .

فاذا تأملت في تلك الروايات اتضح لك ما ذكرنا غاية الوضوح و سيأتي ما يزيد إيضاحه .

٣- كتاب المسائل : بإسناده عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن الرجل هل يصلح أن يصلي في قميص واحد أو قباء وحده ؟ قال : ليطرح على ظهره شيئاً (٢) .
و سألت عن الرجل هل يصلح له أن يؤم في سراويل و رداء ؟ قال : لا بأس به (٣) .

وسألت عن المرأة هل يصلح لها أن تصلي في ملحفة ومقنعة ولها درع ؟ قال : لا يصلح لها إلا أن تلبس درعها (٤) .
وسألت عن المرأة هل يصلح لها أن تصلي في إزار وملحفة ومقنعة ولها درع ؟ قال : إذا وجدت فلا يصلح لها الصلاة إلا وعليها درع (٥) .
وسألت عن المرأة هل يصلح لها أن تصلي في إزار وملحفة تقنع بها ولها درع ؟ قال : لا يصلح لها أن تصلي حتى تلبس درعها (٦) .
وسألت عن السراويل هل يجزي مكان الإزار قال : نعم (٧) .
وسألت عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في إزار وقلنسوة وهو يجد رداء ؟ قال : لا يصلح (٨) .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ .

(٢) كتاب المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٥٥ .

(٣-٦) ج ١٠ ص ٢٥٣ .

(٧-٨) ج ١٠ ص ٢٥٤ .

وسأله عليه السلام عن الرجل هل يصلح أن يؤم في سراويل وقلنسوة ؟ قال : لا يصلح (١) .

وسأله عن المحرم هل يصلح له أن يعقد إزاره على عنقه في صلاته ؟ قال : لا يصلح أن يعقد ، ولكن يشنيه على عنقه ولا يعقده (٢) .

وسأله عن الرجل هل يصلح أن يؤم في ممطروحدة أوجبة وحدها ؟ قال : إذا كان تحتها قميص فلا بأس (٣)

وسأله عن الرجل يؤم في قباء وقميص ؟ قال : إذا كان ثوبين فلا بأس (٤) .
بيان : يظهر من تلك الأجوبة أنه يستحب للرجل أن يكون أعالي بدنه مستورة ، وأن يكون للمصلي رجلا كان أو امرأة ثوبان أحدهما فوق الآخر ، سواء كان رداء أو قباء أو عباء أو غيرها كما مر .

٣ - المكارم : عن النبي صلى الله عليه وآله قال : ركعتان بعمامة أفضل من أربع بغير عمامة (٥) .

بيان : الظاهر أن هذه الرواية عامية وبها استند الشهيد وغيره ممن ذكر استحبابها في الصلاة ، ولم أر في أخبارنا ما يدل على ذلك ، نعم ورد استحباب العمامة مطلقا في أخبار كثيرة وحال الصلاة من جملة تلك الأحوال ، وكذا ورد استحباب كثرة الثياب في الصلاة وهي منها ، وهي من الزينة فتدخل تحت الآية ، ولعل هذه الرواية مع تأييدها بما ذكرنا تكفي في إثبات الحكم الاستحبابي ، ويمكن أن يقال تركه أنسب بالتواضع والتذلل ، ولذا ورد في بعض المقامات الأمر به ، و لعل الأحوط عدم قصد استحبابها في خصوص الصلاة ، بل يلبسها بقصد أنها حال من الأحوال .

ثم إن أصحاب ذكروا كراهة العمامة بغير حنك ، وأسندوه في المعتبر

(١-٢) كتاب المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٥٤ .

(٣-٤) ، ، ، ج ١٠ ص ٢٥٦ .

(٥) مكارم الاخلاق ص ١٣٧ .

إلى علمائنا ، وقال في المنتهى : ذهب إليه علماؤنا أجمع وهذا أيضاً مثل أصل العمامة إذ الأخبار الواردة بذلك لا اختصاص لها بحال الصلاة ، قال في المنتهى : المستفاد من الأخبار كراهة ترك الحنك في حال الصلاة وغيرها ، بعد أن أورد الروايات في ذلك ، وهي ما رواه الكليني^(١) والشيخ^(٢) بطرق كثيرة عن الصادق عليه السلام قال : من تعتم ولم يتحنك فأصابه داء لا دواء له فلا يلومن^(٣) إلا نفسه وفي الفقيه^(٤) عنه عليه السلام إنني لأعجب ممن يأخذ في حاجته وهو معتم تحت حنكه ، كيف لا تقضى حاجته ؟ وقال النبي ﷺ : الفرق بين المسلمين والمشر كين التلحى بالعمائم ، وذلك في أوّل الاسلام وابتدأؤه ثم قال : وقد نقل عنه عليه السلام أهل الخلاف أيضاً أنه أمر بالتلحى ونهى عن الاقتعاط^(٥) (٣) انتهى كلام الفقيه .

ونقل العلامة - ره - في المختلف ومن تأخر عنه عن الصدوق القول بالتحريم وكلامه في الفقيه هكذا : وسمعت مشايخنا - رضي الله عنهم - يقولون لا تجوز الصلاة في الطابقية^(٤) (٤) ولا يجوز للمعتم أن يصلي إلا وهو متحنك (٥) . وقال الشيخ البهائي^(١) قدس سره : لم نظفر في شيء من الأحاديث بما يدل على استحبابها لأجل الصلاة ، ومن ثم قال في الذكرى : استحباب التحنك عام^(٢) ولعل حكمهم في كتب الفروع بذلك مأخوذ من كلام علي بن بابويه ، فإن الأصحاب كانوا يتمسكون بما يجدونه في كلامه عند إعواز النصوص ، فالأولى المواظبة على التحنك في جميع الأوقات ، ومن لم يكن متحنكاً وأراد أن يصلي به ، فالأولى أن يقصد أنه مستحب في نفسه ، لأنه مستحب لأجل الصلاة انتهى .

(١) الكافي ج ٦ ص ٤٦٠ و ٤٦١ ، التهذيب ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ١٧٣ .

(٣) اقتعط الرجل : تعتم ولم يدر تحت الحنك وعبارة الاساس : اقتعط العمامة :

إذا لم يجعلها تحت حنكه ، وقد نهى عن الاقتعاط وأمر بالتلحى .

(٤) الطابقية : هي العمة التي لاحنك لها .

(٥) الفقيه ج ١ ص ١٧٢ .

أقول : يمكن أن يستدل^١ لذلك بما رواه الكليني^٢ رفعه (١) إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : طلبه العلم ثلاثة وساق الحديث إلى أن قال : وصاحب الفقه والعقل ذو كآبة وحزن وسهر ، قد تحنك في برنسه ، وقام الليل في حنسه إلى آخر الخبر ، وفيه أيضاً ما ترى .

ولنرجع إلى معنى التحنك فالظاهر من كلام بعض المتأخرين هو أن يدير جزء من العمامة تحت حنكه ويغرز^٣ه في الطرف الآخر كما يفعله أهل البحرين في زماننا ، ويوهمه كلام بعض اللغويين أيضاً ، والذي نفهمه من الأخبار هو إرسال طرف العمامة من تحت الحنك وإسداله كما مر^٤ في تحنك الميت ، وكما هو المضبوط عند سادات بني الحسين عليهم السلام أخذوه عن أجدادهم خلفاً عن سلف ، ولم يذكر في تعمم الرسول والأئمة عليهم السلام إلا هذا .

ولنذكر بعض عبارات اللغويين وبعض الأخبار ليتضح لك الأمر في ذلك قال الجوهري^٥ : التحنك التلحطي وهو أن تدير العمامة من تحت الحنك ، وقال : الاقتعاط شد العمامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك ، وفي الحديث إنه نهى عن الاقتعاط وأمر بالتلحطي ، وقال : التلحطي تطويق العمامة تحت الحنك ، ثم ذكر الخبر ، وقال الفيروز آبادي : اقتعط تعمم ولم يدر تحت الحنك ، وقال : العممة الطابقيّة هي الافتعاط ، وقال تحنك أدار العمامة تحت حنكه ، وقال الجزري : فيه إنه نهى عن الاقتعاط ، هو أن يعتم^٦ بالعمامة ولا يجعل منها شيئاً تحت ذقنه ، وقال : فيه إنه نهى عن الاقتعاط وأمر بالتلحطي ، هو جعل بعض العمامة تحت الحنك والاقتعاط أن لا يجعل تحت حنكه منها شيئاً وقال الزمخشري في الأساس : اقتعط العمامة إذا لم يجعلها تحت حنكه ثم ذكر الحديث ، وقال الخليل في العين يقال : اقتعط بالعمامة إذا اعتم^٧ بها ولم يدرها تحت الحنك .

وأما الأخبار فقد روى الكليني^٨ في الصحيح عن الرضا عليه السلام في قول الله عز وجل « مسوّمين » (٢) قال : العمائم اعتم^٩ رسول الله صلى الله عليه وآله فسدلها من بين يديه

(١) الكافي ج ١ ص ٤٩ .

(٢) آل عمران : ١٢٥ ، و لفظ الآية : « ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة - الى



قوله تعالى - الن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين * بلى ان
تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين *
وما جعله الله الا بشري لكم ، الخ .

والذى عندى أن العمامة كان يلبسها الناس تارة عند أسفارهم حفظاً من الغبار والصعيد
المرتفع من الجادة ألا يغبر رؤسهم وأشعارهم ويتلثمون بها دفعا للغبار والتراب أن يدخل
فهم وخياشيمهم ، وربما فعلوا ذلك لئلا يعرفهم الاعداء ، وهذا ظاهر من شيمتهم . وقد يكونون
يتعصبون بعصابة كالعمة لاجل الوجع وغير ذلك كما فعلوا ذلك بعد خروجهم من الحمام .
وأما عند الحرب ، فقد كان علامة يعلم بها الشجعان والابطال كما قال الشاعر :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى

و ربما يعلمون بريش النعام كما هو سيرة أبطال الاعاجم فى الحرب وقد فعل ذلك
حمزة سيد الشهداء فى حرب أحد وأما الزبير و كان من الابطال تعمم بعمامة بيضاء ، و
أبودجانة الانصارى تعمم بعصابة حمراء ، لم يعلم غيرهم الا رسول الله (ص) ، عممه الاصحاب
حين خروجه من المدينة الى أحد على ما صرح به الواقدى .

وأشار رسول الله صلى الله عليه وآله الى على عليه السلام أن يتعمم بعمامة الابطال ، فتعذر
باعتوازه ، فأمره أن يعلم رأسه بصوف ، فقتل عليه السلام صوقاً و عصب به رأسه كالعمامة
امثالاً لامره (ص) ، والظاهر أنها كانت كالعمة الطابقية .

و عندى أنه - نفسى لروحه الفداء - كان يتهضم أن يعد نفسه فى الابطال خصوصاً
مع صغر سنه ، ما قرب العشرين من عمره و عدم خوضه غمرات الحروب بعد ، حتى أنه
صلوات الله الرحمان عليه لم يعلم رأسه بالعمامة ولا غيرها فى غزوة الخندق ، مع أنه قد شوهده
منه يوم بدر مالم يشاهد من سائر الابطال ، و تثبته وربط جأشه فى حرب أحد و مواساته
للنبي صلى الله عليه وآله حتى قيل لاسيف الا ذوالفقار ولا فتى الا على .

لكنه لما - قام صلى الله عليه - الى مبارزة عمرو بن عبدود ، أخذ رسول الله (ص)
عمامته السحاب من رأسه الشريف - وكان مملأ به - فعمم به علياً عليه السلام وأرسل طرفاً



منها الى صدره وطرفاً منها الى خلفه و قال : هكذا تيجان الملائكة ، يريد بذلك ما يجعل على الرأس علامة يعرف بها لا اكليل الملك ، ولذلك قيل : العمام تيجان العرب ، والا فالعرب متى كانوا ملوكاً حتى يكون تيجانهم العمام ، مع أنهم كانوا يلبسونها فى الاسفار والغزوات والغارات و الحمامات .

و أما فى بدر ، فلم يكن معشر المسلمين متخذين أهبة القتال ، بل كانوا خارجين طلباً للمير يودون أن غير ذات الشوكة تكون لهم ، فلم يتعلم بالعمامة يومئذ الا زهير بن العوام ، ولما نزلت الملائكة نصرة لهم فى زى الابطال مع العمام البيض ، كان يفتخر بذلك . وانما نزلت الملائكة كذلك ترعيباً لقريش ، كما نزلت يوم حنين مع العمام الحمر : لما صف المسلمون مع قلة عددهم واعواز الاسلحة والفرس بينهم ، توهمت قريش أن يكون للمسلمين كمين فيبعثوا عمير بن وهب الجمحى فاستجبال بفرسه حول العسكر ثم صوب الوادى وصعد الاتلال ورجع اليهم فقال : هم ثلاث مائة يزيدون قليلا أو ينقصون ، ليس يرى لهم كمين و مدد ، فتعجبت قريش من جسارة المسلمين مع هذه المدة والعدة كيف صفوا فى مقاتلهم وهم زهاء عشرة آلاف وأكثرهم الابطال ، ولما اطمأنوا أن لامدد للمسلمين تجرأ أبو جهل فقال : احملوا عليهم ، ما هم الا أكلة رأس ، ولو بعثنا اليهم عبيدنا لآخذوهم أخذاً باليد .

فلما التقى الجمعان ، و حمى الوطيس ، نزلت خمسة آلاف من الملائكة مسومين ، فترأت فى أعين المشركين أن جمأ غفيراً من الابطال معلمين بعلامة الشجعان انحدرت من أعلى الوادى كالسيل ، يهجمون عليهم فلم قريش الا وأن هذا الجم الغفير من الشجعان كان كميناً للمسلمين ومدداً لهم على قريش فصفروا استهم وانتفخ سحرهم و انهزموا مدبرين لا يلوون على شيء وهكذا تنزلت الملائكة يوم حنين معلمين بالعمام الحمر وأربعبوا المشركين .

هذا شأن نزول الملائكة مسومين بتيجان العمام علامة الابطال ، الا أن الملائكة كانوا قد أرسلوا طرف العمامة ارسالا ، و شأن العرب و منهم قريش أنهم كانوا يعلمون بالعمام يفتبطون اغتباطاً ، فنهى رسول الله عن كل عمة - اذا كانت العمة للغزو - الا بزى

ومن خلفه واعتصم جبرئيل عليه السلام فسدلها من بين يديه ومن خلفه (١) .
وعن أبي جعفر عليه السلام قال : كانت على الملائكة العمامم البيض المرسله يوم
بدر (٢) .

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال : عمم رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام بيده فسدلها
من بين يديه وقصرها من خلفه ، قدر أربع أصابع ، ثم قال : أدبر فأدبر ، ثم قال :
أقبل فأقبل ، ثم قال : هكذا تيجان الملائكة (٣) .

وعن ياسر الخادم قال : لما حضر العيد بعث المؤمنون إلى الرضا عليه السلام يسأله
أن يركب ويحضر العيد ويصلي ويخطب ، فبعث إليه الرضا عليه السلام يستعفيه فألح
عليه ، فقال : إن لم تعفني خرجت كما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام
فقال له المؤمنون : اخرج كيف شئت ، فساق الحديث إلى أن قال : فلمّا طلعت
الشمس قام عليه السلام فاغتسل فتعمّم بعمامة بيضاء من قطن ألقى طرفاً منها على صدره
وطرفاً بين كتفيه وتشمّر ، إلى آخر الخبر اختصرنا الحديث (٤) .
ورواه المفيد في الارشاد بسند صحيح (٥) .

وروى الطبرسي - ره - في المكارم عن عبد الله بن سليمان ، عن أبيه أن علياً

→ الملائكة : ونهى عن العمة الطابقية لذلك ، وأما إذا لم يكن العمة للحرب ، بل كان في
السفر للحفاظ عن الغبار والتراب الصاعد ، فالسيرة المعروفة عندهم التلحي بالعمام تحت
الحنك و فوق اللحي شبه اللثام حائداً عن الغبار ومضاره ، و لم يرد من نزول الملائكة
ولا غيره ما ينافي هذه السيرة ، الا ما أيده الاخبار الكثيرة بأن رسول الله (ص) أمر بالتلحي
و ادارة العمامة تحت الحنك . فاذا تحرر محل النزاع و محط الاحاديث وموارد الاخبار
فمليك بمراجعة أخبار الباب .

(١) الكافي ج ٦ ص ٤٦٠ .

(٢-٣) الكافي ج ٦ ص ٤٦١ .

(٤) الكافي ج ٢ ص ٤٨٩ في حديث طويل .

(٥) الارشاد ص ٢٩٣ .

ابن الحسين عليه السلام دخل المسجد وعليه عمامة سوداء قد أرسل طرفيها بين كتفيه (١). وقال السيد بن طاوس قدس سره: روي عن أبي العباس أحمد بن عقدة في كتابه الذي سماه كتاب الولاية باسناده إلى عبد الله بن بشر صاحب رسول الله عليه السلام قال: بعث رسول الله عليه السلام يوم غدیر خم "إلى علي عليه السلام فعمّمه وأسدل العمامة بين كتفيه، وقال: هكذا أيتدني ربّي يوم حنين باللائكة معتمّين قد أسدلوا العمام، وذلك حجب بين المسلمين والمشرّكين إلى آخر الخبر (٢).

وقال في الحديث الآخر عمّم رسول الله عليه السلام علياً يوم غدیر خم "عمامة سدّها بين كتفيه، وقال: هكذا أيتدني ربّي باللائكة ثم أخذ بيده فقال: أيّها الناس من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه، وإلى الله من والاه، وعادى الله من عاداه. ثم قال السيد أقول: هذا لفظ ما رويناه أردنا أن نذكره لتعلم وصف العمامة في السفر الذي تخشاه انتهى كلامه - ره - (٣).

وأقول: لم يتعرّض في شيء من تلك الروايات لإدارة العمامة تحت الحك على الوجه الذي فهمه أهل عصرنا، مع التعرّض لتفصيل أحوال العمام وكيفية ثيابها وقوله عليه السلام: «وذلك حجب بين المسلمين والمشرّكين» مشيراً إلى السدل في هذا الخبر وقع مكان قوله عليه السلام «الفرق بين المسلمين والمشرّكين التلحّص بالعمام» وأكثر كلمات اللغويين أيضاً لا تأبى عمّا ذكرنا، إذ إدارة رأس العمامة من خلف إلى الصدر إدارة أيضاً بل كلام الجزري والزمخشري حيث قالوا: «أن لا يجعل شيئاً منها تحت حنكه» فيما ذكرنا أظهر، والظاهر من كلام السيد أيضاً أن فهمه موافق لفهمنا لأنّه قال: «أو لا» الفصل الثاني فيما نذكره من التحنّك للعمامة عند تحقّق عزمك على السفر لتسلم من الخطر» ثم قال بعد إيراد الروایتين ما قدّمنا ذكره، فظهر أنّه فسّر التحنّك بما ورد شرحه في الروایتين من إسدال العمامة.

(١) مكارم الاخلاق ص ١٣٨.

(٢-٣) أمان الاخطار ص ٩١.

و روى الكليني^١ والشيخ (١) عن عثمان النوا قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام :
 إنني أغسل الموتى ، قال : أو تحسن ؟ قلت : إني أغسل ، فقال : إذا غسلت فارفق
 به ، ولا تغمزه ولا تمس^٢ مسامعه بكافور ، وإذا عمّمته فلا تعمّمه عمّة الأعرابي^٣
 قلت : كيف أصنع ؟ قال : خذ العمامة من وسطها وانشرها على رأسه ثم ردها إلى
 خلفه ، واطرح طرفيها على صدره ، وكذا سائر أخبار تعميم الميت ليس في
 شيء منها غير إسدال طرفي العمامة على صدره كما عرفت في باب التكفين ، فلو فعل
 ذلك في جميع الأوقات أو عند الصلوات لا يتصد الخصوص كان أولى ، ولو جمع
 بينهما كان أحوط .

٤ - المناقب لابن شهر آشوب : سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن علة ما يصلى
 فيه من الثياب ، فقال : إن الإنسان إذا كان في الصلاة فإن جسده وثيابه وكل شيء
 حوله يسبح (٢) .

٥- معاني الاخبار : محمد بن هارون الزنجاني عن علي بن عبد العزيز ، عن
 القاسم بن سلام بأسانيد متصلة إلى النبي عليه السلام أنه نهى عن لبستين اشتمال الصماء
 وأن يلتحف (٣) الرجل بثوب ليس بين فرجه وبين السماء شيء .
 قال الأصمعي^٤ : اشتمال الصماء عند العرب أن يشتمل الرجل بثوبه فيجتلل
 به جسده كله ولا يرفع منه جانباً فيخرج منه يده ، وأما الفقهاء فأنهم يقولون هو
 أن يشتمل الرجل بثوب واحد ليس عليه غيره ، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه
 على منكبه يبدو منه فرجه ، وقال الصادق عليه السلام (٤) التحاف الصماء هو أن يدخل
 الرجل رداءه تحت إبطه ثم يجعل طرفيه على منكب واحد ، وهذا هو التأويل الصحيح

(١) الكافي ج ٣ ص ١٤٤ ، التهذيب ج ١ ص ٨٨ .

(٢) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٧٧ .

(٣) في المصدر : أن يحتبى .

(٤) كانه - رحمه الله - ناظر إلى الحديث الاتي .

دون ماخالقه (١) .

٦ - ومنه : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : إيتاك والتعاف الصماء ، قال : قلت : وما الصماء ؟ قال : أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد (٢) .

٧ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو ابن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمارة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يؤم بقوم يجوز له أن يتوشح ؟ قال : لا يصلي الرجل بقوم وهو متوشح فوق ثيابه ، وإن كانت عليه ثياب كثيرة ، لأن الإمام لا يجوز له الصلاة وهو متوشح (٣) .

٨ - ومنه : عن أبيه ، عن سعد ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن ابن محبوب ، عن الهيثم بن واقد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إنما كره التوشح فوق القميص لأنه من فعل الجبابة (٤) .

٩ - ومنه : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن جماعة من أصحابه ، عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام أنه سئل ما العلة التي من أجلها لا يصلي الرجل وهو متوشح فوق القميص ؟ قال : لعل العلة التكبر في موضع الاستكانة والذل (٥) .

١٠ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى ، عن القاسم ابن يحيى ، عن جدّه الحسن ، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يصلي الرجل في قميص متوشحاً

(١) معاني الاخبار ص ٢٨١ في حديث طويل .

(٢) معاني الاخبار : ٣٩٠ باب نوادر الكتاب تحت الرقم ٣٢ ، وتراه في الكافي

ج ٣ ص ٣٩٣ .

(٣) علل الشرائع ج ٢ ص ١٨ في حديث .

(٤-٥) علل الشرائع ج ٢ ص ١٩ .

به ، فإنه من أفعال قوم لوط (١) .

١١ - المحاسن : عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الله بن الحجاج قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه عبد الملك القمي فقال : أصلحك الله أشرب وأنا قائم ؟ فقال : إن شئت ، قال : فأشرب بنفس واحد حتى أروي ؟ قال : إن شئت ، قال : فأسجد ويدي في ثوبي ؟ قال : إن شئت ثم قال أبو عبد الله عليه السلام : إنني والله مامن هذا وشبهه أخاف عليكم (٢) .

بيان : يدل على أنه يجوز للرجل أن يصلي ويده تحت ثوبه قال في المنتهى : يجوز للرجل أن يصلي ويداه تحت ثوبه وإن أخرجهما كان أولى ، لما رواه الشيخ في الصحيح (٣) عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن الرجل يصلي ولا يخرج يديه من ثوبه ، فقال : إن أخرج يديه فحسن ، وإن لم يخرج فلا بأس .

ولا يعارض هذا ما رواه الشيخ عن عمارة الساباطي (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن الرجل يصلي ويدخل يديه في ثوبه ، قال : إن كان ثوب آخر إزار أوسر أو يل فلا بأس ، وإن لم يكن فلا يجوز له ذلك ، وإن أدخل يداً واحدة ولم يدخل الأخرى فلا بأس .

أما أولاً فلائ روايتها ضعيفة ، وأما ثانياً فلائها معارضة للأصل المقتضى للجواز ، وأما ثالثاً فلائ قوله لا يجوز يحمل على الكراهية لاحتماله ذلك انتهى . وقال في الدروس : يستحب جعل اليدين بارزتين أوفى الكمّين لا تحت الثياب .

١٢- كتاب المسائل وقرب الاسناد : بسنديهما عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن الرجل يتوشح بالثوب فيقع على الأرض أو يجاوزه

(١) الخصال ج ٢ ص ١٦٤ .

(٢) المحاسن ص ٥٨١ .

(٣-٤) التهذيب ج ١ ص ٢٣٨ .

عائقه أ يصلح ذلك ؟ قال : لا بأس (١) .

١٣- المقنع : إيتاك وسدل الثوب في الصلاة ، فإن أمير المؤمنين عليه السلام خرج على قوم يصلون، قد أسدلوا أرديتهم فقال : ما لكم قد أسدلتم ثيابكم ، كأنكم يهود قد خرجوا من فهرهم ، يعني من بيوتهم (٢) .

١٤- قرب الاسناد : عن الحسن بن طريف ، عن الحسين بن علوان ، عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : إنما كره السدل على الأزر بغير قميص ، فأما على القميص والجباب فلا بأس (٣) .

«تبيين و تفصيل»

اعلم أن هذه الأخبار تشتمل على أحكام :

الاول : المنع من اشتغال الصمء [وهو] أن تجل جسدك بثوبك نحو شملة الأعراب بأكسيتمهم ، و هو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى و عاتقه الأيسر، ثم يرد ثانياً من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن ، فيغطيهما جميعاً . و ذكر أبو عبيد أن الفقهاء يقولون هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه ، فيبد منه فرجه ، فإذا قلت اشتمل فلان الصمء كأنك قلت اشتمل الشملة التي تعرف بهذا الاسم ، لأن الصمء ضرب من الاشتغال افتعال من الشملة ، وهو كساء يتغطى به و يتلفف فيه ، والمنهى عنه هو التجلل بالثوب ، وإسباله من غير أن يرفع طرفه ، ومنه الحديث «نهى عن اشتغال الصمء» وهو أن يتجلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانباً ، وإنما قيل له صمء لأنه يشد على يديه ورجليه المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع ، و الفقهاء يقولون هو أن يتغطى بثوب واحد ليس عليه غيره ، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه فتكشف عورته .

(١) قرب الاسناد ص ١١٦ ط نجف .

(٢) المقنع ص ٢٣ و ٢٤ ط الاسلامية .

(٣) قرب الاسناد ص ٥٤ ط حجر ٧٣ ط نجف .

و قال النووي في شرح صحيح مسلم : يكره على الأول لثلاث تعرض له حاجة من دفع بعض الهوام أو غيره ، فيتعذر عليه أو يعسر ، ويحرم على الثاني إن انكشف بعض عورته ، وإلا يكره وهو بمهمة ومد .

و قال في الغريبين : من فسره بما قاله أبو عبيد فكرأته للتكشف وإبداء العورة ، ومن فسره تفسير أهل اللغة فإنه كره أن يتزمل به شاملاً جسده مخافة أن يدفع منها إلى حالة ساذقة لنفسه فيها .

وقال ابن فارس : هو أن يلتحف بالثوب ثم يلقي الجانب الأيسر على الأيمن وقال في المغرب : لبسة الصماء هي عند العرب أن يشتمل بثوبه فيجلل جسده كله به ، ولا يرفع جانباً يخرج منه يده ، وقيل : أن يشتمل بثوب واحد وليس عليه إزار . وقال الهروي : هو أن يتجلل الرجل بثوبه لا يرفع منه جانباً ، وعن الأصمعي هو أن يشتمل بالثوب حتى يتجلل به جسده لا يرفع منه جانباً فيكون فيه فرجة يخرج منها يده .

وقال الحسين بن مسعود في شرح السنة : روي عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما ، فإن لم يكن إلا ثوب فليتنزر ، ولا يشتمل اشتمال اليهود ، هو أن يجلل بدنه الثوب ويسدله من غير أن يشيل طرفه فأما اشتمال الصماء الذي جاء في الحديث هو أن يجلل بدنه الثوب ثم يرفع طرفه على عاتقيه من أحد جانبيه فيبدو منه فرجه ، وقد جاء هذا التفسير في الحديث ، وإليه ذهب الفقهاء ، وفسر الأصمعي بالأول ، فقال هو عند العرب أن يشتمل بثوبه فيجلل به جسده كله ، ولا يرفع منه جانباً يخرج منه يده ، وربما اضطجع على هذه الحالة . كأنه يذهب إلى أنه لا يدري لعله يصيبه شيء يحتاج أن يقيه بيديه ولا يقدر لكونهما في ثيابه .

قلت : وقد روى أن النبي ﷺ نهى عن الصماء اشتمال اليهود فجعلهم شيئاً واحداً انتهى .

و روي العامة عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ نهى عن اشتمال الصماء

وهو أن يجعل وسط الرداء تحت منكبه الأيمن ، و يرد طرفه على اليسر ، وعن ابن مسعود قال : نهى النبي أن يلبس الرجل ثوباً واحداً يأخذ بجوانبه عن منكبيه يدعى تلك الصمء ، وعن بعض الشافعية هو أن يلتحف بالثوب ثم يخرج يديه من قبل صدره فتبدو عورته .

أقول : هذا كلام اللغويين وفقهاء المخالفين في تفسير الصمء ، وأما الفقهاء فقال الشيخ في المبسوط والنهاية : هو أن يلتحف بالازار ويدخل طرفيه تحت يده ويجمعهما على منكب واحد كفعل اليهود ، وهو المشهور بين الأصحاب ، والمراد بالالتحف ستر المنكبين وقال ابن إدريس في السرائر : ويكره السدل في الصلاة كما يفعل اليهود ، وهو أن يلتحف بالازار ولا يرفعه على كنفه ، وهذا تفسير أهل اللغة في اشتمال الصمء وهو اختيار السيد المرتضى .

فأما تفسير الفقهاء لاشتمال الصمء الذي هو السدل قالوا هو أن يلتحف بالازار ويدخل طرفيه من تحت يده ، ويجمعهما جميعاً على منكب واحد ، ومقتضى كلامه اتحاد السدل واشتمال الصمء خلافاً للمشهور والمعتمد قول الشيخ والأكثر موافقاً للخبر .

الثاني : التوشح فوق القميص ، وقد ذكر أكثر الأصحاب كراهة الايتزار فوق القميص ، وقد ورد الأخبار بجوازه ، وإنما ورد في الأخبار النهي عن التوشح فوق القميص كما مر ، وهو خلاف الايتزار ، قال الجوهري والفيروز آبادي يقال : توشح الرجل بثوبه وسيفه إذا تقلد بهما ، ونقل الجوهري عن بعض أهل اللغة أن التوشح بالثوب هو إدخاله تحت اليد اليمنى وإلقاؤه على المنكب اليسر كما يفعل المحرم ، وقال في النهاية : فيه أنه كان يتوشح به ، أي يتغشي به ، فالأصل فيه من الوشاح .

وقال النووي في شرح صحيح مسلم : التوشح أن يأخذ طرف ثوب ألقاه على منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى و يأخذ طرفه الذي ألقاه على اليسر تحت يده اليمنى ، ثم يعقد هما على صدره مع المخالفة بين طرفيه ، والاشتمال بالثوب

بمعنى التوشح .

وقال المحقق في المعتبر : الوجه أن التوشح فوق القميص مكروه ، و أما شد المؤزر فوقه فليس بمكروه ، أما مارواه الشيخ في الحسن عن حماد بن عيسى قال : كتب الحسن بن علي بن يقطين إلى العبد الصالح عليه السلام هل يصلي الرجل الصلاة وعليه إزار متوشح به فوق القميص ؟ فكتب نعم (١) فمحمول على الجواز المطلق ، وهو لا ينافي الكراهة .

وقال الشيخ : بعد نقل الأخبار المتعارضة : المراد بالأخبار المتقدمة هو أن لا يلتحف الانسان ويشتمل به كما يلتحف اليهود ، وما قد مناه أخيراً هو أن يتوشح بالازار ليغطي ما قد كشف منه ، ويستر ما تعرى من بدنه ، واحتج لهذا بما رواه في الموثق عن سماعة (٢) قال : سألت عن رجل يشمل في صلاته بثوب واحد ، قال : لا يشتمل بثوب واحد فأما أن يتوشح فيغطي منكبيه فلا بأس .

وقال الصدوق في الفقيه (٣) : بعد أن روى الكراهة : وقد رويت رخصة في التوشح بالازار فوق القميص عن العبد الصالح ، وعن أبي الحسن وعن أبي جعفر الثاني عليهم السلام ، وبه أخذ وأفتي .

و أما جعل المؤرز تحت القميص ، فقد نقل العلامة الاجماع على عدم كراهته .

وروى الشيخ في الضعيف عن زياد بن المنذر (٤) عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله رجل وأنا حاضر عن الرجل يخرج من الحمام أو يغتسل فيتوشح ويلبس قميصه فوق الازار فيصلي ، و هو كذلك ، قال : هذا عمل قوم لوط ، قال : قلت : فإنه يتوشح فوق القميص ، فقال : هذا من التجبر .

وفي هذا الخبر إشعار بأن المراد بالتوشح الاتزار ، فيؤيد ما قاله القوم

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ١٦٩ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٤٢ .

لكن لا يعارض هذا مامراً، فالأظهر كراهة التوشح فوق القميص إلا لضرورة وعدم كراهة الاتزار مطلقاً، وقال ابن الجنيد: لا بأس أن يتمزق فوق القميص إذا كان يصف ماتحته ليستر عورته.

أقول: و يؤيد ما ذكرناه من عدم كراهة الاتزار فوق القميص و شد الوسط فوق الثوب مارواه الكراحيكي في كنز الفوائد قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله ﷺ: عشرون خصلة في المؤمن من لم يكن فيه لم يكمل إيمانه، إن من أخلاق المؤمن يا علي الحاضرون للصلاة، والمساعدون إلى الزكاة، والمطعمون المساكين، الماسحون رأس اليتيم، والمطهرون أظفارهم، والمتمزرون على أوساطهم (١) إلى قوله رهبان بالليل، أسد بالنهار، صائمون النهار، قائمون الليل الذين مشيهم على الأرض هوناً، وخطاهم إلى المساجد، و على أثر المقابر الخبر.

وعن أبي الرجا محمد بن طالب، عن أبي الفضل محمد بن عبد الله الشيباني، عن عبد الله بن جعفر الأزدي، عن خالد بن يزيد بن محمد، عن أبيه، عن حنان بن سدير عن أبيه، عن محمد بن علي، عن أبيه، عن جده عليه السلام قال: قال علي عليه السلام لنوف البكالي: هل تدري من شيعتي؟ قال: لا والله، قال: شيعتي الذبل الشفاء، الخدص البطون، الذين تعرف الرهبانية والربانية في وجوههم، رهبان بالليل، أسد بالنهار، الذين إذا جنتهم الليل اتزروا على أوساطهم، وارتدوا على أطرافهم، وصفوا على أقدامهم، وافتروشوا جباههم، تجري دموعهم على خدودهم، يجأرون إلى الله في فكاك رقابهم - الخبر.

ثم أعلم أن أكثر الأصحاب حكموا بكراهة القباء المشدود في غير الحرب واعترفوا بأن مستنده غير معلوم، وحرّمه صاحب الوسيلة، وقال المفيد في المقنعة:

(١) المراد بالازار والرداء في هذا الخبر: الازار والرداء المعروفان عندنا بثوبي الاحرام كما مر مراراً منا، فلا يكون في الخبرين شاهد على جواز الاتشاح فوق القميص لانهم لم يكونوا يلبسون تحتها ثوباً الا شعاراً.

ولا يجوز لأحد أن يصلي وعليه قباء مشدود ، إلا أن يكون في الحرب ، فلا يتمكّن أن يحمله ، فيجوز ذلك للاضطرار ، وقال الشيخ في التهذيب بعد نقل هذه العبارة : ذكر ذلك علي بن الحسين بن بابويه ، وسمعناه من الشيوخ مذاكرة ، ولم أعرف به خبراً مسنداً .

وقال الشهيد قدس الله روحه في الذكرى بعد نقل هذا الكلام من الشيخ ، قلت : قد روى العامة أن النبي ﷺ قال : لا يصلي أحدكم وهو محزّم ، وهو كناية عن شدّ الوسط وكرهه في المبسوط انتهى .

وقال الشهيد الثاني - ره - : الظاهر أنه جعله دليلاً على كراهة القباء المشدود من جهة النص ، وهو بعيد لكونه على تقدير تسليمه غير المدعى ، ونقل في البيان عن الشيخ كراهة شدّ الوسط ، ومنهم من حمل القباء المشدود على القباء الذي شدّت أزراره ، وظاهر الأخبار كراهة حلّ الأزار في الصلاة ، وأنه من عمل قوم لوط ، ولا وجه لهذا الحكم من أصله ، ولا مستند له ، وما رواه الشهيد خبر عامي لا يصلح مستنداً لشيء ، والله تعالى يعلم .

الثالث : سدّ الثوب وحكم الأكثر بکراهته وقال العلامة في التذكرة : يكره السدل وهو أن يلتقي طرف الرداء من الجانبين ولا يردّ أحد طرفيه على الكتف الأخرى ، ولا يضمّ طرفيه بيده ، وقال الشهيد في النقليّة : هو أن يلتفّ بالازار فلا يرفعه على كتفيه ، وقال في الذكرى : بعد نقل كلام التذكرة ، وقال ابن إدريس باتّحاده مع اشتغال الصمّاء ، وأنه قول المرتضى كما ذكرنا ، وجزم ابن الجنيد أيضاً بکراهة السدل ، ونسبه إلى اليهود ، وللعلامة فيه خلاف ، قال ابن المنذر ولا أعلم فيه حديثاً .

وقال في النهاية : فيه أنه نهى عن السدل في الصلاة ، هو أن يلتحف بثوبه و يدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك وكانت اليهود تفعله ، فنهوا عنه وهذا مطّرد في القميص وغيره من الثياب ، وقيل هو أن يضع وسط الأزار على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلهما على كتفيه ، ومنه حديث علي عليه السلام

أنّه رأى قوماً يصلّون قدسداً لثيابهم فقال : كأنّهم اليهود خرجوا من فُهرهم ، و قال : من فُهرهم أي موضع مدارسهم ، وهي كلمة نبطيّة أو عبرانية عربيّة وأصلها بهر بالباء ، وقال الجوهري : فُهر اليهود بالضم مدارسهم (١) وأصلها بهر وهي عبرانية فعربيّة ، و روى في المشكوة عن أبي داود والترمذيّ بإسنادهما عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ نهى عن السدل في الصلاة وأن يغطّي الرّجل فاه .

وقال الطيبي في شرحه : السدل منهيّ عنه مطلقاً لأنّه من الخيلاء وفي الصلاة أشنع وأقبح ، قيل خصّ النهي بالمصلّي لأنّ عادة العرب شدّ الأزار على أوساطهم حال التردّد ، فاذا انتهوا إلى المجالس والمساجد أرخوا العقد وأسبلوا الأزار حتّى يصيب الأرض ، فإنّ ذلك أروح لهم ، و أسمح لقيامهم وقعودهم ، فنهوا عنه في الصلاة ، لأنّ المصلّي يشغل بضبطه ، ولا يأمن أن ينفصل عنه فيكون مصلّياً في الثوب الواحد ، وهو منهيّ عنه ، وربّما يضمّ إليه جوانب ثوبه فيصدر عنه الحركات المتداركة انتهى .

وقال شارح السنّة : السدل هو إرسال الثوب حتّى تصيب الأرض ، واختلف العلماء فيه فذهب بعضهم إلى كراهية السدل في الصلاة وقال : هكذا تصنع اليهود ورخص بعض العلماء في الصلاة قال الخطّابي : ويشبه أن يكونوا إنّما فرقوا بين السدل في الصلاة وخارج الصلاة ، لأنّ المصلّي في مكان واحد ثابت ، و غير المصلّي يمشي فيه ، فالسدل في حقّ الماشي من الخيلاء المنهيّ عنه ، وقال أحمد : إنّما يكره السدل في الصلاة إذا لم يكن عليه إلاّ ثوب واحد ، فأما إذا سدل على القميص فلا بأس ، ومن لم يجوّز على الإطلاق احتجّ بما روي عن ابن مسعود من أسبل إزاره في صلاته خيلاء فليس من الله في حلّ ولا حرام انتهى .

أقول : لا يبعد أن يكون الذي نهى عنه أمير المؤمنين عليه السلام هو أن يضع وسط الرّداء على رأسه ويرسل طرفيه ، فأنّه أشبه بفعل اليهود ، ولما رواه الصدوق عن ابن بكير أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلّي ويرسل جانبي ثوبه ، قال :

(١) في الصحاح : مدراسهم ، وهو الصحيح ومدارسهم تحريف .

لابأس (١) و يمكن أن يكون إرسال طرفي الرداء مطلقاً مكروهاً كما أن جمعهما على اليسار أيضاً مكروه وإنهما المستحب جمع طرفيه على اليمين ، ولا ينافي «لابأس» الكراهة والأحوط ذلك تبعاً للمشهور وقد مرّت الأخبار والكلام فيه .

٢- دعائم الاسلام : روي عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام أنه قال : حدثني من رأى الحسين بن علي عليه السلام وهو يصلي في ثوب واحد ، وحدثه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي في ثوب واحد (٢) .

قال : وصلى بنا جابر بن عبد الله في بيته في ثوب واحد ، وإن إلى جانبه مشجباً (٣) عليه ثياب لو شاء أن يتناول منهما يلبسه لفعل ، وأخبر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي في ثوب واحد (٤) .

وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال : صلى بنا أبي رضوان الله عليه في ثوب واحد قد توشح به (٥) .

وعن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه كان يصلي في الثوب الواحد الواسع (٦) .
وقيل لأبي جعفر عليه السلام : إن المغيرة يقول لا يصلي الرجل في ثوب واحد إلا وعليه معه إزار ، فإن لم يجد شدة في وسطه عقلاً ، فقال أبو جعفر عليه السلام : هذا فعل اليهود (٧) .

وعن علي عليه السلام أنه قال : لا بأس بالصلاة [في القميص الواحد الكثيف : إذا أزره عليه . (٨)]

وعن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام أنهما قالا : لا بأس بالصلاة في الإزار (٩) .

(١) الفقيه ج ١ ص ١٦٩ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٥ .

(٣) المشجب والشجاب : خشبات موثقة منصوبة توضع عليها الثياب وتنشر .

(٤) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٥ .

(٥-٨) ، ، ص ١٧٦ .

(٩) ما بين العلامتين زيادة من المصدر ، وقد سقط عن الكمباني ، بعد التوجه اليه .

أوفي السراويل إذا رمى المصلي على كتفيه شيئاً ولو مثل جناحي الخطأف (١) .
وقد روينا عن علي عليه السلام أنه قال: قال رسول الله ﷺ: من أبقى على ثوبه أن
يلبسه في صلاته فليس الله اك تساؤه (٢) .
وعن علي عليه السلام أن رسول الله ﷺ كان يصلي في البرنس (٣) .
وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال البرنس كالرداء (٤) .
وعن علي عليه السلام أنه خرج على قوم في المسجد قد أسدلوا أرديتهم وهم قيام
يصلون فقال ما لكم أسدلتم أرديتكم كأنكم يهود في بيعتهم إياكم والسدل (٥) .
قال المؤلف : السدل أن يجعل الرجل حاشية الرداء من وسطه على رأسه أو على
عاتقه ويضم طرفيه على صدره ، ويرسله إرسالاً إلى الأرض (٦) .
وعن جعفر بن محمد أنه سئل عن الصلاة في السيف ، فقال السيف في الصلاة كالرداء (٧) .

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٦ .

(٢) المصدر نفسه وزاد بعده : وعن علي عليه السلام أنه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن اشتغال الصماء ، والصماء : الاشتغال بالثوب الواحد يجمع بين طرفيه على شق واحد ، كاشتغال البربر اليوم ، قال : فالصلاة لا تجوز بذلك الاشتغال ، ولكن من صلى في ثوب واحد يتوشح به فليجعل وسط حاشيته على مكنتيه ويرخي طرفيه مع يديه ثم يخالف بينهما فيلقى ما على يده اليمنى من الطرفين على عاتقه الأيسر وما على يده اليسرى على عاتقه الأيمن ويخرج يديه ويصلي .

(٣-٥) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٦ .

(٤-٨) ، ، ، ص ١٧٧ .

٣

* ((باب)) *

* (صلاة العراة) *

- ١ - نوادر الراوندى : باسناده عن موسى بن جعفر ، عن آبائه قال : قال علي عليه السلام في العريان : إن رآه الناس صلى قاعداً وإن لم يره الناس صلى قائماً (١) .
- ٢ - قرب الاسناد : عن السندي بن محمد ، عن أبي البختري ، عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : من غرقت ثيابه فلا ينبغي له أن يصلي حتى يخاف ذهاب الوقت يبتغي ثياباً ، فإن لم يجد صلى عرياناً جالساً يؤمى إيماء ، و يجعل سجوده أخفض من ركوعه ، فإن كانوا جماعة تباعدوا في المجالس ثم صلوا كذلك فرادى (٢) .
- ٣ - المحاسن : عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن عبد الله ابن مسكان ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل عريان ليس معه ثوب قال : إذا كان حيث لا يراه أحد فليصل قائماً (٣) .
- ٤ - كتاب المسائل : لعلي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن رجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقى عرياناً وحضرت الصلاة كيف يصلي ؟ قال : إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتم صلاته بر كوع وسجود ، وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أوماً وهو قائم (٤) .

فوائد لابد من التنبيه عليها لفهم الاخبار :

الاولى : يدل " الأخير " على جواز ستر العورة بالحشيش والتقيد بالضرورة وعدم الثياب إنما وقع في كلام السائل ، واختلف الأصحاب في ذلك فذهب الأكثر

(١) نوادر الراوندى ص ٥١ .

(٢) قرب الاسناد ص ٦٦ ط حجر ص ٨٧ ط نجف .

(٣) المحاسن ص ٣٧٢ .

(٤) البحار ج ١٠ ص ٢٧٨ .

منهم الشيخ وابن إدريس والفاضلان والشهيد في البيان أنه مخير بين الثوب والورق والحشيش والطين ، و ليس شيء منها مقيّداً بحال الضرورة (١) و ذهب الشهيد في الذكرى إلى التخيير بين الثلاثة الأول ، فان تعذّر فبالطين ، و في الدروس إلى أنه يجب الستر بالثوب ، فان تعذّر فبالحشيش أو الورق ، فان تعذّر فبالطين .

والمسئلة قويّة الاشكال إذ المتبادر من الستر ما كان بالثياب ، و الغرض من الستر - وهو عدم كشف العورة - حاصل في غيرها ، و قد يقال بالتخيير في الستر بين الثياب وغيرها في غير حال الصلاة لعدم انتهاض الأدلة على أكثر من ذلك ، و أمّا في حال الصلاة فيجب تقديم ماعدا الطين عليه تمسكاً بمادل على الانتقال إلى الايماء من غير اعتبار الطين ، ولا يخلو من قوّة ، وإن أمكن أن يقال : قوله عليه السلام « وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته » يشمل الطين ، فيمكن أن يكون ذكر الحشيش أولاً على المثال ، والاحتياط رعاية الترتيب في الجميع .

الثانية : الظاهر من هذا الخبر وجوب الايماء قائماً مطلقاً كما ذهب إليه ابن إدريس - ره - وخبر أبي البختري " دل على الصلاة جالساً مومياً مطلقاً كما ذهب إليه المرتضى - رضي الله عنه - وخبر النوادر والمحاسن يدلان على ما ذهب إليه الأكثر من أنه مع أمن المطلع يصلّي قائماً ، ومع عدمه جالساً ، و به يجمع بين الأخبار المختلفة أيضاً ، ولذا مال إليه الأكثر ورواية المحاسن صحيحة .

لكن رواها الشيخ (٢) عن محمد بن علي بن محبوب ، عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير ، عن ابن مسكان ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج عرياناً فتدركه الصلاة ، قال : يصلّي عرياناً قائماً إن لم يره أحد ، فان رآه أحد

(١) بل يظهر من قوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة ، في سياق قصة آدم وحواء عليهما السلام أن التستر بالورق والحشيش ستر اضطراري ولذلك من عليهم بانزال الثوب وقال : « يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم » فبين أن التستر بالحشيش والاوراق غير كاف حال الاختيار .

(٢) راجع التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ ط حجر ج ٢ ص ٣٦٥ ط نجف .

صلى جالساً. وهذا مرسل ، لكنّ الارسال بعد ابن مسكان وهو ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه ، و يمكن أن يكونا خبرين لكن رواية ابن مسكان عن الباقر عليه السلام أيضاً (١) غريب ولعلّ فيه أيضاً إرسالاً .

و بالجملة أخبار التفصيل معتبرة ، فحمل أخبار التفصيل المطلقة عليها حسن ، ويمكن الجمع بين الأخبار بالحمل على التخيير أيضاً كما مال إليه المحقق في المعتبر استضعافاً للرواية المفصلة ، فيمكن حمل أخبار التفصيل على الفضيلة والاستحباب ، وعلى أيّ حال العمل بالمشهور أولى ، فإنّه لا ينافي التخيير .

ثمّ الظاهر من الروايتين أنّه يصلي قائماً إذا لم يكن رآه في حال الدخول في الصلاة ، وإن أمكن ورود أحد بعد الدخول فيها ، لكنّ القوم فهموا كما ذكرنا .

الثالثة : صرح الشيخ في النهاية بجواز صلاة العاري مع سعة الوقت ، وقال المرتضى وسائر: يجب أن يؤخّر رجاء لحصول السترة ، ومال في المعتبر إلى وجوب التأخير مع ظنّ تحصيل السترة ، وعدمه بدونه ، و قرّبه في الذكري ، والسيّد في المدارك وخبر أبي البختري يدلّ على الثاني لكنّه قاصر عن إفادة الوجوب سنداً و متناً .

الرابعة : المستفاد من كلام الأصحاب والأخبار لاسيّما الخبر الأخير أنّ الإيماء في حالتي القيام والجلوس على وجه واحد ، فيجعلهما من قيام مع القيام ، ومن جلوس مع الجلوس ، وحكى الشهيد في الذكري عن شيخه السيّد عميد الدين أنّه كان يقوّي جلوس القائم ليؤمّي للمسجود جالساً استناداً إلى كونه حينئذ أقرب إلى هيئة الساجد ، فيدخل تحت « فأتوا به ما استطعتم » وهو ضعيف ، لأنّ الوجوب

(١) لانه من اصحاب أبي عبدالله وأبي الحسن موسى عليهما السلام مات في أيامه قبل الحادثة ، روى عن الكاظم ولم يرو عن أبي عبدالله عليه السلام الا حديث من أدرك المشعر فقد أدرك الحج ، كيف وعن أبي جعفر الباقر عليه السلام ، زعم المياشي أنّه كان لا يدخل على أبي عبدالله عليه السلام شفقة أن لا يوفيه حق اجلاله ، فكان يسمع من أصحابه .

حينئذ انتقل إلى الایماء ، فلامعنى للتكليف بالاتیان بالممكن من السجود .
الخامسة : الایماء بالرأس للتصريح به في رواية زرارة (١) و هو الظاهر من
 رواية أبي البختري كما لا يخفى ، فان تعذر فبالعينين وأوجب الشهيد في الذكري
 الانحناء فيهما بحسب الممكن ، بحيث لا تبدو معه العورة ، وأن يجعل السجود أخفض
 محافظة على الفرق بينه وبين الركوع ، واحتمل وجوب وضع اليدين والركبتين
 وإبهامي الرجلين في السجود على الكيفية المعتبرة فيه ، وقال في المدارك : وكل
 ذلك تقييد للنص " من غير دليل ، نعم لا يبعد وجوب رفع شيء يسجد عليه لقوله ﷺ
 في صحيحة عبد الرحمان (٢) الواردة في صلاة المريض « ويضع وجهه في الفريضة على
 ما أمكنه من شيء » انتهى و خبر أبي البختري يدل على الأخفضية والأحوط
 العمل به .

السادسة : ماورد في خبر أبي البختري " من النهي عن الجماعة ، لعلمه محمول
 على التقية بقرينة الراوي ، قال في الذكري : يستحب للعراة الصلاة جماعة ، رجالا
 كانوا أو نساء ، إجماعاً لعموم شرعية الجماعة ، وأفضليتها ، ومنع بعض العامة
 من الجماعة إلا في الظلمة حذر كشف العورة ، وسترها ساقط لأننا نتكلم على
 تقدير عدمه .

ثم الذي دل عليه خبر إسحاق (٣) بن عمار ، عن أبي عبد الله ﷺ في قوم قطع
 عليهم الطريق وأخذت ثيابهم فبقوا عراة وحضرت الصلاة كيف يصنعون ؟ فقال :
 يتقدمهم إمامهم فيجلس ويجلسون خلفه ، فيوميء الامام بالركوع والسجود ، و
 يركعون ويسجدون خلفه على وجوههم ، و بها عمل الشيخ في النهايه وقال
 المرتضى والمفيد يومي الجميع كالصلاة فرادى ، و هو اختيار ابن إدريس مدعياً

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٠٥ ، ج ٢ ص ٣٦٤ ط نجف .

(٢) التهذيب ج ٣ ص ٣٠٨ ط نجف .

(٣) ، ج ١ ص ٢٤٠ ط حجر .

للاجتماع ، و في المعتبر رجح مضمون الرواية لجودة سندها ، و يشكل بأن فيه تفرقة بين المنفرد والجماع ، وقد نهى المنفرد عن الركوع والسجود كما تقدم ثلاثبدو العورة ، و قد روى عبدالله بن سنان (١) ، عن أبي عبدالله عليه السلام : يتقدمهم الامام بركبتيه و يصلي بهم جلوساً و هو جالس ، و أطلق .

وبالجملة يلزم من العمل برواية إسحاق أحد أمرين إما اختصاص المأمومين بهذا الحكم ، و إما وجوب الركوع والسجود على كل عار إذا أمن المطلق والأمر الثاني لاسبيل إليه ، والأمر الأول بعيد ، انتهى .

و يمكن تأويل خبر إسحاق بما يوافق سائر الاخبار لكنّه في غاية البعد .
السابعة : قال في المعتبر : لو وجد وحلاً أو مآءراً كذاً بحيث لو نزل له ستر عورته لم يجب نزوله ، لأنّ فيه ضرراً ومشقة ، وهو كذلك مع مخالفته لظواهر الاخبار ، و لو أمكن العاري ولوج حفيرة والصلاة فيها قائماً بالركوع والسجود قيل يجب لمرسلة أيّوب بن نوح (٢) ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال : العاري الذي ليس له ثوب إذا وجد حفيرة دخلها فسجد فيها و ركع وقيل : لا ، استضعافاً للرواية والتفاتاً إلى عدم انصراف لفظ الساتر إليها والمسئلة لا تخلو من إشكال ، لكنّها قليلة الجدوى لقلة الحاجة إليها .

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٠٥ ط حجر ج ٣ ص ١٧٨ ط نجف .

(٢) ج ٣ ص ٧٩ ط نجف وهكذا ج ٢ ص ٣٦٥ ، و في ط حجر

٤

((باب))

«(ما تجوز الصلاة فيه من الاوبار والاشعار)»

«(والجلود وما لا تجوز)»

١ - العلل عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن أحمد بن محمد السيارى ، عن أبي يزيد القسمي ، وقسم حى من اليمن بالبصرة ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه سأل عن جلود الدارث الذي يتخذ منها الخفاف ، قال : فقال لا تصلى فيها ، فانها تدبغ بخمر الكلاب (١). بيان : قال في القاموس : الدارث جلد معروف أسود كأنه فارسي ، قوله عليه السلام : « فانها تدبغ » لعلمهم لم يكونوا يغسلونها بعد الدباغ ، أو بعد الغسل أيضاً كان تبقى فيها أجزاء صغار ، أو الحكم محمول على الاستحباب احتياطاً ، لاحتمال أن يبقى فيها شيء منه ، ولعل عدم أمره عليه السلام بالغسل أيضاً لذلك ، أولاً جل اللون بناء على أن الملوّن بالنجس أو بالمتنجس لا يطهر بالغسل .

قال في المنتهى : يجوز استعمال الطاهر في الدباغ كالشث ، والقرظ ، والعفص وقشر الرمان ، وغيرها ، والقائلون بتوقف الطهارة على الدباغ من أصحابنا والجمهور اتفقوا على حصول الطهارة بهذه الأشياء ، أمّا الأشياء النجسة ، فلا يجوز استعمالها في الدباغ ، و هل تطهر أم لا ؟ أمّا عندنا فإن الطهارة حصلت بالتذكية ، و كان ملاقات النجس موجبة لتنجيس المحل ، و يطهر بالغسل ، و أمّا القائلون بتوقف الطهارة على الدباغ ، فقد ذهب بعضهم إلى عدم الطهارة ، ذكره ابن الجنيد و بعض الجمهور لأنّها طهارة من نجاسة ، فلا تحصل بالنجس كالاستجمار والغسل ، وينبغي أن يكون ما يدبغ به منشفاً للرطوبة مزيلاً للمخبث ، وقد روي عن الرضا عليه السلام عدم جواز الصلاة في الجلد المدبوغ بخمر الكلاب ، والرواية ضعيفة ، ومع تسليمها

تحمّل على المنع من الصلاة قبل الغسل .

وقال في الذكرى : الأصحُّ وقوع الزكاة على الطاهر في حال الحياة كالسباع لعموم « إلا ما ذكرتم » (١) وقول الصادق عليه السلام لا تصل فيما لا يؤكل لحمه ذكرناه الذبيح أولم يذكره ، فيطهر بالزكاة والمشهور بتحريم استعماله حتى يدبغ ، والفاضلان جعلاه مستحباً لطهارته ، وإلا لكان ميتة ، فلا يطهره .

وليكن الدبغ بالطاهر كالقرظ ، وهو ورق السلم ، والشث بالشين والثاء المثلثتين ، وهو نبت طيب الريح بر الطعم يدبغ به ، قاله الجوهري ، وقيل : بالباء الموحدة وهو شبه الزاج ، والأصل فيهما ما روي من قول النبي ﷺ أليس في الشث والقرظ ما يطهره ، ولا يجوز بالنجس فلا يطهر عند ابن الجنيدي ، والأجود أنه يكفي فيما يحتاج إلى الدبغ ، ولكن لا يستعمل إلا بعد طهارته لقول الرضا عليه السلام في جلود الدارث بالراء المهملة والشين المعجمة لا تصل فيها فانها تدبغ بخراء الكلاب .

٣- العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن جلود الخنزير فقال : ليس به بأس ، فقلت : جعلت فداك إنها علاجي وإنما هي كلاب تخرج من الماء ، فقال : إذا خرجت تعيش خارجاً من الماء ؟ قلت : لا ، قال : ليس به بأس (٢) .

٣- ومنه : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس معاً ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن عيسى اليقطيني معاً ، عن أيوب بن نوح رفعه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الصلاة في الخنزير الخالص ليس به بأس ، وأما الذي يخلط فيه الأرناب أو غيرها مما يشبه [هذا فلا تصل] فيه (٣) .

(١) المائدة : ٣ .

(٢) علل الشرائع ج ٢ ص ٤٥ .

(٣) ، ، ، ص ٤٦ .

تبيين : جواز الصلاة في وبر الخنزير الخالص متفق عليه بين الأصحاب ، و نقل إجماعهم عليه جماعة والمشهور بين المتأخرين أن حكم الجلد حكم الوبر ، و منعه ابن إدريس ، ونفى عنه الخلاف ، وتبعه العلامة في المنتهى ، والمسئلة لا تخلو من إشكال ، وإن كان الجواز أقوى .

ثم إن للأصحاب اختلافاً في حقيقة الخنزير فقليل : إنه دابة بحرية ذات أربع تصاد من الماء وتموت بفقده ، وقد رواه الشيخ والكليني عن علي بن محمد عن عبد الله بن إسحاق العلوي ، عن الحسن بن علي ، عن محمد بن سليمان الديلمي عن قريب ، عن ابن أبي يعفور قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل من الخنزيرين فقال له : جعلت فداك ما تقول في الصلاة في الخنزير ؟ فقال : لا بأس بالصلاة فيه [فقال له الرجل : جعلت فداك إنه ميت وهو عاجي وأنا أعرفه] فقال له أبو عبد الله عليه السلام أنا أعرف به منك فقال له الرجل : إنه عاجي وليس أحد أعرف به مني ، فتبسم أبو عبد الله عليه السلام ثم قال : أتقول إنه دابة تخرج من الماء أو تصاد من الماء فتخرج فإذا فقد الماء مات ؟ فقال الرجل : صدقت جعلت فداك هكذا هو ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام فأنك تقول : إنه دابة تمشي على أربع وليس هو في حد الحيتان فتكون ذكاته خروجه من الماء ، فقال الرجل إي والله هكذا أقول ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام : فإن الله تبارك وتعالى أحله ، وجعل ذكاته موته كما أحل الحيتان وجعل ذكاتها موتها (١) .

و قال في المعتبر : عندي في هذه الرواية توقف لضعف محمد بن سليمان ، و مخالفتها لما اتفقوا عليه من أنه لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك ولا من السمك إلا ماله فلس ، وحدثني جماعة من التجار أنها القندس ، ولم أتحققه .

وقال الشهيد في الذكري : مضمونها مشهور بين الأصحاب ، فلا يضر ضعف الطريق ، والحكم بحله جاز أن يسند إلى حل استعماله في الصلاة ، وإن لم يذكّر

(١) الكافي ج ٣ ص ٣٩٩ ، التهذيب ج ١ ص ١٩٦ وما بين العلامتين ساقط من الكمباني

زيادة من التهذيب والكافي .

كما أحلّ الحيتان بخروجها من الماء حيّة ، فهو تشبيه للمحلّ بالحلّ لا في جنس الحلّ ، ثمّ قال الشهيد - ره - : ولعلّه ما يسمّى في زماننا بمصر وبر السمك وهو مشهور هناك ، ومن الناس من يزعم أنّه كلب الماء ، وعلى هذا يشكل ذكاته بدون الذبح ، لأنّ الظاهر أنّه ذو نفس سائلة انتهى هذا .

واعلم أنّ في جواز الصلاة في الجلد المشهور في هذا الزمان بالخزّ وشعره ووبره إشكالاً ، للشكّ في أنّه هل هو الخزّ المحكوم عليه بالجواز في عصر الأئمّة أم لا ؟ بل الظاهر أنّه غيره لأنّه يظهر من الأخبار أنّه مثل السمك يموت بخروجه من الماء ، وذكاته إخراج منه ، والمعروف بين التجّار أنّ الخزّ المعروف الآن دابة تعيش في البرّ ولا تموت بالخروج من الماء ، إلّا أن يقال إنّهما صنفان برّي وبحريّ ، وكلاهما يجوز الصلاة فيه ، وهو بعيد ، ويشكل التمسك بعدم النقل و اتصال العرف من زماننا إلى زمانهم عليه السلام إذ اتصال العرف غير معلوم ، إذ وقع الخلاف في حقيقته في أعصار علمائنا السالفين أيضاً رضوان الله عليهم ، وكون أصل عدم النقل في مثل ذلك حجة في محلّ المنع ، فالاحتياط في عدم الصلاة فيه .

ثمّ إنّ الاتفاق على الجواز إنّما هو في الخزّ الخالص عن الامتزاج بوبر الأرناب و الثعالب ، وأمّا الممتزج بشيء منهما فالمشهور بين الأصحاب عدم جواز الصلاة فيه ، قال في المنتهى : وعليه فتوى علمائنا ، وقال فيه أيضاً : وكثير من أصحابنا ادّعوا الإجماع ههنا ، وروي عن داود الصرمي (١) قال : سأله عن الصلاة في الخزّ يغشّ بوبر الأرناب ، فكتب يجوز ذلك ، وقال الصدوق - ره - في الفقيه (٢) بعد إيراد هذه الرواية : وهذه رخصة الأخذ بها مأجور ، ورادّها مأثوم ، والأصل ما ذكره أبي - ره - في رسالته : إلّا وصلّ في الخزّ ما لم يكن مغشوشاً بوبر الأرناب انتهى ، والأظهر حمليه على التقيّة ، وسيأتي بعض القول فيه .

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٦ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ١٧٠ و ١٧١ .

٤- الهلّل : عن عليّ بن أحمد ، عن محمد بن عبد الله ، عن محمد بن إسماعيل البرمكي رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تجوز الصلاة في شعر ووبر مالا يؤكل لحمه ، لأنّ أكثرها مسوخ .

قال الصدوق - ره - : يعني أكثر الأشياء التي لا يؤكل لحمها مسوخ (١) .
٥- ومنه : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أيّوب بن نوح ، عن الحسن ابن عليّ الوشاء رفعه قال : كان أبو عبد الله عليه السلام يكره الصلاة في وبر كل شيء لا يؤكل لحمه (٢) .

ايضاح : عدم جواز الصلاة في جلد مالا يؤكل لحمه وشعره ووبره وصوفه في غير المواضع المستثناة إجماعاً ، ونقل الإجماع عليه جماعة ، واختلف في أمور :
الاول : الصلاة في قلنسوة أو تكة متخذتين من جلد غير المأكول أو وبره فاشهور بين الأصحاب المنع ، والمستفاد من كلام الشيخ في التهذيب الجواز في المتخذتين من الجلد ، وكذا ذهب الشيخ في النهاية والمحقق في المعتمد إلى الكراهة في المتخذتين من وبر الأرناب لأخبار حملها على التقية أظهر من حمل معارضها على الكراهة .

الثاني : قال في التذكرة : لو مزج صوف مالا يؤكل لحمه وما يؤكل لحمه ونسج منهما ثوب ، لم تصح الصلاة فيه تغليباً للحرمة على إشكال ينشأ من إباحة المنسوج من الكتان والحريز ، ومن كونه غير متخذ من مأكول اللحم ، وكذا لو أخذ قطعاً وخيطة ولم يبلغ كل واحد منها ما يستر العورة ، والمنع أظهر كما لا يخفى على المتدبر .

الثالث : قطع الشهيدان وجماعة باختصاص المنع بالملايس ، فلو كانت غيرها كالشعرات الملقاة على الثوب لم يمنع الصلاة فيه وذهب الأكثر إلى عموم المنع وهو أحوط بل أظهر إلا في أجزاء الانسان .

الرابع : اختلفوا فيما لو شك في كون الصوف والوبر من مأكول اللحم ،

فقال في المنتهى بالمنع ، ولعل الجواز أقوى ، لا سيما إذا أخذ من مسلم أخبر
بكونه مأخوذاً من مأكل اللحم .

٦- العياشي : عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في قول الله «خذوا
زيينتكم عند كل مسجد» (١) قال هي الثياب (٢) .

٧ - مجلس ابن الشيخ : عن أبيه ، عن الجعفر ، عن إسماعيل بن علي ،
أخي دعبل ، عن الرضا عليه السلام أنه خلع على دعبل قميصاً من خز وقال له : احتفظ
بهذا القميص فقد صليت فيه ألف ليلة كل ليلة ألف ركعة ، و ختمت فيه القرآن
ألف ختمة الخبر (٣) .

٨ - عوالي اللئالي : روي أن الصادق عليه السلام لبس ثياب الخز وصلى فيها .
وروي أنه عليه السلام كان عليه جبة خز بسبع مائة درهم .
وروي أن الرضا عليه السلام لبس الخز فوق الصوف ، فقال له بعض جهلة
الصوفية لما رأى عليه ثياب الخز : كيف تزعم أنك من أهل الزهد وأنت على
مانراه من التمتع بلباس الخز ؟ فكشف عليه السلام عما تحته فأوا تحته ثياب الصوف ،
فقال : هذا لله ، وهذا للناس .

و سئل الباقر عليه السلام عن جلد الميتة أيلبس في الصلاة ؟ فقال : لا ، ولو دبح
سبعين دبة (٤) .

٩ - كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن
رجل مس ظهر سنور هل يصلح له أن يصلي قبل أن يغسل يده ؟ قال : لا بأس (٥) .
بيان : لا يمكن الاستدلال به على جواز الصلاة في الشعرات مما لا يؤكل لحمه

(١) الاعراف : ٢٩ .

(٢) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٢ .

(٣) أمالي الطوسي ج ١ ص ٣٧٠ .

(٤) ورواه في التهذيب ج ١ ص ١٩٣ .

(٥) البحار ج ١٠ ص ٢٨٥ .

إذ لعلّ التجويز لعدم العلم بلصوق شيء منها باليد ، بل هو أظهر .
 ١٠- قرب الاسناد: بإسناده عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سأله عن الرجل يصلي ومعه دبة من جلد الحمار ، و عليه نعل من جلد الحمار ، وهو يصلي ، هل تجزيه صلاته أو عليه إعادة ؟ قال : لا يصلح له أن يصلي وهي معه إلا أن يتخوف عليها ذهابها فلا بأس أن يصلي وهي معه (١) .

بيان: يدل على كراهة الصلاة فيما يظن اتخاذه من الميتة ، والتجويز مع خوف الذهاب ، والتعبير عن المنع بلا يصلح يدلان على الكراهية ، مع أنه ورد في الرواية: ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه .

١١- الاحتجاج : فيما كتب محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري إلى الناحية المقدسة : و روي عن صاحب العسكر عليه السلام أنه سئل عن الصلاة في الخنز الذي يغش بوبر الأرنب فوقّع يجوز وروي عنه أيضاً أنه لا يجوز ، فأبى الأمرين نعمل به ؟ فأجاب عليه السلام إنما حرّم في هذه الأوربار والجلود ، فأما الأوبار وحدها فحلال (٢) .

و قد سئل بعض العلماء عن معنى قول الصادق عليه السلام : لا يصلي في الثعلب ولا الثوب الذي يليه ، فقال إنما عني الجلود دون غيره (٣) .

بيان: ما ذكر في الخبر من الفرق بين الجلد والوبر خلاف ما يعهد في كلام الأصحاب ، وذكروا اتفاق الأصحاب على عدم جواز الصلاة في جلد ما لا يؤكل لحمه وشعره ووبره ، عدا ما استثنى مما سيذكر ، وأما وبر الأرنب والثعالب و جلودهما فالروايات فيها مختلفة ، والمشهور عدم جواز الصلاة فيها ، قال في المعتمد: اعلم أن المشهور في فتوى الأصحاب المنع مما عدا السنجاب ووبر الخنز والعمل به احتياط في الدين ثم روى صحيحتي الحلبي وعلي بن يقطين (٤) الدالتين على الجواز.

(١) قرب الاسناد ص ٨٧ ط حجر .

(٢-٣) الاحتجاج ص ٢٧٥ .

(٤) راجع التهذيب ج ١ ص ١٩٥ .

وقال : طريق هذين الخبرين أقوى من تلك الطرق ، ولو عمل بهما عامل جاز وعلى الأولى عمل الظاهرين من الأصحاب منضمّاً إلى الاحتياط للعبادة ، وكلامه - ره - في غاية المتانة ، والاحتياط لا يترك في مثله ، مع ظهور احتمال التقية في أخبار الجواز .

قوله عليه السلام : « ولا الثوب الذي يليه » قال الشيخ في النهاية : لا يجوز الصلاة في الثوب الذي تحت وبر الثعالب والأرانب ، ولا الذي فوقه ، ونحوه . قال في المبسوط : وقال الصدوق : وإيتاك أن تصلي في الثعلب لا في الثوب الذي يليه من تحته وفوقه ، وذهب ابن إدريس وجمهور المتأخرين إلى الجواز ، ولعله أقوى وإن كان الأحوط الترك ، لورود صحيحة عليّ بن مهزيار بالمنع (١) .

العلل : عن أبيه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن جلود الخنزير ، فقال : ليس به بأس ، فقلت جعلت فداك : إنها علاجي وإنما هي كلاب تخرج من الماء ، فقال : إذا خرجت تعيش خارجاً من الماء ؟ قلت : لا ، قال : ليس به بأس (٢) .

ومنه عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس معاً ، عن أحمد ابن محمد بن عيسى ومحمد بن عيسى اليقطيني معاً ، عن أيوب بن نوح رفعه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام الصلاة في الخنزير الخالص لا بأس به ، وأما الذي يخلط فيه الأرانب أو غيرهما ممّا يشبه هذا فلا تصل فيه (٣) .

١٤- تحف العقول : قال الصادق عليه السلام : وما يجوز من اللباس فكل ما أنبتت الأرض فلا بأس بلبسه والصلاة فيه ، وكل شيء يحل لحمه فلا بأس بلبس جلده الذكي منه ، وصوفه وشعره ووبره ، وإن كان الصوف والشعر والريش والوبر من

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٢ .

(٢-٣) قد مر هذان الحديثان تحت الرقم ٢ و ٣ مع شرح مستوفى وتكرر هنا سهواً .

الميتة وغير الميتة ذكياً فلا بأس بلبس ذلك ، والصلاة فيه (١).

١٣ - **فقه الرضا:** قال **عليه السلام** : لا بأس بالصلاة في شعر ووبر من كل ما أكل لحمه والصوف منه ، ولا تجوز الصلاة في سنجاب وسمور وفنك ، فإذا أردت الصلاة فانزع عنك وقد أروي فيه رخصة ، وإيتاك أن تصلّي في الثعالب ولا في ثوب تحته جلد ثعالب ، وصل في الخنز إذا لم يكن مغشوشاً بوبر الأرانب ، ولا تصل في جلد الميتة على كل حال (٢) .

بيان: اعلم أن الأصحاب اختلفوا في الصلاة في جلد السنجاب ووبره ، فذهب الشيخ في المبسوط وأكثر المتأخرين إلى الجواز ، حتّى قال في المبسوط : فأما السنجاب والحوامل فلا خلاف في أنه تجوز الصلاة فيهما ، ونسبه في المنتهى إلى الأكثر ، وذهب الشيخ في الخلاف وموضع من النهاية إلى المنع ، واختاره ابن البرّاج وابن إدريس ، وهو ظاهر ابن الجنيد والمرضى وأبو الصلاح وظاهر ابن زهرة نقل الاجماع عليه ، واختاره في المختلف ، ونسبه الشهيد الثاني إلى الأكثر وذهب ابن حمزة إلى الكراهة ، وذكر الصدوق في الفقيه عبارة الفقه عن رسالة أبيه إليه إلى وقد روى فيه رخص .

والأخبار فيه مختلفة ، والجمع بينها إما بحمل أخبار المنع على الكراهة ، أو بحمل أخبار الجواز على التقيّة ، ولعلّ الأوّل أرجح ، إذ مذهب العامة جواز الصلاة في جلود ما لا يؤكل لحمه مطلقاً ، وأخبار الجواز مشتملة على المنع من غيره ، وإن كان الاحتياط في الاجتناب .

ثمّ على القول بالجواز إنّما يجوز الصلاة فيه مع تذكّيته لأنّه ذو نفس ، قال في الذكري : وقد اشتهر بين التجّار والمسافرين أنّه غير مذكّي ، ولا عبرة بذلك ، حملاً لتصرف المسلمين على ما هو الأغلب ، نعم لو علم ذلك حرم استعماله ، وهو جيّد .

(١) تحف العقول ص ٣٥٥ ط الاسلامية .

(٢) فقه الرضا ص ١٦ .

و أمّا السمور و الفنك فالمشهور فيهما المنع ، و ذهب الصدوق في المقتنع إلى الجواز ، وقال المحقق في المعتبر بعد نقل خبرين يدلان على الجواز: لو عمل بهما عامل جاز ، والأظهر حمل أخبار الجواز على التقيّة ، وقال في القاموس : الفنك بالتحريك دابة فروتها أطيب أنواع الفراء ، و أشرحها و أعدلها ، صالح لجميع الأمزجة المعتدلة ، وقال في حياة الحيوان : الفنك كعسل دويبة يؤخذ منها الفرو ، و قال ابن البيطار : و إنّه أطيب من جميع الفراء يجلب كثيراً من بلاد الصقالبة ، وقال في المصباح المنير: قيل نوع من جيراء الثعلب الرومي، ولهذا قال الأزهري: وغيره هو معرّب ، و حكى لي بعض المسافرين أنّه يطلق على فرخ بن آوى في بلاد الترك انتهى ، وبالجملّة لانعرفه في تلك البلاد على التعيين .

١٤ - المحاسن : عن عليّ بن أسباط ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه قال : سأله عن ركوب جلود السباع ، قال : لا بأس ما لم يسجد عليها (١) .
ومنه عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن جلود السباع فقال : اركبوا ولا تلبسوا شيئاً منها تصلّون فيه (٢) .

١٥ - فقه الرضا : قال عليه السلام : كل شيء حلّ أكل لحمه فلا بأس بلبس جلده الذكيّ و صوفه وشعره و وبره و ريشه و عظامه ، وإن كان الصوف والشعر والوبر والريش من الميتة وغير الميتة بعد أن يكون ممّا حلّل الله تعالى أكله فلا بأس به ، وكذلك الجلد فإنّ دباغته طهارته ، وقد يجوز الصلاة فيما لم تنبته الأرض و لم يحلّ أكله مثل السنجاب والفنك والسمور والحواصل ، إذا كان ممّا لا يجوز في مثله وحده الصلاة ، مثل القنسوة من الحرير ، والتكّة من الأبريشم ، والجورب والخفّتان وألوان رجايلك يجوز لك الصلاة فيه (٣) .

بيان : قوله عليه السلام : « و كذلك الجلد » يدل على جواز استعمال جلد الميتة

(١) و (٢) المحاسن ص ٦٢٩ .

(٣) فقه الرضا ص ٤١ ، و قوله « فإن دباغته طهارته » يؤيد ما قلناه من أن هذا الكتاب كتاب التكليف للمسلماني ، وقد نسب إليه القول بذلك كما مر في ج ٨٠ ص ٧٨ .

بعد الدباغ ، ويمكن حمله على غير الميئة ، ويكون الدباغ محمولاً على الاستحباب على المشهور وعلى الوجوب على مذهب الشيخ والمترضى ، ويدل على جواز الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه من جلد غير المأكول و صوفه و شعره و وبره ، وقد مرّ الكلام فيه ، و يمكن تخصيص الحكم بخصوص هذه الجلود ، و يكون وجه جمع بين الأخبار ، و لعل المراد بالرجاجيل أنواع ما يلبس في الرجل و لعله من المولّدات .

١٦- الخرائج : روي عن أحمد بن أبي روح قال : خرجت إلى بغداد في مال لأبي الحسن الخضر بن محمد لأوصله وأمرني أن أدفعه إلى أبي جعفر محمد بن عثمان العمري وأمرني أن لا أدفعه إلى غيره ، وأمرني أن أسأل الدعاء للملّة التي هو فيها ، وأسأله عن الوبر يحل لبسه ؟ فدخلت بغداد ، وصرت إلى العمري فأبى أن يأخذ المال وقال : صر إلى أبي جعفر محمد بن أحمد وادفع إليه ، فإنه أمره بأن يأخذه ، وقد خرج الذي طلبت ، فجئت إلى أبي جعفر فأوصلته إليه ، فأخرج إليّ رقعة فيها « بسم الله الرحمن الرحيم سألت الدعاء عن العلة التي تجدها ، وهب الله لك العافية ، ودفع عنك الآفات ، وصرف عنك بعض ما تجده من الحرارة ، وعافاك وصحّ جسمك ، وسألت ما يحل أن يصلى فيه من الوبر والسمور والسنجاب والفنك والدلق والحواصل ، فأما السمور و الثعالب فحرام عليك و على غيرك الصلاة فيه ، ويحل لك جلود المأكول من اللحم إذا لم يكن فيه غيره ، وإن يكن لك ما تصلى فيه فالحواصل جائز لك أن تصلى فيه ، والفراء متاع الغنم ما لم يذبح بارمينة يذبحه النصارى على الصليب ، فجائز لك أن تلبسه إذا ذبحه أخ لك أو مخالف تثق به (١) .

بيان : يدل على جواز الصلاة في الحواصل في حال الضرورة ، ويمكن حمل القيد على الاستحباب ، وقد عرفت أن ظاهر الشيخ دعوى الاجماع على جواز الصلاة فيها ، والمشهور عدم الجواز ، قال في الذكرى : قال الشيخ في المبسوط : لا خلاف في جواز الصلاة في السنجاب والحواصل ، وقيدها ابن حمزة وبعضهم بالخوارزمية

تبعاً لما ذكره في التهذيب (١) عن بشير بن بشار قال : سألته عن الصلاة في الفنك والسنجاب إلى قوله: صل في السنجاب والحواصل الخوارزمية ، ومنع منه في النهاية وهو ظاهر إلا أكثر انتهى ، و قال في الدروس : و في الحواصل الخوارزمية رواية بالجواز متروكة .

و قال في حيوة الحيوان : الحوصل جمعه حواصل وهو طير كبير له حوصلة عظيمة يتخذ منها الفرو ، و قال ابن البيطار : وهذا الطائر يكون بمصر كثيراً و يعرف بالبجع ، وهو جمل الماء ، وهو صنفان أبيض وأسود ، و الأسود منه كربه الرائحة ، لا يكاد يستعمل ، والأجود أبيضه ، وحرارته قليلة ، ورطوبته كثيرة ، وهو قليل البقاء .

١٧- السرائر : من كتاب المسائل برواية الحميري وابن عياش ، عن داود الصرمي ، عن بشير بن بشار النيسابوري قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في الفنك والفراء والسمور والسنجاب والحواصل التي تصطاد ببلاد الشرك أو بلاد الاسلام ، يصلّي فيها بغير تقيّة ؟ قال : يصلّي في السنجاب والحواصل الخوارزمية ، ولا تصل في الثعالب والسمور (٢) .

١٨ - ومنه : من كتاب المسائل برواية ابن عياش والحميري من مسائل محمد بن [علي بن] عيسى: حدّثنا محمد بن أحمد بن محمد بن زياد، وموسى بن محمد ، عن محمد بن علي بن عيسى قال : كتبت إلى الشيخ أعزّه الله و أيّده أسأله عن الصلاة في الوبر أي أصنافه أصلح ؟ فأجاب لا أحب الصلاة في شيء منه ، قال : فرددت الجواب : إننا مع قوم في تقيّة ، وبلادنا بلاد لا يمكن أحد أن يسافر منها بلاوبر ولا يأمن على نفسه إن هو نزع وبره ، وليس يمكن الناس كلهم ما يمكن الأئمة فما الذي ترى أن نعمل به في هذا الباب ؟ قال : فرجع الجواب إلى تلبس الفنك والسمور (٣) .

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٥ .

(٢) السرائر ص ٣٧١ .

بيان : الشيخ هو الهادي عليه السلام ويدل "على أن" الفتك والسمور أولى من غيرهما عند الضرورة والتقية ، وهذا أيضاً وجه جمع بين الأخبار .

١٩- مكارم الاخلاق: عن يونس بن يعقوب قال : دخلت على أبي عبد الله وهو معتل وهو في قبّة، وقباء عليه غشاء مذارى، وقد أمه مخضبة هبيء فيها ريجان مخروط ، وعليه جبّة خزّ ليس بالثخينة ولا بالرقيقة ، وعليه لحاف ثعالب مظهر يمنية ، فقلت له : جعلت فداك ، ماتقول في الثعالب ؟ قال: هوذا عليّ (١).

بيان : في القاموس المذار بلد بين واسط والبصرة انتهى ويدل "على جواز استعمال جلود الثعالب في غير الصلاة .

٢٠- المكارم : عن سماعة بن مهران ، عن أبي عبد الله عليه السلام أو أبي الحسن عليه السلام أنه سئل عن لحوم السباع وجلودها ، قال أمّا لحوم السباع والسباع من الطير ، فإنما نكرهه ، وأمّا الجلود فاركبوا فيها ولا تلبسوا منها شيئاً تصلّون فيه (٢) .

عن عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : أهديت لأبي جبّة فرو من العراق ، فكان إذا أراد أن يصلّي نزعها فطرحها (٣) .

عن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام قال : ما جاءك من دباغ اليمن فصلّ فيه ولا تسأل عنه (٤) .

بيان: الخبر الأول يدل "على أن" السباع قابلة للتذكية ، ولا تجوز الصلاة في جلودها ، والثاني على نزع ما جلب من الجلود من العراق عند الصلاة . ولعله محمول على الاستحباب ، لأنّهم كانوا يستحلّون الميتة بالدباغ ، أو كانوا يدبغون بخرء الكلاب .

قال في الذكري : ولو وجد في يد مستحلّ بالدبغ فقيه صور ثلاث : الأول أن يخبر بأنّه ميتة فليجتنب ، لاعتضاده بالأصل من عدم الذكاة ، الثاني أن يخبر بأنّه مذكّي فالأقرب القبول ويمكن المنع ، والثالث أن يسكت ففيه وجهان .

وقد روى الشيخ في التهذيب (١) عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان علي بن الحسين عليه السلام رجلاً صرداً فلا يدفئه فراء الحجاز ، لأن دباغها بالقرظ فكان يبعث إلى العراق فيؤتى ممماً قبلكم بالفرو فيلبسه ، فإذا حضرت الصلاة ألقاه وألقى القميص الذي يليه ، وكان يسئل عن ذلك ، فيقول إن أهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة ، ويزعمون أن دباغه ذكاته ، قلت : الصرد بفتح الصاد وكسر الراء من يجد البرد سريعاً يقال صرد الرجل يصرد صرداً فهو صرد ومصراد وفي هذا دلالة على جواز لبسه في غير الصلاة ، ويمكن حمله على ما لم يعلم كونه ميتة ويكون فعل الامام احتياطاً للدين انتهى .

وقد سبق الكلام في حكم ما يؤخذ من سوق المسلمين في كتاب الطهارة ، و تخصيص دباغ اليمن في الخبر الثالث لعلمه يؤيد الوجه الثاني ، وإن أمكن حمله على الأول أيضاً بأن يكونوا لم يستحلوا الميتة بالدباغ .

٢١ - المكارم : سئل الرضا عليه السلام عن جلود الثعالب و السنجاب و السمور فقال : قدرأيت السنجاب على أبي ونهاني عن الثعالب و السمور (٢) .

٢٢ - العيون : فيما كتب الرضا عليه السلام للمأمون قال : ولا يصلى في جلود الميتة ولا جلود السباع (٣) .

٢٣ - مجمع البيان : نقلاً عن العياشي " باسناده عن يوسف بن إبراهيم قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وعلى " قباء خز " و بطانته خز " و طيلسان خز " مرتفع ، فقلت : إن علي ثوبا أكره لبسه ، فقال : وما هو ؟ قلت : طيلساني هذا ، قال : وما بال الطيلسان ؟ قلت : هو خز " ، قال : وما بال الخز ؟ قلت : سداه أبريسم قال : وما بال الأبريسم ؟ قال : لا يكره أن يكون سدا الثوب أبريسم الحديث (٤) .

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٣ .

(٢) مكارم الاخلاق ص ١٣٦ .

(٣) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٢٣ .

(٤) مجمع البيان ج ٤ ص ٤١٣ . بغير هذا اللفظ واللفظ للكافي بهذا السند ج ٦

ص ٤٥١ ، ومثله في تفسير العياشي ج ٢ ص ١٥ .

٢٤ - قرب الاسناد : عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام أن علي بن الحسين عليهما السلام كان يلبس الجبة الخبز بخمس مائة درهم والمطرف الخبز بخمسين دينار فيشتو فيه فاذا خرج الشتاء باعه وتصدق بثمانه (١) .

٢٥ - تفسير العياشي : عن أحمد بن محمد ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : كان علي بن الحسين عليه السلام يلبس الثوب بخمس مائة الحديث (٢) .
بيان: يدل على استحباب الصدقة بثوب عبد الله فيه ، قال في الذكري: يستحب الصدقة بثمان الثوب الذي يصلى فيه لوباعه تأسيساً بزين العابدين عليه السلام فيما رواه الشيخ (٣) عن الحلبي ، عن علي بن الحسين عليه السلام أنه كان يلبس الكساء الخبز في الشتاء فاذا جاء الصيف باعه وتصدق بثمانه ، ويقول : إنني لأستحي من ربي أن آكل ثمن ثوب عبدت الله فيه .

٢٦ - ومنه : (٤) عن محمد بن عيسى ، عن حفص بن محمد مؤذن علي بن يقطين قال : رأيت أبا عبد الله عليه السلام في الروضة وعليه جبة خبز سفر جليّة (٥) .
٢٦ - مجمع البيان : قال : روى العياشي باسناده عن الحسين بن زيد ، عن عمر بن علي ، عن أبيه زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام أنه كان يشتري كساء الخبز بخمسين ديناراً فاذا أضاف تصدّق به ولا يرى بذلك بأساً ، ويقول : من حرّم زينة الله الآية (٦) .

أقول : وقد أخرجنا تلك الأخبار من تفسير العياشي في أبواب اللباس من

(١) قرب الاسناد ص ١٥٧ ط حجر ٢١٠ ط نجف .

(٢) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٦ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٤١ .

(٤) يعني قرب الاسناد ، لا تفسير العياشي .

(٥) قرب الاسناد ص ٨ ط حجر ص ١١ ط نجف .

(٦) مجمع البيان ج ٤ ص ٤١٣ ، وقوله عليه السلام : أضاف : أي دخل في الصيف .

كتاب المناهي والسنن (١) .

٢٧- كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن الرجل يلبس فراء الثعالب والسنانير ؟ قال : لا بأس ، ولا يصلي فيه (٢) .

٢٨ - مكارم الاخلاق : عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سأله عن الرجل ينقص سنه أ يصلح له أن يشدها بالذهب ، وإن سقطت أ يصلح أن يجعل مكانها سن شاة ؟ قال : نعم إن شاء ليشدها بعد أن تكون ذكيرة (٣) . وعن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله (٤) .

وعن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سأله أبي وأنا حاضر عن الرجل يسقط سنه فأخذ سن إنسان ميت فيجعله مكانه ؟ قال : لا بأس (٥) .

بيان : يدل الخبر الأول على جواز شد الأسنان بالذهب ، وهو موافق للأصل ، و تحريم مطلق التزيين بالذهب غير ثابت ، وقال العلامة في المنتهى : لا بأس باتخاذ الفضة اليسيرة كالحلية للسيف ، والقصة ، والسلسلة التي شعب بها الإباء وأنف الذهب ، وما يربط به أسنانه ، لما رواه الجمهور في قدح رسول الله صلى الله عليه وآله ، و الخاصة في مرآة موسى عليه السلام ، و روى الجمهور أن عرفة ابن سعد أصيب أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من ورق فأنتن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وآله أن يتخذ أنفاً من ذهب ، وللحاجة إلى ذلك ، و اتخذ ذلك جازئ مع الحاجة و بدونها خلافاً لبعض .

وقال في التذكرة : لو اتخذ أنفاً من ذهب أفضضة أوسنناً أو أنملة لم يحرم لحديث عرفة ، ولو اتخذ أصبعاً أويداً فللمشافعية قولان : الجواز قياساً على الأنف والسن ، والتحريم لأنه زينة محضة ، إذ لا منفعة به انتهى . وأما السن فظاهر الأصحاب اتفاقهم على كونه ممثلاً لم تحل فيه الحياة ، و

(١) راجع ج ٧٩ ص ٣٠٤ - ٣٠٦ من هذه الطبعة الحديثة .

(٢) بحار الانوار ج ١٠ ص ٢٦٩ من هذه الطبعة .

(٣-٥) مكارم الاخلاق ص ١٠٩ .

يجوز استعماله من الميئة وظاهر الخبر توقف جواز الاستعمال على التذكية ويمكن عمله على الاستحباب أو على أن المراد بها الطهارة أو عدم كونه مخلوطاً بلعصم ، وإن كان الأحوط اعتبارها ، إذ الأخبار الدالة على كونه مما لا تحلّه الحياة و كونه مستثنى من الميئة لا يخلو من ضعف ، ومن الأطباء من يعدّه عصباً لا عظماً لطريان الوجع عليه ، مع معارضته هذه الأخبار وصحة بعضها وعدم تحقّق الاجماع على خلافها .

و أمّا سنّ الانسان فهو إمّا محمول على ما إذا سقط في حال حياته ، و قلنا بعدم وجوب دفنه معه ، و حملنا الخبر به على الاستحباب ، أو على ما إذا سقط بعد تفرّق الأعضاء ، ولم نقل بوجوب دفن الأعضاء حينئذ أو على سنّ طاهر ممّين لم يجب دفنه كالمخالفين ، على القول بطهارتهم وعدم وجوب دفنهم ، أو على سنّ الكافر على مذهب السيّد حيث يقول بطهارة ما لا تحلّه الحياة من نجس العين ، و على التقادير يدلّ على أن المنع من الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه مخصوص بغير الانسان ، بل هو من النصوص أظهر ، قال العلامة في التذكرة لوجبر عظمه بعظم طاهر العين جاز ، لأنّ الموت لا ينجس عظمه ولا شعره و لوجبره بعظم آدمي فاشكال ينشأ من وجوب دفنه وطهارته ، و رواية زرارة عن الصادق عليه السلام عن الرجل يسقط سنّه فيأخذ سن ميّت مكانه؟ قال : لا بأس ، و قال في الذكرى : ليس له إثبات سنّ نجسة مكان سنّه ويجوز الطهارة ، ولو كان سنّ آدمي أو جبر بعظم آدمي أمكن الجواز لطهارته و لتجويز الصادق عليه السلام أخذ سنّ الميّت لمن سقطت سنّه ورد سنّه الساقطة أولى بالجواز لطهارتها عندنا ، و يمكن المنع في العظم لوجوب دفنه ، و إن أوجبنا دفن السنّ توجّه المنع أيضاً وقال الفيروز آبادي : فصمه يفصمه كسره فانقصم و تنقصم .

٢٩- المحاسن: عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حمّاد ، عن الحلبيّ قال :

سألته عن الثنية تنقصم و تسقط أ يصلح أن يجعل مكانها سنّ شاة ؟ فقال : إن شاء فليضع مكانها سنّاً بعد أن تكون ذكيمة (١) .

بيان: يحتمل هذا الخبر زائداً على مرّة أن يكون المراد بالسنّ مطلق السنّ

وبالذكي ، الطاهر أو ما يقبل التذكية .

٣٠ - الخصال : عن أحمد بن محمد بن الهيثم وأحمد بن الحسن القطان و محمد بن أحمد السناني والحسين بن إبراهيم المكتوب وعبدالله بن محمد الصايغ وعلي بن عبدالله الوراق جميعاً ، عن أحمد بن يحيى بن زكريا ، عن بكر بن عبدالله بن حبيب ، عن تميم بن بهلول ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال : لا يصلى في جلود الميتة وإن دبغت سبعين مرة ، ولا في جلود السباع (١) .

بيان: عدم جواز الصلاة في جلد الميتة ممّا لا خلاف، فيه حتى أن القائل بطهارته بالدباغ كابن الجنيد منع من الصلاة فيه ، وقال الشيخ البهائي قدس سره لا يخفى أن المنع من الصلاة في جلد الميتة يشمل باطلاقه ميتة ذي النفس وغيره سواء كان مأكول اللحم أولاً ، وفي كلام بعض علمائنا جواز الصلاة في ميتة غير ذي النفس من مأكول اللحم كالسمك الطافي مثلاً والمنع من الصلاة في ذلك متّجه لصدق الميتة عليه ، وكونه طاهراً لا يستلزم الصلاة فيه ، وكان والدي قدس سره يميل إلى هذا القول ولا بأس به انتهى ، ولا يخفى أن النهي عن الصلاة في جلود السباع يشمل أكثر ما اختلف في الصلاة في جلده ووبره .

٣١ - دعائم الاسلام : عن جعفر بن محمد ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بجلود الميتة وإن دبغت (٢) .

وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال : لا يصلى بجلد الميتة ولو دبغ سبعين مرة إننا أهل بيت لا نصلى بجلود الميتة وإن دبغت (٣) .

وعنه عليه السلام أنه سئل عن جلود الغنم يختلط الذكي منها بالميتة ، و يعمل منها الفراء ، قال : إن لبستها فلا تصل فيها ، وإن علمت أنها ميتة فلا تشتريها ولا تبعها ، وإن لم تعلم اشتر وبع (٤) .

وقال : كان علي بن الحسين عليه السلام له جبة من فراء العراق يلبسها فإذا حضرت

(١) الخصال ج ٢ ص ١٥١ .

(٢-٣) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٢٦ .

الصلاة نزاعها (١) .

وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه سئل عن فرو الثعلب والسنور والسمور والسنجاب والفنك والقاقم ، قال : يلبس ولا يصلى فيه ، ولا يصلى بشيء من جلود السباع ولا يسجد عليه وكذلك كل شيء لا يحل أكل لحمه (٢) .

وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه كره شعر الانسان فقال : كل شيء سقط من حي فهو ميتة ، وكذا كل شيء سقط من أعضاء الحيوان وهي أحياء فهو ميتة لا يؤكل ، ورخص فيما جز منها من أصوافها وأوبارها وأشعارها إذا غسل أن يمس ويصلى فيه وعليه إذا كان طاهراً ، خلاف شعور الناس (٣) .

بيان : الحكم بجواز لبس المختلط مخالف للمشهور والحكم به بمجرّد هذه الرواية مشكل إلا أن يحمل على ما إذا أخذ من مسلم وظن عدم تذكية بعضها كما هو الشائع فالحكم بترك الصلاة للاستحباب ، كالرواية التي بعدها ، وقال في المصباح المنير : القاقم حيوان ببلاد الترك على شكل الفارة إلا أنه أطول ، ويأكل الفارة ، هكذا أخبرني بعض الترك ، وقال في حيوة الحيوان دويبة تشبه السنجاب إلا أنه أبرد منه مزاجاً وأرطب ، ولهذا هو أبيض يقق ، ويشبه جلده جلد الفنك ، وهو أعز قيمة من السنجاب انتهى ، والحكم بكون شعر الانسان خلاف أشعار الحيوانات كأنه لعدم جواز الصلاة فيها كما ذكره بعض الأصحاب في شعر الغير وظاهر الأخبار الجواز .

٣٢ - كتاب العلل : لمحمد بن علي بن إبراهيم قال : رسول الله صلى الله عليه وآله :

لا يصلى في ثوب ما لا يؤكل لحمه ، ولا يشرب لبنه .

فهذه جملة كافية من قول رسول الله صلى الله عليه وآله : ولا يصلى في الخنز والعلّة في أن لا يصلى في الخنز أن الخنز من كلاب الماء وهي مسوخ ، إلا أن يصفى وينقى وعلّة أن لا يصلى في السنجاب والسمور والفنك قول رسول الله صلى الله عليه وآله المتقدّم .

بيان : لعل مراده عدم جواز الصلاة في جلدا الخنز بقرينة الاستثناء ، وقد تقدّم

القول في الجميع ، ويمكن حمل الأثر على الكراهة .

٣٣- الهداية: قال الصادق عليه السلام: "صل في شعر ووبر كل ما أكلت لحمة ، وما لم تأكل لحمة فلا تصل في شعره ووبره (١) .

٣٤- قرب الاسناد وكتاب المسائل : باسنادهما عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سأله عن لبس السمور والسنباب والفك قال : لا يلبس ولا يصلّي فيه إلا أن يكون ذكياً (٢) .

٣٥- العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال الله عز وجل "لموسى عليه السلام « فاخلع نعليك » (٣) لأنها كانت من جلد حمار ميت (٤) .

٣٦- كمال الدين: عن محمد بن علي بن حاتم ، عن أحمد بن عيسى الوشاء ، عن أحمد بن طاهر ، عن محمد بن بحر ، عن محمد [أحمد] بن مسرور ، عن سعد بن عبد الله القمي قال : دخلت مع أحمد بن إسحاق على أبي محمد عليه السلام وعلّي فخذه الأيمن غلام يناسب المشتري في الخلقة والمنظر ، فأردت أن أسأله عن مسائل ، فقال : سل قرّة عيني عنها - وأوماً إلى الغلام [فقال له الغلام سل] عما بدالك فكان فيما سأله أخبرني يا ابن رسول الله عليه السلام عن أمر الله تبارك وتعالى لنبيه موسى عليه السلام « فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس » فان فقهاء الفريقين يزعمون أنها كانت من إهاب المينة .

فقال القائم عليه السلام: من قال ذلك فقد افترى على موسى واستجهله في نبوته لا نه ما خلا الأمر فيها من خطبين إما أن تكون صلاة موسى فيها جائزة أو غير جائزة: فان كانت

(١) الهداية ص ٣٣ .

(٢) قرب الاسناد ص ١١٨ ط حجر ، ص ١٥٨ ط نجف . البحار ج ١٠ ص ٢٦٩ .

(٣) طه : ١٢ .

(٤) علل الشرايع ج ١ ص ٦٣ .

صلاته جائزة جاز له لبسهما في تلك البقعة ، وإن كانت مقدسة مطهرة فليست بأقدس وأطهر من الصلاة . وإن كانت صلاته غير جائزة فيها فقد أوجب على موسى عليه السلام أنه لم يعرف الحلال من الحرام ، و لم يعلم ما جازت الصلاة فيه مما لم تجز ، و هذا كفر .

قلت : فأخبرني يا مولاي عن التأويل فيهما ؟ قال : إن موسى عليه السلام ناجى ربه بالواد المقدس فقال: يا رب " إنني أخلصت لك المحببة مني وغسلت قلبي عمن سواك ، وكان شديد الحب لأهله ، فقال الله تبارك و تعالى : « اخلع نعليك » أي انزع حبةً أهلك من قلبك إن كانت محبةً لك لي خالصة ، وقلبك من الميل إلى من سواي مغسولة (١) و الخبر طويل مذكور في محله (٢) .

بيان : يظهر منه أن الخبر الأول محمول على التقية ، و مع قطع النظر عنه محمول على عدم علمه عليه السلام بذلك أو أنه عليه السلام لم يكن يصلي فيها إن جوزنا الاستعمال في غيرها ، أو لم يكن في شرعه تجريم الصلاة في جلد الميتة ، و قد مر بعض القول فيه مع تأويل الآية وتفسيرها في المجلد الخامس (٣) و قد مضى بعض الأخبار المناسبة للباب في باب ما يؤخذ من سوق المسلمين (٤) وأبواب آداب اللباس .

(١) اكمال الدين ج ٢ ص ١٣٤ في حديث طويل .

(٢) راجع ج ٥٢ ص ٨٣ من هذه الطبعة الحديثية .

(٣) راجع ج ١٣ ص ٦٤ - ٦٦ من هذه الطبعة الباب الثالث من أبواب قصص

موسى عليه السلام .

(٤) راجع ج ٨٠ ص ٨٢-٨٣ من هذه الطبعة .

٥

* ((باب)) *

«(النهي عن الصلاة في الحرير والذهب والحديد)»

«(وما فيه تماثيل، وغير ذلك مما نهى عن الصلاة فيه)»

الآيات : المائدة : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المِيتَةُ (١) .

تفسير : استدلَّ به على تحريم لبس جلد الميتة في الصلاة وغيرها ، و فيه نظر لاحتمال انصراف التحريم إلى الانتفاع الشائع وسيأتي القول فيه

١- الاحتجاج : كذب الحميري إلى الناحية المقدسة : إننا نجد باصفهان ثياباً عتابة على عمل الوشي من قز أو أبريسم ، هل تجوز الصلاة فيها أم لا ؟ فأجاب عليه السلام لا يجوز الصلاة إلا في ثوب سداه أو لحمته قطن أو كتان (٢) .

(١) المائدة : ٣ ، ولما كان تحريم الميتة على إطلاقه ولم يقيد بأكله أو بيعه وشرائه وأمثال ذلك ، والإطلاق في كلام الحكميم محكم ، صار المنع شاملاً لجميع جهات المنافع كالحمى ، ولذلك قال عليه السلام «ان الله اذا حرم شيئاً حرم أكله و شربه ولبسه وملكه و امساكه وبيعه و ثمنه وجميع النقلب فيه» .

فعلى هذا لبس جلود الميتة حرام ، سواء كان في حال الصلاة أو غيرها ، ولما كان ارتكاب المحرم منكراً والصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، كان لبس جلود الميتة مانعاً من الصلاة .

(٢) الاحتجاج : ٢٧٥ ، و وجه الحديث ما مر سابقاً من أن ملاك عدم الجواز في لبس الحرير والذهب قوله تعالى « يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤاً ولباسهم فيها حرير» ولا ريب أن الذي وعد المتقون من أساور الذهب و لباس الحرير هو الخالص غير المنشوش ، فإذا كان اللباس من الحرير المنشوش أو الذهب قليل العيار لم يكن في التمتع بها في حياتنا الدنيا مانعاً ، و هذا بخلاف جلود الميتة اذ اكف بها جيب اللباس وكمه و ذيله ، فان مانعية الميتة كانت على الإطلاق وبحسب الفرض ولبس الحرير مانعته بحكم السنة من أدب النبي (ص) ، وسيمر عليك أحاديث تشير إلى ذلك .

بيان : لا خلاف بين علماء الاسلام في عدم جواز لبس الحرير المحض للرجال في الصلاة وغيرها ، و دلت عليه أخبار كثيرة ، و ذهب علماؤنا إلى بطلان الصلاة فيه ، ونقلوا عليه الاجماع ، ولا فرق بين أن يكون ساتراً أو غيره ، ونسب المحقق والعلامة عدم الفرق إلى المرتضى والشيخين وأتباعهم ، والتحرير والبطان مخصوصاً بحال الاختيار ، أمّا في حال الضرورة كدفع الحر والبرد فلا ، بلا خلاف وكذا في حال الحرب وإن لم تكن ضرورة .

ثمّ المعتبر في التحريم كون الحرير محضاً ولو خيط الحرير بغيره لم يخرج عن التحريم ، و أظهر في المنع لو كانت البطانة حريراً وحدها أو الظهارة ، و أمّا الحشو بالأبريسم فذهب الأكثر إلى التحريم ، و مال الشهيد في الذكرى إلى الجواز ، لرواية ورد فيها تجويز الحشو بالقز ، و حملته الصدوق على قز الماعز وهو بعيد ، و الجواز متجه لعدم تحقق الاجماع على التحريم ، و إن كان كلام الفاضلين موهماً له ، وقد أجمع الأصحاب و دلت الأخبار على أن المحرّم إنّما هو الحرير المحض ، أمّا الممتزج بغيره فالصلاة فيه جائزة ، سواء كان الخليط أقلّ أو أكثر ، ولو كان عشرّاً كما نصّ عليه في المعتبر ، ما لم يكن مستهلكاً بحيث يصدق على الثوب أنّه أبريسم محض ، فأنّه ورد في الأخبار الكثيرة حصر المحرّم في الحرير المحض أو الملبهم ، فما ورد هذا الخبر من ذكر السدى أو الملمحة لعلّه على المثال أو على الاستحباب ، وكذا تخصيص الخليط بالقطن والكتان ، فلو كان صوفاً أو فضّة أو غيرهما يصدق عليه أنّه ليس بحرير محض .

و في القاموس الوشي نقش الثوب ، و يكون من كلّ لون ، و وشي الثوب كوعى وشياً وشية حسنة نممه ونقشه وحسنه كوشاء وفي المصباح المنير : وشيت الثوب وشياً من باب وعد رقمته ونقشته ، فهو موشى ، والأصل على مفعول ، والوشي نوع من الثياب الموشية تسمية بالمصدر ، و قال : القز معرّب ، قال الميث هو ما يعمل منه الأبريسم ، ولهذا قال بعضهم القز والأبريسم مثل الحنطة والدقيق .

٣- قرب الاسناد وكتاب المسائل : بسنديهما عن علي بن جعفر ، عن أخيه

عليه السلام قال: سألته عن الرجل هل يصلح له لبس الطيلسان فيه الديباج والبركان عليه حرير قال: لا (١) .

وسألته عن الديباج هل يصلح لبسه للنساء؟ قال: لا بأس (٢) .
توضيح: الديباج معرب ديباه وفي المصباح المنير الديباج ثوب سداه ولحمته أبريسم، ويقال: هو معرب ثم كثر حتى اشتقت العرب منه، فقالوا: دبج الغيث الأرض دبجاً من باب ضرب إذا سقاها فأنبئت أزهاراً مختلفة، لأنّه عندهم اسم للمنقش، واختلف في الياء فقليل زائدة ووزنه فيعال، ولهذا يجمع بالياء فيقال دبابع، وقيل هو أصل والأصل دباج بالتضعيف، فأبدل من أحد المضعفين حرف العلة، ولهذا يرد في الجمع إلى أصله، وقال الفيروز آبادي يقال: للكساء الأسود البركان والبركانى مشددتين انتهى، وظاهره أنّه إذا كان بعض أجزاء الثوب حريراً (٣) لا تجوز الصلاة فيه .

والظاهر في الزر إذا كان حريراً الجواز، لما رواه الشيخ في الصحيح (٤) عن يوسف بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بالثوب أن يكون سداه وزرّه وعلمه حريراً، وإنّما كره الحرير المبهم للرجال .
وأما الكف (٥) به بأن يجعل في رؤس الأكرام والذيل وحول الزئيق (٦)

(١) قرب الاسناد ص ١١٨ ط حجر، ١٥٩ ط نجف كتاب المسائل المطبوع في البحار

ج ١٠ ص ٢٦٣ .

(٢) قرب الاسناد ص ١٠١ ط حجر، ١٣٤ ط نجف، البحار ج ١٠ ص ٢٦٣ .

(٣) بل الثوب البركانى كله أبريسم، فانه معرب برنيان وهو الحرير المنقش في غاية اللطافة يجلب من الصين، وقد عربوها بصور مختلفة: برنكان كزعران، برنكانى كزعرانى وبركانى وبركان ببدال النون راء وادغامه في الراء الاولى مشددتين .

(٤) التهذيب ج ١ ص ١٩٥ .

(٥) هو الخياطة الثانية بعد الشل كخياطة الحاشية .

(٦) الزئيق من القميص: ما أحاط منه بالعنق، وما كف بجانب الجيب .

والجيب فاعرف بين الأصحاب جوازه، واستدل عليه الفاضلان بما رواه العامة عن عمر أن النبي ﷺ نهى عن الحرير إلا في موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع ومن طريق الأصحاب ما رواه جرّاح المدائني (١) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يكره أن يلبس القميص المكفوف بالديباج، والرواية مجهولة غير دالة على الجواز، لأن الكراهة في عرف الحديث تطلق على معنى شامل للمحرمة كما لا يخفى على المنتبّح، وكونها حقيقة في المعنى المصطلح غير واضح، بل بعض المحدثين يستدلون بها إذا ورد في الحديث على التحريم وهو إفراط، والحق أنه لا يفهم منها التحريم والكراهة المصطلحة، إلا بالقرينة، على أن الرواية معارضة بمادل على تحريم لبس الحرير مطلقاً.

و ربّما يستدل عليه بفحوى رواية يوسف المتقدّمة، قيل: وربّما ظهر من عبارة ابن البرّاج المنع من ذلك، والاحتياط يقتضيه، وقال الشهيد الثاني - ره -: التحديد بأربع أصابع ورد في أحاديث العامة، ولم نقف على تحديده في أخبارنا، و للتوقّف فيه مجال وهو حسن، ثم على تقدير اعتباره فالمعتبر أربع أصابع مضمومة.

ثم اختلفوا فيما لا يتم الصلاة فيه منفرداً إذا كان من حرير فالمشهور الجواز وذهب المفيد والصدوق وابن الجنيد إلى المنع، وقوّاه في المختلف، وبالح الصدوق في الفقيه، فقال: لا تجوز الصلاة في تكة رأسها من أبريسم، والثاني أحوط، ولعله أقوى أيضاً إذا لاخبار مختلفة، وأخبار المنع أكثر وأقوى سنداً.

وأما ماورد في الخبر من جواز لبس الحرير للنساء فقد أجمع المسلمون عليه كما نقله جماعة، واختلف في جواز اللبس لهن في حال الصلاة، فذهب الأكثر إلى الجواز، والصدوق إلى المنع لبعض الأخبار الواردة في ذلك، وسيأتي بعضها ولعل الجواز أقوى، وبحمل أخبار المنع على الكراهة، وإن كان الترك أحوط، وفي الخنثى إشكال والأحوط المنع، وإن كان الجواز أقوى.

٣ - العلل: عن أبيه، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن

الحسن ، عن عبدالله بن جبلة ، عن أبي الجارود ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال النبي ﷺ لعلي عليه السلام : إني أحب لك ما أحب لنفسي ، وأكره لك ما أكره لنفسي ، فلا تمختم بخاتم ذهب ، فإنه زينتنا في الآخرة ، ولا تلبس القرمز فإنه من أردية إبليس ، ولا تركب بميثرة حمراء فإنه من مراكب إبليس ، ولا تلبس الحرير فيحرق الله جلدك يوم القيامة (١) .

بيان : في القاموس القرمز بالكسر صبغي أرمني يكون من عصارة دود تكون في آجامهم انتهى ، ويدل على المنع من الصلاة في الثوب المصبوغ به ، وحمل على الكراهة ولا يضر كونه حيواناً غير مأكول اللحم إذ لا نفس له ، مع أن المتبادر منه أن يكون له لحم ، وذهب أبو الصلاح وابن إدريس وابن الجنيد إلى كراهة الصلاة في مطلق الثوب الشديد اللون ، وإليه ينظر كلام المبسوط ، ومال إليه الشهيد في الذكرى ، وقال : إن كثيراً من الأصحاب اقتصروا على السواد والمعصفرة والمزعفر والطشيع بالحمرة ، وأمّا الألوان الضعيفة فالمستفاد من كلام الأصحاب عدم كراهتها مطلقاً .

وقال بعض المحققين : ولا يبعد استثناء السواد منها ، فيحكم بكراهته ، وإن كان ضعيفاً لاطلاق الأخبار الواردة فيه ، وهو حسن ، إذا صدق عليه السواد ، وقد استثنوا من السواد الخف والعمامة والكساء لورود الأخبار به .

وقال ابن الأثير في النهاية : فيه أنه نهى عن ميثرة الأرجوان الميثرة بالكسر مفعلة من الوثارة ، يقال وثر وثارة فهو وثير أي وطيء لين ، وأصلها موثرة ، فقلبت الواو ياء لكسرة الميم ، وهي من مراكب العجم تعمل من حرير أوديباج ، والأرجوان صبغ أحمر ويتخذ كالفراش الصغير ، ويحشى بقطن أو صوف يجعلها الراكب تحته على الرحال فوق العجم ، ويدخل فيه مياثر السرج لأن النهي يشمل كل ميثرة حمراء ، سواء كان على رحل أو سرج انتهى .

والعمامة حملوا النهي على التحريم حملاً له على الحرير ، وذهب أصحابنا

إلى الكراهة للونها ، سواء كانت من حرير أم لا ، إذ لا يحرم الر كوب على الحرير على المشهور والأحوط ترك الملوّن بهذا اللون مطلقاً ، سواء كان متصلاً بالسرّج أو غشاء فوقه أو فراشا محشواً يجعل فيه ، ويدلّ الخبر على حرمة لبس الحرير للرجال مطلقاً .

٤- العيون: عن جعفر بن نعيم بن شاذان ، عن عمّه محمد بن شاذان ، عن الفضل ابن شاذان ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال : سألت الرضا عليه السلام [عن الصلاة] في الثوب الملعّم فكره ما فيه تماثيل (١) .

بيان : يدلّ على عدم كراهة الصلاة في الملعّم ، والكراهة فيما فيه تماثيل ولا خلاف ظاهراً بين الأصحاب في رجحان الاجتناب عن التماثيل والصورة في الخاتم والثوب ، وألحق به السيف ، والخلاف في مقامين :

الاول : المشهور بين الأصحاب كراهة الصلاة فيما ذكر ، وقال الشيخ في المبسوط : الثوب إذا كان فيه تماثيل وصور لا تجوز الصلاة فيه ، وقال : فيه لا يصلّي في ثوب فيه تماثيل ولا في خاتم كذلك وكذا في النهاية وحرّم ابن البرّاج الصلاة في الخاتم الذي فيه صورة ، ولم يذكر الثوب ، والأشهر أقرب ، وإن كان الأحوط الترك .

الثاني : ظاهره لاكثر عدم الفرق بين صور الحيوان وغيره ، وقال ابن إدريس : إنّما تكره الصلاة في الثوب الذي عليه الصور والتماثيل من الحيوان وأمّا صور غير الحيوان فلا بأس ، وما ذكره الأكثر وإن كان أوفق بكلام اللّغويين ، فإنّ أكثرهم فسّروا الصورة والمثال والتماثيل بما يعمّ ويشمل غير الحيوان أيضاً لكن ظاهر إطلاق أكثر الأخبار التخصيص ، ففي بعض الروايات الواردة في خصوص هذا المقام مثال طير أو غير ذلك ، وفي بعضها صورة إنسان وفي بعضها تماثيل جسد ، وعن أبي جعفر عليه السلام قال : « إنّ الذين يؤذون الله ورسوله » (٢) هم المصوّرون يكلفون يوم

(١) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٨ في حديث طويل .

(٢) الاحزاب : ٥٧ .

القيامة أن ينفخوا فيها الروح (١) وفي خبر المناهي عن النبي ﷺ من صور صورة كلفه الله تعالى يوم القيامة أن ينفخ فيها وليس بنافع (٢) وفي الخصال عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : من صور صورة كلف أن ينفخ فيها وليس بفاعل ، الخبر (٣) .

فهذه الأخبار و أمثالها تدل على إطلاق المثل والصورة على ذي الروح ، وقد وردت أخبار كثيرة تتضمن جواز عمل صور غير ذي الروح ، ولا يخلو من تأييد لذلك .

وكذا ماورد في جواز كونها في البيت فقد روى الكليني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إن جبرئيل أتاني فقال إننا معشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا تمثال جسد ، ولا إناء يبال فيه (٤) .

وفي الموثق عنه عليه السلام في قول الله عز وجل "يعملون له ما يشاء من محاريب و تماثيل" (٥) فقال : والله ما هي تماثيل الرجال والنساء ، ولكنهن الشجر وشبهه (٦) .

وفي الحسن كالصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس بأن يكون التماثيل في البيوت إذا غيرت رؤسها منها ، وترك ماسوى ذلك (٧) .

وفي الصحيح عن علي بن جعفر ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن الدار والحجرة فيها التماثيل أ يصلّي فيها؟ قال : لا يصلّي فيها شيء يستقبلك إلا أن لا تجد بداً فتقطع رؤسهم وإلا فلا تصل فيها (٨) .

(١) راجع المعاسن ص ٦١٦ .

(٢) أمالي الصدوق ص ٢٥٤ .

(٣) الخصال ج ١ ص ٥٤ .

(٤) الكافي ج ٣ ص ٣٩٣ .

(٥) السبأ : ١٢ .

(٦-٨) الكافي ج ٦ ص ٥٢٧ .

وعن أبي جعفر عليه السلام قال: قال جبرئيل عليه السلام: يا رسول الله إنما لاندخل بيتاً فيه صورة إنسان (١) الخبر.

وروى الطبرسي في المكارم عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا بأس أن تكون التماثيل في البيوت إذا غيرت الصورة (٢).

و وجه الدلالة في الجملة في تلك الأخبار غير نقي و سيأتي بعضها في أبواب المكان وقد صرح بعض اللغويين أيضاً بما ذكرنا قال المطرزي في المغرب: التمثال ما تصنعه و تصوّره مشبهاً بخلق الله من ذوات الروح، والصورة عام، و يشهد لهذا ما ذكر في الأصل أنه صلى وعليه ثوب فيه تماثيل كره له ذلك، قال: وإذا قطعت رؤسها فليس بتماثيل، وقوله عليه السلام لا تدخل الملائكة بيتاً فيه تماثيل أو تصاوير كأنه شك من الراوي، وأما قولهم ويكره التصاوير والتمائيل، فالعطف للبيان وأما تماثيل شجر فمجاز إن صح، وقال في المصباح المنير: المثل الصورة المصوّرة و في ثوبه تماثيل أي صور حيوانات مصوّرة.

وقال في الذكري: وخص ابن إدريس الكراهية بتمائيل الحيوان لا غيرها، كالأشجار ولعله نظر إلى تفسير قوله تعالى «يعملون له ما يشاء من محاريب و تماثيل» فعن أهل البيت عليهم السلام أنها كصور الأشجار، وقد روى العامة في الصحيح أن رجلاً قال لابن عباس: إنني أصور هذه الصور فأفتني فيها، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: كل مصوّر في النار، يجعل له بكل صورة صورها نفساً فتعذّب به في جهنم وقال: إن كنت لا بدّ فاعلاً فاصنع الشجر وما لا نفس له.

وفي مرسل ابن أبي عمير (٣) عن الصادق عليه السلام في التماثيل في البساط لها عينان وأنت تصلي، فقال: إن كان لها عين واحدة فلا بأس وإن كان لها عينان فلا، وعن محمد

(١) الكافي ج ٦ ص ٥٢٨.

(٢) مكارم الاخلاق ص ١٥٣.

(٣) الكافي ج ٣ ص ٣٩٢.

ابن مسلم (١) عن أبي جعفر عليه السلام لا بأس أن تكون التماثيل في الثوب إذا غيرت الصورة منه ، وأكثر هذه يشعر بما قاله ابن إدريس وإن أطلقه كثير من الأصحاب انتهى .

أقول : مع قطع النظر عن دلالة تلك الأخبار على تخصيص مدلول التماثيل والصورة نقول إذا جاز الصلاة وزالت الكراهة بمحض النقص في عضو من الحيوان مع أن سائر أجزائه مماثلة لما وجد منها في الخارج فالشجر وأمثاله أولى بالجواز وبالجملية الجزم بالتعميم مع ذلك مشكل مع تأييد التخصيص لأصل البراءة ، ومناسبة للشرعية السمحة ، ولقوله تعالى : «خذوا زينتكم عند كل مسجد» (٢) وإن كان الأحوط ترك لبس المصوّر مطلقاً .

وأما الأخبار الدالة على الجواز فكثيرة منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يصلّي وفي ثوبه دراهم فيها تماثيل فقال : لا بأس بذلك (٣) .

وروى الكليني في الصحيح عن البنظي ، عن الرضا عليه السلام أنه أراه خاتم أبي الحسن عليه السلام وفيه وردة وهلال في أعلاه (٤) .

والأخبار الواردة بلفظ الكراهة ولا أشبه ولا أحب كثيرة وروي في الصحيح عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس بتماثيل الشجر (٥) .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن تماثيل الشجر والشمس والقمر ، فقال : لا بأس ما لم يكن شيئاً من الحيوان (٦) .

وقال في المنتهى : لو غير الصورة من الثوب زالت الكراهية ، وذكر صحيحة محمد

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ .

(٢) الاعراف : ٢٩ ،

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ .

(٤) الكافي ج ٦ ص ٤٣٧ .

(٥-٦) راجع المحاسن ص ٦١٩ .

ابن مسلم التي رواها في الذكرى .

٥- الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى ، عن القاسم ابن يحيى ، عن جده الحسن بن راشد ، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يعقد الرجل الدراهم التي فيها صورة في ثوبه ، وهو يصلي ، ويجوز أن تكون الدراهم في هميان أو في ثوب إذا خاف ويجعلها إلى ظهره (١) .

توضيح : ما دل عليه من كراهة استصحاب الدراهم التي فيها صورة في الصلاة هو المشهور بين الأصحاب ، و تزول أو تخف الكراهة بشدّها في ثوب أو هميان وشدّها في وسطه ، بحيث تكون الدراهم خلفه ، لا بمعنى أن يضعها خلفه ، كما فهم ولعلّ النكتة في ذلك أنها إذا كانت خلفه ولم تكن بينه وبين القبلة ، كان أبعد من توهم العبادة لها ، ومشابهة عبادة الأصنام .

ويؤيده ما رواه الصدوق في الفقيه (٢) بسنده الحسن أنه سأل عبدالرحمان ابن الحجاج أبا عبدالله عليه السلام عن الدراهم السود تكون مع الرجل وهو يصلي ، مربوطة أو غير مربوطة ؟ قال : ما أشتي أن يصلي ومعه هذه الدراهم التي فيها التماثيل ثم قال عليه السلام : ما للناس بدّ من حفظ بضائعهم فإن صلى وهي معه فليكن من خلفه ، ولا يجعل شيئاً منها بينه وبين القبلة .

و قال العلامة في المنتهى : لو كانت معه دراهم فيها تماثيل استحبّ له أن يواربها عن نظره ، لما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الدراهم السود فيها التماثيل أيصلي الرجل وهي معه ؟ فقال : لا بأس بذلك إذا كانت مواراة (٣) وعن ليث المرادي ، عن أبي عبدالله عليه السلام وإذا كانت معك دراهم سود فيها تماثيل فلا تجعلها بين يديك ، واجعلها من

(١) الخصال ج ٢ ص ١٦٥ .

(٢) فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ١٦٦ ط نجف .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ .

خلقك (١) انتهى .

والخبر الأخير يحتمل أن يكون المراد به وضعها خلفه لما ذكر ، أول عدم شغل القلب به ، و لعلّه محمول على ما إذا لم يخف التلف ، فإنّ معه يكون شغل القلب أكثر .

٦- **العلل والنخصال**: بالاسناد المتقدم عن أمير المؤمنين عليه السلام قال :
لاتلبسوا السواد فأنّه لباس فرعون (٢) .

٧- **المحاسن**: عن بعض أصحابه ، عن ابن أسباط ، عن عمّه يعقوب بن سالم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : يكون معي الدراهم فيها تماثيل و أنا محرم ، فأجعلها في همياني و أشدّ في وسطي ؟ قال : لا بأس ، أوليس هي نفقتك تعينك بعد الله (٣) .

٨- **النخصال** : عن أحمد بن الحسن القطّان ، عن الحسن بن علي السكّري عن محمد بن زكريّا البصري ، عن جعفر بن محمد بن عمار ، عن أبيه ، عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال : يجوز للمرأة لبس الديباج والحريز في غير صلاة وإحرام وحرّم ذلك على الرّجال إلّا في الجهاد ، و يجوز أن تتختم بالذهب وتصلّي فيه ، وحرّم ذلك على الرجال (٤) .

قال النبي ﷺ يا علي : لاتتختم بالذهب فأنّه زينتك في الجنّة ، ولا تلبس الحريز فأنّه لباسك في الجنّة (٥) .

٩- **غوالي اللثالي**: قال النبي ﷺ : مشيراً إلى الذهب والحريز: هذان محرّمان على ذكور أمّتي دون إناثهم .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ .

(٢) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٥ ، النخصال ج ٢ ص ١٥٨ .

(٣) المحاسن ص ٣٥٨ .

(٥٤) النخصال ج ٢ ص ١٤٢ في حديث طويل .

١٠ - كتاب العلل : لمحمد بن علي بن إبراهيم : لا يصلي في الديباج ، و لا يصلي في ثوب أسود ، ولا على ثوب عليه اسم الله كثيراً ، ولا على ثوب فيه تصاوير .

ثم قال : والعلة في أن لا يصلي في الأبريسم لأنه من لعب الدود ، والدود مينة !

١١ - كتاب المسائل وقرب الاسناد : بسنديهما عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الخلاخل هل يصلح لبسها للنساء والصبيان ؟ قال : إن كنَّ صمَّاء فلا بأس ، وإن كان لها صوت فلا (١) .

بيان : المشهور بين الأصحاب كراهة الخلاخل المصوت للمرأة ، وهذا الخبر في سائر الكتب مروي بسند صحيح (٢) ولا اختصاص له بحال الصلاة ، بل المستفاد منه الكراهة مطلقاً ، وقال ابن البراج على ما حكى عنه لا تصح الصلاة في خلاخل النساء إذا كان لها صوت ، والأظهر الكراهة لقصور الرواية عن إفادة التحريم .

١٢ - العلل : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن سليمان ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : أصلي في قلنسوة سوداء ؟ قال : لا تصل فيها ، فانثها لباس أهل النار (٣) .

١٣ - ومنه : بالاسناد المتقدم عن الأشعري رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكره السواد إلا في ثلاثة : العمامة والخف والكساء (٤) .

(١) قرب الاسناد : ١٠١ ط حجر ، ١٣٤ ط نجف ، البحار ج ١٠ ص ٢٦٣ .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٤٠٤ ، الفقيه ج ١ ص ١٦٥ .

(٣) علل الشرائع ج ٢ ص ٢٥ .

(٤) علل الشرائع ج ٢ ص ٣٦ .

١٤- رجال الكشي : الخلف بن حماد ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن المغيرة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كأنني بعبد الله بن شريك العامري عليه عمامة سوداء ، ذوابناها بين كتفيه مصعداً في لحف الجبل بين يدي قائمنا أهل البيت في أربعة آلاف يكبرون و يكرؤون (١) .

بيان : قال الفيروز آبادي : اللحف بالكسر أصل الجبل .

١٥ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن الحسن بن فضال عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي عليه خاتم حديد ، قال : لا ، ولا يتختم به الرجل ، لأنه من لباس أهل النار (٢) .

وقال لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلي فيه ، لأنه من لباس أهل الجنة (٣) .

(١) رجال الكشي ص ١٩٠ تحت الرقم : ٩٧ .

(٢) قال الله عز وجل : « فالذين كفروا قطعت لهم ثياب من نار ولهم مقامع من حديد ، الحج : ٢٠-٢٢ ، والمراد بالثياب من النار الحديد والقطر والنحاس المحترقة بالنار بقرينة قوله « قطعت » ومثله قوله تعالى : « وترى المجرمين يومئذ مقرنين في الاصفاد » سرايلهم من قطر آن ابراهيم ، ٥٠ و قوله تعالى : « خذوه فغلوه » ثم الجحيم صلوه * ثم في سلسلة ذرعا سبعون ذراعا فاسلكوه ، الحاقة : ٣٠-٣٢ ، وغير ذلك من الايات التي تشير الى ان الحديد وما شابهه لباس أهل النار ، فكما نهى النبي (ص) ان يبتدروا الى لباس أهل الجنة في الدنيا ، بقية لهم في نعيم الآخرة ، كذلك نهى أن يلبسوا لباس أهل النار فيعجلوا الى عذابه كأنهم غير مباليين بهذا العذاب .

هذا اذا كان الحديد صيقلياً أو موهناً بالاستيل ونحوه ، وأما اذا كان ذا خبث ظاهر فهو خبيث غير طاهر لا يليق لبسه في الصلاة كما قال (ص) « ما طهرت كف فيها خاتم حديد » .

(٣) علل الشرائع ج ٢ ص ٣٧ .

بيان : اشتمل الخبر على حكمين أحدهما المنع من لبس خاتم الحديد في الصلاة ، والمشهور بين الأصحاب كراهة استصحاب الحديد ظاهراً فيها ، وقال الشيخ في النهاية : ولا تجوز الصلاة إذا كان مع الإنسان شيء من حديد مشهر ، مثل السكين والسيف ، وإن كان في غمد أو قراب فلا بأس بذلك ، وعن ابن البرّاج أنّه عدّ ثوب الإنسان إذا كان فيه سلاح مشهر مثل سكين أو سيف مما لا يصحّ الصلاة فيه على حال ، قال : وكذلك إذا كان في كمّته مفتاح حديد إلاّ أن يلفّه بشيء ، وإذا كان معه دراهم سود إلاّ أن يلفّه في شيء ولعلّ الكراهة أقوى ، لضعف الأخبار وعدم صراحتهما في التحريم وقال المحقق وتسقط الكراهة مع ستره وقوفاً بالكراهة على موضع الوفاق ممّن كرهه ، وهو قريب لدلالة بعض الأخبار عليه .

و ثانيهما المنع عن لبس الخاتم من الذهب والصلاة فيه ، فأما تحريم لبس الذهب للرّجال فلا خلاف فيه ، وإنّما الخلاف في بطلان الصلاة فيما لا تنتم فيه كالخاتم منه مثلاً ، وذهب العلامة والأكثر إلى البطلان ، وقوى المحقق عدمه ، قال في الذكري : الصلاة في الذهب حرام على الرّجال فلو موّه به ثوباً وصلى فيه بطل ، بل لو لبس خاتماً منه وصلى فيه بطلت صلاته ، قاله الفاضل للرواية ، ولأنّ فعل المنهى عنه مفسد للمعبادة ، وقوى في المعتبر عدم الإبطال بلبس خاتم من ذهب ، لأجرائه مجرى لبس خاتم مقصوب ، والنهي ليس عن فعل من أفعال الصلاة ، ولا عن شرط من شروطها .

ثمّ قال الشهيد - ره - : لوموّه الخاتم بذهب فالظاهر تحريمه لصديق اسم الذهب عليه ، نعم لو تقادم عهده حتّى اندرس وزال مسمّاه جاز ، ومثله الأعلام على الثياب من الذهب أو المموّه به ، في المنع من لبسه والصلاة فيه ، قال أبو الصلاح : يكره الصلاة في الثوب المصبوغ و أكدّه كراهية الأسود ، ثمّ الأحمر المشبع ، و المذهب ، والموشّع والملحّم بالحرير والذهب ، قال : والأفضل الثياب البياض ، والتحريم أحوط وأقوى .

١٦- العلل : عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن

هاشم ، عن النوفلي* ، عن السكوني ، عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لا يصلي الرجل في خاتم حديد (١) .

١٧- الاحتجاج : كتب الحميري* إلى القائم عليه السلام يسأله عن الرجل في كمه أوسراويله سكين أو مفتاح من حديد هل يجوز ذلك؟ فكتب عليه السلام جائز (٢) .

١٨ - غيبة الشيخ : عن محمد بن أحمد بن داود ، عن أحمد بن إبراهيم النوبختي عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري* مثله (٣) .

بيان : يدل على أن النهي في سائر الأخبار على الكراهة ، ويحتمل أن يكون التجويز فيه لعدم كونه بارزاً .

١٩- قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جدّه علي* بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الثوب فيه التماثيل أو علامة أيصلي فيه؟ قال : لا (٤) .

أقول : رواه في المحاسن عن موسى بن القاسم ، عن أبيه ، قال : سألته عن الثوب يكون فيه تماثيل أو في علمه أيصلي فيه؟ قال : لا يصلي فيه (٥) .

٢٠- قرب الاسناد : بالاسناد عن علي* بن جعفر ، عن أخيه قال : سألته عن الخاتم يكون فيه نقش تماثيل سبع أو طير أيصلي فيه؟ قال : لا بأس (٦) .

بيان : يدل على أن أخبار النهي محمولة على الكراهة ، ورواه في كتاب المسائل (٧) وفيه قال : لا ، فيؤيد سائر الأخبار ، والاعتماد على نسخ قرب الاسناد

(١) علل الشرائع ج ٢ ص ٣٧ .

(٢) الاحتجاج ص ٢٧٠ .

(٣) غيبة الشيخ ص ٢٤٩ .

(٤) قرب الاسناد ص ٨٦ ط حجر .

(٥) المحاسن . ٦١٧ .

(٦) قرب الاسناد ص ٩٧ ط حجر .

(٧) كتاب المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٥٩ .

أكثر ، مع أنه رواه ابن إدريس (١) في السرائر من قرب الاسناد موافقاً لما في النسخ .

٣٩- فقه الرضا : قال عليه السلام : لا تصلّي في ديباج ، ولا في حرير ، ولا وشي ولا في ثوب أبريسم محض ، ولا في تكّة أبريسم ، وإذا كان الثوب سداه أبريسم و لحمته قطن أو كنان أو صوف فلا بأس بالصلاة فيها ، ولا تصلّ في جلد الميتة على كلّ حال ، ولا في خاتم ذهب ، ولا تشرب في آنية الذهب والفضّة ، ولا تصلّ على شيء من هذه الأشياء إلاّ ما يصلح لبسه (٢) .

وقال عليه السلام : اعلم يرحمك الله أن كلّ شيء أنبتته الأرض فلا بأس بلبسه والصلاة فيه (٣) .

بيان : النهي عن الوشي إمّا على الكراهة أو لكونه غالباً من الحرير ، وقوله ولا تصلّ ظاهره تحريم افتراش الحرير والذهب ، وسائر ما لا يجوز الصلاة فيه حال الصلاة ، والمشهور جواز الركوب على الحرير والافتراش له ، وحكى في المختلف عن بعض المتأخرين القول بالمنع ، وتردّد فيه في المعتبر ، ولعلّ الجواز أقرب ، وفي حكم الافتراش التوسّد ، وأمّا الالتحاف ففيه إشكال ، والأشهر الجواز وأمّا التدنّس فقال الشهيد الثاني - ره - : إنّه كالافتراش ، وحكم بعض المتأخرين عنه بتحريمه لصدق اللبس عليه ، والأحوط ترك الالتحاف والتدنّس لاسيما الأخير .

٤٤- قرب الاسناد عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن الصادق عن أبيه عليه السلام قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن سبع : عن التختّم بالذهب ، والشرب في آنية الذهب ، والفضّة ، وعن المياثر الحمر ، وعن لباس الاستبرق والحرير والقز والأرجوان (٤) .

(١) السرائر ص ٤٨٠ .

(٢) فقه الرضا ص ١٦ .

(٣) فقه الرضا ص ٤١ ،

(٤) قرب الاسناد ص ٣٤ ط حجر ص ٤٨ ط نجف .

٢٣ - أربعين الشهيد : بإسناده عن الشيخ ، عن ابن أبي جبير ، عن محمد بن الوليد ، عن الحميري " مثله .

٢٤ - كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن الرجل هل يصلح له أن يتختم بالذهب ؟ قال : لا (١) .

٢٥ - معاني الاخبار : عن حمزة بن محمد العلوي ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيد الله بن علي الحلبي " عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال علي عليه السلام : نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله ولا أقول نهاكم عن التختيم بالذهب ، وعن ثياب القسي ، وعن مياثر الأرجوان ، وعن الملاحف المفدمة وعن القراءة وأنا راكع ، قال حمزة بن محمد : القسي ثياب يؤتى بها من مصرفها حرير (٢) .

٢٦ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد وعبد الله ابني محمد ابن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير مثله (٣) .

٢٧ - ومنه : بإسناده إلى البراء بن عازب قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن سبع نهانا أن نتختم بالذهب وعن الشرب في آنية الذهب والفضة وقال : من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة (٤) وعن ركوب المياثر ، وعن لبس القسي

(١) كتاب المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٧٤ .

(٢) معاني الاخبار ص ٣٠١ . وزاد بعده : وأصحاب الحديث يقولون : القسي

— بكسر القاف — وأهل مصر يقولون : القسي تنسب إلى بلاد يقال لها القس ، هكذا ذكره

القاسم بن سلام ، وقال : قد رأيتها ولم يعرفها الاصمعي .

(٣) الخصال ج ١ ص ١٣٩ .

(٤) وهذا النهي أيضاً من أدبه صلى الله عليه وآله على ما مر شرحه ، بانه قوله عز وجل

« ادخلوا الجنة أنتم وأزواجكم تحبرون » * يطاف عليهم بصحاف من ذهب وأكواب ، الزخرف : ٧١ ، وقوله تعالى : « وجزاءهم بما صبروا جنة وحريراً » * متكئين فيها على الأرائك ... و يطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قوارير قوارير من فضة —

وعن لبس الحرير والديباج والاستبرق (١) .

بيان : قال في النهاية : فيه أنه نهى عن لبس القسي هي ثياب من كتان مخلوط حرير يؤتى بها من مصر ، نسبت إلى قرية على ساحل البحر قريباً من تنيس يقال لها : القس بفتح القاف ، و بعض أهل الحديث يكسرها ، و قيل أصل القسي القزّي بالزاي منسوب إلى القز ، و هو ضرب من الأبريسم ، فأُبدل من الزاء سيناً ، و قيل هو منسوب إلى القس وهو الصقيع لبياضه انتهى .

وقال بعض شرّاح البخاري : هو بمهملة وتحتية مشدّدتين ، وفسّر بثياب مضلعة فيها حرير مثل الأترنج أو كتان مخلوط بحرير ، وقال في الذكري : بفتح القاف وتشديد السين المهملة المنسوب إلى القس موضع ، وهي من ثياب مصر فيها حرير انتهى ، ولما كان ظاهر كلام الأثر عدم كونه حريراً محضاً ، فالنهي محمول على الكراهة للونه ، أو لكونه مخلوطاً على ما قيل من كراهة المخلوط مطلقاً ، وإن لم يثبت ، والمقدم يظهر من الجوهري والفيروزآبادي وغيرهما أنه المشبع بالحمرة ، ومن بعضهم أنه المشبع بأي لون كان وبالنظر إلى المعنى الثاني كره الشيخ وجماعة الصلاة في الثياب المفدّمة بأي لون كان كما مرّ قال في الذكري : وفي المبسوط ولبس الثياب المفدّمة بلون من الألوان ، والنختم بالحديد مكروه في الصلاة ، فظاهره كراهية المشبع مطلقاً واختاره أبو الصلاح وابن الجنيّد وابن إدريس ، والأولى حمل رواية حماد عليه ، والتخصيص بالحمرة أخذه المحقّق من ظاهر كلام الجوهري انتهى .

قدروها تقديراً ، الانسان : ١٢-١٦ ، فالشرب من أواني الذهب والفضة ولباس الحرير كالإتكاه على الأرائك ، من نعيم أهل الجنة أعدت لهم نزلاً ، وأدب الموعود يقتضى أن يزهد عنها في هذه الدنيا حتى ينزل عليها في الدار الآخرة ويتنعم بها ، وأما الذي تنعم بها قبل الميعاد زاهداً فيها ظيلة حياته الدنيا فكانه رغب عن نعيم الآخرة ورضى بالحياة الدنيا من الآخرة .

وقال الفيروز آبادي : الاستبرق الديباج الغليظ معرب استبروة ، أو ديباج يعمل بالذهب ، أو ثياب حرير صفاق نحو الديباج أو قِدَّة حمراء كأنَّها قطع الأوتار .

٢٨- قرب الاسناد : عن محمد بن عبد الحميد وعبد الصمد بن محمد جميعاً ، عن حنان بن سدير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : قال النبي ﷺ لعلي عليه السلام : إِيَّاكَ أَنْ تَتَخْتَمَ بِالذَّهَبِ ، فَإِنَّهُ حَلِيَّتُكَ فِي الْجَنَّةِ ، وَإِيَّاكَ وَأَنْ تَلْبَسَ الْقَسِيَّةَ (١) .

٢٩- الاحتجاج وغيبة الشيخ : عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى صَاحِبِ الزَّمَانِ عليه السلام يَسْأَلُهُ عَنِ الْفَصِّ الْخَمَاهَنِ ، هَلْ تَجُوزُ فِيهِ الصَّلَاةُ إِذَا كَانَ فِي أَصْبَعِهِ ؟ فَكَتَبَ الْجَوَابَ : فِيهِ كِرَاهِيَةٌ أَنْ يَصَلِّيَ فِيهِ ، وَفِيهِ إِطْلَاقٌ ، وَالْعَمَلُ عَلَى الْكِرَاهِيَةِ (٢) .

بيان : الخماهن بالضم كلمة فارسيَّة ، قالوا حجر أسود يميل إلى الحمرة ، فالظاهر أَنَّهُ الحديد الصَّيْنِي (٣) وقيل : فيه سواد وبياض ، وفي بعض نسخ الاحتجاج الجوهر بدل الخماهن ولعله تصحيف ، وعلى تقديره فهو محمول على غير الجواهر التي يستحب التختُّم بها .

أقول : قد مرَّ الأخبار في أبواب آداب اللباس ، وسيأتي بعضها في باب حكم النساء في الصلاة .

(١) قرب الاسناد ص ٦٦ ط نجف ص ٣٧ ط حجر .

(٢) الاحتجاج ص ٢٧٠ ، غيبة الشيخ الطوسي ص ٢٣٨ .

(٣) وقال في البرهان بعد تعريفه بأنَّه حجر صلب أسود يضرب إلى الحمرة يسحق

للأورام الصفراوية : انه نوع من الحديد يقال له بالعربية حجر حديدى وصندل حديدى .

٦

((باب))

﴿ (الصلاة في الثوب النجس أو ثوب أصابه) ﴾

﴿ (بصاق أو عرق أو ذرق ، و حكم ثياب الكفار ،) ﴾

﴿ و ما لا يتم فيه الصلاة ﴾

الآيات : المدثر : وثيابك فطهر (١) .

تفسير : المتبادر تطهير الثياب من النجاسات فيجب في جميع الأحوال إلا ما أخرجه الدليل ، ومنها حال الصلاة ، وفسر في الروايات بالتشمير ، فيستفاد منه التطهير أيضاً ، إذ التعبير عن التشمير بالتطهير يومي إلى أن الغرض منه عدم تنجس الثوب ، وقيل المراد طهر نفسك عن الرذائل أولاً تلبسها على معصية ولاغدر ، وهما مدفوعان بأن المجاز لا يصار إليه إلا لقريظة أو نص نعم يمكن أن يقال : لعل المراد به التنظيف بناء على عدم ثبوت الحقايق الشرعية فتأمل .

١- قرب الاسناد : عن الحسن بن طريف ، عن الحسين بن علوان ، عن الصادق

عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام سئل عن البزاق يصيب الثوب ، فقال : لا بأس به (٢) .

وقال : إن علياً عليه السلام كان لا يرى بالصلاة باساً في الثوب الذي يشتري من النصارى

والمجوسى واليهودى قبل أن يغسل يعني الثياب التي تكون في أيديهم فيحبسونها ،

وليست بثيابهم التي يلبسونها (٣) .

(١) المدثر : ٤ ، والآية من المتشابهات بألم الكتاب : ظاهره الاستقلال وأنه واجب

الاتباع على الإطلاق ، وليس كذلك ، بل هو سنة في فريضة بتأويل النبي صلى الله عليه وآله

وأصل بيته ولذلك لا تبطل الصلاة بالاخلال به إلا عمداً كسائر السنن التي جعلت في الصلاة .

(٢ و ٣) قرب الاسناد ص ٤٢ ط حجر ، ٥٧ ط نجف وقد مر في ج ٨٠ ص ٤٦

وقابلنا الأخير على نسخة مخطوطة مصححة وفيه « فيجتنبونها » بمعنى يأخذونها جنباً

ولا يلبسونها .

بيان : الظاهر أن قوله «يعني» كلام بعض الرواة، أو صاحب الكتاب ، و
يحتمل أن يكون كلام الصادق عليه السلام و الظاهر شمول البزاق لبزاق الغير، وشمول
السؤال لحال الصلاة ، فيدل على جواز الصلاة في فضلات الانسان من عرقه و
نخامته و بصاقه و شعره و ظفره كما هو الظاهر من أكثر الأخبار ، و يظهر من كلام
بعض الأصحاب أيضاً ، و يشهد لذلك مصافحتهم في البلاد الحارة و معانقتهم مع
أزواجهم مع عدم الأمر بالغسل للصلاة ، و عدم انفكاكهم عن العرق غالباً ، قال
في المنتهى : لا بأس أن يصلي الانسان وعلى ثوبه شيء من شعره أو أظفاره وإن لم ينفضه
لأنهما طاهران لا مانع من استصحابهما في الصلاة .

ويؤيده ما رواه الشيخ (١) في الصحيح عن علي بن الريان قال : كتبت إلى
أبي الحسن عليه السلام : هل تجوز الصلاة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الانسان و
أظفاره من قبل أن ينفضه ويلقيه عنه ؟ فوقّع يجوز . فأنه وإن فرض المسئلة في
شعر الانسان نفسه ، لكن استشهاده بالخبر يعطي العموم ، وقد صرح بذلك بعض
المؤخرين ونسب الشهيد الثاني الفرق بين شعرات الانسان وغيره إلى بعض الأصحاب .
٢- قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جده علي بن جعفر ، عن
أخيه عليه السلام قال : سألته عن الرجل يرى في ثوبه خرق الحمام أو غيره ، هل يصلح
له أن يحكّه وهو في صلاته ؟ قال : لا بأس (٢) .

وسألته عن الرجل يشتري ثوباً من السوق ليبساً لا يدري لمن كان ؟ يصلح له
الصلاة فيه ؟ قال إن كان اشتراه من مسلم فليصل فيه ، وإن كان اشتراه من نصراني
فلا يصل فيه حتى يغسله (٣) .

٣- السرائر : من جامع البزنطي ، عن الرضا عليه السلام مثله إلا أنه قال في آخره
لا يلبسه ولا يصل فيه (٤) .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤١ .

(٢) قرب الاسناد ص ١١٧ ط نجف ٨٩ ط حجر .

(٣) ، ص ١٢٦ ط نجف . (٤) السرائر ص ٤٦٥ .

بيان : ظاهر الجواب الأول جواز الصلاة في خرق الطيور ، وعدم كون الحك فعلاً كثيراً ، والثاني يدل على جواز الصلاة في ثوب أصابه عرق الغير ، وعلى نجاسة أهل الكتاب ، ولعله إماماً محمول على العلم بالملاقات ، أو النهي على التنزيه ، وقد مر القول فيه مع سائر الأخبار في كتاب الطهارة (١) .

٤- قرب الاسناد : بسنده عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن أكسية الطرعزى والخفاف ينقع في البول أيسلّى فيها ؟ قال : إذا غسلت بالماء فلا بأس (٢) .

بيان : الطرعزى بكسر الميم والعين وتشديد الزاء المفتوحة الزغب الذي تحت شعر العنز ، والغسل في الخفاف ، لعله على الاستحباب ، لكونها ممّا لا تتم الصلاة فيه منفرداً ، وقد مر تفصيل تلك الأحكام .

٥ - الاحتجاج وغيبة الشيخ : بسنديهما أنه كتب الحميري إلى القائم عليه السلام أن عندنا حاكّة مجوس يأكلون الميتة ولا يغتسلون من الجنابة ، وينسجون لنا ثيابنا ، فهل تجوز الصلاة فيها قبل أن تغسل ؟ فخرج الجواب : لا بأس بالصلاة فيها (٣) .

بيان : حمل على ما إذا لم يعلم ملاقاتهم لها بالرطوبة ، وإن غلب الظن بها .

٦- فقه الرضا : قال عليه السلام : إن أصاب قلنسوتك أو عمامتك أو التكة أو الجورب أو الخف مني أو بول أو دم أو غائط فلا بأس في الصلاة فيه ، وذلك أن الصلاة لا يتم في شيء من هذه وحده (٤) .

وقال عليه السلام : روي في دم الدماميل يصيب الثوب والبدن أنه قال : يجوز فيه

(١) راجع ج ٨٠ ص ٤٦ .

(٢) قرب الاسناد ص ١١٦ ط نجف .

(٣) الاحتجاج ص ٢٧٠ ، غيبة الطوسي ص ٢٤٨ .

(٤) فقه الرضا ص ٦ .

الصلاة ، وأروى أنه لا بأس بدم البعوض والبراغيث (١) .
وأروى ليس دمك مثل دم غيرك ونروى قليل البول والغائط والجنابة وكثيرها
سواء لا بد من غسله إذا علم به ، فإذا لم يعلم به أصابه أم لم يصبه ، رش على
موضع الشك الماء ، فإن تيقن أن في ثوبه نجاسة و لم يعلم في أي موضع على
الثوب غسل كله (٢) .
ونروى أن بول ما لا يجوز أكله في النجاسة ذلك حكمه ، وبول ما يؤكل لحمه
فلا بأس به (٣) .

بيان : قد مر الكلام في تلك الأحكام في كتاب الطهارة .
٧ - كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته
عن رجل أصاب [ب ثوب] به خنزير فذكروا هو في صلاته [قال :] فليمض فلا بأس ، وإن
لم يكن دخل في صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه إلا أن يكون فيه أثر فيغسله (٤) .
٨ - ومنه : قال : سألته عن ثياب النصراني واليهودي أ يصلح أن يصلي
فيه المسلم ؟ قال : لا (٥) .

بيان : الجواب الأول يدل على عدم وجوب غسل ما لاقاه الخنزير يا بساً
على الظاهر ، والثاني محمول على العلم بالملاقاة رطباً أو على الاستحباب ، كما
عرفت .

٩ - نوادر الراوندي : بإسناده عن موسى بن جعفر ، عن آبائه عليهم السلام قال :
سئل علي بن أبي طالب عليه السلام عن الصلاة في الثوب الذي فيه أبوال الخنافس و دماء
البراغيث ، فقال : لا بأس (٦) .

١٠ - دعوات الراوندي : عن محمد بن علي عليه السلام أنه سئل عن قوله تعالى :

(١-٣) فقه الرضا ص ٤١ .

(٤) المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٥٦ .

(٥) ج ١٠ ص ٢٦٢ .

(٦) نوادر الراوندي : لم نجده وقد مر في ج ٨٠ ص ١١٠ وفيه الخفافيش .

« وثيابك فطهر » قال : يعني فشمّر ، ثم قال : لا يجوز ثوبك كعبك ، فانّ الإسبال من عمل بني أمية .

١١- قرب الاسناد : بسنده عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن رجل عريان وقد حضرت الصلاة فأصاب ثوبه بعضه دم أو كآله أيسلّي فيه أو يسلّي عرياناً ؟ قال : إن وجد ماء غسله ، فان لم يجد ماء سلّي فيه ، ولم يصل عرياناً (١) .

بيان : اختلف الأصحاب في هذه المسئلة ، فذهب الشيخ وأكثر الأصحاب إلى أنّ من ليس معه إلا ثوب نجس ، وتعذّر تطهيره ، نزعه وسلّي عرياناً مومياً ، وقال ابن الجنيد : لو كان مع الرجل ثوب فيه نجاسة لا يقدر على غسلها ، كان صلاته فيه أحبّ إلى من صلاته عرياناً ، وقال العلامة في المنتهى والمحقق في المعتبر بالنخير من غير ترجيح ، والأخبار في ذلك مختلفة ، وجمع ابن الجنيد بينها بحمل أخبار الصلاة عارياً على الجواز ، وهذا ومثله على الاستحباب ، وهذا وجه قريب ، ويؤيده أنّ في الصلاة عارياً يفوت أصل الشرط أعني الستر مع الركوع والسجود والقيام ، بخلاف ما إذا سلّي في الثوب النجس فأنّه يفوت وصف من أوصاف الشرط ، ويأتي بالأركان صحيحة وأيضاً أخبار الصلاة (٢) في الثوب أصحّ سنداً .

وأجاب الشيخ عن هذه الأخبار بحمل الصلاة على صلاة الجنابة وبأنّ المراد الصلاة فيه إذا لم يتمكّن من نزعه ، وحمل خصوص هذا الخبر على أنّ المراد بالدم ما تجوز الصلاة فيه كدم السمك ولا يخفى ما في الجميع من التكلف ، والأولى الصلاة في الثوب وإن كان الأحوط الصلاة عارياً أيضاً .

١٢- قرب الاسناد : عن السندي بن محمد ، عن أبي البختري ، عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : السيف بمنزلة الرداء تصلّي فيه

(١) قرب الاسناد ص ١١٦ ط نجف ص ٨٩ ط حجر .

(٢) راجع التهذيب ج ١ ص ١٩٩ ، الكافي ج ٣ ص ٣٩٦ .

ما لم ترفيه دماً (١) .

بيان : التقييد بعدم رؤية الدم إما على الاستحباب ، أو هو مبنيٌّ على اختصاص الحكم بالملابس والأثواب ، وقد مرَّ القول فيه .

١٣- دعائم الاسلام : عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الصلاة في ثياب اليهود والنصارى والمجوس يعني التي لبسوها (٢) .

١٤- الهداية : كلَّ ما لا تتم الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه ، إذا أصابه قذر ، مثل العمامة والقلنسوة والتكّة والجورب والخف (٣) .

بيان : إطلاق كلامه يقتضي عدم الفرق في ما لا تتم الصلاة فيه كونه من الملابس وغيرها ، ولا في الملابس بين كونها في محالّها أم لا ، وإلى هذا التعميم أشار في المعتبر ، ونقل عن القطب الراونديّ أنّه حصر ذلك في خمسة أشياء : القلنسوة ، والتكّة ، والخفّ ، والنعل ، والجورب ، وعن ابن إدريس أنّه خصّ الحكم بالملابس ، واختاره العلامة في جملة من كتبه ، واعتبر كونها في محالّها والتعميم أظهر .

ثمّ أعلم أنّ إدخال العمامة في ذلك مما تفرّد به وكأنّه أخذه من الفقه (٤) ويشكل بأن أكثر العمامم ممّا تتم الصلاة فيها وحدها ، ولعلّ مراده عدم تمام الصلاة فيها مع بقاءها على تلك الهيئة ، وفيه ما لا يخفى ، وربما يحمل كلامه على العمامة الصغيرة التي لا يمكن ستر العورة بها كالعصابة كما ذكره القطب الراونديّ ، وبالجملة العمل بظاهره مشكل ، وإن احتمله بعض المحقّقين من المتأخّرين .

(١) قرب الاسناد ص ٦٢ ط حجر ص ٨٢ ط نجف

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) الهداية ص ١٥ ط الاسلامية .

(٤) فقه الرضا ص ٦ ، وقد مر تحت الرقم ٦ .

٧

* ((باب)) *

* (حكم المختضب في الصلاة) *

١- العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن إسماعيل بن مرار عن يونس ، عن جماعة من أصحابنا قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام ما العلة التي من أجلها لا يحل للمرجل أن يصلي وعلى شارب به الحنث ؟ قال : لأنه لا يتمكن من القراءة والدعاء (١).

٢- ومنه : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، وغيره ، عن أبان ، عن مسمع بن عبد الملك قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يصلي المختضب ، قلت : جعلت فداك ولم ؟ قال : إنه محصر (٢) .

بيان : محصر أي ممنوع عن القراءة والذكر ، وبعض أفعال الصلاة ، قال في النهاية : الاحصار المنع والجبس ، يقال أحصره المرض أو السلطان : إذا منعه عن مقصده ، فهو محصر ، وحصره إذا حبسه فهو محصور .

٣- قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جده علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سأله عن الرجل والمرأة يصلح لهما أن يصليا وهما مختضبان بالحنث والوسمة ؟ قال : إذا برز الظم والمنخر فلا بأس (٣) .

٤- المحاسن : عن أبيه ، عن أبان ، عن مسمع بن عبد الملك قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يختضب الجنب ولا يجامع المختضب ، ولا يصلي المختضب

(١) علل الشرائع ج ٢ ص ٣٢ .

(٢) علل الشرائع ج ٢ ص ٣٢ .

(٣) قرب الاسناد ص ٩١ ط حجر ، ومثله في المسائل : البحار ج ١٠ ص ٢٦٩ .

قلت : جعلت فداك لم لا يجمع المختضب ولا يصلي ؟ قال : لأنّه مختضب (١) .
بيان : أي الخضاب واقعاً له تأثير في المنع ، و ليس عليكم أن تعلموا سببه ،
ولا يبعد أن يكون «لأنّه محصر» فصحّف ، لأنّ الراوي واحد ، ويمكن الجمع
بين الأخبار بحمل أخبار المنع على ما إذا منع القراءة أو بعض الأفعال ، وأخبار
الجواز على عدمه ، فيكون المنع محمولاً على الحرمة أو المنع على ما إذا لم يأت
بالأفعال على وجه الكمال ، فيكون النهي للتنزيه ، فلا ينافي الجواز .
قال في المنتهى : لا بأس للرجل والمرءة أن يصلّيا وهما مختضبان ، أو
عليهما خرقة الخضاب إذا كانت طاهرة ، ثمّ استشهد بصحيفة رفاعه (٢) وخبر سهل
ابن اليسع (٣) ثمّ قال : هذا وإن كان جائزاً إلا أنّ الأولى نزع الخرقة و أن
يصلي ويده بارزة ، و استدلّ بخبر الحضرمي المشتمل على المنع (٤) ثمّ قال :
ولا فرق بين الرجل والمرءة في ذلك لرواية عمّار (٥) وصحيفة عليّ بن جعفر (٦) .



(١) المحاسن ص ٣٣٩ .

(٢ و ٣) التهذيب ج ١ ص ٢٣٨ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٢٣٧ ، الكافي ج ٣ ص ٤٠٨ .

(٥ و ٦) التهذيب ج ١ ص ٢٣٨ .

٨

* ((باب)) *

* ((حكم ناسي النجاسة في الثوب والجسد وجاهلها)) *

« (و حكم الثوب المشتبه) »

١- العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن زرعة ، عن سماعة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا دخلت الغائط فقضيت الحاجة و لم تهرق الماء ، ثم توضأت ونسيت أن تستنجي ، فذكرت بعد ما صليت فعليك إعادة الوضوء والصلاة و غسل الماء و نسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادة الوضوء والصلاة و غسل ذكرك ، لأن البول مثل البراز (١) .

بيان : قد سبق الكلام فيه في كتاب الطهارة (٢) وأن الأشهر في ناسي استنجاء البول ذلك ، و في نسيان استنجاء الغائط عدم إعادة مطلقا ، والأحوط العمل بالمشهور .

٢- تفسير علي بن إبراهيم : من كان عليه ثوبان فأصاب أحدهما بول أو قدر أو جنابة ولم يدر أي الثوبين أصاب القدر ، فإنه يصلي في هذا وفي هذا ، فإذا وجد الماء غسلهما جميعاً (٣) .

بيان : يدل على وجوب الصلاة في كل من الثوبين المشتبهين ، كما هو المشهور بين الأصحاب ، والظاهر أخذه من الرواية ، لأنه من أرباب النصوص ويدل عليه حسنة صفوان (٤) ونقل الشيخ في الخلاف عن بعض علمائنا أنه يطرحهما و يصلي

(١) علل الشرائع ج ٢ ص ٢٦٧ .

(٢) راجع ج ٨٠ ص ٢٠٨ .

(٣) تفسير القمي ص ٧٠ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ١٩٩ .

عرياناً ، و جعله في المبسوط رواية ، واختاره ابن إدريس والأؤول أقوى للرواية المتقدمة ولورود الروايات بالصلاة في الثوب المتيقن النجاسة ، والمشهور في الثياب الكثيرة المشبهة أيضاً ذلك ، إلا أن يضيق الوقت فيصلّي عرياناً على الأشهر ، والأظهر تعيين الصلاة في الممكن ، وإن كان واحداً إذا أظهر حبواز الصلاة في الثوب المتيقن النجاسة ، بل تعيينها كما مرّ .

٣ - فقه الرضا : قال عليه السلام : إن كنت أهرقت الماء فتوضأت و نسيت أن تستنجي حتى فرغت من صلاتك ، ثم ذكرت فعليك أن تستنجي ثم تعيد الوضوء والصلاة (١) .

و قال عليه السلام : قدرني وفي المنى إذا لم تعلم من قبل أن تصلّي فلا إعادة عليك (٢) .

٤ - السرائر : من كتاب المشيخة لابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن رأيت في ثوبك دمأ وأنت تصلّي ولم تكن رأيت قبل ذلك فأتم صلاتك ، فإذا انصرفت فاغسله ، قال : وإن كنت رأيت قبل أن تصلّي فلم تغسله ثم رأيت بعد وأنت في صلاتك ، فانصرف واغسله وأعد صلاتك (٣) .

بيان : يدل ظاهره على أن الجاهل إذا رأى في أثناء الصلاة لا يستأنف ولا يطرح ، بل يتم الصلاة فيه ، ويحمل على ما إذا لم يكن عليه غيره ، أولم يكن له ثوب غيره أصلاً ، وعلى أن الناسي إذا رأى في الأثناء يستأنف ، وسيأتي تفصيل القول فيه .

٥ - قرب الاسناد : عن محمد بن الوليد ، عن عبدالله بن بكير قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أعار رجلاً ثوباً فصلّي فيه وهو لا يصلّي فيه ، قال : لا يعلمه

(١) فقه الرضا ص ٣ .

(٢) فقه الرضا ص ٦ .

(٣) السرائر ص ٣٧٣ .

قلت : فان أعلمه قال : يعيد (١) .

بيان : ظاهره أن قول المالك بالنجاسة وغيرها معتبر مقبول ، ويدل على أنه لا يلزم إعلام الجاهل بشيء لا يجوز له مع علمه ، ويدل عليه أيضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن الرجل يرى في ثوب أخيه دماً وهو يصلي قال : لا يؤذيه وفي بعض النسخ لا يؤذنه حتى ينصرف (٢) . و أمّا الأمر بالاعادة مع الاعلام فلعله محمول على الاستحباب ، أو على ما إذا صلى بعد الإخبار ، وإن كان بعيداً ، لماستعرف من عدم إعادة الجاهل ولما رواه الشيخ في الصحيح عن العيص قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل أياًماً ثم إن صاحب الثوب أخبره أنه لا يصلي فيه ، قال : لا يعيد شيئاً من صلاته (٣) .

وقال في التذكرة : لو استعار ثوباً وصلى فيه ثم أخبره المالك بنجاسته لم تجب عليه الاعادة ، خصوصاً إذا خرج الوقت عملاً بالأصل ، ولأن قول الغير لا يقبل في حقه ، ولصحيحة العيص .

٦ - نوادر الراوندى : بإسناده عن موسى بن جعفر ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال علي عليه السلام : من صلى في ثوب نجس فلم يذكره إلا بعد فراغه فليعد صلاته (٤) .

بيان : يدل على إعادة الناسي و يحمل على الوقت أو على الاستحباب كما سيأتى .

٧ - العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : إنه أصاب ثوبي دم من الرعاف أو غيره أو شيء من مني فعلمت أثره إلى أن أصيب له ماء فأصببت الماء وقد حضرت الصلاة

(١) قرب الاسناد ص ٧٩ ط حجر ص ١٠٣ ط نجف .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٣٩ .

(٣) نوادر الراوندى : لم نجده .

و نسيت أن بثوبي شيئاً فصلّيت ثم إنني ذكرت بعد ، قال : تعيد الصلاة وتغسله ، قال : قلت : فان لم أكن رأيت موضعه ، وقد علمت أنه قد أصابه فطلبتَه فلم أقدر عليه فلمّا صلّيت وجدته ، قال : تغسله وتعيد .

قال : قلت : فان ظننت أنه قد أصابه و لم أتيقن ذلك ، فنظرت فلم أر شيئاً ثم طلبت رأيتَه فيه بعد الصلاة ، قال : تغسله ولا تعيد الصلاة ، قال : قلت : ولم ذاك ؟ قال : لأنك كنت على يقين من نظافته ، ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً ، قلت : فأنني قد علمت أنه أصابه و لم أدر أين هو فأغسله ؟ قال : تغسل من ثوبك الناحية التي ترى أنه أصابها حتّى تكون على يقين من طهارته .

قال : قلت : فهل على إن شككت في أنه أصابه شيء أن أنظر فيه فأقلبه ؟ قال : لا ، ولكنك إنما تريد بذلك أن تذهب الشك الذي وقع في نفسك ، قال : قلت : فأنني رأيتَه في ثوبي وأنا في الصلاة ، قال : تنقض الصلاة وتعيد إذا شككت في موضع منه ثم رأيتَه فيه ، وإن لم تشك ثم رأيتَه رطباً قطعت وغسلته ثم بنيت على الصلاة ، فإنك لا تدري لعلّه شيء وقع عليك ، فليس لك أن تنقض بالشك اليقين (١) .
توضيح : قوله **﴿فإن شككت﴾** : «لأنك كنت على يقين» الخ أقول يحتمل هذا الكلام وجهين :

الاول : أن يكون المعنى أنك لمّا كنت أولاً على يقين من طهارة الثوب أي قبل أن تظن أنه أصابته نجاسة ، والمراد بقوله ثم شككت الظن الذي حصل له ، ثم انقلب الظن بالشك بعد النظر ، ولا عبرة بهذا الشك بعد علم الطهارة ، فقد صلّيت في ثوب محكوم بطهارته شرعاً ، فلا يلزمك الاعادة بطريان العلم بعد الصلاة بكون الثوب نجساً حالة الصلاة ، فيومي إلى إجزاء صلاة تكون ظاهراً موافقة للأمر

(١) علل الشرائع ج ٢ ص ٣٩ ، ورواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ١٩٩ .

الاستبصار ج ١ ص ٩١ .

وإن ظهر خلافه .

الثاني : أن يكون المراد بحالة اليقين مجموع حالتي اليقين والظن .
السابقتين ، و بحالة الشك حالة الرؤية أي كنت سابقاً على يقين من الطهارة و بعد
الظن والتفحص لم يزل ذلك اليقين وصلبت على تلك الحالة ، ثم شككت بعد
الرؤية في أنه هل كان حالة الصلاة الثوب نجساً أو طرأت النجاسة بعد حين الرؤية ،
فلا يحكم بمجرد الشك ببطلان الصلاة ، وعلى هذا لا يدل على عدم إعادة الجاهل ،
بل فيه إيماء إلى الاعادة ولا يخفى أن الأول أظهر .

و قال الشيخ البهائي قدس سره : ما تضمنه من قوله عليه السلام « تعيد الصلاة و
تغسله » يدل باطلاً على ما ذهب إليه الثلاثة قدس الله أرواحهم من أن من علم
بالنجاسة ثم نسيها وصلى ثم ذكر فعلية الاعادة في الوقت وخارجه ، وبه قال ابن
حمزة والعلامة وشيخنا الشهيد ، و نقل ابن إدريس على ذلك الاجماع ، وقال :
لولا الاجماع لما صرت إليه ، ويؤيد ذلك إطلاقه عليه السلام الاعادة في بعض الأخبار .
والشيخ في الاستبصار جمع بين هذه الأخبار بحمل ما تضمن الاعادة على أن المراد
به مع بقاء الوقت وما تضمن عدمها على ما إذا خرج الوقت وهو غير بعيد ، وقول
زرارة « فان ظننت أنه قد أصابه إلى آخره » وقوله عليه السلام : « لأنك كنت على يقين
من طهارتك ثم شككت » ربما استفيد منه أن ظن النجاسة لا يقوم مقام العلم ، وأن
الظن قد يطلق عليه اسم الشك وليس بشيء ، فان قول زرارة « فنظرت فلم أر شيئاً »
يعطي تغير ذلك الظن ، وقوله عليه السلام : « ثم شككت » ينبىء عن انقلاب ذلك الظن
بسبب عدم الرؤية شكاً .

و قد دل هذا الحديث على أن من شك في أن النجاسة هل أصابت ثوبه
فليس عليه أن ينظر إلى الثوب ويستعلم الحال ليصير على يقين من أمره بل يستصحب
طهارة الثوب إلى أن يتحقق ما يزيلها ، والمراد أن هذا التفحص ليس أمراً واجباً
عليه بحيث يعاقب على تركه ، و الظاهر أنه لو تفحص لاستعلام الحال تحصيلاً
لليقين ، و احتياطاً لأمر الدين واهتماماً بشأن العبادة ، لكان مثاباً وممثلاً لقوله

« دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » .

واعلم أن بعض الأصحاب جعل ما تضمنه هذا الحديث من قول زرارة « فأنني رأيته في ثوبي وأنا في الصلاة » وقوله عليه السلام في جوابه : « تنقض الصلاة » دالاً على أن من علم النجاسة في ثوبه ثم نسيها ورآها في أثناء الصلاة فإنه يقطع الصلاة ، وهو مبني على أن هذا القول من زرارة مندرج تحت قوله في أوّل الحديث أصاب ثوبي دم من الرعاف أو غيره إلى قوله « ونسيت أن بثوبي شيئاً » وأن قوله ﷺ : « تنقض الصلاة » منقطع عن قوله « وتعيد إذا شككت » إلى آخره .

وهو كما ترى ، فإن الظاهر أن هذا القول من زرارة غير مندرج تحت كلامه ذلك ، ولا منخرط في سلكه ، وأن قوله ﷺ « تنقض الصلاة » غير منقطع عن قوله « وتعيد إذا شككت » بل هو مرتبط به .

وظنني أن هذا القول من زرارة إن جعل مرتبطاً بما قبل فليجعل مرتبطاً بقوله « فبل على إن شككت » فكأنه قال : إذا شككت قبل الصلاة في إصابته ثوبي ثم رأيته فيه وأنا في الصلاة فما الحكم ؟ فأجابه ﷺ بأنه إذا سبق شكك في موضع من الثوب أنه أصابه نجاسة ثم رأيته وأنت في الصلاة فانتقض الصلاة وأعدّها ، وإن لم يكن سبق منك شك في إصابة النجاسة وكنت خالي الذهن من ذلك ، ثم رأيته على وجه يحتمل تجددّه في ذلك الوقت ، قطعت الصلاة وغسلته ثم بنيت ولعل بعض الشقوق الأخر المحتملة كان زرارة عالماً بها ، فلذلك سكت ﷺ عن التعمُّض لها انتهى .

وقال الشهيد طاب ثراه في الذكرى : ولو قيل لا إعادة على من اجتهد قبل الصلاة ، ويعيد غيره ، أمكن لما رواه محمد بن مسلم (١) عن أبي عبد الله ﷺ قال : ذكر المنى فشدّه وجعله أشدّ من البول ثم قال : إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة ، فإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت

فيه ثم رأيناه بعد فلا إعادة عليك . وكذا البول إن لم يكن إحداث قول ثالث .
أقول : قد مرّ بعض القول منّا فيه في كتاب الطهارة (١) .

٨ - قرب الاسناد : و كتاب المسائل بسنديهما ، عن عليّ بن جعفر ،
عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن رجل احتجم فأصاب ثوبه دم فلم يعلم به حتى
إذا كان من الغد كيف يصنع ؟ قال : إن كان رآه فلم يغسله فليقض جميع ما فاتته
على قدر ما كان يصلي ، ولا ينقص منها شيء ، وإن كان رآه وقد صلى ، فليعتدّ
بتلك الصلاة ثم ليغسله (٢) .

بيان : يستفاد منه بظاهره إعادة العامد والناسي في الوقت و خارجه ، وعدم
إعادة الجاهل مطلقاً ، و جملة القول فيه أنّه لا خلاف في العامد العالم بعدم جواز
الصلاة في الثوب النجس أنّه يعيد في الوقت و خارجه ، إن لم تكن النجاسة من
المستثنيات ، و أمّا العامد الجاهل للحكم فالمشهور فيه أيضاً ذلك ، وفيه إشكال ، وإن
كان العمل بالمشهور أحوط بل أقوى .

و أمّا الناسي فذهب الشيخ في أكثر كتبه و المفيد و المرتضى و ابن إدريس
إلى الإعادة في الوقت و خارجه ، و حكى عن الشيخ في بعض أقواله عدم وجوب
الإعادة مطلقاً ، و مال إليه في المعتبر ، و ذهب في الاستبصار إلى أنّه يعيد في الوقت
دون خارجه ، جمعاً بين الأخبار كما عرفت ، و الأحوط الأوّل والثاني لعلّه أقوى

(١) راجع ج ٨٠ ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) قرب الاسناد ص ٩٥ ط حجر ، ١٢٥ ط نجف : ووجه الحديث - مع ما سبق
في ذيل قوله تعالى « وثيابك فطهر » و الرجز فاهجر ، أن طهارة الثوب و البدن من سنن
الصلاة فلا تبطل الصلاة بالاخلال به الا عمداً - أن الذي علم بنجاسة الثوب و البدن ثم
نسى وصلى بالنجاسة ، كالعامة حيث أهمل طهارته حين علم بالنجاسة حتى نسيه . وفي الموثق
عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يرى في ثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى
يصلي ، قال : يعيد صلاته ، كي يهتم بالشئ إذا كان في ثوبه ، عقوبة لنسيانه ، قلت : فكيف
يصنع من لم يعلم ؟ أيعيد حين يرفعه ؟ قال : لا ، ولكن يستأنف .

إذ يمكن حمل أخبار الإعادة على الاستحباب .
و أمّا الجاهل للنجاسة إذا لم يعلم إلاّ بعد الصلاة ، فالمشهور عدم الإعادة مطلقاً ، و قال الشيخ في المبسوط : يعيد في الوقت خاصّة ، و ظاهرهم الاتفاق على عدم وجوب القضاء إذا علم بها بعد الوقت ، و نقل في المهدّب عليه الاجماع ، و ربّما ظهر من عبارة المنتهى تحقيق الخلاف فيه أيضاً ، و الأظهر عدم الإعادة مطلقاً .

ولو وجد في ثوبه أو جسده نجاسة وهو في الصلاة فأمّا أن يعلم سبقها على الصلاة أم لا ؟ أمّا الأوّل فقد صرّح الشيخ في المبسوط و النهاية والفاضلان ومن تبعهم بأنّه يجب عليه إزالة النجاسة ، أو إلقاء الستر النجس ، و ستر العورة بغيره مع الامكان ، و إتمام الصلاة ، و إن لم يمكن إلاّ بفعل المبطل كالفعل الكثير و الاستدبار بطلت صلاته واستقبلها بعد إزالة النجاسة .

قال في المعتبر : و على قول الشيخ الثاني يستأنف ، و أشار بالقول الثاني إلى ما نقله عن المبسوط من إعادة الجاهل الذي لم يعلم بالنجاسة حتّى فرغ من صلاته في الوقت .

و قال السّيد في المدارك : و يشكل بمنع الملازمة ، إذ من الجائز أن تكون الإعادة لوقوع الصلاة بأسرها مع النجاسة ، فلا يلزم مثله في البعض ، و بأنّ الشيخ قطع في المبسوط بوجوب المضيّ في الصلاة مع التمكن من إلقاء الثوب وستر العورة بغيره ، مع حكمه فيه بإعادة الجاهل في الوقت .

و قد اختلف الروايات في ذلك ، فمقتضى روايتي زرارة و محمد بن مسلم المتقدّمين تعين القطع مطلقاً سواء تمكّن من إلقاء الثوب و ستر العورة بغيره أم لا و روى محمد بن مسلم (١) في الحسن قال : قلت له : الدّم يكون في الثوب عليّ وأنا في الصلاة ، قال : إن رأيته وعليك ثوب غيره فاطرحه وصل ، و إن لم يكن عليك

غيره فامض في صلاتك ولا إعادة عليك ، ويدل على عدم إعادة الجاهل إن علم في الأثناء ، وكذا صحيحة ابن سنان (١) السابقة ويدل هذا على جواز إتمام الصلاة في الثوب إن لم يكن عليه غيره ، ويمكن حملها على ما إذا لم يكن له غيره .

وقال بعض المحققين : الجمع بين الروايات يتحقق بحمل ما تضمن الأمر بالاستيناف على الاستحباب ، وإن جاز المضي في الصلاة مع طرح الثوب النجس ، إذا كان عليه غيره ، وإلا مضى مطلقاً ولا بأس بالمصير إلى ذلك ، وإن كان الاستيناف مطلقاً أولى وأحوط .

وأما الثاني وهو أن لا يعلم السبق فالأظهر وجوب طرح النجاسة أو غسلها وإتمام الصلاة ما لم يكثر الفعل ، وإلا استأنف وجعل في المعتبر وجوب الاستيناف هنا مبنيّاً على القول بإعادة الجاهل في الوقت ، والاشكال في هذا البناء أكثر من السابق .

ولو صلى ثم رأى النجاسة وشك هل كانت عليه في الصلاة أم لا ؟ فالصلاة ماضية ، قال في المنتهى لا نعرف فيه خلافاً بين أهل العلم ، ولو علم بالنجاسة السابقة في أثناء الصلاة عند تضييق الوقت عن الإزالة والاستيناف فقد قطع الشهيد في البيان بوجوب الاستمرار ، ومال إليه في الذكرى ، والمسئلة مشكلة ، ولعل الأحوط الصلاة مع النجاسة والقضاء بعد الإزالة .

ثم أعلم أن الظاهر من الأدلة أن الجاهل والناسي في سائر الشروط حكمهما عدم الإعادة في الوقت وخارجه كالمصلي في الميتة أو الحرير أو جلد مالا يؤكل لحمه أو الساجد على النجس ، أو مالا يصح السجود عليه ، أو المصلي مكشوف العورة وغير ذلك ، إلا في استقبال القبلة ، فإن فيه كلاماً سيأتي .

((باب))

* « (الصلاة في النعال والخفاف ، وما يستر) » *

* « (ظهر القدم بلاساق) » *

١- غيبة الشيخ والاحتجاج : فيما كتب الحميريُّ إلى الناحية المقدّسة : هل يجوز للرجل أن يصلي وفي رجله بطيطة لا يغطي الكعبين أم لا يجوز ؟ فخرج الجواب : جائز (١) .

ايضاح : قال في القاموس : البطيطة رأس الخف بلاساق انتهى .

أقول : اختلف الأصحاب في الصلاة فيما يستر ظهر القدم ولا ساق له بحيث يغطي المفصل الذي بين الساق والقدم و شيئاً من الساق ، وإن قل ، فذهب المفيد في المقنعة والشيخ في النهاية وابن البراج و سائر و الفضلان إلى التحريم ، إلا أن سائراً استثنى الصلاة على الموتى ، والأشهر الكراهة ، واستدلّ الأولون بعدم صلاة النبي ﷺ والصحابة والتابعين في هذا النوع وهو ممنوع ، وعلى تقدير التسليم لا يدلّ على التحريم ، وهذا الخبر يدلّ على الجواز وهو أقوى ، واستند من حكم بالكراهة إلى الخروج عن الخلاف ، وذكر الأكثر أن الحكم مختصّ بما يستر ظهر القدم كلّهُ ، ولا يبعد شموله لما يستر أكثر ظهر القدم أيضاً ، لتمثيلهم بالشمشك والنعال السندية ، فإن أكثرها لا تستر جميع ظهر القدم ، وعلى ما اخترنا لاجدوى في تحقيق ذلك .

و أمّا ما لا يستر أكثر ظهر القدم كالنعال العربية أو ماله ساق كالجرموق والخف فلا خلاف في جواز الصلاة فيها ، وعدم كراهتها .

٢ - العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن ميمون القدّاح ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : إن كلّ شيء عليك تصلي

فيه يسبّح معك ، قال : و كان رسول الله ﷺ إذا أقيمت الصلاة لبس نعليه و صلى فيهما (١) .

٣- العيون : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن فضال قال : رأيت أبا الحسن عليه السلام عند رأس النبي ﷺ صلى ست ركعات أو ثمان ركعات في نعليه (٢) .

بيان : ذكره الأصحاب في استحباب الصلاة في النعل العربية ، و مقتضى الروايات استحبابها في النعل مطلقاً و قيل الوجه في حملها على العربية أنها هي المتعارفة في ذلك الزمان ، ولعل الإطلاق أولى .

٤ - الغوالي : روي في الخبر عن النبي ﷺ أنه قال في النعلين يصيبهما الأذى : فليمسحهما و ليصل فيهما .

٥- دعائم الاسلام : عن جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال : صل في خفيك و في نعليك إن شئت (٣) .

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ٢٥ .

(٢) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٧ في حديث .

(٣) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٢٧ .

☆ ((أبواب)) ☆

❖ « (مكان المصلي و ما يتبعه) » ❖

١ ☆ ((باب)) ☆

❖ « (أنه جعل للنبي (ص) ولامته الأرض مسجداً) » ❖

١ - معاني الاخبار و العلل والخصال : عن محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبدالله و محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى و أحمد ابن أبي عبدالله البرقي ، عن محمد بن خالد البرقي ، عن محمد بن سنان ، عن أبي الجارود ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : أُعْطِيَ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهَا أَحَدٌ قَبْلِي : جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَ طَهُورًا ، وَ نَصَرْتُ بِالرَّعْبِ وَ أُحِلَّ لِي الْمَغْنَمُ ، وَ أُعْطِيَ جَوَامِعُ الْكَلِمِ ، وَ أُعْطِيَ الشَّفَاعَةُ (١) .

بيان : « جعلت لي الأرض مسجداً » أي محلّ صلاة كما فهمه الأكثر ، و دلّت عليه الأخبار الآتية ، فأطلق السجود على الصلاة تسمية للكل باسم الجزء و يظهر وجه التخصيص ممّا سيأتي ، أو محلّ سجود فيدلّ على جواز السجود على جميع أجزاء الأرض (٢) إلا ما أخرجه الدليل أو الأعمّ منهما و طهوراً أي للتيمم فيدلّ على جواز التيمم على جميع أجزاء الأرض إلا ما خرج بالدليل ، ويحتمل شموله لحجر الاستنجاء ، و تعفير الاناء ، و تطهير النعل و الرّجل وغيرها ممّا مرّ

(١) معاني الاخبار ، ٥١ ، علل الشرائع ج ١ ص ١٢٢ ، الخصال ج ١ ص ١٤٠

و اللفظ والسند للخصال على السيرة المعهودة .

(٢) راجع في ذلك ج ٨١ ص ١٦٥ - ١٦٦ .

تفصيله ، و نصرته بالرعب مسيرة شهر أو شهرين من خصائصه المشهورة ﷺ قال في النهاية فيه : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، الرعب الخوف و الفزع ، كان أعداء النبي ﷺ قد أوقع الله في قلوبهم الخوف منه ، فاذا كان بينه و بينهم مسيرة شهر هابوه و فزعوا منه ، و حلّ المغنم لأن ساير الأمم كانوا يحرقون غنائم الكفار و قال في النهاية : فيه أوتيت جوامع الكلم : يعني القرآن ، جمع الله بلطفه في الألفاظ اليسيرة منه معاني كثيرة ، واحدها جامعة ، أي كلمة جامعة ، و منه الحديث في صفته ﷺ أنه كان يتكلم بجوامع الكلم أي أنه كان كثير المعاني قليل الألفاظ .

٤- الخصال : عن محمد بن علي بن شاه ، عن محمد بن جعفر البغدادي ، عن أبيه ، عن أحمد بن السخت ، عن محمد بن الأسود ، عن أيوب بن سليمان ، عن أبي البختري ، عن محمد بن حميد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ صلى الله عليه وآله قال : قال الله تعالى : جعلت لك ولأئمتك الأرض كلها مسجداً و ترابها طهوراً الخبر (١) .

٣ - مجالس ابن الشيخ : عنه عن المفيد ، عن محمد بن علي بن رباح ، عن أبيه ، عن الحسن بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رئاب ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله جعل لي الأرض مسجداً و طهوراً أينما كنت منها أتيتم من تربتها و أصلي عليها (٢) .

و منه عن أبيه ، عن جماعة ، عن أبي المفضل ، عن محمد بن محمد بن سليمان ، عن عبد السلام بن عبد الحميد ، عن موسى بن أعين . قال أبو المفضل : وحدّثني نصر ابن الجهم ، عن محمد بن مسلم بن واردة ، عن محمد بن موسى بن أعين ، عن أبيه ، عن عطا بن سائب ، عن الباقر ، عن آبائه ﷺ ، عن النبي ﷺ قال : جعلت لي الأرض مسجداً و طهوراً الخبر (٣) .

(١) الخصال ج ٢ ص ٤٨ ، و مثله في ج ١ ص ٩٤ .

(٢) أمالي الطوسي ج ١ ص ٥٦ .

(٣) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٩٨ .

٣ - ارشاد القلوب : عن موسى بن جعفر ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في جواب اليهودي الذي سأله عن فضل النبي صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام : قال الله تعالى في ليلة المعراج : إنني جعلت على الأمم أن لا أقبل منهم فعلاً إلا في بقاع الأرض التي اخترتها لهم ، وإن بعدت ، وقد جعلت الأرض لك ولائمتك طهوراً ومسجداً ، فهذه من الأوصار ، وقد رفعتها عن أمتك (١) .

٥ - المحاسن : عن إبراهيم بن محمد الثقفي ، عن محمد بن مروان جميعاً ، عن أبان بن عثمان ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الله تبارك وتعالى أعطى محمداً صلى الله عليه وآله شرايع نوح وإبراهيم وموسى وعيسى إلى أن قال : وجعل له الأرض مسجداً ، طهوراً (٢) .

٦ - المعتبر : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً : أينما أدر كنتني الصلاة صليت (٣) .
أقول : سيأتي بعض الأخبار في الأبواب الآتية ، وقد مر بعضها في المجلدات السابقة .

تفريع

قد عرفت أنه يستفاد من تلك الأخبار المتواترة معنى جواز الصلاة في جميع بقاع الأرض ، إلا ما أخرجه الدليل . فمنها المكان المغصوب للاجماع على عدم جواز التصرف في ملك الغير ، إلا باذنه صريحاً أو فحوى أو بشاهد الحال ، وربما يجوز بعض المحدثين الصلاة في المغصوب لعموم تلك الأخبار ، وهو ضعيف للآيات والأخبار الكثيرة الدالة على تحريم الظلم والغصب والتصرف في مال الغير ، بنظر إذنه .

(١) ارشاد القلوب ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٢) المحاسن : ٢٨٧ .

(٣) المعتبر : ١٥٨ .

وروى الكليني في الحسن (١) عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال: من كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها ، فإنه لا يحل دم امرئ مسلم ولا ماله إلا بطيبة نفسه ، وسيأتي بعض الأخبار في آخر الباب ، وفي باب الغصب .

و أمّا بطلان الصلاة مع العلم بالغصب ، فقال في المنتهى : ذهب علماؤنا إلى بطلان الصلاة فيه ، وظاهره دعوى الاجماع ، وقال في المعتبر وهو مذهب الثلاثة وأتباعهم ، و ظاهره عدم تحقق الاجماع عليه [حيث] إن الفضل بن شاذان من قدماء أصحابنا ذكر في جواب من قاس من العامة صحة الطلاق في الحيض بصحة العدة مع خروج المعتدة من بيت زوجها ما هذا لفظه :

و إنما قياس الخروج والخراج كرجل دخل دار قوم بغير إذنهم فصلّى فيها فهو عاص في دخوله الدار و صلاته جائزة لأن ذلك ليس من شرائط الصلاة لأنّه منهي عن ذلك صلى أم لم يصل ، وكذلك لو أن رجلاً غصب رجلاً ثوباً أو أخذ قلبسه بغير إذنه فصلّى فيه لكانت صلاته جائزة ، و كان عاصياً في لبسه ذلك الثوب ، لأن ذلك ليس من شرائط الصلاة ، لأنّه منهي عن ذلك صلى أو لم يصل . و كذلك لو أنه لبس ثوباً غير طاهر أو لم يطهر نفسه أولم يتوجه نحو القبلة لكانت صلاته فاسدة غير جائزة ، لأن ذلك من شرائط الصلاة و حدودها لا يجب إلا للصلاة .

و كذلك لو كذب في شهر رمضان وهو صائم بعد أن لا يخرج كذبه من الايمان ، لكان عاصياً في كذبه ذلك ، و كان صومه جائزاً لأنّه منهي عن الكذب صام أم أفطر ، ولو ترك العزم على الصوم أو جامع لكان صومه فاسداً باطلاً ، لأن ذلك من شرائط الصوم و حدوده ، لا يجب إلا مع الصوم .

و كذلك لو حج وهو عاق لوالديه أو لم يخرج لغرمائه من حقوقهم ، لكان عاصياً في ذلك و كانت حجته جائزة ، لأنّه منهي عن ذلك حج أم لم يحج ولو

ترك الاحرام أو جامع في إحرامه قبل الوقوف لكانت حجته فاسدة غير جائزة ، لأن ذلك من شرائط الحج وحدوده ، لا يجب إلا مع الحج ومن أجل الحج ، وكل ما كان واجباً قبل الفرض و بعده فليس ذلك من شرائط الفرض ، لأن ذلك أتى على حده والفرض جائز معه ، وكل ما لم يجب إلا مع الفرض ، ومن أجل الفرض ، فإن ذلك من شرائطه ، لا يجوز الفرض إلا بذلك ، على ما بينا ، ولكن القوم لا يعرفون ولا يميزون ، ويريدون أن يلبسوا الحق بالباطل إلى آخر ما ذكره -ره-

فظهر أن القول بالصحة كان بين الشيعة بل كان أشهر عندهم في تلك الأعصار و كلام الفضل يرجع إلى ما ذكره محققوا أصحابنا من أن التكليف الإيجابي ليس متعلقاً بهذا الفرد الشخصي بل متعلق بطبيعة كلبية شاملة لهذا الفرد وغيره ، وكذا التكليف السلبي متعلق بطبيعة الغصب لا بخصوص هذا الفرد ، والنسبة بين الطبيعتين عموم من وجه ، فطلب الفعل والترك غير متعلق بأمر واحد في الحقيقة حتى يلزم التكليف بما لا يطاق ، وإنما جمع المكلف بينهما في فرد واحد باختياره فهو ممثل للتكليف الإيجابي باعتبار أن هذا فرد الطبيعة المطلوبة ، و امتثال الطبيعة إنما يحصل بالاتيان بفرد من أفرادها ، وهو مستحق للعقاب أيضاً باعتبار كون هذا الفرد فرداً للطبيعة المنهية .

وقيل : هذا القول غير صحيح على أصول أصحابنا ، لأن تعلق التكليف بالطبيعة مسلّم ، لكن لانزاع عندنا في أن الطبيعة المطلوبة يجب أن تكون حسنة و مصلحة راجحة متأكدة يصح للمحكيم إرادتها ، و قد ثبت ذلك في محله ، وغير خاف أن الطبيعة لا تتصف بهذه الصفات ، إلا من حيث التحصل الخارجي باعتبار أنحاء وجوداته الشخصية و حينئذ نقول : الفرد المحرّم لا يخلو إما أن يكون حسناً و مصلحة متأكدة مرادة للمشارع أم لا ؛ و على الأول لا يصح النهي عنه ، و على الثاني لم يكن القدر المشترك بينه و بين باقي الأفراد مطلوباً للمشارع ، بل المطلوب الطبيعة المقيّدة بقيد يختص به ما عدا ذلك الفرد فلا يحصل الامتثال بذلك الفرد لخروجه من أفراد المأمور به .

أقول : ويمكن المناقشة فيه بوجوه لو تعرضنا لها ، خرجنا عمّا هو مقصودنا في هذا الكتاب ، وبالجملّة الحكم بالبطلان أحوط وأولى ، وإن كان إثباته في غاية الاشكال .

فائدة

اعلم أنّهم ذكروا أنّه لا بدّ في مكان المصلّي من كونه مملو كاً عيناً أو منفعة كالمستأجر و الموصى للمصلّي بمنفعته والمُعمر والمستعار ، أو مأذوناً فيه صريحاً بأن يقال صلّ في هذا المكان ، أو فحوى كادخال الضيف منزله ، كذا أطلق الاصحاح ولو فرض وجود الأمارات على كراهة المالك للصلاة فيه بسبب من الأسباب كمخالفته له في الاعتقاد مثلاً ، لم يبعد عدم الجواز ، أو بشاهد الحال : وفسر بما إذا كان هناك أمانة تشهد بأنّ المالك لا يكرهه و ظاهر ذلك أنّه يكفي الظنّ برضا المالك و ظاهر كثير من عبارات الأصحاب اعتبار العلم برضاه ، والأوّل أنسب و أوفق بعمومات الأخبار السالفة ، و اعتبار العلم ينفي فائدة هذا الحكم إذ قلّما يتحقّق ذلك في مادّة .

بل الظاهر جواز الصلاة في كلّ موضع لم يتضرّر المالك بالكون فيه ، و كان المتعارف بين الناس عدم المضايقة في أمثاله ، وإن فرضنا عدم العلم برضا المالك هناك على الخصوص بسبب من الأسباب نعم لو ظهرت كراهة المالك لأمانة لم تجز الصلاة فيه مطلقاً .

و بالجملّة الظاهر أنّه لا خلاف بين الاصحاح في جواز الصلاة في الصحاري والبساتين إذا لم يتضرّر المالك بها ، ولم تكن أمانة تشهد بعدم الرضا ، وإن لم يأذن المالك صريحاً أو فحوى ، وفي حكم الصحاري الأماكن المأذون في غشيانها على وجه مخصوص إذا اتّصف به المصلّي كالحمامات والخانات والأرحية وغيرها ، ولا يقدح في الجواز كون الصّحراء ملوّى عليه بشهادة الحال ولومن الولي .

قال في الذكري : ولو علم أنّها ملوّى عليه ، فالظاهر الجواز لاطلاق الأصحاب ، وعدم تخيّل ضرر لاحق به ، فهو كالاستئصال بحائطه ، ولو فرض ضرر

امتنع منه ومن غيره، ووجه المنع أن الاستناد إلى أن المالك أذن بشاهد الحال و المالك هنا ليس أهلاً للأذن، إلا أن يقال : إن الولي أذن هنا ، والطفل لا بد له من ولي انتهى ، والعمدة عند الاستدلال بعموم الأخبار السالفة إذ لم يخرج تلك الافراد منها بدليل .

تتمة

اعلم أن المشهور بين الأصحاب أنه لا فرق في عدم جواز الصلاة في الملك المغصوب بين الغاصب وغيره ممن علم الغصب ، وجوز المرتضى و الشيخ أبو الفتح الكراجكي الصلاة في الصحاري المغصوبة استصحاباً لما كانت عليه قبل الغصب ، وهو غير بعيد ، ولو صلى المالك في المكان المغصوب صححت صلاته ، ونقل الاجماع عليه إلا من الزيدية ، ولو أذن المالك للغاصب أو لغيره في الصلاة صححت لارتفاع المانع ، وقال الشيخ في المبسوط : لو صلى في مكان مغصوب مع الاختيار لم تجز الصلاة فيه ، ولا فرق بين أن يكون هو الغاصب أو غيره ممن أذن له في الصلاة ، لأنه إذا كان الأصل مغصوباً لم تجز الصلاة فيه انتهى والظاهر أن مراده بالأذن الغاصب وإن كان الوهم لا يذهب إلى تأثير إذنه في الصحة ، إذ يمكن أن يكون الاشتراط مبنياً على العرف ، وأن الغالب أنه لا يتمكّن الغير من الصلاة فيه ، إلا بأذن الغاصب الغالب .

و حمله على إرادة المالك كما هو ظاهر المعتبر بعيد جداً ، إذ لاجبة للبطالان حينئذ ووجهه في الذكرى بأن المالك لمّا لم يكن متمكناً من التصرف فيه لم يفد إذنه الإباحة ، كما لو باعه ، فأنه باطل ، ولا يجوز للمشتري التصرف فيه ، وفيه نظر لمنع الأصل و بطلان القياس ، فلا يتم الحكم في الفرع ، وفي الذكرى أيضاً ويجوز أن يقرأ أذن بصيغة المجهول ، ويراد به الأذن المطلق المستند إلى شاهد الحال ، فإن طريان الغصب يمنع استصحابه كما صرح به ابن إدريس ، ويكون فيه التنبيه على مخالفة المرتضى - ره - و تعليل الشيخ مشعر بهذا انتهى ، وفيه ما ترى وليت شعري ما المانع عن الحمل على ما ذكرنا ، مع أنه أظهر في عبارته لفظاً ومعنى ، و

ما الداعي على الحمل على ما يوجب تلك التكاليف .
و سمعنا أن بعض أفاضل المتأخرين ممن ولي عصرنا زاد في الطنبور نعمة
و حكم بأنه لا يجوز للمالك أيضاً أن يصلي فيه ، لأنه يصدق عليه أنه مغصوب ،
وهذا فرع ورود تلك العبارة في شيء من النصوص ، ولانص فيه على الخصوص ، بل
إنما يستدلون بعموم مادل على عدم جواز التصرف في ملك الغير ثم يحتجّون
للبطلان بأن النهي في العبادة موجب للفساد ، ولا يجري ذلك في المالك ومن أذن له
فكم بين من يحكم بجواز الصلاة وصحتها للغاصب وغيره وإن منع المالك صريحاً ، وبين
من يقول بهذا القول .

ثم اعلم أنه على القول بالبطلان لافرق بين الفريضة والنافلة ، وهل تبطل
الصلاة تحت السقف والخيمة إذا كانا مغصوبين مع إباحة الأرض ؟ فيه إشكال ،
ولعل الأظهر عدم البطلان ، واستند القائل به إلى أن هذا تصرف في السقف و
الخيمة ، بناء على أن التصرف في كل شيء بحسب ما يليق به ، و الانتفاع به
بحسب ما أعد له .

و اختلفوا في بطلان الطهارة في المكان المغصوب فذهب المحقق إلى العدم ،
بناء على أن الكون ليس جزء منها ولا شرطاً فيها ، وإليه ذهب العلامة في المنتهى
والفرق بين الطهارة والصلاة في ذلك مشكل ، إذ الكون كما أنه مأخوذ في
مفهوم السكون ، مأخوذ في مفهوم الحركة ، وليس الوضوء والغسل إلا حركات
مخصوصة ، وليس المكان منحصراً فيما يعتمد عليه الجسم فقط ، فإن الملك والأحكام
الشرعية لا تتعلق به خاصة ، بل تعم الفراغ الموهوم ، أو الوجود ، فكل منهما
عبارة حقيقة عن الكون أو مشتمل عليه .

و إنما أطنبنا الكلام في هذا المقام لكثرة حاجة الناس إلى تلك المسائل ،
ودورانها على ألسن النخاص والعام ، والله يعلم حقايق الأحكام .

٧ - تحف العقول : للحسن بن علي بن شعبة عن النبي ﷺ أنه قال

في خطبة الوداع : أيها الناس إنما المؤمنون إخوة ، ولا يحل لمؤمن مال أخيه

إلا عن طيب نفس منه (١) .

و منه بإسناده عن أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لكميل قال : يا كميل انظر فيما تصلي وعلى ما تصلي إن لم يكن من وجهه وحله فلا قبول (٢) .

٨- بشارة المصطفى ، لمحمد بن أبي القاسم الطبري : عن إبراهيم بن الحسن البصري ، عن يحيى بن الحسن بن عتبة ، عن محمد بن الحسين بن أحمد ، عن محمد بن وهبان الديلمي ، عن علي بن أحمد العسكري ، عن أحمد بن المفضل عن راشد بن علي القرشي ، عن عبد الله بن حفص المدني . عن محمد بن إسحاق ، عن سعيد بن زيد بن أرطاة عن كميل بن زياد مثله (٣) .



(١) تحف العقول : ٣٣ .

(٢) تحف العقول : ١٦٩ ط الاسلامية .

(٣) بشارة المصطفى ص ٣٤ في حديث طويل ، وعندى في هذا المقام أن التصرف في المنسوب منكراً شرعاً يضاده طبيعة الصلاة ، لقوله تعالى : « ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » .

٢

(((باب)))

❖ « (طهارة موضع الصلاة وما يتبعها) » ❖

❖ « (من أحكام المصلي) » ❖

١ - قرب الاسناد : عن محمد بن الوليد ، عن ابن بكير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشاذ كونه يصيبها الاحتلام أيسلّى عليها ؟ قال : لا (١) .

بيان : الشاذ كونه في أكثر النسخ بالذال المعجمة ، وفي كتب اللغة بالمهملة ، وقد يقال إنّه معرّب شاديانه ، قال الفيروز آبادي : الشاذ كونه بفتح الدال ثياب غلاظ مضربة تعمل باليمن انتهى ، وظاهره وجوب طهارة جميع مكان المصلي كما نقل عن السيد ، وعن أبي الصلاح طهارة المواضع السبعة والمشهور بين الأصحاب عدم اشتراط طهارة غير موضع الجبهة كما يدلّ عليه أكثر الأخبار بل يظهر من بعضها عدم اشتراط طهارة موضع الجبهة أيضاً ، لكن نقل كثير من الأصحاب كالمحقق والعلامة والشهيد وابن زهرة عليه الإجماع ، لكن المحقق نقل عن الرّاوندي وصاحب الوسيلة أنّهما ذهبا إلى أنّ الأرض والبواري والحصر إذا أصابها البول وجففتها الشمس لا يطهر بذلك ، لكن يجوز السجود عليها ، واستجوده المحقق ، فلعلّ دعواهم الإجماع فيما سوى هذا الموضع ، وبالجملّة لو ثبت الإجماع لكان هو الحجّة ، وإلاّ فيمكن المناقشة فيه أيضاً ، فالخبر إمّا محمول على الاستحباب ، أو على ما إذا كان رطباً يسري إلى المصلي أو ثيابه ، وحمله على موضع الجبهة بعيد ، لبعده كون الشاذ كونه ممّا يصحّ السجود عليه .

٢ - قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر عليه السلام

(١) قرب الاسناد ص ١٠٤ ط نجف .

عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن البيت والدار لا تصيبها الشمس ، ويصيبها البول ، أو يغتسل فيه من الجنابة ، أيصلي فيه إذا جف ؟ قال : نعم (١) .
 قال : و سألته عن رجل مرّ بمكان قد رشّ فيه خمر قد شربته الأرض ، و بقي نداه أيصلي فيه ؟ قال : إن أصاب مكاناً غيره فليصل فيه ، و إن لم يصب فليصل ولا بأس (٢) .

قال : و سألته عن الرّجل يجامع على الحصى أو المصلي هل تصلح الصلاة عليه ؟ قال : إذا لم يصبه شيء فلا بأس وإن أصابه شيء فاغسله و صل (٣) .
 قال : و سألته عن الرّجل يكون على المصلي و الحصى ، فيسجد فيضع يده على المصلي و أطراف أصابعه على الأرض ، أو بعض كتفه خارجاً عن المصلي على الأرض قال : لا بأس (٤) .

قال : و سألته عن رجل يقعد في المسجد ورجله خارجة منه أو أسفل من المسجد وهو في صلاته ، أيصلح له ؟ قال : لا بأس (٥) .
 قال : و سألته عن البواري يبلّ قصبها بماء قدز أتصلح الصلاة عليها إذا يبست قال : لا بأس (٦) .

توضيح : الجواب الأوّل و الآخر يدلّان على عدم اشتراط طهارة موضع الصلاة مطلقاً ، و حمل في المشهور على ما سوى موضع الجبهة ، ويمكن حمل الأخير على ما إذا جفّت بالشمس ، أو على ما إذا أريد بالقذر غير النجس . و الثاني إمّا على عدم الاشتراط المذكور أو على عدم نجاسة الخمر ، والحمل كما مرّ مع حمل

(١) قرب الاسناد ص ١١٨ ط نجف .

(٢-٣) قرب الاسناد ص ١١٩ ط نجف ص ٩١ ط حيدر .

(٤) قرب الاسناد ص ١٢٢ ط نجف .

(٥) قرب الاسناد ص ١٢٣ ط نجف .

(٦) قرب الاسناد ص ١٢٧ ط نجف .

الندى على غير المسري ، أو على ما إذا طرح عليه ثوباً أو غيره ، ويكون النهي مع إمكان الغير لكونه مقارباً للخمر ، ككراهة الصلاة في بيت فيه خمر ، و الثالث يدل على اشتراط الطهارة ، و الحمل على ما مر في الخبر السابق أو على موضع الجبهة على المشهور ، و الرابع يؤمى إلى استحباب طرح مصلى مخصوص للصلاة ، ويدل على أن كون أكثر الجسد عليه يكفي لتحقيق الاستحباب ، و كذا الخامس إن أريد بالمسجد المصلى ، كما هو الظاهر وحمله على المسجد المعهود بعيد .



٣

* (باب) *

* « (الصلاة على الحرير أو على التماثيل ، أو في) » *

« (بيت فيه تماثيل أو كلب أو خمر أو بول) » *

١ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جده علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن فراش حرير و مصلى حرير و مثله من الديباج هل يصلح للرجل النوم عليه ، و التكاؤ عليه ، و الصلاة عليه ؟ قال : يفرشه ويقوم عليه ولا يسجد عليه (١) .

و سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في بيت على بابه ستر خارجه فيه التماثيل و دونه ممائلي البيت ستر آخر ليس فيه تماثيل ، هل يصلح له أن يرخي الستر الذي ليس فيه التماثيل حتى يحول بينه وبين الستر الذي فيه تماثيل أو يجفف الباب دونه ويصلي ؟ قال : نعم لا بأس (٢) .

و سألته عن البيت قد صور فيه طير أو سمكة أو شبهه يعبث به أهل البيت ، هل تصلح الصلاة فيه ؟ قال : لا حتى يقطع رأسه أو يفسده ، و إن كان قد صلتى فليس عليه إعادة (٣) .

و سألته عن الدار و الحجرة فيها التماثيل أ يصلى فيها ؟ قال : لا يصلى فيها و شيء منها مستقبلك ، إلا أن لا تجد بداً فتهتك رؤوسها ، وإلا فلا تصل فيها (٤) .
المحاسن : عن موسى بن القاسم ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في بيت على بابه ستر إلى آخر الأسئلة

(١) قرب الاسناد ص ٨٦ ط حجر ص ١٢٢ ط نجف .

(٢-٤) قرب الاسناد : ٨٦ ط حجر ص ١١٣ ط نجف .

والأجوبة (١) .

بيان : يدلُّ الجواب الأوَّل على جواز افتراش الحرير في حال الصلاة و غيرها ، كما هو المشهور وقد مرَّ القول فيه ، وأمَّا الأجوبة الباقية ، فيظهر منها ومما سيأتي أنه إذا كان في البيت الذي يصلِّي فيه صورة حيوان على ما اخترنا أو مطلقاً ممَّا له مشابهة في الخارج على ما قيل ، يكره الصلاة فيه وتخفُّ الكراهة بكون الصورة على غير جهة القبلة ، أو تحت القدمين ، أو بكونها مستورة بثوب أو غيره ، أو بنقص فيها لاسيَّما ذهاب عينيها أو إحداهما ولو ذهب رأسها فهو أفضل ، ويحتمل ذهاب الكراهة بأحد هذه الأمور ، وإن كان الأحوط الاحتراز منها مطلقاً . والنمط محرَّكة ضرب من البسط .

٣ - المكارم : عن الحلبيِّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ربَّما قمتُ أصلي وبين يديَّ وسادة فيها تماثيل طائر فجعلت عليه ثوباً ، وقال قد أهديت إلى طنفسة من الشام ، فيها تماثيل طائر فأمرت به فغيَّر رأسه فجعل كهيئة الشجر ، وقال إنَّ الشيطان أشدَّ ما يهيمُ بالإنسان إذا كان وحده (٢) .

و عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس أن تكون التماثيل في البيوت إذا غيَّرت الصورة (٣) .

و عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تماثيل الشجر والشمس والقمر ؟ قال : لا بأس ما لم يكن فيه شيء من الحيوان (٤) .

و عن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنَّما يبسط عندنا الوسائد فيها التماثيل و نفرشها ؟ قال : لا بأس لما يبسط منها و يفرش ويوطأ ، إنَّما يكره منها ما نصب على الحائط والسرير (٥) .

٣- قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جدِّه عليِّ بن جعفر ، عن

(١) المعاصن ص ٦١٧ .

(٢) مكارم الاخلاق ص ١٥٢ .

(٣-٥) مكارم الاخلاق ص ١٥٣ .

أخيه عليه السلام قال : سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلّي في بيت فيه أنماط فيها تماثيل قد غطّاها ؟ قال : لا بأس (١) .

و عن البيت فيه الدّراهم السّود في كيس أو تحت فراش أو موضوعة في جانب البيت فيه التماثيل هل تصلح الصلاة فيه ؟ قال لا بأس (٢) .
وسألته عن رجل كان في بيته تماثيل أو في ستر ولم يعلم بها وهو يصلّي في ذلك البيت ثمّ علم ما عليه ؟ قال : ليس عليه فيما لا يعلم شيء ، فإذا علم فلينزعه الستر وليكسر رؤس التماثيل (٣) .

و سألته عن المسجد يكون فيه المصلّي تحته الفلوس أو الدّراهم البيض أو السود هل يصلح القيام عليها وهو في الصلاة ؟ قال : لا بأس (٤) .
وسألته عن مسجد يكون فيه تصاوير و تماثيل أيصلّي فيه ؟ قال : يكسر رؤس التماثيل ويلطّخ رؤس التصاوير ويصلّي فيه ، ولا بأس (٥) .

[بيان : في القاموس ، النمط محرّكة ظهارة فراش ما أوضرب من البسط ، و ثوب صوف يطرح على الهودج والجمع أنماط ونماط] .

٣- الخصال : عن سعد بن عبد الله ، عن أيّوب بن نوح ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن محمد بن مروان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله إنّ جبرئيل أتاني فقال : إنّنا معشر الملائكة لاندخل بيتاً فيه كلب ، ولا تمثال جسد ولا إناء يبال فيه (٦) .

المحاسن : عن عليّ بن محمد ، عن أيّوب مثله (٧) .

بيان : لعل هذا الخبر - والأخبار التي مثلها - المراد بالملائكة فيها

(١-٤) قرب الاسناد ص ٨٦ ط حجر ص ١١٣ ط نجف .

(٥) قرب الاسناد: ٩٧ ط حجر ص ١٢٣ ط نجف .

(٦) الخصال ج ١ ص ٦٨ .

(٧) المحاسن ص ٦١٥ .

غير الكاتبين للأعمال ، وإن أمكن أن لا يتوقف كتابتهم على دخولهم ، لكن قول أمير المؤمنين عليه السلام للملكين «أميطاعني» (١) يدل على دخولهم .

٥- الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن القاسم بن يحيى ، عن جده الحسن ، عن أبي بصير ، ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يسجد الرجل على صورة ، ولا على بساط فيه صورة ، ويجوز أن تكون الصورة تحت قدمه ، أو يطرح عليه ما يوارئها (٢) .

٦- المحاسن : عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : [إن جبرئيل قال :] إننا لاندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة إنسان ولا بيتاً فيه تمثال (٣) .

و منه : عن أبيه ، عن الحسن بن مخلد ، عن أبان ، عن عمر بن خلاد ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال جبرئيل عليه السلام : يا رسول الله صلى الله عليه وآله إننا لاندخل بيتاً فيه صورة إنسان ، ولا بيتاً يبال فيه ، ولا بيتاً فيه كلب (٤) .

بيان : ذكر أكثر الفقهاء كراهة الصلاة في بيوت الغائط ، وعلموا بكونها مظنة النجاسة ، وبهذا الخبر وفي خبر محمد بن مروان (٥) ولا إناء يبال فيه ، ولو

(١) يعنى الذى رواه الشيخ فى التهذيب ج ١ ص ١٠٠ عن محمد بن على بن محبوب عن اليقطينى ، عن الحسن بن على ، عن ابراهيم بن عبد الحميد قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : ان أمير المؤمنين (ع) كان اذا أراد قضاء الحاجة ، وقف على باب المذهب ثم التفت يمينا وشمالا الى ملكيه فيقول : أميطاعنى ! فلما الله على أن لا أحدث حدثاً حتى أخرج اليكما .

(٢) الخصال ج ٢ ص ١٦٥ .

(٣) المحاسن ص ٦١٤ .

(٤) ، ص ٦١٥ .

(٥) الكافى ج ٦ ص ٥٢٦ ، ومكذا فى المحاسن ٦١٥ ، الخصال ج ١ ص ٦٨

كما مر .

ذكروا كما في الخبر كان أصوب وإن كان بيت الغائط غالباً يبال فيه ، والأحوط عدم كون الإناء الذي يبال فيه في البيت أيضاً .

وقال المفيد في المقنعة : لا تجوز الصلاة في بيوت الغائط ، ولعل سراده الكراهة ، وربما يستدل له برواية الفضيل (١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : أقوم في الصلاة فأرى قد أمتي في القبلة العذرة فقال : تنح عنها ما استطعت ، ولا تصل على الجواد ، وعن عبيد بن زرارة (٢) قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : الأرض كلها مسجد إلا برغائط أو مقبرة . فالأولى الجمع بينهما ، كما فعله الشهيد -ره- في النقليّة ، حيث قال : وبيت الغائط ، وبيت يبال فيه ، ولو قال : وإلى عذرة كان أجمع .

٧- المحاسن : عن عدة من أصحابنا ، عن ابن اسباط ، عن علي بن جعفر قال : سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن البيت يكون على بابهِ ستر فيه تماثيل أيسلّي في ذلك البيت ؟ قال : لا (٣) .

وسألت عن البيوت يكون فيها التماثيل أيسلّي فيها ؟ قال : لا (٤) بيان : هذه الأخبار تدل على كراهة الصلاة في بيت فيه تماثيل مطلقاً ويمكن تقييدها بالأخبار الأخر أو القول بالكراهة الخفيفة في غير الصور المخصوصة ، ويمكن أن يقال في النقص أن البقية ليست صورة الانسان ولا الحيوان المخصوص وفيه نظر .

٨- المحاسن : عن ابن محبوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : أيسلّي والتماثيل قد أمتي وأنا أنظر إليها ؟ قال : لا ، اطرح عليها ثوباً ، ولا بأس بها إذا كانت على يمينك أو شمالك أو خلفك أو تحت رجلك أو فوق رأسك ، وإن كانت في القبلة فألق عليها ثوباً وصل (٥) .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٠٠ و ٢٤٣ ، وتراه في المحاسن ص ٣٦٥ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٣٢٧ .

(٥٣) المحاسن ٦١٧ .

٩ - ومنه : عن عدة من أصحابنا ، عن ابن أبي نجران ، عن العلاء ، عن محمد ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس بالتمثيل أن يكون عن يمينك وعن شمالك أو عن خلفك أو تحت رجلك ، فإن كانت في القبلة فألق عليها ثوباً إذا صليت (١) .

١٠ - فقه الرضا : لا يصلي في بيت فيه خمر محصور في آنية (٢) .

١١ - المقنع : قال : لا يجوز أن يصلي في بيت فيه خمر محصور في آنية ؟ قال : وروي أنه يجوز (٣) .

بيان : نسب إلى الصدوق - ره - تحريم الصلاة في بيت فيه خمر لظاهر الفقيه مع أنه حكم بطهارة الخمر ، واستبعد المتأخرون ذلك منه ، ولا استبعاد فيه بعد ورود النص لكن الخبر الوارد فيه موثقة عمارة قال : ولا تصل في بيت فيه خمر أو مسكر (٤) ، والحكم بالتحريم يمثل خبره مشكك ، لاسيما مع ورود رواية الجواز كما أشار إليه .

١٢ - المحاسن : عن أبيه ، عن ابن أبي عمير رفعه قال : لا بأس بالصلاة والتساوير تنظر إليه إذا كانت بعين واحدة (٥) .

أقول : أوردنا بعض الأخبار في باب السترة ، وفي باب تزويق البيوت و تصويرها من كتاب الاداب والسنن (٦) .

(١) المحاسن ص ٦٢٠ .

(٢) فقه الرضا ص ٣٨ .

(٣) المقنع ص ٢٥ ط الاسلامية .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٢٤٣ .

(٥) المحاسن ص ٦٢٠ .

(٦) راجع ج ٧٦ ص ١٥٩-١٦١ من طبعتنا هذه .

٢

((باب))

«(ما يكون بين يدي المصلي أو يمر بين يديه)»

«(واستحباب السترة)»

١- الاحتجاج : عن محمد بن جعفر الأسدي قال : كان فيما ورد علي من محمد ابن عثمان العمري عن القائم عليه السلام : أمّا ما سألت عنه عن المصلي والشار والصورة والسراج بين يديه ، هل تجوز صلاته ؟ فإن الناس اختلفوا في ذلك قبلك ، فإنه جائز لمن لم يكن من أولاد عبدة الأوثان والنيران (١) .

اكمال الدين : عن محمد بن أحمد الشيباني وعلي بن أحمد الدقاق والحسين ابن إبراهيم المؤدب وعلي بن عبد الله الوراق جميعاً ، عن محمد بن جعفر الأسدي قال : كان فيما ورد علي من الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه في جواب مسألي إلى صاحب الزمان عليه السلام وأمّا ما سألت وذكر نحوه إلى قوله من أولاد عبدة الأصنام والنيران (٢) .

توضيح : قد مرّ الكلام في الصلاة إلى الصورة ، والمشهور فيها وفي السراج والشار الكراهة ، وذهب أبو الصلاح إلى الحرمة فيهما كما نسب إليه والتفصيل الوارد في هذا الخبر لم أر قائلًا به ، ويمكن حمله على أنهما بالنسبة إلى أولاد عبدة النيران والأوثان أشد كراهة ، لأن احتمال شغل القلب ومظنة كونها معبودة لهم فيهم أكثر ، ولا يبعد حمل المطلق على المقيّد ، لكون الخبر في قوة الصحيح ، والأظهر الكراهة لما سيأتي وغيره من أخبار الجواز .

ثم إن بعض الأصحاب قيّدوا الكراهية في النار بالمضربة ، والروايات غير مقيّدة بها ، والاجتناب مطلقاً أحوط وأولى .

(١) الاحتجاج ص ٢٦٨ .

(٢) اكمال الدين ج ٢ ص ١٩٩ .

٣ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الرّجل هل يصلح له أن يصلي وأمامه شيء عليه ثيابه ؟ قال : لا بأس (١) .

و سألته عن الرّجل هل يصلح أن يصلي وأمامه ثوب أو يصل نابت ؟ قال : لا بأس (٢) .

و سألته عن الرّجل هل يصلح له أن يصلي والسراج موضوع بين يديه في القبلة ؟ قال : لا يصلح له أن يستقبل النار (٣) .

و سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي وأمامه حمار واقف ؟ قال : يضع بينه وبينه عوداً أو قصبه أو شيئاً يقيمه بينهما ويصلي لا بأس قلت : فإن لم يفعل وصلي أيعيد صلاته ؟ أو ما عليه ؟ قال : لا يعيد صلاته وليس عليه شيء (٤) .

و سألته عن الرّجل هل يصلح له أن يصلي وأمامه النخلة وفيها حملها ؟ قال : لا بأس (٥) .

و سألته عن الرّجل هل يصلح له أن يصلي في الكرم وفيه حملة ؟ قال : لا بأس (٦) .

و سألته عن الرّجل يكون في صلاته هل يصلح له أن يكون امرأة مقبلة بوجهها عليه في القبلة قاعدة أو قائمة ؟ قال : يدرؤا عنه ، فإن لم يفعل لم يقطع ذلك صلاته (٧) .

و سألته عن الرّجل هل يصلح له أن يصلي وأمامه شيء من الطير ؟ قال : لا بأس (٨) .

بيان : يدل على المنع من كون النار أمامه في الصلاة « لا يصلح » لا يدل على أزيد من الكراهة ، وعلى كراهة كون الحمار أمامه بدون سترة ، ولم أره في كلام

(١-٦) قرب الاسناد ص ١١٣ ط نجف .

(٧) قرب الاسناد ص ١٢٣ ط نجف .

(٨) « ص ١٢٧ ط نجف ص ٩٧ ط حجر .

الأصحاب ، بل عدّ بعضهم الحيوان غير الإنسان المواجه من السترة إلا أن الصدوق أورد الرواية في الفقيه (١) ويدل على كراهة المراجعة المواجهة ، وذكر الأصحاب الإنسان المواجه مطلقا واعترف أكثر المتأخرين بعدم النص فيه ، وقال أبو الصلاح يكره التوجه إلى الطريق والحديد والسلاح المتواري والمراجعة النائمة بين يديه أشد كراهية .

٣- العلل : عن أبيه ، عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد الأشعري ، عن الحسن بن علي ، عن الحسين بن عمر ، عن أبيه ، عن عمر بن إبراهيم الهمداني رفع الحديث قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا بأس أن يصلي الرجل والنار والسراج والصورة بين يديه ، لأن الذي يصلي له أقرب إليه من الذي بين يديه (٢) .

المقنع : مرسلًا مثله (٣) .

بيان قال الصدوق - ره - في الفقيه بعد إيراد رواية علي بن جعفر السابقة : هذا هو الأصل الذي يجب أن يعمل به ، فأما الحديث الذي روي عن أبي عبد الله عليه السلام - وذكر هذه الرواية - فهو حديث يروي عن ثلاثة من المجهولين باسناد منقطع ، يرويّه الحسن بن علي الكوفي وهو معروف ، عن الحسين بن عمرو ، عن أبيه ، عن عمرو بن إبراهيم الهمداني وهم مجهولون رفع الحديث قال : قال أبو عبد الله عليه السلام ذلك ، ولكنها رخصة اقترنت بها علة صدرت عن ثقات ، ثم اتصلت بالمجهولين والانقطاع ، فمن أخذ بها لم يكن مخطئاً بسد أن يعلم أن الأصل هو النهي ، وأن الاطلاق رخصة ، والرخصة رحمة انتهى .

ومرادُه إمّا حمل النهي على الكراهة ، أو حمل الرخصة على حال الضرورة والأوّل أظهر ، لتعارض أخبار الجواز ، وكونها معلّلة موافقة لأصل الإباحة ، ونفي

(١) الفقيه ج ١ ص ١٦٢ .

(٢) علل الشرائع ج ٢ ص ٣١ .

(٣) المقنع ص ٢٥ ط الاسلامية .

الحرج وكونها أنسب بالشرعية السمحة السهلة ، وإن كان الأحوط الاجتناب عما نهى عنه لغير الضرورة .

٤٥ - العلل : عن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد الأشعري عن علي بن إبراهيم الجعفري ، عن أبي سليمان مولى أبي الحسن العسكري عليه السلام قال : سأله بعض مواليه و أنا حاضر عن الصلاة يقطعها شيء ؟ فقال : لا ، ليست الصلاة تذهب هكذا بحيال صاحبها ، إنما تذهب مساوية لوجه صاحبها (١) .

توجيه وجهه : «مساوية لوجه صاحبها» أي إلى السماء من جهة رأسها ، ويحتمل أن يكون المراد أنها تذهب إلى الجهة التي توجه قلبه إليها فإن كان قلبه متوجهاً إلى الله تعالى و عمله خالصاً له سبحانه فإنه يعود إليه ، و يقبل عنده ، سواء كان في مقابلة شيء أو لم يكن ، و إن كان وجه قلبه متوجهاً إلى غيره تعالى و عمله مشوباً بالأغراض الفاسدة والأغراض الكاسدة ، فعمله ينصرف إلى ذلك الغير سواء كان ذلك الغير في مقابل وجهه أو لم يكن ، ولذا يقال له يوم القيامة « خذ ثواب عملك ممن عملت له » و هو المراد من الخبر الآتي في قوله عليه السلام «الذي أصلي له أقرب إلى من هؤلاء» أي هو في قلبي وأنا متوجه إليه ، ولا يشغلني هذه الأمور عنه فعلى هذا يمكن أن يكون هذا وجه جمع بين الأخبار ، بأن يكون النهي لمن تكون مقابلة هذه الأمور سبباً لشغل قلبه ، والتجويز لمن لم يكن كذلك .

و يحتمل الخبر الآتي وجهاً آخر ، وهو أن يكون المعنى أن الرب تعالى لما كان بحسب العلية والتربية والعلم أقرب إلى العبد من كل شيء فلا يتوهم توسط ما يكون بين يدي المصلي بينه وبين معبوده ، والأقول أوجه .

والحاصل أن الغرض من عدم كون الصورة والسراج وأمثالهما بين يديه عدم انتقاش صورة الغير في القلب والنفس والخيال ، وتوجه العبد بشارشه إلى رب الأرباب ، فمن لم يتوجه إلى غيره فلاخير ، والله الموفق لكل خير .

٥ - التوحيد : عن أحمد بن زياد الهمداني ، عن علي بن إبراهيم ، عن

أبيه ، عن ابن أبي عمير قال : رأى سفيان الثوري أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام و هو غلام يصلي والناس يمرُّون بين يديه ، فقال له : إنَّ الناس يمرُّون بك وهم في الطواف ؟ فقال عليه السلام : الذي أُصلي له أقرب إليَّ من هؤلاء (١) .

ومنه : عن محمد بن إبراهيم الطالقاني ، عن أبي سعيد الرميحي ، عن عبد العزيز ابن إسحاق ، عن محمد بن عيسى بن هارون ، عن محمد بن زكريا المكي ، عن منيف مولى جعفر بن محمد قال : حدثني سيدي جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جدِّه عليه السلام قال : كان الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام يصلي فمرَّ بين يديه رجل فنهأه بعض جلسائه فلمَّا انصرف من صلاته ، قال له : لم نهيت الرجل ؟ قال يا ابن رسول الله عليه السلام خطر فيما بينك وبين المحراب ؟ فقال : ويحك إنَّ الله عزَّ وجلَّ أقرب إليَّ من أن يخطر فيما بيني وبينه أحد (٢) .

٦- المحاسن : عن أبيه ، عن حماد بن عيسى و فضالة عن معاوية بن عمارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أقوم أُصلي والمرءة جالسة بين يديَّ أو مارة ؟ قال : لا بأس بذلك ، إنَّما سمَّيت بكَّة لأنَّه تبكَّ فيها الرجال والنساء (٣) .
بيان : يدلُّ على ماسيأتي نقلاً من التذكرة أنَّه لا بأس أن يصلي في مكتة إلى غير ستره ، وقال في الذكرى بعد نقل كلام التذكرة : قلت قدروي في الصحاح أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله بالاً بطح فر كزت له عنزة ، رواه أنس وأبو جحيفة ، ولو قيل السترة مستحبة مطلقاً ولكن لا يمنع المارُّ في مثل هذه الأماكن ، لما ذكر ، كان وجهاً انتهى .

أقول : يمكن حمل خبر الجواز على المسجد الحرام ، لكونه التعليل فيه أظهر .

٧- قرب الاسناد : عن الحسن بن طريف ، عن الحسين بن علوان ، عن الصادق

(١) التوحيد ص ١٧٩ ط مكتبة الصدوق .

(٢) ، ص ١٨٣ .

(٣) المحاسن ص ٣٣٧ .

عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام سأل عن الرجل جلّ يصلي فيمرُّ بين يديه الرجل والمرء والكلب أو الحمار ، فقال : إن الصلاة لا يقطعها شيء ، ولكن ادرؤا ما استطعتم ، هي أعظم من ذلك (١) .

تبيين : « ولكن ادرؤا » أي ادفعوا المارَّ إمَّا بإشارة أو برمي شيء كما فهمه الأصحاب أو ضرر مروره بالستره لما رواه الكليني (٢) في الموثق ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يقطع الصلاة شيء لالكلب ولا حمار ولا امرأة ، ولكن استتروا بشيء ، فإن كان بين يديك قدر ذراع رافعاً من الأرض فقد استتريت . قال الكليني : والفضل في هذا أن يستتر بشيء ويضع بين يديه ما يتقى به من المارَّ ، فإن لم يفعل فليس به بأس ، لأن الذي يصلي له المصلي أقرب إليه ممَّن يمرُّ بين يديه ، ولكن ذلك أدب الصلاة وتوقيرها .

ثم روى مرفوعاً عن محمد بن مسلم (٣) قال : دخل أبو حنيفة على أبي عبد الله عليه السلام فقال له : رأيت ابنك موسى يصلي والناس يمرُّون بين يديه فلا ينههم و فيه ما فيه ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : ادعوا لي موسى فدعي فقال يا بني إنَّ أبا حنيفة يذكر أنَّك كنت تصلي والناس يمرُّون بين يديك فلم تنههم ؟ فقال : نعم يا أبت إنَّ الذي كنت أصلي له كان أقرب إليَّ منهم ، يقول الله عزَّ وجلَّ : « ونحن أقرب إليه من حبل الوريد » (٤) قال : فضمَّه أبو عبد الله عليه السلام إلى نفسه ثم قال : بأبي أنت وأمي يا مودع الأسرار ، وهذا تأديب منه عليه السلام لا أنَّهُ ترك الفضل انتهى .

أقول : قوله « وفيه ما فيه » أي وفي هذا الفعل ما فيه من الكراهة ، أو فيه عليه السلام ما فيه من توقُّع إمامته وقوله « وهذا تأديب » كلام الكليني و يستعمل وجوهاً :

الاول : أن يكون المعنى أن هذا منه عليه السلام كان تأديباً لأبي حنيفة ، ولذا

(١) قرب الاسناد ص ٧٢ ط نجف ص ٥٤ ط حيدر .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٢٩٧ .

(٣) ق : ١٦ .

طلبه ليعلم الملعون أنه ﷺ لم يترك الفضل ، إمّا لعدم الحاجة إلى السترة لمن لا يشغله عن الله شيء كما مرّ ، أو لأنّه ﷺ كان لم يترك السترة حيث لم يذكر في الخبر تركها .

الثاني : أن يكون المراد تأديب موسى ﷺ فالمراد بالفضل السنة الأكيدة والتأديب في أصل الطلب ، ولا ينافي ذلك مدحه ﷺ على ما ذكره من العلة في عدم تأكيد السنة ، وفي بعض النسخ لأنّه ترك ، فالثاني أظهر ، ويحتمل الأوّل على تكلف .

الثالث : أن يكون ضمير منه راجعاً إلى موسى ﷺ أي صلاته ﷺ كذلك كان تأديباً لأبي حنيفة ، لأنّه ترك الفضل إذ ترك السنة لهذه العلة ليس تركاً للفضل ، بل هو عين الفضل .

فائدة

قال الشهيد - ره - في الذكرى : تستحب السترة بضم السين في قبلة المصلّي إجماعاً ، فإن كان في مسجد أو بيت فحائطه أو سارية ، وإن كان في فضاء أو طريق جعل شاخصاً بين يديه ، ويجوز الاستتار بكل ما يحدّ سائراً ولو عنزة ، فقد كان النبي ﷺ تركّز له الحربة فيصلي إليها ، ويعرض البعير فيصلي إليه ، وركّز له العنزة يصلي الظهر يمرّ بين يديه الحمار والكلب لا يمنع ، والعنزة العصا في أسفلها حديد ، والأولى بلوغها ذراعاً ، قاله الجعفي والفاضل زاد : فما زاد .

وقد روى أبو بصير (١) عن أبي عبد الله ﷺ قال : كان طول رجل رسول الله صلى الله عليه وآله ذراعاً ، وكان إذا صلى وضعه بين يديه يستتر به ممّن يمرّ بين يديه ، ويجوز الاستتار بالسهم والخشبة وكل ما كان أعرض فهو أفضل .

وروى معاوية بن وهب (٢) عن الصادق عليه السلام قال : كان رسول الله ﷺ يجعل العنزة بين يديه إذا صلى .

وروى السكوني^(١) عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إذا صلى أحدكم بأرض فلاة فليجعل بين يديه مثل مؤخرة الرّاحل ، فإن لم يجد فحجراً فإن لم يجد فسهماً ، فإن لم يجد فيخط في الأرض بين يديه .
وعن أبي عبد الله عليه السلام برواية غياث^(٢) أن النبي ﷺ وضع قلنسوة وصلّى إليها .

وعن محمد بن إسماعيل^(٣) عن الرضا عليه السلام يكون بين يديه كومة من تراب أو يخط بين يديه بخط .

وروى العامة الخط عن النبي ﷺ وأنكره بعض العامة^(٤) ثم هو عرضاً ، وبعض العامة طويلاً أو مدوراً أو كاللّلال ، وقال - ر - إذا نصب بين يديه عنزة أو عوداً لم يستحب الانحراف عنه يميناً ولا يساراً ، قاله في التذكرة ، وقال ابن الجنيد يجعله على جانبه الأيمن ولا يتوسطها ، فيجعلها مقصده تمثيلاً بالكعبة ، وبعض العامة لتكن على الأيمن أو على الأيسر .

أقول : ظاهر الأخبار المحاذات ، وما ذكره ابن الجنيد لوجه له ظاهراً .
ثم قال قدس سرّه : يستحب الدنو من السترة لما روي^(٥) عن النبي ﷺ إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان صلاته ، وقدّره ابن الجنيد بمرض الشاة لما صحّ من خبر سهل الساعدي قال : كان بين مصلي النبي ﷺ

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤٤ .

(٢) ، ، ص ٢٢٨ .

(٣) ، ، ص ٢٤٤ .

(٤) رواه أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة على ما في المشكاة ص ٧٤ ، قيل : قال به

الشافعي في القديم ، ونفاه في الجديد لاضطراب الحديث وضعفه ، وقال ابن الهمام : وأما الخط فقد اختلفوا فيه حسب اختلافهم في الوضع إذا لم يكن معه ما يغرزه أو يضعه ، فالمانع يقول : لا يحصل به المقصود ، إذ لا يظهر من بعيد ، والمجيز يقول : ورد الاثر به .

(٥) رواه أبو داود عن سهل بن أبي حنمة على ما في المشكاة ص ٧٤ .

وبين الجدار ومر الشاة ، وبعض العامة بثلاث أذرع ، ويجوز الاستتار بالحيوان لما مر (١) ويجزي إلقاء العصا عرضاً إذا لم يمكن نصبها ، لأنه أولى من الخط .

أقول : ذكر بعض الأصحاب حدّ الدُّنو من مريض عنز إلى مربوط فرس ، لما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الله بن سنان (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أقل ما يكون بينك وبين القبلة مريض عنز ، وأكثر ما يكون مربوط فرس ، وقال قدس سره سترة الامام سترة لمن خلفه ، وقال : يستحب دفع المار بين يديه ، لقوله عليه السلام لا يقطع الصلاة شيء فادرؤا ما استطعتم ثم ذكر الأخبار المتقدمة .

ثم قال : يكره المرور بين يدي المصلي سواء كان له سترة أم لا ، ولو احتاج المصلي في الدفع إلى القتال لم يجز ، ورواية أبي سعيد الخدري وغيره عن النبي صلى الله عليه وآله «فإن أبي فليقاتله ، فإنما هو شيطان» للتغليظ ، أيضاً أوجب حمل على دفاع مغلظ لا يؤدي إلى جرح ولا ضرر ، وهل كراهة المرور وجواز الدفع مختص بمن استتر أو مطلقاً نظر ، ولو كان في الصف الأول فرجة جاز التخطي بين الصف الثاني لتقصيرهم لاهمالها ، ولو لم يجد المار سبيلاً سوى ذلك لم يدفع ، وغلا بعض العامة في ذلك وجوز الدفع مطلقاً . ولا يجب نصب السترة إجماعاً وليست شرطاً في صحة الصلاة أيضاً بالاجماع ، وإنما هي من كمال الصلاة انتهى ملخص كلامه زاد الله في إكرامه .

٨- العلل والخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عيسى اليعقوبي عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، عن آبائه قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يصلي أحدكم وبين يديه سيف ، فإن القبلة أمن (٣) .

(١) ولما روى عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله كان يمرض راحلته فيصلّي إليها ،

متفق عليه .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٢٥٣ .

(٣) علل الشرائع ج ٢ ص ٤٢ ، الخصال ج ٢ ص ١٥٨ واللفظ له .

بيان : «فان القبلة أمن» أي ذوأمن لا ينبغي أن يكون فيه ما يوجب الخوف أو ما يوجب تذكّر القتال وشغل القلب به ، أو أن الله تعالى يحفظ المصلي فلا يحتاج إلى السيف، ثم أعلم أن المشهور بين الأصحاب أنه يكره الصلاة إلى سيف مشهور أو غيره من السلاح .

وقال أبو الصلاح : لا يحل للمصلي الوقوف في معاطن الابل ، ومرايا الخيل والبغال والحمير والبقر ، ومرايض الغنم ، وبيوت النار ، والمزابيل ومذابج الأنعام والحمائم ، وعلى البسط المصوّر ، وفي البيت المصوّر ، ولنا في فسادها في هذه المحال نظر ، ثم قال : لا يجوز التوجّه إلى النار والسلاح المشهور والنجاسة الظاهرة والمصحف المنشور ، والقبور ، ولنا في فساد الصلاة مع التوجّه إلى شيء من ذلك نظر ويكره التوجّه إلى الطريق والحديد والسلاح المتواري والمرءة النائمة بين يديه أشد كراهية انتهى والأشهر أظهر .

وقال ابن الجنيّد : إن التماثيل والنيران مشعلة في قناديل أوسرج أو شمع أو جمر معلقة أو غير معلقة سنّة للمجوس وأهل الكتاب ، قال : ويكره أن يكون في القبلة مصحف منشور ، وإن لم يقرأ فيه ، أو سيف مسلول ، أو مرآت ترى المصلي نفسه أو ما وراءه انتهى .

اقول : لم أر المرأة في رواية ، وحمله على الصورة قياس ، وربما يبنى ذلك على الخلاف في الانطباع و خروج الشعاع ، فعلى الأول داخل في الصورة وعلى الثاني رأي نفسه ، والظاهر أن الأحكام الشرعية لا تبني على تلك الدقائق الحكميّة ، بل على الدلالات العرفيّة واللغويّة ، ولا يطلق في العرف واللغة عليها المثل والصورة ، وإن كان الأولى والأحوط الترك .

٩- دعائم الاسلام : عن رسول الله ﷺ أنه قال : الصلاة إلى غير سترة من الجفاء ومن صلى في فلاة فليجعل بين يديه مثل مؤخرة الرحل (١) .

وعن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه كان يكره الصلاة إلى البعير ، ويقول : ما من بعير إلا

وعلى ذروته شيطان (١) .
 وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه كره أن يصلي الرجل ورجل بين يديه قائم ولا يصلي الرجل وبعذارته امرأة ، إلا أن يتقدمها بصدرة (٢) .
 وعن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال إذا قام أحدكم في الصلاة إلى سترة فليدن منها فإن الشيطان يمر بينه وبينها ، وحد في ذلك كمر بض الثور (٣) .
 وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه كره التصاوير في القبلة (٤) .
 وعن علي عليه السلام أنه سئل عن المرور بين يدي المصلي فقال : لا يقطع الصلاة شيء ، ولا تدع من يمر بين يديك وإن قاتلته (٥) .
 وقال : قام رسول الله صلى الله عليه وآله إلى الصلاة فمر بين يديه كلب ثم مر حمار ، ثم مرّت امرأة وهو يصلي ، فلمّا انصرف قال : رأيت الذي رأيتم ، وليس يقطع صلاة المؤمن شيء ، ولكن ادروا ما استطعتم (٦) .



(١-٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٥٠ .

(٥-٦) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٩١ .

٥

* ((باب)) *

* ((المواضع التي نهى عن الصلاة فيها)) *

١- المحاسن : عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عمن رواه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عشرة مواضع لا يصلى فيها : الطين ، والماء ، والحمام ، والقبور ، ومسار الطريق ، وقرى النمل ، ومعادن الابل ، ومجرى الماء ، والسبخة ، والثلج (١) .
ومنه : عن أبيه ، عن عبد الله بن الفضل النوفلي ، عن أبيه ، عن مشيخته ، عنه عليه السلام مثله (٢) .

الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن البرقي ، عن أبيه ، عن عبد الله ابن الفضل مثله إلا أنه أسقط لفظ القبور وزاد في آخره ، ووادي ضجنان .
ثم قال رضوان الله عنه : هذه المواضع لا يصلى فيها الانسان في حال الاختيار فاذا حصل في الماء والطين واضطر إلى الصلاة فيه ، فأنه يصلى إيماء ، ويكون ركوعه أخفض من سجوده ، وأما الطريق فأنه لا بأس بأن يصلى على الظواهر التي بين الجواد ، فأما على الجواد فلا يصلى ، وأما الحمام فأنه لا يصلى فيه على كل حال فأما مسلخ الحمام فلا بأس بالصلاة فيه لأنه ليس بحمام ، وأما قرى النمل فلا يصلى فيها لأنه لا يتمكن من الصلاة لكثرة ما يدب عليه من النمل ، فيؤذيه فيشغله عن الصلاة .

وأما معادن الابل فلا يصلى فيها إلا إذا خاف على متاعه الضيعة فلا بأس حينئذ بالصلاة فيها ، وأما مرايض الغنم فلا بأس بالصلاة فيها ، وأما مجرى الماء فلا يصلى فيه على كل حال ، لأنه لا يؤمن أن يجرى الماء إليه وهو في صلاته ، وأما السبخة فأنه لا يصلى فيها نبي ولا وصي نبي ، وأما غيرهما فأنه

(١) المحاسن ص ١٣ .

(٢) ، ص ٣٦٦ .

متى دق مكان سجوده حتى يتمكن الجبهة فيه مستوية في سجوده فلا بأس ، و أما الثلج فمتى اضطر الانسان إلى الصلاة عليه فانه يدق موضع جبهته حتى يستوي عليه في سجوده ، و أما وادي ضجنان و جميع الأودية فلا تجوز الصلاة فيها لأنها مأوى الحيات والشیاطین (١) .

بيان : اشتمل الخبر مع قوته لتكرره في الأصول ، ورواية الكليني والشيخ وغيرهما له (٢) على أحكام :

الاول : المنع عن الصلاة في الطين والماء ، والظاهر أنه على التحريم إن منعاً شيئاً من واجبات الصلاة ، كالسجود والاستقرار ، وإلا كره ، لما رواه الشيخ في الموثق عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سأله عن حد الطين الذي لا يسجد عليه ما هو ؟ قال : إذا غرق الجبهة ولم تثبت على الأرض (٣) .

الثاني : المنع عن الصلاة في الحمائم ، والمشهور الكراهة ، وقد مر قول أبي الصلاح أنه منع من الصلاة في الحمائم وتردد في الفساد ، و الأظهر الكراهة للروايات الدالة على الجواز ، وإن حملها الصدوق والشيخ على المسلخ وظاهر الشيخ نفي ثبوت الكراهة في المسلخ كما صرح به الشهيدان ، والصدوق في العلل (٤) وإن كان في دليله نظر ، واحتمل في التذكرة ثبوت الكراهة فيه أيضاً وأما سطح الحمائم فلا تكره الصلاة فيه قطعاً ، و يحتمل أن يكون النهي عن الصلاة في الحمائم محمولاً على ما إذا كان نجساً لأنهم كانوا يصلون في فرشه ، وقلما تخلو عن النجاسة ، لما رواه الصدوق (٥) في الصحيح عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام أنه سأله

(١) الخصال ج ٢ ص ٥٢-٥٣ .

(٢) تراء في الكافي ج ٣ ص ٣٩٠ : فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ١٥٦ .

التهذيب ج ١ ص ١٩٨ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٢٤ .

(٤) بلي ذكره في الخصال على ما مر .

(٥) الفقيه ج ١ ص ١٥٦ .

عن الصلاة في بيت الحمام فقال : إذا كان الموضع نظيفاً فلا بأس ، وروى الشيخ (١) مثله في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام .

الثالث : المنع عن الصلاة في القبور وقال في المنتهى : يكره الصلاة في المقابر ، ذهب إليه علماءنا ، قال : ونقل الشيخ عن بعض علمائنا القول بالبطالان وقال : تكره الصلاة إلى القبور وأن يتخذ القبر مسجداً يسجد عليه ، وقال ابن بابويه : لا يجوز فيهما ، وهو قول بعض الجمهور ، ثم قال : لو كان بينه وبين القبر حائل أو بعد عشرة أذرع لم تكن بالصلاة إليه بأس ، وقدم أن أبا الصلاح حرّمها وتردّد في البطالان ، وقال المفيد : لا تجوز الصلاة إلى شيء من القبور حتى تكون بينه وبينه حائل أو قدر لبنة أو عنزة منصوبة ، أو ثوب موضوع .

وعلى القول بالكراهة أو الخربة الحكم برفعهما بالحوائل التي ذكرها مشكل ، ولم نرمسئده ، فأما عشرة أذرع فرواه الشيخ في الموثق (٢) عن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يصلّي بين القبور؟ قال : لا يجوز ذلك إلا أن يجعل بينه وبين القبور إذا صلى عشرة أذرع من بين يديه ، وعشرة أذرع من خلفه ، وعشرة أذرع عن يمينه ، وعشرة أذرع عن يساره ، ثم يصلّي إن شاء .

واستندوا في التحريم إلى هذه الرواية ، وهي عندنا ليست في درجة من القوة وقد عارضها روايات صحيحة مثل ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن يقطين (٣) قال : سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام عن الصلاة بين القبور هل يصلح؟ قال : لا بأس وفي الصحيح (٤) عن علي بن جعفر ، عن أخيه مثله ، فغاية ما يمكن إثباته مع تلك المعارضات القويّة الكراهة ، بل يمكن المناقشة فيها أيضاً ، نعم الأحوط عدم النجس إلى قبر غير الأئمة عليهم السلام لحسنة زرارة الآتية و أمّا قبور الأئمة عليهم السلام

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤٣ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٠٠ .

(٣) « ج ١ ص ٢٤٣ .

(٤) الفقيه ج ١ ص ١٥٨ .

فسيأتي القول فيها ، وألحق جماعة من الأصحاب بالتبوير القبر والقبرين ومستنده غير واضح .

الرابع : المنع من الصلاة في الطرق ، وقال في المغرب : سنن الطريق معظمه ووسطه ، وفي القاموس سنن الطريقة سارفيها كاستسنتها وسنن الطريق مثلثة و بضمين [نهجه] وجهته . والمسان من الابل الكبار انتهى ولعل المراد هنا الطرق المسلموكة أو العظيمة ، والمشهور كراهة الصلاة في الطريق المسلموكة وقال في المنتهى : إنه مذهب علمائنا أجمع ، و ظاهر الصدوق والمفيد الحرمة ، و الكراهة أظهر ، والترك أحوط ، ولا فرق بين أن تكون الطريق مشغولة بالمارة وقت الصلاة أولا للعموم ، نعم لو تعطلت المارة اتجه التحريم واحتمل الفساد .

ومنه من خص الكراهة بجواد الطرق وهي العظمى منها ، والأجود التعميم لموثقة ابن الجهم عن الرضا عليه السلام (١) قال : كل طريق يوطأ فلا تصل عليه ، وفي رواية أخرى عنه (٢) : كل طريق يوطأ ويتطرق ، وكانت فيه جادة أولم تكن ، فلا ينبغي الصلاة فيه .

الخامس : المنع من الصلاة في قرى النمل ، والمشهور الكراهة لهذا الخبر ولما سيأتي ، ولعدم انفكاك المصلي من أذاها ، وقتل بعضها .

السادس : المنع من الصلاة في معادن الابل ، قال الجوهري : العطن والمعطن واحداً أعطان والمعاطن وهي مبارك الابل عند الماء لتشرب عللاً بعد نهل فاذا استوفت ردت إلى المراعي والأطماء ، قال ابن السكيت : وكذلك تقول هذا عطن الغنم ومعطنها لمرابضها حول الماء ، و قال : العلل الشرب الثاني ، والنهل الشرب الأول ، و قال الفيروز آبادي : العطن محرقة وطن الابل ومنزلها حول الحوض ، و قريب منه كلام ابن الأثير وغيره ، وقال في مصباح اللغة : العطن للابل المناخ والمبرك ، ولا يكون إلا حول الماء ، والجمع أعطان ، نحو سبب وأسباب والمعطن وزان مجلس مثله ، وعطن الغنم ومعطنها ، أيضاً مرابضها حول الماء ، قاله ابن السكيت وابن قتيبة .

و قال ابن فارس : قال بعض أهل اللغة : لا يكون أعطان الابل إلا حول الماء ، فأما مباركها في البرية أو عند الحي فهي المأوى ، وقال الأزهري : أيضاً عطن الابل موضعها الذي تنتحى إليه أي تشرب الشربة الثانية ، وهو العلل ، ولا تعطن الابل على الماء إلا في حمارة القيظ ، فإذا برد الزمان فلاعطن للابل ، والمراد بالمعطن في كلام الفقهاء المبارك انتهى .

وظاهر الفقهاء أن الكراهة تشتمل كل موضع يكون فيه الابل ، والأولى ترك الصلاة في الموضع الذي تأوي إليه الابل ، وإن لم تكن فيه وقت الصلاة كما يومي إليه بعض الأخبار ، وصرح به العلامة في المنتهى معللاً بأنها بانتقالها عنها لا تخرج عن اسم المعطن إذا كانت تأوي إليه .
ثم إن الذي ورد في أخبارنا إنما هو بلفظ العطن ، وقد عرفت مدلوله لغة ، وأكثر أصحابنا حكموا بالتعميم كالمحقق والعلامة ، وقال ابن إدريس في السرائر بعد تفسير المعطن بما نقلناه : هذا حقيقة المعطن عند أهل اللغة إلا أن أهل الشرع لم يخص ذلك بمبرك دون مبرك انتهى .

واستندوا في التعميم بما رواه الجمهور عن النبي ﷺ قال : إذا أدر كنتم الصلاة وأنتم في مرااح الغنم فصلوا فيها فأنها سكيمة وبركة ، وإن أدر كنتم الصلاة وأنتم في أعطان الابل فاخرجوا منها فأنها جن من جن خلقت ألا ترى أنها إذا نفرت كيف تشمخ بأنفها .

و عن جابر بن سمرة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أنصلي في مرايض الغنم ؟ قال : نعم ، قال : أنصلي في مبارك الابل ؟ قال : لا .
و عن البراء قال : قال رسول الله ﷺ : لاتصلوا في مبارك الابل فأنها من الشياطين .

ولا يخفى أن بعض تلك الروايات على تقدير صحتها تؤمى إلى كراهة الصلاة في كل موضع حضر فيه إبل ، مع أنهم ذكروا في السترة أنها تنحى بالبعير ، ورووا أن النبي ﷺ صلى إلى بعير ، ورووا عنه ﷺ أنه كان يعرض راحلته ويصلي إليها

قال : قلت : فاذا ذهب الركاب ؟ قال : كان يعرض الرّجل ويصلي إلى آخرته
وقال العلامة في المنتهى : لا بأس أن يستمر بعبير أو حيوان ، ثم ذكر الروایتين
الأخيرتين .

وقال - ره - في المعاطن بعد الروايات الأولة : والفقهاء جعلوه أعم من ذلك
وهي مبارك الابل مطلقا التي تأوي إليها ، ويدل عليه ما فهم من التعليل بكونها من
الشياطين ، ثم قال : والمواضع التي تبث فيها الابل في سيرها أو تنأخ فيها لعلفها
أووردها الوجه أنها لا بأس بالصلاة فيها ، لأنها لا تسمى معاطن ، ولو صلى في هذه
المواضع لم يكن به بأس ، وليس مكروها خلافاً لبعض الجمهور انتهى .
وقد عرفت أنه لو صحّ التعليل لدلّ على كراهة مطلق المواضع التي تحضر
الابل فيها ، وإلا فينبغي أن يقتصر على مدلول المعاطن لغة ، مع أن الروايات عامة
لا عبرة بمدلولاتها .

ثم إن المشهور بين الأصحاب الكراهة ، وقد مرّ عن أبي الصلاح القول
بالتحريم ، والتردد في بطلان الصلاة ، وظاهر المفيد في المقنعة أيضاً التحريم ، وهو
أحوط ، وإن كانت الكراهة أقوى في الجملة .

السابع : المنع من الصلاة في مجرى الماء ، وهو المكان المعد لجريانه
فيه ، وإن لم يكن فيه ماء ، والمشهور فيه الكراهة لهذا الخبر ، وقيل يكره الصلاة
في بطون الأودية التي يخاف فيها هجوم السيل ، وظاهر الصدوق - ره - فيما مرّ
التحريم ، وإن لم ينسب إليه ، وقال في المنتهى : تكره الصلاة في مجرى الماء ذهب
إليه علماؤنا .

ثم قال - ره - : تكره الصلاة في السفينة لأنه يكون قد صلى في مجرى
الماء ، وكذا لو صلى على سباط تحته نهر يجري ، أو ساقية ، وهل يشترط في
الكراهة جريان الماء ؟ عندي فيه توقف أقربه عدم الاشتراط ، ولا فرق بين الماء
الطاهر والنجس في ذلك ، وهل تكره الصلاة على الماء الواقف ؟ فيه تردد أقربه
الكراهية انتهى ، وقال في النهاية : فإن أمن السيل احتمل بقاء الكراهة اتّباعاً

لظاهر النهي، وعدمها لزوال موجبها .

و أقول : ظاهر الأخبار كراهة الصلاة في المكان الذي يتوقع فيه جريان الماء ، وفي المكان الذي يجري فيه الماء بالفعل ، على تفصيل قد تقدم ، وقد سبق القول في الصلاة في السفينة ، وأمّا الساباط فالظاهر عدم الكراهة والله أعلم .

الثامن : المنع من الصلاة في السبخة بفتح الباء ، وإذا كانت نعتاً للأرض كقولك الأرض السبخة فبكسر الباء ذكره الخليل في كتاب العين ، والذي يظهر من الأخبار أن المنع لعدم استقرار الجبهة وعدم استواء الأرض فلودق^(١) وسوي لم يكن به بأس كما ذكره الصدوق - ره - وظاهر الصدوق في العلل (١) التحريم حيث قال «باب العلة التي من أجلها لا تجوز الصلاة في السبخة» وظهره في الخصال (٢) تخصيص التحريم بالنبي ﷺ والامام ، وظاهر الأثر كثر الكراهة مطلقاً ، والأظهر أنه إن لم تستقر الجبهة أصلاً أو كان الارتفاع والانخفاض أزيد من المعفو فتحرّم الصلاة اختياراً ، وإلا فتكره ، ومع الدق والاستواء تزول الكراهة أو تخف^(٣) والأوّل أظهر ، لما رواه الشيخ (٣) في الموثّق عن سماعة قال : سأله عن الصلاة في السباح فقال : لا بأس ، وحملها الشيخ على موضع تقع فيه الجبهة مستوية .

التاسع : المنع من الصلاة على الثلج ، والظاهر أنه أيضاً مثل السبخة ، ومع عدم الاستقرار أصلاً يحرم ، ومعه في الجملة يكره ، ومع الدق والاستواء التام^(٤) تزول الكراهة أو تخف^(٥) ، والثاني أظهر لما سيأتي .

العاشر : المنع من الصلاة في وادي ضجنان وقال المنتهى : تكره الصلاة في ثلاثة مواطن بطريق مكة : البيداء ، وذات الصلاص ، وضجنان وقال : البيداء في اللغة المفازة ، وليس ذلك على عمومها ههنا ، بل المراد موضع معين ، وقد ورد أنها أرض خسف روي أن جيش السفيناني^(٦) يأتي إليها قاصداً مدينة الرسول ﷺ فيخسف

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ١٦ .

(٢) قد مر كلامه ص ٣٠٥ ص ٢١ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ١٩٨ ، الاستبصار ج ١ ص ١٩٩ .

الله تعالى بتلك الأرض ، و بينها وبين ميقات أهل المدينة الذي هو ذو الحليفة ميل واحد ، وضجنان جبل بمكة ذكره صاحب الصحاح ، والاصل جمع صلصال وهي الأرض التي لها صوت ودوى انتهى .

وقيل : إنه الطين الحر المخلوط بالرمل ، فصار يتصلصل إذا جف أي يصوت و به فسره الشهيد - ر - ، و نقله الجوهري عن أبي عبيدة ، و نحوه منه كلام الفيروز آبادي ، و يوهم عبارات بعض الأصحاب أن كل أرض كانت كذلك كرهت الصلاة فيها ، و هو خطأ ، لأنه قد ظهر من الأخبار و كلام قدماء الأصحاب أنها أسماء مواضع مخصوصة بين الحرمين .

وورد في بعض الأخبار النهي عن الصلاة في ذات الجيش و يظهر من بعضها أنها البيداء كما اختاره الأصحاب ، و علموا التسمية بخسف جيش السفيناني فيها ، و من بعضها أنها مبدء البيداء للمجائي من مكة ، و من بعضها المغيرة ، فيحتمل التكرار على التأكيد ، أو الحمل على أنها متصلة بالبيداء فحكم بالاتحاد مجازاً .

٣- المحاسن : عن ابن فضال ، عن أبي جميلة ، عن عمارة الساباطي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لاتصل في وادي الشقرة ، فإن فيه منازل الجن (١) .

بيان : قال الجوهري : الشقر بكسر القاف شقائق النعمان ، الواحدة شقرة وقال ابن إدريس : تكره الصلاة في وادي الشقرة بفتح الشين و كسر القاف ، وهي واحد الشقر موضع بعينه مخصوص ، سواء كان فيه شقائق النعمان أو لم يكن ، وليس كل واد يكون فيه شقائق النعمان تكره فيه الصلاة بل بالموضع المخصوص فحسب ، وهو بطريق مكة لأن أصحابنا قالوا : تكره الصلاة في طريق مكة بأربعة مواضع من جملتها وادي الشقرة ، والذي ينبه على ما اخترناه ما ذكره ابن الكلبي في كتاب الأوائل و أسماء المدن قال : زرود والشقرة ابنتا يشر بن قابية بن مهلهل بن وام بن عقيل بن عوض بن ارم بن سام بن نوح ، هذا آخر كلام ابن الكلبي النسابة فقد جعل زرود والشقرة موضعين سميا باسم امرأتين ، وهو أبصر بهذا الشأن انتهى .

وقال في المنتهى : الشقرة بفتح الشين وكسر القاف واحدة الشقرة ، وهو شقائق النعمان ، وكل موضع فيه ذلك تكره الصلاة فيه . وقيل : وادي الشقرة موضع مخصوص بطريق مكة ذكره ابن إدريس والأقرب الأول ، لما فيه من اشتغال القلب بالنظر إليه ، وقيل : هذه مواضع خسف فتكره الصلاة فيها لذلك انتهى .
والأظهر ما اختاره ابن إدريس ، والتعليل الوارد في الخبر مخالف لما ذكره إلا بتكلف تام .

٣ - مجالس الصدوق : بالاسناد المتقدم في كتاب المناهي أن النبي ﷺ نهى أن تجصص المقابر ويصلى فيها (١) ، ونهى أن يصلى الرجل في المقابر والطرق والأرحية والأودية ومرابط الابل وعلى ظهر الكعبة (٢) .
بيان : كراهة الصلاة في الأرحية لم يذكرها إلا أكثر ، وإن دل عليها هذا الخبر والمرابط أعم من المعاطن مطلقاً أو من وجه .

٤ - العمل : عن محمد بن موسى بن المتوكل ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : الصلاة بين القبور ، قال : صل بين خلالها ولا تتخذ شيئاً منها قبلة ، فإن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك ، وقال : لا تتخذوا قبوري قبلة ولا مسجداً ، فإن الله عز وجل لعن الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد (٣) .

إيضاح : ظاهره عدم جواز الصلاة إلى قبر النبي ﷺ والسجود عليه ، وروى في المنتهى من طرق العامة عن ابن عباس وعائشة قالا : لما حضر رسول الله ﷺ الوفاة كشف وجهه وقال : لعن الله اليهود اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد ، وعنه ﷺ أنه قال : أما إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبوراً أنبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك .

(١) أما إلى الصدوق ص ٢٥٣ .

(٢) المصدر ص ٢٥٤ .

(٣) علل الشرائع ج ٢ ص ٤٧ .

ثم قال - ره - : و ذلك محمول على الكراهة ، إذ القصد بذلك النهي عن التشبه بمن تقدّمنا في تعظيم القبور بحيث تتخذ مساجد ، و من صلى لا لذلك لم يكن قد فعل محرّماً ، إذ لا يلزم من المساواة التحريم كالسجود لله تعالى المساوي للسجود للصنم في الصورة ثم قال : قال الشيخ : قدرويت رواية بجواز النوافل إلى قبور الأئمة عليهم السلام والأصل الكراهية انتهى .

أقول : الجواز وعدم الكراهة في قبور الأئمة عليهم السلام لا يخلو من قوّة ، لاسيّما مشهد الحسين عليه السلام لما سيأتي من الأخبار ، ولا يبعد القول بذلك في قبر الرسول صلى الله عليه وآله أيضاً بحمل أخبار المنع على التقيّة ، لشهرة تلك الروايات عند المخالفين ، وقول بعضهم بالحرمة ، ويمكن القول بالنسخ فيها أيضاً ، أو الحمل على أن يجعل قبلة كالكعبة ، بأن يتوجّه إليه من كل جانب ، لكن هذا الحمل بعيد في بعضها ، أو الحمل على ما إذا كان المقصود سجدة القبر أو صاحبه .

و يمكن القول بالفرق بين قبر النبي صلى الله عليه وآله و قبور الأئمة عليهم السلام بالقول بالكراهة في الأوّل دون الثاني ، لأنّ احتمال توهم المعبودية والمسجودية أو مشابهة من مضى من الأمم فيه أكثر ، أو لدفن الملعوتين عنده صلى الله عليه وآله .

٥- العيون: عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن ابن علي بن فضال قال: رأيت أبا الحسن الرضا عليه السلام وهو يريد أن يودّع للخروج إلى العمرة ، فأتى القبر من موضع رأس النبي صلى الله عليه وآله بعد المغرب ، فسلم على النبي صلى الله عليه وآله ولزق بالقبر ثم انصرف حتّى أتى القبر فقام إلى جانبه يصلي ، فالزق منكبه الأيسر بالقبر قريباً من الاسطوانة المخلقة التي عند رأس النبي صلى الله عليه وآله فسلم ست ركعات أو ثمان ركعات (١) .

٦- مشكوة الانوار: عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إنّ رجلاً أتى أبا جعفر عليه السلام فقال له: أصلحك الله إنني أتجر إلى هذه الجبال ، فنأني أمكنة لا نستطيع أن نصلي إلا على الثلج ، قال : ألا تكون مثل فلان ، يعني رجلاً عنده - يرضى بالدون

ولا يطلب التجارة إلى أرض لا يستطيع أن يصلي إلا على الثلج (١).
٧- الاحتجاج : قال: كتب الحميري إلى القائم عليه السلام يسأله عن الرجل يزور قبور الأئمة عليهم السلام هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا؟ وهل يجوز لمن صلى عند بعض قبورهم عليهم السلام أن يقوم وراء القبر، ويجعل القبر قبلة أو يقوم عند رأسه أو رجليه؟ وهل يجوز أن يتقدم القبر ويصلي ويجعل القبر خلفه أم لا؟ فأجاب عليه السلام: أما السجود على القبر فلا يجوز في نافلة، ولا فريضة، ولا زيارة، والذي عليه العمل أن يضع خدّه الأيمن على القبر وأما الصلاة فأنها خلفه، ويجعل القبر أمامه، ولا يجوز أن يصلي بين يديه ولا عن يمينه ولا عن يساره، لأن الإمام عليه السلام لا يتقدم ولا يساوي (٢).

بيان : روى الشيخ في التهذيب (٣) هذه الرواية عن محمد بن أحمد بن داود، عن أبيه، عن محمد بن عبدالله الحميري، وقال شيخنا البهائي قدس الله روحه: الواسطة بين الشيخ وبين محمد، الشيخ المفيد طاب ثراه، فالحديث صحيح لأن الثلاثة ثقات من وجوه أصحابنا، وقال المحقق في المعتبر: إنه ضعيف، ولعل السبب في ذلك كونه مكاتبة انتهى.

وما ذكره قريب، لأن محمد بن أحمد، وإن لم ينص على توثيقه لكن مدحه النجاشي مدحاً يربي على التوثيق، حيث قال فيه (٤) شيخ هذه الطائفة وعالمها، وشيخ القميين في وقته، و فقيهم، حكى أبو عبدالله الحسين بن عبيد الله أنه لم ير أحداً أحفظ منه ولا أفقه ولا أعرف بالحديث، وصنف كتباً انتهى لكن في التهذيب هكذا «وأما الصلاة فأنها خلفه يجعله الإمام، ولا يجوز أن يصلي بين يديه، لأن الإمام لا يتقدم ويصلي عن يمينه و شماله» و ظاهره تجويز المساواة إلا أن يقال: يعطف يصلي على يصلي، أو على يتقدم، ولا يخفى بعدهما، وإن أمكن ارتكابه جمعاً

(١) مشكاة الانوار ص ١٣١ .
 (٢) الاحتجاج ص ٤٧٤ .
 (٣) التهذيب ج ١ ص ٢٠٠ .
 (٤) رجال النجاشي ص ٢٩٨ .

بين الروايتين .

ثم قال الشيخ البهائي قدس سره : هذا الخبر يدل على عدم جواز وضع الجبهة على قبر الامام عليه السلام ، لا في الصلاة ولا في الزيارة ، بل يضع خدّه الأيمن عليه ، وعلى عدم جواز التقدم على الضريح المقدس حال الصلاة لأن قوله عليه السلام « يجعله الامام » صريح في جعل القبر بمنزلة الامام في الصلاة ، فكما أنه لا يجوز للمأموم أن يتقدم على الامام بأن يكون موقفه أقرب إلى القبلة من موقف الامام بل يجب أن يتأخر عنه أو يساويه في الموقف يميناً أو شمالاً ، فكذا هنا ، وهذا هو المراد بقوله عليه السلام « ولا يجوز أن يصلي بين يديه » إلى آخره .

والحاصل أن المستفاد من هذا الحديث أن كل ما ثبت للمأموم من وجوب التأخر عن الامام ، أو المساواة له ، و تحريم التقدم عليه ثابت للمصلي بالنسبة إلى الضريح المقدس ، من غير فرق ، فينبغي لمن يصلي عند رأس الامام عليه السلام أو عند رجله أن يلاحظ ذلك وقد نبهت على هذا جماعة من إخواني المؤمنين في المشهد المقدس الرضوي على مشرفه السلام فانهم كانوا يصلون في الصفة التي عند رأسه عليه السلام صفتين ، فبيّنت لهم أن الصف الأول أقرب إلى القبلة من الضريح المقدس على صاحبه السلام ، وهذا مما ينبغي ملاحظته لمن يصلي في مسجد النبي صلى الله عليه وآله ، وكذا في سائر المشاهد المقدسة ، على ساكنيها أفضل التسليمات .

وربما يستفاد من هذا الحديث المنع من استدبار ضرائحهم صلوات الله عليهم في غير الصلاة أيضاً نظراً إلى أن قوله عليه السلام « لأن الامام لا يتقدم » عام في الصلاة وغيرها ، وهذا هو الذي فهمه العلامة في المنتهى ، وحمل المنع منه على الكراهة وقد دل أيضاً على جواز الصلاة إلى قبر الامام عليه السلام إذا كان في القبلة وبهذا تنخصص أخبار المنع ، و ظاهر المفيد - ره - بقاؤها على عمومها ، فانه قال في المقنعة : لا تجوز الصلاة إلى شيء من القبور ، حتى يكون بينه وبينه حائل إلى آخر ما مر ثم قال : وقد روي أنه لا بأس بالصلاة إلى قبلة فيها قبر إمام عليه السلام والأصل ما قدمناه

انتهى ، وقد تقدّم الكلام فيه .

٨- قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الصلاة في بيت الحمام من غير ضرورة ، قال : لا بأس إذا كان المكان الذي صلى فيه نظيفاً .

وسألته عن الصلاة بين القبور قال : لا بأس (١) .

٩- الخصال : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد الأشعريّ عن محمد بن الحسين بإسناده رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله قال : ثلاثة لا يتقبل الله عنّ وجلاً لهم بالحفظ : رجل نزل في بيت خرب ، ورجل صلى على قارعة الطريق ، ورجل أرسل راحلته ولم يستوثق منها (٢) .

١٠- العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد ، عن أحمد بن عبد الله القزويني ، عن الحسين بن المختار القلانسي عن أبي بصير ، عن عبد الواحد بن المختار الأنصاري ، عن أمّ المقدام الثقفيّة قالت : قال لي جويرية بن مسهر : قطعنا مع أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام جسر الصراة في وقت العصر ، فقال : إنّ هذه أرض معدّبة ، لا ينبغي للنبيّ ولا وصيّه أن يصليّ فيها ، فمن أراد منكم أن يصليّ فليصل .

فنفرتّ ق الناس يمّة ويسرة يصلّون ، فقلت : أنا والله لأقلدنّ هذا الرجل صلاتي اليوم ، ولا أصليّ حتّى يصلّي ، فسرنا ، وجعلت الشمس تسفل ، وجعل يدخلني من ذلك أمر عظيم حتّى وجبت الشمس ، وقطعنا الأرض ، فقال : يا جويرية أذن فقلت : يقول : أذن وقد غابت الشمس ، فقال : أذن فأذنت ثمّ قال لي : أقم فأقمت فلمّا قلت : قد قامت الصلاة ، رأيت شفّتيه تنحرقان ، وسمعت كلاماً كأنّه كلام العبرانيّة ، فارتفعت الشمس حتّى صارت في مثل وقتها في العصر فصليّ ، فلمّا انصرفنا ، هوت إلى مكانها ، واشتبتك النجوم ، فقلت أنا : أشهد أنّك وصي رسول الله

(١) قرب الاسناد ص ٩١ ط حجر ص ١١٩ ط نجف .

(٢) الخصال ج ١ ص ٦٩ .

صلى الله عليه وآله فقال : يا جويرته أما سمعت الله عز وجل يقول : « فسبح باسم ربك العظيم » (١) فقلت : بلى ، قال : فأنني سألت الله باسمه العظيم فردها علي (٢) .
بصائر الدرجات : عن أحمد بن محمد مثله (٣) .

بيان : قوله « جسر الصراة » قال في القاموس : الصراة نهر بالعراق انتهى ، وفي بعض النسخ بالفرات ، وفي الفقيه (٤) والبصائر نهر سوري ، وفي القاموس سوري كطوبى موضع بالعراق ، من بلد السريانيين ، وموضع من أعمال بغداد ، وقديمه ، والظاهر أنه كان مكان جسر الحلة ومسجد الشمس هناك مشهور ، ويدل على كراهة الصلاة في كل أرض عذب أهلها ، وقال ابن إدريس -ره- في السرائر : تكره الصلاة في كل أرض خسف ، ولهذا كره أمير المؤمنين عليه السلام الصلاة في أرض بابل ، فلمّا عبر الفرات إلى الجانب الغربي وفاته لأجل ذلك أوّل الوقت ردّت له الشمس إلى موضعها في أوّل الوقت ، وصلى بأصحابه صلاة العصر ، ولا يحل أن يعتقد أن الشمس غابت ودخل الليل ، وخرج وقت العصر بالكلية ، وما صلى الفريضة عليه السلام لأنّ هذامين معتقده جهل بعصمته عليه السلام لأنّه يكون مخلاً بالواجب المضيق عليه وهذا لا يقوله من عرف إمامته ، واعتقد عصمته انتهى .

أقول : قد مرّ الكلام فيه في كتاب فضائله عليه السلام ، وأنه لا استبعاد في أن يكون من خصائصهم عليهم السلام عدم جواز الصلاة في تلك الأراضي مطلقاً ، وجواز تأخيرهم الصلاة عن الوقت لذلك مطلقاً أو إذا علموا أنهم يدعون ويرجع لهم الشمس ، والحاصل أن النبي ﷺ أخبره بأمره تعالى بأنه يردّ عليه الشمس ، وأمره بتأخير الصلاة لتظهر منه تلك المعجزة ، لكن سيأتي ما يؤيد تأويله -ره- .

١١- العلل : عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن

(١) الواقعة : ٧٤ و ٩٦ .

(٢) علل الشرائع ج ٢ ص ٣١ .

(٣) بصائر الدرجات ص ٢١٧ .

(٤) الفقيه ج ١ ص ١٣٠ و ١٣١ .

يزيد ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن الصلاة في السبخة فكرهه لأن الجبهة لا تقع مستوية عليها ، فقلنا إن كانت أرضاً مستوية ؟ قال : لا بأس (١) .

المعتبر : نقلاً من كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عبد الكريم ، عن الحلبي مثله (٢) .

١٤- العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبان بن عثمان ، عن داود بن الحصين بن السري قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : لم حرّم الله الصلاة في السبخة ؟ قال : لأن الجبهة لا تتمكّن عليها (٣) .

١٣- كامل الزيارة : عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن أبيه ، عن علي بن محمد بن سالم ، عن محمد بن خالد ، عن عبد الله بن حماد ، عن عبد الله بن الأصم ، عن محمد البصري ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعت أبي يقول لرجل من مواليه وسأله عن الزيارة فقال : من صلّى خلفه صلاة واحدة يريد بها الله ، لقي الله يوم يلقاه و عليه من النور ما يغشى له كل شيء يراه ، الخبر (٤) .

ومنه : بهذا الاسناد عن الأصم ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتاه رجل فقال له : يا ابن رسول الله عليه السلام هل يزار والدك ؟ قال : فقال : نعم ، ويصلّى خلفه ولا يتقدّم عليه (٥) .

أقول : تمام الخبرين في أبواب المزار .

ومنه : عن أبيه و علي بن الحسين و جماعة ، عن سعد ، عن موسى بن عمر

(١) علل الشرائع ج ٢ ص ١٧ .

(٢) المعتبر : ١٥٧ .

(٣) علل الشرائع ج ٢ ص ١٦ .

(٤) كامل الزيارات ص ١٢٢ .

(٥) ، ص ١٢٣ .

وأيوب بن نوح ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن أبي اليسع قال : سألت رجلأبا عبدالله عليه السلام وأنا أسمع قال : إذا أتيت قبر الحسين عليه السلام أجعله قبلة إذا صليت ؟ قال : تنح هكذا ناحية (١) .

ومنه عن علي بن الحسين ، عن علي بن إبراهيم ، عن ابن أبي نجران عن يزيد بن إسحاق ، عن الحسين بن عطية ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا فرغت من التسليم على الشهداء أتيت قبر أبي عبدالله عليه السلام ثم تجعله بين يديك ثم صل ما بدالك (٢) .

ومنه عن علي بن الحسين ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال عن علي بن عقبة ، عن عبيدالله الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت إنا نزور قبر الحسين عليه السلام كيف نصلي عليه ؟ قال : تقوم خلفه عند كتفيه ، ثم تصلّي على النبي ﷺ و تصلّي على الحسين (٣) .

ومنه عن محمد بن جعفر ، عن محمد بن الحسين ، عن أيوب بن نوح وغيره ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن أبي اليسع قال : سألت رجلأبا عبدالله عليه السلام وأنا أسمع عن الغسل إذا أتيت قبر الحسين عليه السلام قال : قال : أجعله قبلة إذا صليت ، قال : تنح هكذا ناحية ، قال : آخذ من طين قبره ؟ ويكون عندي أطلب بركته ؟ قال : نعم ، أوقال : لا بأس بذلك (٤) .

بيان : الخبر الأول يدل على استحباب مطلق الصلاة خلف قبر الحسين عليه السلام فريضة كانت أم نافلة ، وكذا الرابع لكنّه يحتمل التخصيص بصلاة الزيارة ، والثاني يدل على استحبابها مطلقا خلف القبر وعدم خصوصية الامام عليه السلام هنا ظاهر ، وأمّا الثالث و السادس فلعلّهما محمولان على الاتقاء ، لئلا تتضرر الشيعة بذلك من المخالفين المانعين مطلقا وفي الخامس النسخ مختلفة فقي بعضها كيف نصلي عليه ؟ وفي بعضها كيف نصلي عنده ؟ فعلى الأول لا يناسب الباب إذ الظاهر الصلاة والدعاء

(١-٣) كامل الزيارات ص ٢٤٥ .

(٤) ، ، ، ص ٢٤٦ .

لهما صلى الله عليهما ، وعلى الثاني يحتمل ذلك والصلاة المصطلح ، فلا تغفل .
١٤- المحاسن : عن ابن فضال ، عن عيسى بن هشام ، عن عبد الكريم بن عمرو
 عن الحكم بن محمد بن القاسم ، عن عبدالله بن عطا قال : ركبت مع أبي جعفر و سار
 وسرت حتى إذا بلغنا موضعاً قلت : الصلاة جعلني الله فداك ، قال : هذا أرض وادي النمل
 لا يصلي فيها حتى إذا بلغنا موضعاً آخر قلت له : مثل ذلك فقال : هذه الأرض مالحة
 لا يصلي فيها (١) .

بيان : يدل على كراهة الصلاة في وادي النمل ، سواء وقعت الصلاة عند
 قراها أم لا ، والمالحة هي السبخة ، وفي بعض النسخ نصلي في الموضعين بالنون ،
 وفي بعضها بالياء فعلى الأول ظاهره اختصاص الحكم بهم ~~والتحريم~~ ، والمراد التحريم
 أو شدّة الكراهة ، فلا ينافي حصول الكراهة في الجملة لغيرهم أيضاً .
أقول : قد مضى تمام الخبر في باب آداب الركوب (٢) .

١٥- المحاسن : عن أبيه ، عن صفوان ، عن العلا ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما
 عليه السلام قال : سألت عن الصلاة على ظهر الطريق ، فقال : لا تصل على الجادة
 وصل على جانبها (٣) .

و منه : عن صفوان ، عن معلى بن عثمان ، عن معلى بن خنيس قال : سألت
 أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة على الطريق ، قال : لا اجتنب الطريق (٤) .
و منه : عن ابن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن الفضيل قال : قلت لأبي عبدالله
 عليه السلام : أقوم في الصلاة في بعض الطريق ، فأرى قدأمي في القبلة العذرة ؟ قال :
 تنح عنها ما استطعت ، ولا تصل على الجواد (٥) .
بيان : يمكن أن يكون النهي عن الصلاة على الجواد بعد ذكر التنحي لأن

(١) المحاسن ص ٣٥٢ .

(٢) راجع ج ٧٦ ص ٢٩٦ .

(٣) المحاسن ص ٣٦٤ .

(٤) (٥) المحاسن ص ٣٦٥ .

العذرة تكون غالباً في أطراف الطرق ، و التنحّي إن كان من جهة الطريق يقع في وسطه ، فاستدرك ذلك بأنّه لا بدّ أن يكون التنحّي على وجه لا يقع المصلّي به في وسط الطريق و استدللّ به بعض الأصحاب على كراهة الصلاة في بيت الخلاء بطريق أولى وفيه ما لا يخفى .

١٦- المحاسن : عن النوفليّ " بإسناده قال : قال رسول الله ﷺ : الأرض كلّها مسجد إلّا الحمّام والقبر (١) .

و منه : عن أبيه ، عن صفوان ، عن أبي عثمان ، عن المعلّى بن خنيس قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في معاطن الابل فكرهه ، ثمّ قال : إن خفت على متاعك شيئاً فرش بقليل ماء وصلّ (٢) .

ومنه : بالاسناد قال : سألت عن السبخة أيصلي الرّجل فيها ؟ فقال إنّما تكره الصلاة فيها من أجل أنّها فتك ، ولا يتمكّن الرّجل يضع وجهه كما يريد ، قلت : أرايت إن هو وضع وجهه متمكناً ؟ فقال : حسن (٣) .

بيان : التفتيك كناية عن كونها رخوة نشاشة لا تستقرّ الجبهة عليها ، قال في القاموس: تفتيك القطن تفتيته .

١٧- المحاسن : عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان وعبد الرّحمان بن الحجّاج وغيرهما ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تصلّ في ذات الجيش ، ولا ذات الصلاصل ، ولا البيداء ولا ضجنان (٤) .

ومنه: عن البرنطي قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في البيداء ، فقال : البيداء لا يصلي فيها ، قلت : وأين حدّ البيداء قال: أما رأيت ذلك الرفع والخفض ؟ قلت : إنّّه كثير ، فأخبرني أين حدّه ؟ فقال : كان أبو جعفر عليه السلام إذا بلغ ذات الجيش جدّ في السير ثمّ لم يصلّ حتّى يأتي معرّس النبي ﷺ قلت : وأين ذات الجيش ؟ قال : دون الحفيرة بثلاثة أميال (٥) .

(١-٤) المحاسن ص ٣٦٥ .

(٥) ، ص ٣٦٦ .

١٨- كتاب المسائل : لعلّي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن الصلاة في معادن الابل أتصلح؟ قال : لا تصلح إلا أن تخاف على متاعك ضيعة ، فاكس ثم انضح بالماء ، ثم صل (١) .

وسألته عن معادن الغنم أتصلح الصلاة فيها ؟ قال : نعم ، لا بأس به (٢) .

١٩- كتاب المسائل : لعلّي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن الصلاة في الأرض السبخة أيصلي فيها ؟ قال : لا إلا أن يكون فيها نبت إلا أن يخاف فوت الصلاة فيصلي (٣) .

٢٠- المقنعة: قال : قال صلى الله عليه وآله تكره الصلاة في طريق مكة في ثلاثة مواضع : أحدها البيداء ، والثاني ذات الصلاصل ، والثالث ضجنان (٤) .

٢١- بصائر الدرجات : عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن إبراهيم ابن أبي البلاد ، عن علي بن مغيرة قال : نزل أبو جعفر عليه السلام في ضجنان و ذكر حديثاً يقول في آخره وإنه ليقال : إنه واد من أودية جهنم (٥) .

٢٢- مجالس الشيخ : عن أحمد بن عبدون ، عن علي بن محمد بن الزبير ، عن علي ابن الحسن بن فضال ، عن العباس بن عامر ، عن أحمد ، عن يحيى بن العلا قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لما خرج أمير المؤمنين عليه السلام إلى النهروان وطعنوا في أول أرض بابل ، حين دخل وقت العصر ، فلم يقطعوها حتى غابت الشمس ، فنزل الناس يمينا وشمالا لا يصلون إلا الأشر وحده ، فأنه قال : لا أصلي حتى أرى أمير المؤمنين عليه السلام قد نزل يصلي ، قال : فلما نزل قال : يا مالك إن هذه أرض سبخة ، ولا يحل الصلاة فيها ، فمن كان صلى فليعد الصلاة ، قال : ثم استقبل القبلة فتكلم بثلاث كلمات ماهن بالعربية ولا بالفارسية ، فإذا هو بالشمس بيضاء نقيّة ، حتى إذا صلى

(٢١) المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٧٧ .

(٣) « « ج ١٠ ص ٢٧٩ .

(٤) المقنعة ص ٧١ .

(٥) بصائر الدرجات ص ٢٨٥ .

بنا سمعنا لها حين انقضت خيراً كخبر المنشار (١).

بيان : الخبر الصوت والأمر بالاعادة لعلّه على الاستحباب ، أو كانوا صلّوا مع عدم الاستقرار، وكان الوقت واسعاً .

٢٣- كتاب صفين : لنصر بن مزاحم ، عن عمر بن سعد ، عن أبي مخنف ، عن عمه ابن مخنف قال : إنني لا أنظر إلى أبي مخنف بن سليم وهو يسير علياً بابل، وهو يقول إن بابل أرضاً قد خسف بها ، فحرك دابتك ، فعلنا أن نصلي العصر خارجاً منها قال: فحرك دابته وحرك الناس دوابهم في أثره ، فلمّا جاز جسر الصراة نزل فصلّي بالناس العصر .

و عن عمر عن عبدالله بن يعلى بن مرّة ، عن أبيه ، عن عبد خير قال : كنت مع عليّ أسير في أرض بابل ، قال : وحضرت الصلاة صلاة العصر قال : فجعلنا لا نأتي مكاناً إلا رأينا أقيح من الآخر ، قال: حتّى أتينا على مكان أحسن مارأينا ، وقد كادت الشمس أن تغيب ، فنزل عليّ عليه السلام ونزلت معه ، قال: فدعا الله فرجعت الشمس كمقدارها من صلاة العصر ، قال : فصلينا العصر ثم غابت الشمس .

٢٤- مجالس الشيخ : عن المفيد ، عن إبراهيم بن الحسن بن جمهور ، عن أبي بكر المفيد الجرجرائي ، عن أبي الدنيا معمر المغربي ، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: لا تتخذوا قبوري مسجداً ، ولا بيوتكم قبوراً ، وصلوا عليّ حيث ما كنتم ، فإن صلّاتكم وسلامكم يبلغني (٢) .

أقول : ورواه الكراجكي في كنز الفوائد ، عن أسد بن إبراهيم السلمي و الحسين بن محمد الصيرفي معاً ، عن أبي بكر المفيد ، وزاد فيه ولا تتخذوا قبوركم مساجد .

٢٥- عدة الداعي : قال جويرية بن مسهر : خرجت مع أمير المؤمنين عليه السلام نحو بابل ، لثالث لنا ، فمضى وأنا أسيره في السبخة ، فإذا نحن بالأسد جائماً في

(١) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٢٨٤ .

(٢) لا يوجد في المطبوع من المصدر .

الطريق ، ولبوته خلفه ، وأشبال لبوته خلفها ، فكبحت دابتي لا تأخر ، فقال : أقدم يا جويرية ، فانما هو كلب الله ، وما من دابة إلا الله آخذ بناصيتها لا يكفي شرها إلا هو ، وإذا أنا بالأسد قد أقبل نحوه يبصص له بذنبه ، فدنا منه فجعل يمسح قدمه بوجهه ، ثم أنطقه الله عز وجل فنطق بلسان طلق ذلق ، فقال : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، ووصي خاتم النبيين ، قال : و عليك السلام يا حيدرة ، ماتسبيحك ؟ قال أقول : سبحان ربّي ، سبحان إلهي سبحان من أوقع المهابة والمخافة في قلوب عباده منّي ، سبحانه سبحانه .

فمضى أمير المؤمنين عليه السلام وأنا معه واستمرت بنا السبخة و وافت العصر فأهوى فوتها ثم قلت في نفسي مستخفياً : ويلك يا جويرية أنت أظن أم أحرص من أمير المؤمنين عليه السلام وقد رأيت من أمر الأسد ما رأيت فمضى وأنا معه حتى قطع السبخة ، فثنى رجله ونزل عن دابته وتوجه فأذن مثنى مثنى ، وأقام مثنى مثنى ، ثم همس بشفتيه وأشار بيده فإذا الشمس قد طلعت في موضعها من وقت العصر ، وإذا لها صرير عند سيرها في السماء ، فصلّى بنا العصر ، فلما انقفل رفعت رأسي فإذا الشمس بحالها فما كان إلا كلمح البصر فإذا النجوم قد طلعت فأذن وأقام وصلّى المغرب .

ثم ركب وأقبل عليّ فقال : يا جويرية أقلت هذا ساحر مقتر ؟ وقلت ما رأيت طلوع الشمس وغروبها أفسح هذا أم زاغ بصري ؟ سأصرف ما ألقى الشيطان في قلبك ما رأيت من أمر الأسد وما سمعت من منطقه ، ألم تعلم أن الله عز وجل يقول : « والله الأسماء الحسنى فادعوه بها » (١) يا جويرية إن رسول الله صلّى الله عليه وآله كان يوحى إليه ، وكان رأسه في حجري ، فغربت الشمس ، ولم أكن صليت العصر ، فقال لي : صليت العصر ؟ قلت : لا ، قال : اللهم إنّ علياً في طاعتك و حاجة نبيك ، ودعا بالاسم الأعظم ، فردت إليّ الشمس ، فصليت مطمئناً ثم غربت بعدما طلعت ، فعلمني بأبي هو وأمي ذلك الاسم الذي دعا به ، فدعوت الان به .

يا جويرية إنّ الحق أوضح في قلوب المؤمنين من قذف الشيطان ، فاني قد

دعوت الله عز وجل بنسخ ذلك من قلبك ، فما ذاتجد ؟ فقلت : يا سيدي قد محي ذلك من قلبي .

بيان : قال الجوهري : جثم الطائر أي تلبّد بالأرض ، وكذلك الانسان و قال : اللبوة أنثى الأسد ، واللبوة ساكنة الباء غير مهموز لغة فيها عن ابن سكيّت ، والشبل بالكسر ولد الأسد . وقال : كبحت الدابة إذا جذبتها إليك باللجام لكي تقف ولا تجري ، وقال : بصبص الكلب وتبصبص : حرّك ذنبه ، والتبصبص التملّق « فأهوى فوتها » أي سقط لفوتها أو قرب فوتها « عانت أظن » أي أعلم وفي بعض النسخ بالضاد أي أبخل بدينك ، وضائن الله خواص خلقه ، والهمس الصوت الخفي .

٢٦- المحاسن : عن محمد بن علي ، عن عبدالرحمان بن أبي هاشم ، عن أبي - خديجة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : دخل رسول الله ﷺ على أم أيمن فقال : مالي لأرى في بيتك البركة ؟ فقالت : أوليس في بيتي بركة ؟ قال : لست أعني ذلك ، لك شاة تتخذينها تستغني ولدك من لبنها ؟ وتطعمين من سمنها ؟ وتصلّين في مريضها (١) .

٢٧- ومنه : عن أبيه ، عن سليمان الجعفري رفعه قال : قال رسول الله ﷺ : امسحوا رغام الغنم ، وصلّوا في مراحها ، فانّها دابة من دواب الجنة ، قال : الرغام ما يخرج من أنوفها (٢) .

بيان : الرغام في بعض النسخ بالعين المهملة ، وفي بعضها بالعين المعجمة ، و روت العامة أيضاً على وجهين ، قال في النهاية : فيه صلّوا في مراح الغنم و امسحوا رغامها ، الرغام ما يسيل من أنوفها ، وشاة رعو ، وقال في المعجمة في حديث أبي هريرة صلّ في مراح الغنم و امسح الرغام عنها ، كذا رواه بعضهم بالعين المعجمة ، و قال : إنّه ما يسيل من الأنف ، والمشهور فيه والمروي بالعين المهملة ، ويجوز أن يكون أراد مسح التراب عنها ، رعاية لها ، وإصلاحاً لشأنها انتهى .

وقال العلامة في المنتهى : لا بأس بالصلاة في مراض الغنم ، وليس مكروهاً

(١) المحاسن ص ٦٤١ .

(٢) المحاسن ص ٦٤٢ .

ذهب إليه أكثر علمائنا ، و قال أبو الصلاح : لا تجوز الصلاة فيها ، لما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة (١) قال : سألته عن الصلاة في أعطان الابل وفي مرايض البقر والغنم ؟ فقال : إن نضحته بالماء وقد كان يابساً فلا بأس بالصلاة فيها ، فأما مرابط الخيل والبغال فلا ، قال : وهذا يدل على اشتراك مرايض الغنم وأعطان الابل في الحكم ، وقد بينا تحريم الصلاة في الأعطان فكذا في المرايض .

وأجاب العلامة قدس سره أولاً بضعف السند ، وثانياً بكونه موقوفاً ، و ثالثاً بمنع التحريم في المعاطن ، ورابعاً بمنع الاشتراك مع تسليم التحريم ، ثم قال : وتكره الصلاة في مرابط الخيل والبغال و الحمير سواء كانت وحشية أو إسيية ، و قال أبو الصلاح : لا يجوز ، والشيخ في بعض كتبه يذهب إلى وجوب الاحتراز عن أبوابها وأروائها فيلزم المنع من الصلاة فيها انتهى ، والظاهر الكراهة من حيث المكان ، وحكم النجاسة حكم آخر تقدّم ذكره ، وأما مرايض البقر والغنم فالظاهر عدم الكراهة مطلقاً ، إلا أنه يستحب الرش بالماء .

٢٨- العياشي : عن عبدالله بن عطاء قال : ركبت مع أبي جعفر عليه السلام فسرنا حتى زالت الشمس ، وبلغنا مكاناً قلت : هذا المكان الأحمر ، فقال : ليس يصلى ههنا هذه أودية النمل ، وليس يصلى فيها ، قال : فمضينا إلى أرض بيضاء قال : هذه سبخة وليس يصلى بالسبخة قال : فمضينا إلى أرض خصباء قال ههنا ، فنزل ونزلت الخبر (٢) .

٢٩- كتاب العلل : لمحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم قال : لا يصلى في ذات الجيش ، ولا ذات الصلاصل ، ولا في وادي مجنّة ، ولا في بطون الأودية ، ولا في السبخة ، ولا على القبور ، ولا على جواد الطريق ، ولا في أعطان الابل ، ولا على بيت النمل ، ولا في بيت فيه تصاوير ، ولا في بيت فيه نار أو سراج بين يديك ، ولا في بيت فيه خمر ، ولا في بيت فيه لحم خنزير ، ولا في بيت فيه الصلبان ، ولا في بيت فيه لحم ميتة ، ولا في بيت فيه دم ، ولا في بيت فيه ماذبح لغير الله ، ولا في بيت فيه

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٨ .

(٢) تفسير العياشي ج ٢ ص ٢٨٦ في حديث .

المنخقة والموقودة والمتريّة والنطيحة ، ولا في بيت فيه ماذبح على النصب ، ولا في بيت فيه مأكّل السبع ، إلاّ ماذكيتم ، ولا على الثلج ، ولا على الماء ، ولا على الطين ولا في الحمام .

ثمّ قال : أمّا قوله لا يصلي في ذات الجيش ، فإنّها أرض خارجة من ذي الحليفة على ميل ، وهي خمسة أميال والعلّة فيها أنّه يكون فيها جيش السفيناني ، فيخسف بهم ، وذات الصلاصل موضع بين مكّة والمدينة ، نهى رسول الله ﷺ أن يصلي فيه ، والعلّة في وادي مجنّة أنّه وادي الجنّ وهو الوادي الذي صلى فيه رسول الله ﷺ لمّا رجع من الطائف ، فاستمعت الجنّ لقراءته وآمنوا به ، وهو قول الله عزّ وجلّ « وإذ صرفنا إليك نفراً من الجنّ يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا أنصتوا فلما قضي ولّوا إلى قومهم منذرين » (١) .

والعلّة في السبخة أنّها أرض مخسوف بها ، والعلّة في القبور أنّ فيها أرواح المؤمنين وعظامهم ، وعلّة أخرى أنّه لا يحلّ أن يوطأ الميت لقول رسول الله ﷺ من وطيء قبراً فكأنّما وطيء جمرأ ، والعلّة في جواد الطريق لما يقع فيها من بول الدواب والقذر ، والعلّة في أعطان الابل أنّها قدرة يبال في كلّ موضع منها ، والعلّة في حجرة النمل أنّ النمل ربما أذاه ، فلا يتمكّن من الصلاة ، والعلّة في بطون الأودية أنّها مأوى الحيات والجنّ والسباع ولا يأمن منها .

والعلّة في بيت فيها تصاوير أنّها تصاوير صوّرت على خلق الله جلّ وعزّ ، ولا يصلي في بيت فيه ذلك تعظيماً لله عزّ وجلّ ، ولا في بيت فيه نار أو سراج بين يديك ، لأنّ النار تعبد ولا يجوز أن يصلي ويسجد ونحوه إليه ، والعلّة في بيت فيه صلبان أنّها شركاء يعبدون من دون الله فينزه الله تبارك وتعالى أن يعبد في بيت فيه ما يعبد من دون الله ، ولا في بيت فيه الخمر ولحم الخنزير والميتة وما أهلّ لغير الله وهو الذي يذبح لغير الله ، ولا في بيت فيه الموقودة وهي التي تضرب حتّى تموت ، ولا في بيت فيه ما أكل السبع إلاّ ما ذكّي ، ولا في بيت فيه النطيحة وهي التي تناطح بها حتّى

تموت و ما كانت العرب يذبونها على الأَنْصاب ، و هو القمار ، ولا في بيت فيه بول أو غائط .

والعلة في ذلك وهذه الأشياء كلها وهذه البيوت أن لا يصلي فيها أن الملائكة لا يصلون ولا يحضرون هذه المواضع ، وقال الصادق عليه السلام : إذا قام المصلي للصلاة نزلت عليه الرحمة من أعنان السماء إلى أعنان الأرض ، وحفت به الملائكة ، و نادته الملائكة ، ويروى وناداه ملك لو علم المصلي ما في الصلاة ما انفتل فإذا صلى الرجل في هذه المواضع لم تحضره الملائكة ، ولم يكن له من الفضل ما قال الصادق عليه السلام ، و ترفع صلاته ناقصة .

والعلة في الحمام لموضع القدر والجن .

بيان : اشتمل كلامه على أشياء لم يذكر في أخبار آخر ، ولا في كلام غيره ، ولما كان من أصحاب الأخبار ، و في إثبات الكراهة توسعة عند الأصحاب الاحتراز عنها أحوط وأولى [أوردناه في الباب] ^ط ، ويظهر منه أن السبحة كراهة الصلاة فيها مخصوصة بموضع مخصوص ، ولعلها فيه أكد كراهة .

٣٠- الهداية : تكره الصلاة في القبور ، والماء والحمام ، وقرى النمل ، و معاطن الابل ، و مجرى الماء ، والسبخة ، وذات الصلاصل ، و وادي الشقرة ، و وادي ضجنان ، و مسان الطرق ، و في بيت فيه تماثيل إلا أن تكون بعين واحدة أو قد غير رؤوسها (١) .

٦

* ((باب)) *

«(الصلاة في الكعبة ومعابد أهل الكتاب وبيوتهم)»

١- قرب الاسناد : عن السندي بن محمد، عن أبي البخري ، عن الصادق عليه السلام عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : لا بأس بالصلاة في البيعة والكنيسة ، الفريضة والتطوع والمسجد أفضل (١) .

٢- العياشي : عن حماد ، عن صالح بن الحكم قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول - وقد سئل عن الصلاة في البيع والكنائس - فقال : صل فيها فقد رأيتها ما أنظفها قال : قلت أصلي فيها وإن كانوا يصلون فيها ؟ فقال : أما تقرأ القرآن « قل كل يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلاً » (٢) صل إلى القبلة ودعهم (٣) .

إيضاح : الظاهر أنه عليه السلام فسر الشاكلة بالطريقة ، وفسرت في بعض الأخبار بالنية ولا يناسب المقام كثيراً ، وقد حققناه في موضعه ، وقال الطبرسي - ره - أي كل واحد من المؤمن والكافر يعمل على طبيعته وخليقته التي تخلق بها ، عن ابن عباس ، وقيل على طريقته وسنته التي اعتادها عن الفراء والزجاج ، وقيل : على ما هو أشكل بالصواب وأولى بالحق عنده ، عن الجبائي ، قال : ولهذا قال « فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلاً » أي إنه يعلم أي الفريقين على الهدى ، وأيهما على الضلال؟ وقيل : معناه إنه أعلم بمن هو أصوب ديناً وأحسن طريقة انتهى (٤) .

والظاهر أن الاستشهاد بالآية لأنها يفهم منها أن بطلان المبطلين لا يضر حقيقة المحققين ، ثم المشهور بين الأصحاب عدم كراهة الصلاة في البيع والكنائس وذهب ابن البراج وشلار وابن إدريس إلى الكراهة ، لعدم انفكاكها من النجاسة غالباً ، وقال

(١) قرب الاسناد ص ٧٠ ط حجر ص ٩٢ ط نجف .

(٢) أسرى : ٨٤ .

(٣) تفسير العياشي ج ٢ ص ٣١٦ . (٤) مجمع البيان ج ٦ ص ٤٣٦ .

الشيخان - ره - : لو كانت مصوَّرة كره قطعاً من حيث الصور وظاهر الخبر وما قبله عدم الكراهة، وهذا الخبر يؤمِّي إلى طهارة أهل الكتاب إلا أن يقال ليس المراد بالنظافة الطهارة ، بل المراد أنه ليس فيها قذارة ولا نجاسة مسرية ، وقال في المنتهى: الأقرب أنه يستحبُّ رشُّ الموضع الذي يصلِّي فيه من البيع والكنائس ، لما رواه الشيخ في الصحيح (١) عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الصلاة في البيع والكنائس وبيوت المجوس فقال : رشُّ وصلُّ ، والعطف يقتضي التشريك في الحكم انتهى ، وهو حسن وإطلاق النصِّ وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق بين إذن أهل الذمَّة وعدمه ، واحتمل الشهيد في الذكرى توقفها على الاذن تبعاً لغرض الواقف وعملاً بالقرينة، والظاهر عدمه لإطلاق النصوص ويؤيده ورود الاذن في نقضها، بل لو علم اشتراطهم عند الوقف عدم صلاة المسلمين فيها، كان شرطهم فاسداً باطلاً ، وكذا الكلام في مساجد المخالفين وصلاة الشيعة فيها .

٣- قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جدِّه علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن بوارى اليهود والنصارى التي يقعدون عليها في بيوتهم يصلُّون عليها قال : لا (٢) .

بيان : حمل على الكراهة أو على العلم بالنجاسة ، والأحوط الاجتناب لغلبة الظاهر فيه على الأصل ، وقال الشيخ في المبسوط: تجوز الصلاة في البيع والكنائس وتكره في بيوت المجوس ، وفي النهاية لا يصلِّي في بيت فيه مجوسى ولا بأس بالصلاة وفيد يهودي أو نصراني ، ولا بأس بالصلاة في البيع والكنائس .

وقال العلامة - ره - في المنتهى : تكره الصلاة في بيوت المجوس لأنَّها لاتنفك عن النجاسات، ويؤيده ما رواه أبو جميلة (٣) عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لاتصل

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٩ .

(٢) قرب الاسناد ص ١١٢ ط نجف .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٤٤ ، ورواه الكليني في الكافي ج ٣ ص ٣٨٩ عن أبي جميلة

عن أبي أسامة عن أبي عبدالله عليه السلام .

في بيت فيه مجوسي^١ ولا بأس أن تصلي في بيت فيه يهودي^٢ أو نصراني^٣.
ثم قال: ولا بأس بالصلاة في البيت إذا كان فيه يهودي^٤ أو نصراني^٥ لأنهم أهل كتاب ففارقوا المجوس ويؤيده رواية أبي جميلة ولو اضطر إلى الصلاة في بيت المجوسي^٦ صلى فيه بعد أن يرش^٧ الموضع بالماء على جهة الاستحباب ، لما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي بصير^(١) قال: سألت أبا عبد الله^{عليه السلام} عن الصلاة في بيوت المجوس ، فقال : رش^٨ وصل^٩.

أقول : ظاهر الأخبار كراهة الصلاة في البيت الذي فيه المجوسي^{١٠} ، سواء كان بيته أم لا ، وعدم كراهة الصلاة في بيته إن لم يكن فيه ، لكن يستحب الرش^{١١} ، والأحوط انتظار الجفاف كما هو ظاهر انتهى .

٤- كتاب محمد بن المثنى : عن جعفر بن محمد بن شريح ، عن ذريح المحاربي^{١٢} عن أبي عبد الله^{عليه السلام} قال : سألت الصلاة في بيوت المجوس فقال: أليست مغازيكم؟ قلت : بلى قال : نعم .

بيان أليست مغازيكم أي تردونها في الذهاب إلى غزو العدو^{١٣} ، فيدل على أن التجوز مقيّد بالضرورة..

٥ - قرب الاسناد: عن محمد بن عيسى ، عن عبد الله بن ميمون ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه أنه رأى علي^{بن الحسين} يصلي في الكعبة ركعتين (٢) .

٦ - المقنعة : قال : قال^{عليه السلام} : لا تصل^{١٤} المكتوبة في جوف الكعبة ، ولا بأس أن تصلي فيها النافلة (٣) .

٧- المناقب : لابن شهر آشوب ، عن معاوية بن عمّار قال : سألت الصادق عليه السلام لم لا تجوز المكتوبة في جوف الكعبة ؟ قال: إن رسول الله^{صلى الله عليه وآله} لم يدخلها

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٩ .

(٢) قرب الاسناد ص ١٣ ط حجر ص ١٨ ط نجف .

(٣) المقنعة ٧١ .

في حجٍّ ولا عمرة ، ولكن دخلها في فتح مكة فصلّى فيها ركعتين بين العمودين ، ومعه أسامة (١).

بيان : رواه في التهذيب (٢) عن الطاطري ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن معاوية وعن الحسين بن سعيد (٣) عن فضالة عن معاوية ، ويحتمل أن يكون ذكر عدم الدخول في الحج والعمرة استطراداً ، ولو ذكر للتعليل فوجه الاستدلال به أنه لم يدخلها مكرراً حتّى يتوهم أنه صلّى فيها فريضة ، بل دخلها مرة واحدة ، ولم يكن وقت فريضة ، أو أنّه لم يدخلها في الحج والعمرة حتّى يتوهم أنّهما كانتا صلاة الطواف الواجب . ثمّ اعلم أنّه لا خلاف في جواز النافلة في الكعبة وأمّا الفريضة ، فالمشهور بين الأصحاب فيها الكراهة ، وقال ابن البرّاج والشيخ في الخلاف بالتحريم ، بل ادّعى الشيخ إجماع الفرقة عليه ، مع أنّه خالف ذلك في أكثر كتبه ، وقال بالكراهة ، والكراهة أقوى والترك أحوط .



(١) مناقب آل أبي طالب ج ٤ ص ٢٥٧ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٤٥ ط حجر ج ٢ ص ٢٨٢ ط نجف .

(٣) « ج ١ ص ٥٢٦ ط حجر . ج ٥ ص ٢٧٩ ط نجف ، باب دخول الكعبة .

٧

* ((باب)) *

«(صلاة الرجل والمرأة في بيت واحد)»

١- قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن الرجل يكون يصلي الضحى وأمامه امرأة تصلي بينهما عشرة أذرع ؟ قال : لا بأس ليمض في صلاته (١) .

وسألت عن الرجل يكون في صلاته هل يصلح له أن تكون امرأة مقبلة بوجهها عليه في القبلة قاعدة أو قائمة ؟ قال : يدرأها عنه فإن لم يفعل لم يقطع ذلك صلاته (٢) . وسألت عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في مسجد قصير الحائط و امرأة قائمة تصلي بحياله ، و هو يراها وتراه ؟ قال : إن كان بينهما حائط قصيراً أو طويلاً فلا بأس (٣) .

توضيح : قوله « يصلي الضحى » : الضحى ظرف أي يصلي في هذا الوقت صلاة مشروعة ، ولو كان المراد صلاة الضحى فالتقرير للتقية .

٢- العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار ، عن فضالة ، عن أبان ، عن الفضيل ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إنما سميت مكة بكّة لأنه يبكّ بها الرجال والنساء ، والمرأة تصلي بين يديك وعن يمينك وعن يسارك وعن شمالك ومعك ، ولا بأس بذلك ، إنما يكره في سائر البلدان (٤) .

٣- المحاسن : عن أبيه ، عن حماد بن عيسى و فضالة ، عن معاوية قال : قلت

(١) قرب الاسناد ص ١٢٣ ط نجف .

(٢) « ص ٩١ ط حجر ص ١٢٣ ط نجف .

(٣) « ص ١٢٤ ط نجف .

(٤) علل الشرائع ج ٢ ص ٨٤ .

لا يبي عبد الله ﷺ أقوم أصلي والمرأة جالسة بين يدي أو مارة ، فقال : لا بأس إنما سميت بكّة لأنّه يبكّ فيها الرجل والنساء (١) .

٤- السرائر : نقلاً من كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن المفضل ، عن محمد الحلبي قال : سألت أبا عبد الله ﷺ عن الرجل يصلي في زاوية الحجرة وامرأته أو ابنته تصلي بحذائه في الزاوية الأخرى ؟ قال : لا ينبغي ذلك إلا أن يكون بينهما ستر ، فإن كان بينهما ستر أجزأه (٢) .

و منه : نقلاً من كتاب حريز قال : قلت لأبي جعفر ﷺ المرأة والرجل يصلي كل واحد منهما قبالة صاحبه ؟ قال : نعم ، إذا كان بينهما قدر موضع رحل .

قال : و قال زرارة وقلت له : المرأة تصلي حياء زوجها ؟ فقال : تصلي بازاء الرجل إذا كان بينها وبينه قدر ما لا يتخطى ، أو قدر عظم الذراع فصاعداً (٣) .

٥- كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى ﷺ قال : سألت عن الرجل هل يصلح أن يصلي في مسجد وحيطان كوى كلّ قبلته وجانباه وامرأة تصلي حياءه يراها ولا تراه ؟ قال : لا بأس (٤) .

تحقيق و تبين :

الكوى بالضم جمع كوة بالفتح والضم والتشديد ، وهي الخرق في الحائط .
واعلم أنّ الأصحاب اختلفوا في أنّ المنع من محاذاة الرجل والمرأة في الصلاة على التحريم أو الكراهة ، فذهب المرتضى وابن إدريس وأكثر المتأخرين إلى الثاني ، وذهب الشيخان إلى أنّه لا يجوز أن يصلي الرجل وإلى جنبه امرأة تصلي ، سواء صلّت بصلاته أم لا ، فإن فعلاً بطلت صلاتهما ، وكذا إن تقدّمته عند الشيخ ، ولم يذكر ذلك المفيد ، وتبعهما ابن حمزة وأبو الصلاح ، وقال الجعفي : ومن صلى وحياله امرأة وليس

(١) المحاسن ص ٣٣٧ .

(٢) السرائر ص ٤٦٥ .

(٣) السرائر ص ٤٧٢ .

(٤) البحار ج ١٠ ص ٢٦٤ .

بينهما قدر عظم الذراع فسدت الصلاة .

ثم اختلفوا فيما يزول به الكراهة أو التحريم، فمنهم من قال يزول بالحائل بينهما أو بتباعد عشرة أذرع ، أو وقوع صلاتها خلفه بحيث لا يحاذي جزء منها جزءاً منه في جميع الأحوال ، وقال في المعتبر: لو كانت متأخرة عنه ولو بشبر أو مسقط الجسد أو غير متشغلة بالصلاة لم يمنع، ونحوه قال في المنتهى وظاهر الشيخ في كتابي الحديث أيضاً الاكتفاء بالشبر والظاهر أنه لا خلاف في زوال المنع بتوسط الحائل أو بعد عشرة أذرع وقد حكى الفضلان عليه الاجماع، لكن في بعض الروايات أكثر من عشرة أذرع ، والظاهر أن زوال المنع بصلاتها خلفه أيضاً في الجملة إجماعي .

ثم إن الشهيد الثاني - ره - : اعتبر في الحائل أن يكون مانعاً من الرؤية ، و كلام سائر الأصحاب مطلق ، وخبراً علي بن جعفر يدلان على عدمه ، وقال العلامة في النهاية : ليس المقتضي للتحريم أو الكراهة النظر، لجواز الصلاة وإن كانت قد أمه عارية ، ولمنع الأعمى ومن غمض عينيه ، وقريب منه كلامه في التذكرة ، وفي البيان وفي تنزيل الظلام أوقف البصر منزلة الحائط نظر أقرب به المنع ، وأولى بالمنع منع الصحيح نفسه من الاستبصار ، واستوجه في التحرير الصحة في الأعمى ، واستشكل فيمن غمض عينيه ، والظاهر عدم زوال المنع بشيء من ذلك ، كما هو الظاهر من الأخبار .

و اختلف في الصغيرين والصغير والكبير و الظاهر اشتراط البلوغ فيهما ، و ذهب الأكثر إلى اشتراط تعلق الكراهة والتحريم بصلاة كل منهما صحة صلاة الآخر ، و احتمل الشهيد الثاني عدم الاشتراط ، و إطلاق كلامهم يقتضي عدم الفرق بين اقتران الصلاتين أو سبق إحداها في بطلان الكل ، و ذهب جماعة من المتأخرين إلى اختصاص البطلان بالمقترنة والمتأخرة دون السابقة، وفي التقدير بعشرة أذرع الظاهر أن مبدئه الموقف ، وربما يحتمل مع تقدّمها اعتباره من موضع السجود.

والذي يظهر من الأخبار أن الحكم على الكراهة تزول بتأخرها بشبر، و الذراع أفضل ، وبمسقط الجسد أحوط ، وبعشرة أذرع أو بحائل بينهما ، وإن كان بقدر ذراع أو بقدر عظم الذراع أيضاً إذ الظاهر من رواية زرارة «قدر مالا يتخطى أو قدر

عظم الذراع ، أن يكون بينهما شيء ارتفاعه أحد المقدارين ، ورواية الحلبي رواها الشيخ في الصحيح (١) عن العلا ، عن محمد بن مسلم بتلك العبارة بعينها إلا أن فيه «لا ينبغي ذلك فان كان بينهما شبر أجزاء ذلك» بالشين المعجمة والباء الموحدة وقال الشيخ بعد ذلك يعني إذا كان الرجل متقدماً للمرأة بشبر .

واحتمل الشيخ البهائي قدس سره كون المفسر محمد بن مسلم بأن يكون فهم ذلك من الامام عليه السلام لقرينة حالية أو مقالية ، وقال: قد استبعد بعض الأصحاب هذا التفسير واختار جعل الشبر في الحديث بالسين المهملة والتاء المثناة من فوق ، وهو كما ترى ، و ربما يقال في وجه الاستبعاد أن بلوغ الحجرة في الضيق إلى حد لا يبلغ البعد بين المصلين في زاويتيها مقدار شبر خلاف الغالب المعتاد ، وليس بشيء لأنه إذا كان المراد كون الرجل أقرب إلى القبلة من المرأة بشبر ، لا يلزم حمل الحجرة على خلاف مجرى العادة .

وقال -ره- إلحاق التاء بالعشرة يعطي عدم ثبوت ما نقله بعض اللغويين من أن الذراع مؤنث سماعي انتهى .

ثم إنهم ذكروا أن جميع ذلك في حال الاختيار ، فأما مع الاضطرار فلا كراهة وأما استثناء مكة من هذا الحكم كما مر في رواية الفضيل ، فلم أر التصريح به في كلام الأصحاب ، وظاهر الصدوق -ره- القول به ، نعم قال العلامة قدس سره في المنتهى : لا بأس بالصلاة هناك والمرأة قائمة أو جالسة بين يديه ، لما رواه الشيخ عن معاوية (٢) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أقوم أصلي بمكة ومرة بين يدي جالسة أومارة ؟ قال : لا بأس إنما سميت مكة بكة لأنه تبك فيه الرجل والنساء .

وقال في التذكرة : ولا بأس بأن يصلي في مكة - زادها الله شرفاً - إلى غير سترة لأن النبي صلى الله عليه وآله صلى هناك وليس بينه وبين الطواف سترة .
ولأن الناس يكثرون هناك لأجل قضاء نسكهم وسميت بكة ، لأن الناس

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٠١ .

(٢) « ج ١ ص ٥٧٦ باب الزيادات من الحج .

يتباكّون فيها: أي يزدحمون ، ويدفع بعضهم بعضاً ، فلومنع المصلّي من يجتاز بين يديه ضاق على الناس ، وحكم الحرم كلّ ذلك لأنّ ابن عباس قال : أقبلت راكباً على حمار ، والنبي ﷺ يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار ، ولا تُد محلّ المشاعر والمناسك انتهى .

ولا يبعد القول به ، لأنّ رعاية هذا عند المقام يوجب الحرج غالباً لتضييق الوقت والمكان ، ولا يمكن رعاية ذلك في غالب الأوان ، ولتلك الرواية (١) التي ليس فيها ما يتأمل فيه إلاّ أبان (٢) وهو وإن رمى بالناووسيّة ، لكن روي فيه إجماع العصابة.



(١) يعنى ما مر تحت الرقم ٢ من كتاب الملل .

(٢) يعنى أبان بن عثمان الاحمر ، وقوله « وان رمى بالناووسية » فتد اختلف فيه نسخ رجال الكشي - وهو الاصل في هذا - ، ففي بعضها « وكان من القادسية » راجع في ذلك قاموس الرجال للتستري .

٨

((باب))

﴿ فضل المساجد وأحكامها وآدابها ﴾

الآيات : البقرة : ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين ﴿ لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم (١) .

الاعراف : وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد (٢) .

التوبة : ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر أولئك حبطت أعمالهم في النارهم خالدون ﴿ إنما يعمروا مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين ﴿ أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين (٣) .

وقال تعالى: يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا (٤) .

وقال تعالى : والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل و ليحلفن " إن أردنا إلا الحسنى والله يشهد إنهم لكاذبون ﴿ لا تقم فيه أبداً لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين (٥) .

(١) البقرة : ١١٤ و ١١٥ .

(٢) الاعراف : ٢٩ .

(٣) براءة : ١٧ - ١٩ .

(٤) براءة : ٢٨ .

(٥) براءة : ١٠٧ - ١٠٨ .

يونس : واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلوة (١) .

الحج : ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع و صلوات و مساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً (٢) .

الجن : وأن المساجد لله فلا تدع مع الله أحداً (٣) .

تفسير : « ومن أظلم ممن منع مساجد الله » في (٤) تفسير العسكري عليه السلام (٥) هي مساجد خيار المؤمنين بمكة ، منعهم عن التعبد فيها بأن ألجأوا رسول الله عليه السلام إلى الخروج عن مكة ، و في تفسير علي بن إبراهيم (٣) وغيره عن الصادق عليه السلام أنهم قرش حين منعوا رسول الله عليه السلام دخول مكة والمسجد الحرام ، وروي عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام أنه أراد جميع الأرض لقول النبي عليه السلام جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً (٧) .

أقول : اللفظ يقتضي العموم في المسجد والمانع والذكر .

« وسعى في خرابها » أي في خراب تلك المساجد ، لثلاث تعمير بطاعة الله « أولئك ماكان لهم أن يدخلوها إلا خائفين » في تفسير الامام عليه السلام أنه وعد للمؤمنين بالنصرة ، و استخلاص المساجد منهم ، وقد أنجز وعده بفتح مكة لمؤمني ذلك العصر ، و سينجزه لعامة المؤمنين حين ظهور القائم عليه السلام ، وقيل المعنى : كان حقهم بحسب حالهم أن لا يدخلوها إلا خائفين من المؤمنين ، فكيف جازلهم أن يمنعوا المؤمنين ، وقيل : إلا خائفين من أن ينزل عليهم عذاب ، لاستحقاقهم ذلك ، وقيل : ماكان لهم أن يدخلوها إلا بخشية وخضوع فضلاً عن أن يجترؤا على تخريبها .

فيستفاد منها استحباب دخولها بالخضوع والخشوع والخشية من الله تعالى ، كما

(١) يونس : ٨٧ . (٢) الحج : ٢٠ .

(٣) الجن : ١٨ . (٤) البقرة : ١١٢ .

(٥) تفسير الامام العسكري : ٢٥٦ .

(٦) تفسير القمي : ٥٠ .

(٧) تفسير مجمع البيان ج ١ ص ١٩٠ .

هو حال العبد الواقف بين يدي سيّده ، وقيل: معناه النهي عن تمكينهم من الدخول في المساجد، وروى العياشي^١ عن محمد بن يحيى (١) يعني لا يقبلون الايمان إلا بالسيف على رؤسهم .

« لهم في الدنيا خزي » قتل و سبي أودلة بضرب الجزية ، وقيل : أي بعد قيام القائم ، والأولى التعميم بكل ما يصير سبباً لمذلتهم في الدنيا .

أقول : تدل الآية بعمومها على عدم جواز منع ما يذكر الله به من الصلوات والدعوات وتلاوة القرآن ونشر العلوم الدينية وأمثالها في المساجد ، وحرمة السعي في خرابها الصوري^٢ بهدمها ، وإدخالها في الملك وغير ذلك ، بل تعطيلها ، وكل ما يوجب ذهاب رونقها وإحداث البدع فيها ، وكل ما ينافي وضعها وحصول الذكر فيها .

« و أقيموا وجوهكم عند كل مسجد » (٢) على بعض المحتملات يدل على رجحان إتيان المساجد ، وسيأتي في باب القبلة .

« ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجد الله » (٣) أي ما كانوا أهل ذلك ، ولا جاز لهم ، أو ماصح^٤ ولا استقام لهم عمارة شيء من المساجد فضلاً عن المسجد الحرام ، وهو صدرها ومقدمها ، وقيل : هو المراد كما هو الظاهر على قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب مسجداً لله لقوله تعالى فيما بعد « وعمارة المسجد الحرام » وإنما جمع لأنّها قبلة المساجد كلّها وإمامها ، فعمرها كعمر جميعها^٥ أو لأنّ كل بقعة منه مسجد .

« شاهدين على أنفسهم بالكفر » بإظهار كفرهم ، ونصبهم الأصنام حول البيت وقيل : هي اعترافهم بملة من ملل الكفر كالنصراني^٦ بأنّه نصراني^٧ وروي في الجوامع أنّ المسلمين عيروا أسارى بدر ، ووبخ علي^٨ العباس بقتال رسول الله ﷺ و قطيعة الرحم ، فقال العباس : تذكرون مساوينا وتكتمون محاسننا ؟ فقالوا : أولكم محاسن ؟ قال : نعم ، إنّنا نعمر المسجد الحرام ، ونحجب الكعبة ، ونسقي الحجيج

(١) تفسير العياشي ج ١ ص ٥٦ .

(٢) الاعراف : ٢٩ ، وقد مر في ص ١٦٥ ما يتعلق بها .

(٣) براءة : ١٧ .

ونفكُ العاني، فنزلت .

« أولئك حبّطت أعمالهم » التي هي العمارة والسقاية والحجّابة وفكُ العناة التي يفتخرون بها أو مطلقاً بما قارنها من الشرك « وفي النارهم خالدون » لأجله ، وفيها دلالة على بطلان أعمال الكفار وعدم صحّة شيء منها و يمكن أن يفهم منها جواز منعهم من مثل العمارة.

« إنّما يعمر مساجد الله » الحصر إما إضافيٌّ بالنسبة إلى أولئك المشركين ، أو مطلق الكفرة ، فهذه الأوصاف لتفخيم شأن عمارة مساجد الله ، وتعظيم عاملها ، وأنّه ينبغي أن يكون على هذه الأوصاف ، ولبيان بُعد أولئك عن عملها ، أو المراد عمارتها حقّ العمارة التي لا يوفّق لها إلا هؤلاء الموصوفون باعتبار قوّة إيمانهم ، وكمال إخلاصهم أو المراد أنّه لا يستقيم ولا يصحّ عمارة مساجد الله من أحد على طريق الولاية عليها إلا ممّن كان كذلك ، فإنّ الظاهر أنّ أولئك المفتخرين أرادوا نحو ذلك ، وأنّهم ولاية المسجد الحرام ، فيختصّ بالنبيّ والأئمّة الطاهرين صلوات الله عليهم . على أنّ الظاهر من قوله « ولم يخش إلا الله » عدم سبق الفسق ، بل ولا ذنب فكيف الكفر ، و قيل : إنّهم كانوا يخشون الأصنام ويرجونها ، فأريد نفي تلك الخشية .

« فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين » تبعيد للمشركين عن مواقف الاهتداء وحسم لأطماعهم في الاتّفاع بأعمالهم التي استعظموها و افتخروا بها ، وأملوا عاقبتها بأنّ الذين آمنوا وضمّوا إلى إيمانهم العمل بالشرائع ، مع استشعار الخشية والتقوى اهتداؤهم دائرين عسى ولعلّ ، فما بال المشركين يقطعون أنّهم مهتدون ويأملون عند الله الحسنی .

وقيل في هذا الكلام ونحوه لطف للمؤمنين في ترجيح الخشية ، و رفض الاغترار بالله ، وقيل عسى إشارة إلى حال المؤمنين وأنّهم مع ذلك في دعواهم للهداية ، وعدّ نفوسهم من المهتدين على هذا الحال ، فما بال الكفار يقطعون لأنفسهم بالاهتداء ، ثمّ ذلك للمؤمنين إما أن يكون لرجحان الخشية وقوّتها ، أو على سبيل التاديب والتواضع أو نظراً منهم إلى مرتبة أعلى ودرجة أسمى .

ثم في الآية حثٌ عظيم على تعمير المساجد ، و تعظيم شأنه ، و قيل : المراد بالتعمير بناؤها وإصلاح ما يستهدم منها ، وتزيينها وفرشها ، وإزالة ما يكره النفس منه مثل كنسها والاسراج فيها ، و قيل : المراد شغلها بالعبادة مثل الصلاة والذكر ، و تلاوة القرآن و درس العلوم الدينية وتجنبها من أعمال الدنيا ، واللهو واللعب ، و عمل الصنائع ، و حديث الدنيا ولعلّ التعميم أولى .

« أجعلتم سقاية الحاج » قدمضى تفسيرها و نزولها في مفاخرة أمير المؤمنين عليه السلام بسبق الايمان ، والعباس بالسقاية و شية بالحجابة ، و فضل الايمان على تلك الأمور ظاهر لاسيما إذا لم تكن مع الايمان ، فانها باطلة محبطة كما مرّ .

« فلا يقربوا المسجد الحرام » (١) استدللّ به على عدم جواز إدخال النجاسة المسجد الحرام ، وهو غير بعيد للتفريع ، وإن أمكن المناقشة فيه ، وأما الاستدلال به على عدم جواز دخولهم شيئا من المساجد فهو ضعيف (٢) .

« والذين اتخذوا مسجداً » (٣) في المجمع (٤) والجوامع روي أن بني عمرو بن عوف لما بنوا مسجد قبا وصلّى فيه رسول الله ﷺ حسدتهم إخوتهم بنو غنم بن عوف وقالوا بنني مسجداً نصلّي فيه ولا نحضر جماعة فمجد فبنوا مسجداً إلى جنب مسجد قبا وقالوا لرسول الله ﷺ وهو يتجهّز إلى تبوك: إنّنا نحبّ أن تأتينا فتصلّي لنا فيه ، فقال : إنّني على جناح سفر ، ولما انصرف من تبوك نزلت ، فأرسل من هدم المسجد و أحرقه و أمر أن يتخذ مكانه كناسة تلقى فيها الجيف والقمامة .

« ضاراً » مضارّة للمؤمنين أصحاب مسجد قبا « وكفراً » وتقوية للكفر الذي كانوا يضمرون « وإرصاداً » أي وإعداداً أو ترقباً لمن حارب الله ورسوله من قبل ، يعني أبا عامر الراهب ، قيل بنوه على أن يؤمّمهم فيه أبو عامر إذا قدم من الشام ، في الجوامع

(١) براءة : ٢٨ .

(٢) راجع في ذلك ج ٨٠ ص ٤٤ .

(٣) براءة : ١٠٢ .

(٤) مجمع البيان ج ٥ ص ٧٢ .

أنه كان قد ترهب في الجاهلية ، ولبس المسوح ، فلما قدم النبي ﷺ المدينة حسده وحزب عليه الأحزاب ، ثم هرب بعد فتح مكة و خرج إلى الروم وتنصر ، وكان هؤلاء يتوقعون رجوعه إليهم ، و أعدوا هذا المسجد له ليصلي فيه ، و يظهر على رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله أنه كان يقاتل رسول الله ﷺ في غزواته إلى أن هرب إلى الشام ليأتي من قيصربجنود يحارب بهم رسول الله ﷺ ومات بقنسرين وحيداً .

« وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى » أي ما أردنا بينائه إلا الخصلة الحسنى وهي الصلاة والذكر ، والتوسعة على المصلين « والله يشهد إنهم لكاذبون » في حلفهم « لا تقم فيه أبداً » أي لا تصل فيه أبداً يقال : فلان يقوم بالليل أي يصلي « لمسجد أسس على التقوى من أول يوم » من أيام وجوده ، و في الكافي عن الصادق عليه السلام وفي العياشي عن الباقر والصادق عليهما السلام يعني مسجد قبا ، وكذا ذكره علي بن إبراهيم (١) أيضاً ، وقيل : أسسه رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله وصلى فيه أيام مقامه بقبا ، وقيل هو مسجد رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله وقال في المجمع : روي عن النبي ﷺ أنه قال : هو مسجدي هذا (٢) وقيل : هو كل مسجد بني للإسلام وأريد به وجه الله تعالى .

« أحق أن تقوم فيه » أي أولى بأن تصلي فيه « فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين » روى العياشي عن الصادق عليه السلام (٣) أنه الاستنجاء وفي المجمع عن الباقر والصادق عليهما السلام يحبون أن يتطهروا بالماء عن الغائط و البول ، و عن النبي ﷺ صلى الله عليه وآله أنه قال لأهل قبا : ما تفعلون في طهركم ؟ فإن الله قد أحسن إليكم الثناء ؟ قالوا : نغسل أثر الغائط ، فقال أنزل الله فيكم « والله يحب المتطهرين » . أقول : قد مضى تفسير تلك الآيات وتأويلها (٤) والقصص المتعلقة بها بأسانيدها

(١) راجع الكافي ج ٣ ص ٥٦٠ في حديثين ، تفسير العياشي ج ٢ ص ١١١ تحت

الرقم ١٣٥ و ١٣٦ من سورة براءة ، تفسير علي بن إبراهيم ص ٢٨٠ .

(٢) مجمع البيان ج ٥ ص ٧٤ .

(٣) تفسير العياشي ج ٢ ص ١١٢ .

(٤) راجع ج ٢١ ص ٢٥٢-٢٦٣ من هذه الطبعة الحديثة .

في المجلد السادس ، والغرض من إيرادها هنا الاستدلال بها على اشتراط القربة في صحة وقف المساجد وفضلها ، وجواز تخريب ما بني منها لغرض فاسد ، بل وجوبه وعدم جواز الصلاة فيما بني لذلك إن أوجب ترويج بدعتهم ، وتشيد غرضهم ، ولعل فيها إيماء إلى رجحان الصلاة في مسجد بانوها ومجاوروها والمصلّون فيها من الأتقياء وأهل الطهارة والنظافة ، وإلى رجحان الطهارة والنظافة لدخولها .

فان قيل : ما ذكر يستلزم عدم جواز الصلاة في البيع والكنائس ، والمساجد التي بناها المخالفون ، قلت : لو استلزم الصلاة فيها ما اشترطناه في عدم جوازها كان الأمر كذلك و ماورد من الرخصة لعلها مختصة بغير تلك الصورة .

فان قيل : إذا كان الوقف باطلاً كانت ملكاً لهم ، فلا يجوز الصلاة فيها بغير إذنيهم قلت : إنهم يقصدون القربة في بنائها ووقفها ، لكنهم أخطأوا في أن مستحقه من وافق مذهبهم ، فوقفهم صحيح ، وظنهم فاسد ، ولا يعلم أنهم شرطوا في الوقف عدم عبادة غير أهل ملتهم فيها ، ولو ثبت أنهم شرطوا ذلك أيضاً فيمكن أن يقال بصحة وقفهم ، وبطلان شرطهم المبني على ظنهم الفاسد بخلاف مسجد الضار ، فإنه لم تكن فيها قربة أصلاً ولوقيل ببطلان الوقف أيضاً ففي البيع والكنائس لا يضر ذلك ، لأن الملك للمسلمين وإنما قرروهم فيها لمصلحة ، بل يمكن قول مثل ذلك في مساجد المخالفين أيضاً كما يظهر من كثير من الأخبار أن الأرض للامام ، وبعد ظهور الحق يخرجهم منها أذلة وهم صاغرون .

و بالجملة تجوز الصلاة في تلك المواضع للشيعة ، وتقريرهم عليها في أعصار الأئمة عليهم السلام يكفينا للجواز ، وإن كان الأخطاء عدم الصلاة فيها إذا علم اشتراطهم عدم صلاة الشيعة فيها عند الوقف ، وهذا نادر .

وقال الشهيد في الذكرى : يجوز اتخاذ المساجد في البيع والكنائس لرواية العيص ابن القاسم (١) عن أبي عبد الله عليه السلام في البيع والكنائس ، هل يصلح نقضها لبناء المساجد ؟ فقال : نعم ، ثم قال : المراد بنقضها نقض ما لا بد منه في تحقق المسجدية كالمحارب

وشبهه ، ويحرم نقض الزائد لا بتنائها للعبادة ، ويحرم أيضاً اتّخاذها في ملك أو طريق ، لما فيه من تغيير الوقف المأمور باقراره ، وإنّما يجوز اتّخاذها مساجد إذا باد أهلها ، أو كانوا أهل حرب ، فلو كانوا أهل ذمة حرم التعرّض لها انتهى .

أقول : يمكن أن يقرأ نقضها بالضم أو الكسر بمعنى آلات بنائها ولا يخلو من بعد ، وتجوز النقض يؤيد ما ذكرنا من عدم صحّة الوقف .

« واجعلوا بيوتكم قبلة » (١) قال الطبرسي -رم- : (٢) اختلف في ذلك ، ف قيل : لما دخل موسى مصر بعد ما أهلك الله فرعون ، أمروا باتّخاذ مساجد يذكر فيها اسم الله ، وأن يجعلوا مساجدهم نحو القبلة ، أي الكعبة عن الحسن . ونظيره « في بيوت أذن الله أن ترفع » الآية (٣) وقيل : إن فرعون أمر بتخريب مساجد بني إسرائيل ، ومنعهم من الصلاة ، فأمرؤا أن يتّخذوا مساجد في بيوتهم يصلّون فيها ، خوفاً من فرعون (٤) وذلك قوله « واجعلوا بيوتكم قبلة » أي صلّوا في بيوتكم لتأمنوا من الخوف

(١) يونس : ٨٧ .

(٢) مجمع البيان ج ٥ ص ١٢٨ .

(٣) النور : ٣٦ .

(٤) ولعل هذا هو الظاهر من سياق الايات الكريمة ، فان الايات هكذا : فما آمن لموسى الا ذرية من قومه على خوف من فرعون وملأههم أن يفتنهم ، وان فرعون لعال في الأرض وانه لمن المسرفين * وقال موسى : يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين * فقالوا على الله توكلنا ربنا لاتجعلنا فتنة للقوم الظالمين * ونجنا برحمتك من القوم الكافرين * وأوحينا الى موسى وأخيه أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين * وقال موسى ربنا انك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم * قال : قد أجيب دعوتكما فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون (٨٣-٨٩) .

فكما ترى ، يظهر من الايات الشريفة أن الله عز وجل أوحى الى موسى وأخيه - حينما كانوا بمصر - وقد آمن بشريعته جمع من بنى اسرائيل على خوف من فرعون وملأه - —

عن ابن عباس ومجاهد والسدي وغيرهم، وقيل: معناه اجعلوا بيوتكم يقابل بعضها بعضاً عن ابن جبير انتهى .

وروى علي بن إبراهيم عن الكاظم عليه السلام (١) قال: لما خافت بنو إسرائيل جبارتها أوحى الله إلى موسى وهارون أن تبوءا آلقومكما بمصريوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة، قال أمروا أن يصلوا في بيوتهم انتهى، ويدل على رجحان الصلاة في البيوت في الجملة، وفي بعض الأحوال واتخاذ المساجد في البيوت، فيمكن حمله على حال التقيّة، أو على النافلة لرجحانها في البيت، وقد ورد لاتجعلوا بيوتكم مقابراًي لاتصلّى فيها أصلاً كالقبور .

« ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض » (٢) أي بتسلط المؤمنين منهم على الكافرين « لهدّمت » أي لخربت باستيلاء المشركين على أهل الملل « صوامع وبيع وصلوات ومساجد » قال: في المجمع (٣) أي صوامع في أيام شريعة عيسى عليه السلام وبيع في أيام شريعة موسى عليه السلام ومساجد في أيام شريعة محمد عليه السلام أي لهدم في كل شريعة المكان الذي يصلّى فيه، وقيل: البيع للنصارى في القرى، والصوامع في الجبال والبادي، ويشترك فيها الفرق الثلاث والمساجد للمسلمين، والصلوات كنيسة اليهودي وقال ابن عباس والضحاك وقتادة: الصلوات كنائس اليهود يسمونها صلوة فعرّب، وقرأ جعفر بن محمد عليه السلام بضم الصاد واللام وقال الحسن: أراد بذلك عين الصلاة وهدم الصلاة بقتل فاعليها ومنعهم من

→ أن يتبوءا لقومهما بيوتاً أي يتخذامحله لهم يقيمون بها ليكونوا منحازاً عن سائر بني - إسرائيل وأمرناهم أن اجعلوا بيوتكم هذه قبلة - أي في قبلة مصر لا يحول بيوت غيركم من الكافرين بموسى وأخيه - سواء كان قبطياً أو عبرياً - بينكم وبين قبلتكم ثم أقيموا الصلاة في بيوتكم غير متظاهرين بجماعة وغيرها لئلا يشعر بصلاتكم وإيمانكم فرعون وملاؤه من القوم الظالمين فيفتنوكم عن دينكم، وبشر المؤمنين يا موسى بأن الله سينجيهم برحمته من القوم الكافرين .

(١) تفسير القمي ص ٢٩٠ .

(٢) الحج : ٤٠ .

(٣) مجمع البيان ج ٧ ص ٨٧ .

إقامتها، وقيل المراد بالصلوات المصلّيات كما قال: « ولا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى » (١) وأراد المساجد .

« يذكر فيها اسم الله كثيراً » قال الهاء تعود إلى المساجد ، وقيل: إلى جميع المواضع التي تقدّمت لأنّ الغالب فيها ذكر الله ، ويدلّ على فضل المساجد وتعميرها ودمّ تخريبها وتعطيها وفضل إيقاع الذكر بأنواعه فيها كثيراً .

« وأنّ المساجد لله » (٢) قال في المجمع أي لا تذكروا مع الله في المواضع التي بنيت للعبادة والصلاة أحداً على وجه الاشتراك في عبادته ، كما تفعل النصارى في بيعهم والمشركون في الكعبة ، قال الحسن من السنّة عند دخول المسجد أن يقال : لا إله إلاّ الله لا أدعو مع الله أحداً ، وقيل : المساجد مواضع السجود من الانسان ، وهي الجبهة والكفّان وأصابع الرجلين وعينا الركبتين ، وهي لله تعالى إذ خلقها وأنعم بها ، فلا ينبغي أن يسجد بها لأحد سوى الله ، وقيل : المراد بالمساجد البقاع كلّها ، وذلك لأنّ الأرض كلّها جعلت للنبي ﷺ مسجداً (٣) ويدلّ على استحباب اتّخاذ المساجد ووجوب الاخلاص في العبادة فيها على بعض الوجوه .

١- مجالس الشيخ : عن الحسين بن عبيد الله الغضائري ، عن الثعلبكري ، عن محمد بن همام ، عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن زريق ابن الزبير الخلقاني قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: شكت المساجد إلى الله تعالى الذين لا يشهدونها من جيرانها ، فأوحى الله عز وجلّ إليها : وعزّي و جلالتي لا قبلت لهم صلاة واحدة ، ولا أظهرت لهم في الناس عدالة ، ولا نالتهم رحمتي ، ولا جاوروني في جنتي (٤).

(١) النساء : ٤٣ .

(٢) الجن : ١٨ .

(٣) المجمع ج ١٠ ص ٣٧٢ .

(٤) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٧ .

بيان : يدلُّ على فضل عظيم لآتيان المساجد ، بل على وجوبه لكن لم نر قائلًا به وأما أصل الرجحان والفضل في الجملة فهو إجماعيٌّ بل يمكن أن يعدَّ من ضروريَّات الدين ، وظاهر كثير من الأخبار أنَّ الشهود للجماعة ، وأنَّ التهديد في تركه لتركها ، و على المشهور يمكن حملها على الجماعة الواجبة كالجمعة أو على ما إذا تركه مستخفًّا به غير معتقد لفضله ، والأحوط عدم الترك لغير عذر ، لاسيَّما إذا انعقدت فيها جماعة لا عذر في ترك حضورها .

و عدم إظهار العدالة لعلَّه إشارة إلى ما ورد في خبر ابن أبي يعفور (١) من أنَّ الَّذي يوجب على الناس توليته وإظهار عدالته في الناس التعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهنَّ وحافظ مواعيتهنَّ باحضر جماعة المسلمين وأن لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاَّهم إلَّا لعلَّة .

٢ - نوادر الراوندی : باسناده عن موسى بن جعفر ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله ﷺ : جنبوا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم ، ورفع أصواتكم إلَّا بذكر الله تعالى ، وبيعكم وشراءكم وسلاحكم ، وجمروها في كلِّ سبعة أيَّام ، وضعوا المطاهر على أبوابها .

وبهذا الاسناد قال : قال رسول الله ﷺ : ليمنعنَّ أحدكم مساجدكم يهودكم ونصاراكم وصبيانكم ، أولي مسخنَّ الله تعالى قردة وخنزير ركعًا سجدةً .

بيان : لا خلاف في كراهة تمكين المجانين والصبيان لدخول المساجد ، وربما يقيد الصبيُّ بمن لا يوثق به ، أمَّا من علم منه ما يقتضي الوثوق به لمخافته على التنزُّه من النجاسات وأداء الصلوات ، فإنَّه لا يكره تمكينه ، بل يستحبُّ تمرينه ولا بأس به والمشهور بين الأصحاب كراهة رفع الصوت في المسجد مطلقا وإن كان في القرآن ، للأخبار المطلقة ، واستثنى في هذا الخبر ذكر الله ، وكذا فعله ابن الجنيد ، ولعلَّه المراد في سائر الأخبار لحسن رفع الصوت بالأذان والتكبير والخطب و المواعظ فيها ، وإن كان الأحوط عدم رفع الصوت فيما لم يتوقَّف الانتفاع به عليه ، ومعه يقتصر على ما يتأدَّى

به الضرورة .

والمشهور كراهة البيع والشراء ، فان زاحم المصلين أو تضمن تغيير هيئة المسجد فلا يبعد التحريم ، وبه قطع جماعة ، وأما السلاح فالمراد به تشهيره أو عمله ، والأحوط تركهما وروى الشيخ عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : نهى رسول الله ﷺ عن سلّ السيف وعن بري النبل في المسجد ، وقال إنمّا بني لغير ذلك (١) وقال ابن الجنيد ولا يشهر فيه السلاح . واستحباب التجمير لم أره في غير هذا الخبر ، والدعائم (٢) ولا بأس بالعمل به .

وأما جعل المطاهر أي محلّ تطهير الحدث والخبث على أبوابها ، فقد ذكر الأصحاب استحبابه ، وأيّد بأنّها لو جعلت داخلها لتأذّى المسلمون برائحتها ، وهو مطلوب الترك ومنع ابن إدريس من جعل الميضة في وسط المسجد ، قال في الذكرى : وهو حقّ إن لم يسبق المسجد وهو حسن ، و ذكر العلامة والمتأخرون عنه كراهة الوضوء من البول والغائط في المسجد لرواية رفاعه (٣) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء في المسجد فكرهه من الغائط والبول ، وحكم الشيخ في النهاية بعدم جواز ذلك ، وتبعه ابن إدريس ومنع في المبسوط عن إزالة النجاسة في المساجد وعن الاستنجاء من البول والغائط قال في الذكرى : وكأنّه فسرّ الرواية بالاستنجاء ولعلّه مراده في النهاية وهو حسن .

و أمّا منع اليهود والنصارى فهو على الوجوب على المشهور قال في الذكرى : لا تجوز لأحد من المشركين الدخول في المساجد على الإطلاق ، ولا عبرة بأذن المسلم له لأنّ المانع نجاسته للآية ، فان قلت لا تلويث هنا ، قلت : معرض له غالباً ، و جاز اختصاص هذا التغليظ بالكافر ، وقول النبي ﷺ من دخل المسجد فهو آمن منسوخ بالآية ، وكذا ربط ثمانية في المسجد إن صحّ انتهى .

ويحتمل أن تكون القوم الممسوخة من النصاب والمخالفين ، وقد مسخوا بتركهم

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٢٧ ، الكافي ج ٣ ص ٣٦٩ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٩ وسيأتي في أواخر الباب .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٣٢٦ ، الكافي ج ٣ ص ٣٦٩ .

الولاية فلم يبق فيهم شيء من الانسانية، وقد مسح الصادق عليه السلام يده على عين بعض شيعته فرآهم في الطواف بصورة القردة والخنازير.

٣- اعلام الدين ، للديلمى : عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : كونوا في الدنيا أضيافاً واتخذوا المساجد بيوتاً ، وعودوا قلوبكم الرقة ، وأكثروا من التفكير والبكاء من خشية الله ، واجعلوا الموت نصب أعينكم ، وما بعده من أهوال القيامة ، تبنون مالا تسكنون ، وتجمعون ما لاتأكلون ، فاتقوا الله الذي إليه ترجعون .

٤- مجالس الصدوق : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن سعد ابن طريف ، عن الأصبع بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يقول : من اختلف إلى المسجد أصاب إحدى الثمان : أخاً مستفاداً في الله ، أو علماً مستطرفاً ، أو آية محكمة ، أو رحمة منتظرة ، أو كلمة تردّه عن ردى ، أو يسمع كلمة تدله على هدى ، أو يترك ذنباً خشية أو حياء (١) .

مجالس الشيخ : عن المفيد ، عن الحسين بن عبيد الله ، عن الصدوق مثله (٢) .
ثواب الاعمال ، والخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن سعد الاسكاف ، عن زياد بن عيسى ، عن أبي الجارود ، عن ابن نباتة مثله (٣) .
نهاية الشيخ : عن ابن أبي عمير مثله (٤) .
اعلام الدين : للديلمى عنه عليه السلام مثله .
بيان : «أخاً مستفاداً في الله» أي يكون استفادة أخوته وتحصيلها لله ، لئلا أغراض

(١) أمالي الصدوق ص ٢٣٤ .

(٢) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٤٦ و ٤٧ .

(٣) ثواب الاعمال ص ٢٥ ، الخصال ج ٢ ص ٤٠ .

(٤) النهاية : ٢٣ ، ورواه في المحاسن ص ٤٨ ، قرب الاسناد ص ٣٣ ط حجر .

الباطلة « فانَّ الأَخْلَاءَ يومئذ بعضهم لبعض عدوٌّ إلاَّ المتقين » وقيل: أي يمكن أن يستفاد منه العلم والعمل ، والكَمالات المقرَّبة إلى الله «أوَأَصَاب أَخًا فِي اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ» يمكن أن يستفيد منه ، ففي الكلام على الوجهين الأخيرين حذف و إيصال، والأوَّل أظهر .

« مستطرفاً » أي علماً يعدُّ حسناً طريفاً بديعاً أو علماً لم يكن عنده فيكون عنده طريفاً ، قال في القاموس المستطرف الحديث من المال ، وامرأة طرف الحديث حسنته يستطرفه من يسمعه « أو آية محكمة » أي واضحة الدلالة ، يمكن لأكثر الناس أو مثله فهمها ، والانتفاع بها ، أو غير منسوخة إذ ليس كثير انتفاع بالآيات المنسوخة « أو رحمة منتظرة » بالفتح أي ينتظرها الناس أو بالكسر أي تنتظر القابل كما روي إنَّ لربكم في أيام دهركم نفحات ألا فتعرَّضوا لها ، وقيل : يمكن أن يكون كناية عن العبادات من الصلوات وغيرها ، لا سيَّما الجماعات ، ورؤية العلماء والصلحاء ، وزيارتهم ، و التبرُّك بمجالستهم.

« تردُّه عن ردى » أي ضلالة كان مقيماً عليها فيتركها ، أو مریداً لها فلا يتركها « على هدى » أي سبيل هداية يسلكها أو يثبت عليها إن كان فيها قبله « أو يترك ذنباً خشية » من الله أو من الناس أو الأعم في المسجد أو مطلقاً وكذا الحياء يحتمل الجميع ، قال في الذكرى: كأنَّ الثامنة ترك الذنب حياء ، يعني من الله أو من الملائكة أو من الناس كما أنَّ الخشية كذلك، ويجوز أن تكون الخشية من الله والحياء من الناس.

هـ العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن الصادق ، عن أبيه عليه السلام أنَّ علياً عليه السلام كان يكسر المحاريب إذا رآها ، ويقول : كأنَّها مذابح اليهود (١) .

وبهذا الاسناد عن الصادق ، عن أبيه عليه السلام أنَّ علياً عليه السلام رأى مسجداً بالكوفة قد شرف فقال: كأنَّه بيعة ، وقال : إنَّ المساجد لا تشرَّف تبني جماً (٢) .

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ٩ .

(٢) علل الشرايع ج ٢ ص ١٠ .

إيضاح : حكم الاصحاب بكرامة المحاريب الداخلة ، وهي قسمان الأول والداخلة في المسجد بأن يبنى جداران في قبلة المسجد ويسقف ليدخله الامام ، وكان خلفاء الجور يفعلون ذلك خوفاً من أعاديهم ، والثاني الداخلة في البناء بأن يبنى في أصل حائط المسجد موضع يدخله الامام ، والكسر الوارد في الخبر بالأول أنسب ، وإن احتمل الثاني أيضاً بهدم الجدار ، والاكثر اقتصروا على الأول مع أن الثاني أولى بالمنع ، والشهيد الثاني - ره - : عمم الحكم بالنسبة إليهما ، وقيد الدخول في الحائط بكونه كثيراً ، وبعض المتأخرين قصروا الحكم بالكراهة بالثاني ، ولعله أوجه ، وإن كان الأحوط تركهما . وقال في النهاية المذبح واحد المذابح ، وهي المقاصير وقيل : المحاريب ، وفي القاموس المذابح المحاريب والمقاصير ، وبيوت كتب النصارى ، الواحد كمقعد انتهى .

والمشهور كراهة الشرف للمساجد ، وهي ما يجعل في أعلى الجدران فتخرج عن الاستواء ، وقال في النهاية : الجماء التي لا قرن لها ، ومنه حديث ابن عباس أمرنا أن نبني المدائن شرفاً ، والمساجد جماء : الشرف التي طوّلت أبنيتها بالشرف واحداها شرفة ، والجمّ التي لا شرف لها ، وجمّ جمع أجمّ شبه الشرف بالقرون .

٤- غيبة الشيخ : عن الفضل بن شاذان ، عن عبد الرحمان بن أبي هاشم ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي بصير قال : إذا قام القائم دخل الكوفة وأمر بهدم المساجد الأربعة حتى يبلغ أساسها ، ويصيرها عريشاً كعريش موسى ، ويكون المساجد كلها جماء لا شرف لها ، كما كان على عهد رسول الله ﷺ تمام الخبر (١) .

توضيح : قال الجوهرى : العرش والعريش ما يستظل به ، وعرش يعرش ويعرش عرشاً أي بنى بناء من خشب وبئر معروشة وكروم معروشات ، والعريش عريش الكرم ، والعريش شبه الهودج وليس به ، يتخذ ذلك للمرأة تقعد فيه على بغيرها ، والعريش خيمة من خشب وثمار والجمع عرش ، مثال قليب وقلب ، ومنه قيل لبيوت مكة العرش لأنها عيدان تنصب ويظلل عليها .

٧- قرب الاسناد : عن السندي بن محمد ، عن أبي البخري ، عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : قال : علي عليه السلام ليس لجار المسجد صلاة إذا لم يشهد المكتوبة في المسجد ، إذا كان فارغاً صحيحاً (١) .

بيان: ظاهره وجوب إيقاع المكتوبة في المسجد ، وحمل على تأكيد الاستحباب وفوت فضل الصلاة لما مر من الأخبار ، والتقيد بالمكتوبة يدل على عدم الاهتمام في إيقاع النافلة فيه ، والمشهور بين الأصحاب أن النافلة في المنزل أفضل ، ونسب في المنتهى إلى علمائنا مؤذناً بالاجماع ، وقال في المعبر إنه فتوى علمائنا (٢) ونقل عن الشهيد الثاني - ره - أنه رجح في بعض فوائده رجحان فعلها أيضاً في المسجد كالفريضة ولعله أقوى لعموم الأخبار ولما روي في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي صلاة النفل في المسجد ، نعم يشعر بعض الأخبار باستحباب أن يأتي بشيء من صلاته في البيت .

وقال الشهيد - ره - في الذكرى : وقال ابن الجنيد : روي عن الصادق عليه السلام (٣) أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : لا صلاة لمن لم يصل في المسجد مع المسلمين إلا من علة ولا غيبة لمن صلى في بيته ورغب عن جماعتنا ، ومن رغب عن جماعة المسلمين سقطت عدالته ، ووجب هجرانه ، وإن رفع إلى إمام المسلمين أنذره وحذره ، ومن لزم جماعة المسلمين حرمت عليهم غيبته ، وثبتت عدالته ، ومن قربت داره من المسجد لزمه من حضور الجماعة ما يلزم من بعد منه .

قال : ويستحب أن يقرء في دخوله المسجد « إن في خلق السموات والأرض » إلى

(١) قرب الاسناد ص ٦٨ ط حجر ، ص ٨٩ ط نجف .

(٢) قد عرفت في ص ١٦٥ أن قوله تعالى « وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد » يوجب إقامة الصلاة في المسجد فأوله رسول الله (ص) إلى الصلاة المكتوبة ، فلا صلاة لجار المسجد إلا في مسجده ، إذا كان اعراضه عن المسجد أهمل له ورغبة عنه ، وهو معنى قوله عليه السلام « إذا كان فارغاً صحيحاً » ، وأما صلاة النافلة ، فلم يرد إيقاعه في المسجد إلا عند الاعتكاف و لزوم المسجد .

(٣) راجع الذكرى : ٢٦٧ .

قوله « لا يخالف الميعاد » تمام خمس آيات ، وآية الكرسي والمعوذتين وآية السخرة ويحمد الله ويصلي على محمد وآله وأنبياء الله وملائكته ورسله ، ويسأل الله الدخول في رحمته ، ويسلم على الحاضرين فيه ، وإن كانوا في صلاة ، فإن كانوا ممن ينكر ذلك سلم خفياً على الملائكة فيصلّي ركعتين قبل جلوسه ، ولا بأس بقتل الحيّة والعقرب فيه ولا يتخذ متجراً ولا مجلس حديث ، ولا يحدث فيه بالهزل ، ولا بماثر الجاهلية ولا يرفع فيه الصوت إلا بذكر الله ، ولا يشهر فيه السلاح .

قال : ويستحب أن يجعل الانسان لنفسه حظارة من صلاته النوافل في منزله ، ولا يجعله كالقبر له ، انتهى كلام ابن الجنيّد - ره - وإنّما ذكرناه بطوله لكثرة فوائده ، ولا أنّه من القدماء ، وأكثر كلامه على ما ظهر لنا من التتبع مأخوذ من النصوص المعتبرة مع أن كثيراً ممّا ذكره هنا ممّا لا مدخل للاراء فيها ، وبعضها ورد به رواية .

٨- كامل الزيارة : لابن قولويه ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن بعض أصحابه يرفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت نكون بمكة أو بالمدينة أو بالحير أو المواضع التي يرجى فيها الفضل ، فربّما يخرج الرجل يتوضؤ فيجيء آخر فيصير مكانه؟ قال : من سبق إلى موضع فهو أحقّ به يومه و ليله (١) .

و منه : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن مثله (٢) .

بيان ذكر أكثر الأصحاب أن من سبق إلى مكان من المسجد أو المشهد فهو أولى به مادام باقياً فيه ، فلو فارقه ولو لحاجة كتجديد طهارة وإزالة نجاسة بطل حقه ، وإن كان ناوياً للعود ، إلا أن يكون رحله أو شيء من أمتعته ولو سبحة وما يشدّ به وسطه وخفّه باقياً في الموضع ، وقيد الشهيد - ره - مع ذلك نيّة العود ، فلو فارقه لا بنيته سقط حقه ، وإن كان رحله باقياً ، واحتمل الشهيد الثاني قدس سرّه بقاء الحق حينئذ لاطلاق النص والفتوى ، ثمّ تردّد على تقدير سقوط حقه في جواز دفع الرجل أم لا ، وعلى تقدير الجواز في الضمان وعدمه ، ثمّ قال : وعلى تقدير بقاء الحق

لبقائه أو بقاء رحله فان أزعج مزعج فلاشبهة في إثمه ، وهل يصير أولى بعد ذلك يحتمله لسقوط حقّ الأول بالمفارقة ، وعدمه للنهي فلا يترتب عليه حق ، و يتفرّع على ذلك صحّة صلاة الثاني وعدمها .

واشترط الشهيد في الذكرى في بقاء حقّه مع بقاء الرحل أن لا يطوّل المكث ، وفي التذكرة استقرب بقاء الحقّ مع المفارقة لعذر كاجابة داع ؛ و تجديد وضوء ، و قضاء حاجة ، و إن لم يكن له رحل ، قالوا ولو استبق اثنان دفعة إلى مكان واحد و لم يمكن الجمع بينهما أقرع ، ومنهم من توقّف في ذلك .

وقال الشهيد الثاني : ولا فرق في ذلك كلّ بين المعتاد لبقة معينة وغيره ، وإن كان اعتياده لدرس وإمامة ، ولا بين المفارق في أثناء الصلاة وغيره للعموم ، و استقرب في الدّروس بقاء أولويّة المفارق في أثنائها اضطراراً إلا أن يجد مكاناً مساوياً للأوّل أو أولى منه ، محتجاً بأنّها صلاة واحدة فلا يمنع من إتمامها .

هذا ما ذكره الأصحاب والذي يظهر من الرواية الأولى مطلقاً في يوم وليلة إن حملنا الواو على معناها ، وإن حملناها على معنى أو كما هو الشائع أيضاً فان كان يوماً فبقية اليوم ، وإن كان ليلة فبقية الليلة ويؤيد الأخير ما رواه الكليني عن طلحة (١) ابن زيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام سوق المسلمين كمسجدهم ، فمن سبق إلى مكان فهو أحقّ به إلى الليل ، و روى بعض أصحابنا عن النبي ﷺ إذا قام أحدكم من مجلسه في المسجد فهو أحقّ به إلى الليل ، و على الأوّل يمكن الجمع بحمل خبر الصادق عليه السلام على ما كان المعتاد في ذلك المسجد بقاء الرحل تمام اليوم مع ليلته ، وعدم قضاء وطره بدون ذلك ، وحمل غيره على غير ذلك ، ولعلّ حمله على معنى أو أظهر .

وعلى أيّ الوجهين ، ليس في تلك الأخبار تقييد ببقاء الرحل ، نعم يظهر من الخبر الأوّل إرادة العود من كلام السائل ، والأحقية الواردة في الجواب أيضاً تشعر بنية العود ، إنمعه عدمها لانزاع ، وقطع المحقق بعدم بطلان حقّه إن كان قيامه لضرورة كتجديد طهارة

أو إزالة نجاسة أو ضرورة إلى التخلّي ، وإن لم يكن رحله باقياً وهو قويّ و يفرض الاشكال في بعض الصور كما إذا كان رحله أو الموضع الذي عينه واقعاً في مكان الجماعة ، ولو لم يقف أحد مكانه تحصل الفرجة بين الصفوف وقد نهى عن ذلك لاسيما إذا علم أنّه لا يحضر إلاّ بعدا نقضاء الصلاة ، فلا يبعد حينئذ جواز رفع رحله والصلاة في موضعه ، ثمّ يكون بعد حضوره أولى أو كما إذا بسط ثوباً في مكان من المشهد تحتاج الزوار إليه للدعاء أو الزيارة أو الصلاة ، وغاب زمانا طويلاً وعطل المكان و الزوار وأشياء ذلك ، والأحوط له عدم فعل ذلك ، ولغيره رعاية حقّه في المدة المذكورة في الخبر مهما أمكن ، ولو كان رحله في مكان لا يحتاج إليه المصلّون و الزوّار ، فالأحوط بل الأظهر عدم جواز التعرّض له مطلقاً إلاّ مع اليأس عن عوده ، لعدم جواز التصرف في ملك الغير بغير إذنه من غير ضرورة .

٩- قرب الاسناد : عن السنديّ بن محمّد ، عن أبي البختريّ ، عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : قال إنّ المساكين كانوا يبيتون في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله (١) .

و منه : عن عبد الله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن النوم في المسجد الحرام قال : لا بأس (٢) .

وسألته عن النوم في مسجد الرسول ﷺ قال : لا يصلح (٣) .
و منه : عن محمّد بن خالد الطيالسيّ ، عن إسماعيل بن عبد الخالق قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النوم في المسجد الحرام ، فقال : هل بدّ للناس من أن يناموا في المسجد الحرام ؟ لا بأس به ، قلت الريح تخرج من الانسان ؟ قال : لا بأس (٤) .

توفيق : اعلم أنّ أكثر الأصحاب قطعوا بکراهة النوم في المسجد مطلقاً و استدّلوا بما رواه الشيخ عن أبي أسامة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام قول الله عزّ وجلّ

(١) قرب الاسناد ص ٦٩ ط حجر ص ٩١ ط نجف .

(٢-٣) قرب الاسناد ص ١٢٠ ط حجر ص ١٦٢ ط نجف .

(٤) قرب الاسناد ص ٧٩ ط نجف ص ٦٠ ط حجر .

«لاتقربوا الصلوة وأنتم سكارى» (١) قال : سكر النوم ، بناء على أن المراد بالصلاة مواضعها ، وقدمت بعض القول فيد (٢) .

وذهب المحققون من المتأخرين إلى قصر الكراهة على النوم في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ ، لما رواه الشيخ في الحسن عن زرارة (٣) قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : ما تقول في النوم في المساجد ؟ فقال : لا بأس إلا في المسجدين : مسجد النبي ﷺ والمسجد الحرام ، قال : وكان يأخذ بيدي في بعض الليالي فيتحنّى ناحية ثم يجلس ، فيتحدث في المسجد الحرام ، فربما نام ، فقلت له في ذلك ، فقال إنما يكره في المسجد الذي كان على عهد رسول الله ﷺ فأما الذي في هذا الموضع فليس به بأس .

فالخبر الأول يمكن حمله على الضرورة ، لأن المساكين مضطرون إلى ذلك ، أو كان ذلك قبل بناء الصفة ، وحمله على غير مسجده ﷺ بعيد ، والثاني يمكن حمله على زوائد المسجد الحرام أو يقال النوم في مسجد الرسول ﷺ أشد كراهة منه ، لأن فيه سوء أدب بالنسبة إلى ضريحه المقدس أيضاً ، والخبر الأخير حمله على الزوائد أظهر ، ويمكن حمله على الضرورة أيضاً ، وأما خروج الريح فالعامة يكرهون ذلك ، لما رواه أنه تنأذى به الملائكة ، والخبر يدل على عدم الكراهة .

١٠- قرب الاسناد : بالاسناد عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن بيت كان حشاً زماناً ، هل يصلح أن يجعل مسجداً ؟ قال : إذا نظف وأصلح فلا بأس (٤) .

بيان : لعل المراد بالتنظيف والإصلاح إخراج النجاسات ، والتراب النجس ، وحك الجدار إذا كان نجساً ، بحيث لا يبقى فيه نجاسة أصلاً أو بالقاء التراب عليه

(١) النساء : ٤٣ .

(٢) راجع ج ٨١ ص ٣٣ و ١٣١٠ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٣٢٧ .

(٤) قرب الاسناد ص ١٢٠ ط حجر ص ١٦٢ ط نجف .

أيضاً ، ويحتمل الاكتفاء بالقاء التراب كما سيأتي ، وهو الظاهر من كلام المنتهى ، حيث قال : لا بأس بوضع المسجد على بثر غائط أو بالوعة إذا طمَّ وانقطعت رائحته ، لأنَّ الموزي يزول ، فتزول الكراهية ، ثمَّ ذكر مثل هذه الرواية بأسانيد ثمَّ قال : لا يقال : قدروى الشيخ (١) عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الأرض كلها مسجد إلا بثر غائط أو مقبرة ، لأنَّنا نقول بموجبه إذ بثر الغائط إنما يتخذ مسجداً مع الطمَّ وانقطاع الرائحة .

١١- كتاب الغارات : لا إبراهيم بن محمد الثقفي باسناده عن هارون بن خارجة قال : قال لي جعفر بن محمد عليه السلام : كم بين منزلك ومسجد الكوفة ؟ فأخبرته ، فقال : ما بقي ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا عبد صالح إلا وقد صلى فيه ، وإنَّ رسول الله عليه وآله مرَّ به ليلة أُسري به ، فاستأذن ربَّه فصلى فيه ركعتين ، والصلاة الفريضة فيد ألف صلاة ، والنافلة خمس مائة صلاة ، والجلوس فيه من غير تلاوة القرآن عبادة ، فأنه ولو زحفا (٢) .

بيان : الزحف مشي الصبي باسته ، وفي التهذيب في رواية أخرى : وإنَّ الجلوس فيه بغير تلاوة ولا ذكر لعبادة ، ولو علم الناس ما فيه لأتوه ولوحبوا .

١٢- كتاب الغارات : عن حبة العرنى وميثم التمار قالا : جاء رجل إلى علي عليه السلام فقال : يا أمير المؤمنين إنني قد تزودت زاداً وابتعت راحلة وقضيت شأني يعني حوائجي ، فأرتحل إلى بيت المقدس ؟ فقال له : كل زادك ، وبع راحلتك ، وعليك بهذا المسجد يعني مسجد الكوفة ، فأنه أحد المساجد الأربعة : ركعتان فيه تعدل عشراً فيما سواه من المساجد ، البركة منه على اثني عشر ميلاً من حيث مأتيته وقد ترك من أسفه ألف ذراع ، وفي زاويته فارالتنور ، وعند الأُسطوانة الخامسة صلى

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٢٧ .

(٢) مخطوط ، ورواه الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ١١ وج ١ ص ٣٢٤ ، ورواه في الامالى

ج ٢ ص ٤٣ ، ورواه البرقي في المحاسن ص ٥٦ ، ورواه الكليني في الكافي ج ٣ ص ٤٩٠

ورواه الصدوق في الامالى ص ٢٣٢ .

إبراهيم الخليل عليه السلام ، وقد صلى فيه ألف نبي وألف وصي ، وفيه عصى موسى ، وشجرة يقطين ، وفيه هلك يغوث ويعوق ، وهو الفاروق ، ومنه يسير جبل الأهواز ، وفيه مصلى نوح عليه السلام ، ويحشر منه يوم القيامة سبعون ألفاً لأعليهم حساب ولا عذاب ، ووسطه على روضة من رياض الجنة ، وفيه ثلاث أعين يزهرن : تذهب الرجس ، وتطهر المؤمنين عين من لبن ، وعين من دهن ، وعين من ماء جانبه الأيمن ذكر وجانبه الأيسر مكر ، لويلعلم الناس ما فيه لأتوه ولوحبوا (١) .

بيان : «فيماسواه» أي من المساجد المباركة كمسجد الأقصى ومسجد السهلة فلا ينافي الألف ، أو الاختلاف باعتبار اختلاف الصلوات والمصلين ، ولعلّ التخصيص بالألف لكونهم من أعظم الأنبياء والأوصياء أوهم الذين صلّوا فيه ظاهراً بحيث اطلع عليه الناس وشاهدوهم ، وأمّا سائرهم عليهم السلام فصلّوا فيه كما صلّى فيه نبينا عليه السلام ، ولعلّ المراد بكون عصى موسى عليه السلام فيه كونها مدفونة فيه في الأزمان السالفة ، حتى وصل إلى أمّتنا عليه السلام لثلاثين ينافي الأخبار التي مضت في كتاب الإمامة أنّها عندهم عليه السلام مع سائر آثار الأنبياء ، ويحتمل أن تكون مودعة هناك ، وهي تحت أيديهم كلّما أرادوا أخذوها ، وأمّا شجرة يقطين فيمكن أن يكون هناك منبتها إذ يظهر من بعض الأخبار أنّه خرج من الفرات « ويسير جبل أهواز » لم أره في غير هذا الخبر .

قوله « ويحشر منه » أي من جنبه يعني الغري كما صرح به في غيره ، والظاهر أنّ العين يظهرن في زمن القائم عليه السلام وكون جانبه الأيسر مكرراً ، لأنّ فيه كانت منازل الخلفاء والظلمة ، كما قال الصدوق - ره - في الفقيه (٢) يعني منازل الشياطين ، وقال في النهاية : الحبو أن يمشي على يديه وركبتيه أو إسته .

١٣- كتاب الغارات : باسناده عن الأعمش ، عن ابن عطية قال : قال لهم علي عليه السلام إنّ بالكوفة مساجد مباركة ، ومساجد ملعونة ، فأما المباركة فإنّ منها

(١) ترى مثله في التهذيب ج ١ ص ٣٢٥ ، الكافي ج ٣ ص ٤٩١ . كامل الزيارات

ص ٣٢ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ١٥٠ ط نجف .

مسجد غنى ، وهو مسجد مبارك ، والله إن قبلته لقاسطة ، ولقد أسسه رجل مؤمن ، و
إنه لفي صرّة الأرض ، وإن بقعته لطيبة ، ولا تذهب الليالي والأيام حتى تنفجر
فيه عين ، وحتى يكون على جنبه جنتان ، وأهله ملعونون ، وهو مسلوب عنهم ، و
مسجد جعفي مسجد مبارك ، وربما اجتمع فيه أناس من الغيب يصلّون فيه ، ومسجد
ابن ظفر مسجد مبارك ، والله إن طباقه لصخرة خضراء ما بعث الله من نبي إلا فيها تمثال
وجهه ، وهو مسجد سهلة ، ومسجد الحمراء ، وهو مسجد يونس بن متى عليه السلام ولتنفجرن
فيه عين تطهر السبخة وما حوله .

وأما المساجد الملعونة فمسجد الأشعث ، ومسجد جرير ، ومسجد ثقيف ، ومسجد
سماك بنى على قبر فرعون من الفراعنة (١) .

بيان : روى مثله في التهذيب (٢) عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام وفيه
«حتى تنفجر فيه عينان ، وتكون عليه جنتان» وهو أظهر ، ولعله إشارة إلى ما في
سورة الرحمن والظاهر أنه المسجد الكبير المعروف الآن بمسجد الكوفة ، لاشتراك
أكثر الفضائل كما سيأتي ويحتمل أن يكون غيره كما يظهر من بعض الأخبار ، ومسجد
الحمراء لعله الموضع المعروف الآن بقبر يونس عليه السلام .

١٤- كنز الكراجهي : عن محمد بن أحمد بن شاذان ، عن أبيه ، عن محمد بن
الوليد ، عن الصفار ، عن محمد بن زياد ، عن المفضل بن عمر ، عن يونس بن يعقوب
قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ملعون ملعون من لم يوقر المسجد ، تدري يا يونس لم عظم
الله حق المساجد ، وأنزل هذه الآية «وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً» كانت
اليهود والنصارى إذا دخلوا كنائسهم أشركوا بالله تعالى فأمر الله سبحانه نبيه أن يوحد
الله فيها ويعبده .

١٥- عدة الداعي : روى سعدان بن مسلم ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : كان إذا طلب الحاجة طلبها عند زوال الشمس ، فإذا أراد ذلك قدّم

(١) مخطوط ، وترى مثله في الخصال ج ١ ص ١٤٤ ، أمالي الطوسي ج ١ ص ١٧١ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٣٢٤ .

شيئاً فتصدق به ، وشم شيئاً من طيب ، وراح إلى المسجد فدعا في حاجته بما شاء .
١٦-العدة و اعلام الدين : عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : الجلسة في الجامع خير لي من الجلسة في الجنة فان الجنة فيها رضا نفسي ؛ والجامع فيها رضا ربّي .
١٧-الخصال : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن الحسن بن موسى الخشاب عن علي بن أسباط ، عن بعض رجاله قال : قال أبو عبد الله عليه السلام جنبوا مساجدكم الشراء والبيع والمجانين والصبيان والضالة والأحكام والحدود و رفع الصوت (١) .

العلل : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن الخشاب مثله (٢) .

بيان : ذكر الأوصحاب كراهة تعريف الضالة وطلبها في المسجد ، وهذه الرواية يحتملها بل يشملها ، وروى في الفقيه (٣) مرسلًا أن النبي صلى الله عليه وآله سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فقال : قولوا لا ردّ الله عليك ، فانها لغير هذا بنيت ، والتجويز الوارد في رواية علي بن جعفر الآتية لا ينافي الكراهة ، وأما الأحكام فامشهور فيها الكراهة وحكم الشيخ في الخلاف و ابن إدريس بعدم الكراهة ، واستقر به العلامة في المختلف محتجاً بأن الحكم طاعة فجاز إيقاعها في المساجد الموضوعة في الطاعات وبأن أمير المؤمنين عليه السلام حكم في مسجد الكوفة ، وقضى فيه بين الناس ، ودكّ القضاء معروفة فيه إلى يومنا هذا ، و أجاب عن الرواية بالظن في السند لاحتمال أن يكون متعلق النهي إنفاذ الأحكام ، كالحبس على الحقوق ، والملازمة فيها عليها ، وقال الراوندي : الحكم المنهي عنه ما كان فيه جدل وخصومة وربما قيل دوام الحكم فيها مكروه ، و أما إذا اتفق في بعض الأحيان فلا ، ويمكن تخصيص الكراهة بما يكون الجلوس لأجل ذلك بخلاف ما إذا كان الجلوس للعبادة فاتفق صدور الدعوى ، والوجهان الآخران لا ينفعان

(١) الخصال ج ٢ ص ٤٠ .

(٢) علل الشرايع ج ٢ ص ٩ .

(٣) فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ١٥٤ .

في الجمع بين الأخبار، إذ الظاهر من دكّة القضاء والمشهور في ذلك وقوع الحكم فيها غالباً بل لم يذكر موضع آخر لجلوسه عليه السلام للحكم فيه .

أقول : ويحتمل تخصيص المنع بأوقات الصلوات ، فانّها توجب شغل خواطر المصلّين أو بغير المعصوم، فأنّه يحتمل فيهم الخطأ وكذا المشهور في إقامة الحدود والكراهة لاحتمال تلويث المسجد بخروج الحدث ، كما ذكر في المنتهى، وأيضاً فيه شغل الخواطر وتفرّق بال المصلّين .

١٨ - قرب الاسناد : عن عليّ بن جعفر، عن أخيه عليه السلام قال: سألته أينشد الشعر في المسجد؟ قال : لا بأس (١) .

وسألته عن الضالة ينشد في المسجد؟ قال : لا بأس (٢) .

وسألته عن السيف هل يصلح أن يعلّق في المسجد؟ قال : أمّا في القبلة فلا، وأمّا في جانب فلا بأس (٣) .

بيان : قال الفيروز آبادي : أنشد الضالة عرفّها واسترشد عنها ، ضدّ : والشعر قرأه وتناشدوا أنشد بعضهم بعضاً ، والنشدة بالكسر الصوت ، والنشيد رفع الصوت ، وقال الجزريّ "نشدت الضالة فأنا ناشد إذا طلبتها ، وأنشدتها فأنا منشد إذا عرفتها ، ومنه الحديث قال لرجل ينشد ضالة في المسجد أيّها الناشد غيرك الواجد قال ذلك تأديباً له حيث طلب ضالته في المسجد ، وهو من النشيد رفع الصوت انتهى .

والمشهور بين الأصحاب كراهة إنشاد الشعر في المساجد ، لما رواه الشيخ في الصحيح (٤) عليّ الظاهر عن عليّ بن الحسين عليهما السلام قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله من سمعتموه ينشد الشعر في المساجد فقولوا له : فضّ الله فاك ، إنّما نصبت المساجد للقرآن وحملوا هذه الرواية على الجواز ، وهو لا ينافي الكراهة .

و قال في الذكرى بعد إيراد الرواية : وليس ببعيد حمل إباحة إنشاد الشعر على ما يقلّ منه وتكثر منفعته، كبيت حكمة أو شاهد على لغة في كتاب الله أو سنة نبيه صلّى الله عليه وآله

(١-٣) قرب الاسناد ص ١٢٠ ط حجر ، ص ١٦٢ ط نجف .

(٤) التهذيب ج ٣ ص ٢٥٩ ط نجف .

وشبهه، لأنه من المعلوم أن النبي كان ينشد بين يديه البيت والأبيات من الشعر في المسجد ولم ينكر ذلك، وألحق به الشيخ علي -رحم- مدح النبي ﷺ ومراثي الحسين عليه السلام. أقول : ما ذكرناه لا يخلو من قوة ويؤيده استشهاد أمير المؤمنين عليه السلام بالأشعار

في الخطب، وكانت غالباً في المسجد، وما نقل من إنشاد المدائح حين كحسان وغيره أشعارهم عندهم عليه السلام، ولأن مدحهم عليه السلام عبادة عظيمة والمسجد محلها، فيخص المنع بالشعر الباطل؛ لما روي في الصحيح (١) عن علي بن يقطين أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عن إنشاد الشعر في الطواف، فقال : ما كان من الشعر لا بأس به .

وأما تعليق السلاح في المسجد فقد حكم الشهيد بكرهه حيث قال في البيان و يكره تعليق السلاح في المسجد إلا لسبب و روى في التهذيب (٢) بسند صحيح عن الحلبي قال : سألته عليه السلام أيعلق الرجل السلاح في المسجد ؟ فقال : نعم ، و أما المسجد الأكبر فلا ، فإن جدّي نهى رجلاً يبري مشقفاً في المسجد ، و لعلّ التعليل مبني على أن النهي عن بري المشقص إنما كان لكونه سلاحاً لا لكونه صنعة ، ويحتمل أن يكون من «علق القوس : إذا جعل لها علاقة» وحمل خبر علي بن جعفر على هذا بعيد ، والمسجد الأعظم المراد به المسجد الحرام أو كل جامع للبلد ، و لعلّ فيه أشد كراهة لاسيما إذا كان في القبلة ، لما روي (٣) عن أمير المؤمنين عليه السلام لا يصلّين أحدكم وبين يديه سيف فإن القبلة أمن .

١٩- المجازات النبوية : للسيّد الرضي قال عليه السلام : ابنوا المساجد واجعلوها

جماً (٤) .

و منه : قال صلى الله عليه وآله : إن المسجد لينزوي من النخامة كما تنزوي الجلد من النار إذا انقبضت واجتمعت : وقال السيّد -رحم- : قوله عليه السلام جماً استعارة

(١) التهذيب ج ١ ص ٤٨٣ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٣٢٥ .

(٣) راجع الخصال ج ٢ ص ١٥٨ .

(٤) المجازات النبوية ص ٦٢ .

لأنَّ المراد ابنوها ولا تتخذوا لها شرفاً فشبَّهها ﷺ بالكباش الجُمَّ وهي التي قرونها صغار خافية .

قوله ﷺ: لينزوي، هذا الكلام مجاز، وفيه قولان أحدهما أنَّ المسجد يتنزَّه عن النخامة وهي البصقة بمعنى أنَّه يجب أن يكرم عنها ، فإذا رُوِّيت عليه كانت شائنة له وزارئة عليه وكان معها بمنزلة الرجل ذي الهيئة يشمئزُّ ممَّا يهيجُّه وأصل الانزواء الانحراف مع تقبُّض وتجمُّع . والقول الآخر أن يكون المراد اهل المسجد فاقيم المسجد في الذكر مقامهم لما كان مشتملاً عليهم ، فالمعنى أنَّ أهل المسجد ينقبضون من النخامة إذا رأوها فيه ذهاباً به عن الأدناس وصيانة له عن الأدران (١) .

بيان : قال في النهاية : في شرح تلك الرواية «لينزوي» أي ينضمُّ ويتقبَّض ، و قيل أراد أهل المسجد وهم الملائكة انتهى ، وذكر الأكثر كراهة التنخُّم والبصاق في المسجد ، واستحباب سترهما بالتراب أو بالحصى ، وقد ورد بجواز البصاق روايات مثل ما رواه الشيخ (٢) عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : الرجل يكون في المسجد في الصلاة فيريد أن يبصق ؟ فقال : عن يساره ، وإن كان في غير صلاة فلا يبزق حذاء القبلة ، ويبزق عن يمينه وشماله .

وعن طلحة بن زيد (٣) ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : لا يبزق أحدكم في الصلاة قبل وجهه ولا عن يمينه ، ولا يبزق عن يساره ، وتحت قدمه اليسرى . وعن عبيد بن زرارة (٤) قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : كان أبو جعفر عليه السلام يصلي في المسجد فيصبق أمامه وعن يمينه وعن شماله وخلفه على الحصى ولا يغطيه . فيمكن حمل ما عدا الأخير على كون بعضها أشدَّ كراهة ، أو على حال الضرورة والأخير على أنَّه لبيان الجواز ، أو يكون مختصاً بهم عليهم السلام لتشرف المسجد ببصاقهم .

ثمَّ الظاهر من الأخبار أنَّ البصاق أخفُّ كراهة ، ويمكن المناقشة في كراهته

(١) المجازات النبوية ص ١٣٣ .

(٢-٤) التهذيب ج ١ ص ٣٢٦ .

أيضاً وسيأتي الأخبار فيهما ، وذكر الأَصحاب كراهة قتل القمل في المساجد ، واستحباب ستره بالتراب ، لكن اعترف أكثر المتأخرين بعدم اطلاعهم على نص فيهما .

٢٠- المحاسن : عن محمد بن عيسى ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان لعلي عليه السلام بيت ليس فيه شيء إلا فراش وسيف ومصحف ، وكان يصلي فيه ، أو قال كان يقيم فيه (١) .

بيان : على الرواية الأولى المؤيدة بسائر الأخبار ، يدل على استحباب اتخاذ بيت في الدار للصلاة ، وعلى الرواية الثانية يدل ظاهراً على جواز القيلولة في البيت وحده .

٢١- المحاسن : عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام قد جعل بيتاً في داره ليس بالصغير ولا بالكبير ، لصلاته ، وكان إذا كان الليل ذهب معه بصبي لا يبيت معه فيصلّي فيه (٢) .

٢٢- قرب الاسناد : عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن ابن بكير عنه عليه السلام مثله (٣) .

بيان : يدل على استحباب أن لا يكون في البيت وحده في الليل ، وإن كان في الصلاة ، كما دل عليه غيره ، بل يكون معه أحد وإن كان صبيّاً ، أو الطفل متعين إذا كان مصلياً لبعده عن الرياء ، وعدم منافاته لكمال الخشوع ، والاقبال على العبادة لعدم الاحتشام منه ، ويؤيده أن في رواية الطيالسي أخذ صبيّاً لا يحتشم منه كما سيأتي (٤) قوله عليه السلام «لا يبيت معه» أي لم يكن في سائر الليل عنده ، لأنّه عليه السلام كان مع أزواجه وسراياه ولم يكن يناسب كونه نائماً [إلا] معهم ، ويحتمل أن يكون لبيت .

٢٣- مكارم الاخلاق : عن النبي صلى الله عليه وآله في قوله تعالى «خذوا زينتكم عند كل

(١-٢) المحاسن ص ٦١٢ .

(٣) قرب الاسناد ص ٧٥ ط حجر ص ٩٨ ط نجف .

(٤) بل هو لفظ حديث الطيالسي في قرب الاسناد .

مسجد» قال : تعاهدوا نعالكم عند أبواب المسجد (١) .

تنقيح : ذكر الأصحاب استحباب تعاهد النعال عند دخول المساجد ، و فسروا باستعلام حاله استظهاراً للطهارة ، وألحق به ما كان مظنة النجاسة كالعصا ، واستدل عليه بمارواه الشيخ (٢) عن القدّاح ، عن جعفر ، عن أبيه أن علياً عليه السلام قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : تعاهدوا نعالكم عند أبواب مساجدكم قال الجوهري : التعهد التحفظ بالشيء ، وتجديد العهد به ، وهو أفصح من قولك تعاهدت ، لأنّ التعاهد إنّما يكون بين اثنين .

أقول : ورود الرواية عن أفصح الفصحاء يدلّ على خطاء الجوهريّ بل يطلق التفاعل فيما لم يكن بين اثنين للمبالغة ، إذ ما يكون بين اثنين يكون المبالغة والاهتمام فيه أكثر ، ويحتمل أن يكون المراد بتعاهد النعل أن يحفظ عند أمين ونحوه لئلاّ يشغل قلبه في حال الصلاة به ، ولعلّ ما فهمه القوم أظهر .

٢٤- مجالس الشيخ : عن الحسين بن عبيد الله ، عن التلعكبري ، عن محمد بن همام عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن رزيق الخلقاني قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : صلاة الرّجل في منزله جماعة تعدل أربعاً وعشرين صلاة ، وصلاة الرّجل جماعة في المسجد تعدل ثمانياً وأربعين صلاة مضاعفة في المسجد ، وإنّ الركعة في المسجد الحرام ألف ركعة في سواه من المساجد ، وإنّ الصلاة في المسجد فرداً بأربع وعشرين صلاة ، والصلاة في منزلك فرداً هباءً منثوراً لا يصعد منه إلى الله شيء ، ومن صلى في بيته جماعة رغبة عن المساجد فلا صلاة له ، ولا لمن صلى معه ، إلاّ من علة تمنع من المسجد (٣) .

٢٥- ثواب الاعمال : عن محمد بن موسى بن المتوكل ، عن محمد بن جعفر ، عن موسى بن عمران ، عن الحسين بن يزيد ، عن حماد بن عمرو ، عن أبي الحسن

(١) مكارم الاخلاق ص ١٤٢ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٣٢٦ .

(٣) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٧ .

الخراساني ، عن ميسرة بن عبدالله ، عن أبي عايشة السعدي ، عن يزيد بن عمر بن عبد العزيز ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمان ، عن أبي هريرة و عبدالله بن عباس ، عن النبي ﷺ أنه قال في خطبة طويلة : من مشى إلى مسجد من مساجد الله فله بكل خطوة خطاها حتى يرجع إلى منزله عشر حسنات ، ويمحى عنه عشر سيئات ، ويرفع له عشر درجات (١) .

ومن بنى مسجداً في الدنيا أعطاه الله بكل شبر منه ، أو قال بكل ذراع منه ، مسيرة أربعين ألف عام مدينة من ذهب وفضة ودر ويا قوت وزمرّد و زبرجد و لؤلؤ ، في كل مدينة أربعون ألف ألف قصر ، في كل قصر أربعون ألف ألف دار في كل دار أربعون ألف ألف بيت ، في كل بيت أربعون ألف ألف سرير ، على كل سرير زوجة من الحور العين ، وفي كل بيت أربعون ألف ألف وصيف ، وأربعون ألف ألف وصيفة ، وفي كل بيت أربعون ألف ألف مائدة على كل مائدة أربعون ألف ألف قصعة ، في كل قصعة أربعون ألف ألف لون من الطعام ، يعطي الله وليه من القوة ما يأتي على تلك الأزواج وعلى ذلك الطعام ، وعلى ذلك الشراب في يوم واحد (٢) .

٢٦-الخصال : عن محمد بن عمر الجعابي ، عن عبدالله بن بشر ، عن الحسن بن الزبرقان ، عن أبي بكر بن عياش ، عن الأبطح ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ قال : يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون : المصحف ، والمسجد ، والعتر ، يقول المصحف : يا رب حرّقوني ومزّقوني ، ويقول المسجد : يا رب عطّلوني وضيعوني ، و تقول العتر : يا رب قتلونا وطرّدونا وشرّدونا ، فأجثوا للرّكبتين في الخصومة ، فيقول الله لي : أنا أولى بذلك (٣) .

٢٧-تنبيه الخاطر للورام وجامع الاخبار : عن النبي ﷺ قال : يأتي في آخر الزمان قوم يأتون المساجد ، فيقعدون حلقات ، ذكرهم الدنيا وحب الدنيا ، لا تجالسوهم فليس

(١) ثواب الاعمال ص ٢٥٩ .

(٢) ثواب الاعمال ص ٢٥٨ .

(٣) الخصال ج ١ ص ٨٣ .

لله فيهم حاجة (١) .

٢٨- إرشاد المفيد: عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا قام القائم لم يبق مسجد على وجه الأرض له شرف إلا هدمها وجعلها جماً (٢) .

٢٩- المجازات النبوية : للرضي - ره - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من أكل هاتين البقلتين فلا يقربن مسجدنا - يعني الثوم والكراث - فمن أراد أكلهما فليمتهما طبخاً وفي رواية فليمتهما طبخاً (٣) .

بيان : الامامة أو الملوثة الذي هو الدوف في الماء هنا مجاز كما لا يخفى .

٣٠ - مجالس الشيخ : بإسناده المتقدم في باب فضل الصلاة عن أبي ذر فيما أوصى إليه رسول الله صلى الله عليه وآله : يا أباذر صلاة في مسجدي هذا تعدل مائة ألف صلاة في غيره من المساجد ، إلا المسجد الحرام ، صلاة في المسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة في غيره ، وأفضل من هذا كله صلاة يصليها الرجل في بيته حيث لا يراه إلا الله عز وجل يطلب به وجه الله تعالى (٤) .

يا أباذر طوبى لأصحاب الألوية يوم القيامة ، يحملونها فيسبقون الناس إلى الجنة ، ألا هم السابقون إلى المساجد بالأسحار وغيرها (٥) .

يا أباذر لا تجعلن بيتك قبراً ، واجعل فيه من صلاتك يضيء لك قبرك (٦) .
يا أباذر إن الصلاة النافلة تفضل بالسر على العلانية كفضل الفريضة على النافلة (٧) .

يا أباذر الكلمة الطيبة صدقة ، وكل خطوة تخطوها إلى الصلاة صدقة (٨) .

(١) جامع الاخبار ص ٨٣ .

(٢) إرشاد المفيد ص ٣٤٤ في حديث .

(٣) المجازات النبوية : ٤٩ .

(٤) أمالي الطوسي ج ٢ ص ١٤١ .

(٥-٦) أمالي الطوسي ج ٢ ص ١٤٢ .

(٧) ج ٢ ص ١٤٣ .

(٨) لم نجده في الأمالي المطبوع و الظاهر أن شطراً من تلك الرخصة ماقط .

يا أباذرّ من أجاب داعي الله ، وأحسن عمارة مساجد الله ، كان ثوابه من الله الجنة فقالت بأمي وأمي يا رسول الله ﷺ كيف يعمر مساجد الله ؟ قال لا ترفع فيها الأصوات ولا يخاض فيها بالباطل ، ولا يشتري فيها ولا يبيع ، وترك اللغو مادمت فيها ، فان لم تفعل فلا تلومنّ يوم القيامة إلا نفسك (١) .

يا أباذرّ إنّ الله تعالى يعطيك مادمت جالساً في المسجد بكلّ نفس تنفّس فيه درجة في الجنة ، وتصلّي عليك الملائكة ، ويكتب لك بكلّ نفس تنفّست فيده عشر حسنات ، ويمحي عنك عشرين سيئات (٢) .

يا أباذرّ أتعلم في أيّ شيء أنزلت هذه الآية «اصبروا وصابروا ورابطوا واتّقوا الله لعلكم تفلحون» (٣) قلت : لافداك أبي وأمي قال : في انتظار الصلاة خلف الصلاة (٤) .
يا أباذرّ إسباغ الوضوء على المكاره من الكفّارات وكثرة الاختلاف إلى المساجد فذلكم الرباط (٥) .

يا أباذرّ يقول الله تعالى إنّ أحبّ العباد إلىّ المتحابّون بجلالي المتعلّقة قلوبهم بالمساجد ، المستغفرون بالأسحار ، أو لك إذا أردت بأهل الأرض عقوبة ذكرتهم فصرفت العقوبة عنهم (٦) .

يا أباذرّ كلّ جلوس في المسجد لغو إلا ثلاثة : قراءة مصلّ أو ذاكر الله تعالى أو سائل عن علم (٧) .

بيان : قوله ﷺ «مائة ألف صلاة في غيره» الضمير في غيره إمّا راجع إلى مسجد النبي ﷺ فيدلّ على مساواتهما في الفضل ويؤيده بعض الأخبار ، لكن ينافيه أكثرها ، ويمكن حمل المساجد المفضّل عليها في المسجد الحرام على المساجد العظيمة وفي مسجد الرسول ﷺ على غيرها ، أو إلى المسجد الحرام ، فيصير أزيد من مسجد

→ من المطبوعة وتراه في مكارم الاخلاق بروايته عن املاء الطوسي - ره - ص ٥٤٨ .

(١-٢) لم نجدهما في الامالي المطبوع .

(٣) آل عمران : ٢٠ .

(٤-٧) راجع مكارم الاخلاق ص ٥٤٨ - ٥٤٩ .

الرسول ﷺ بأكثر مما ورد في سائر الأخبار ، وفي أصل الفضل أيضاً يزيد على سائر ماورد فيه ، ويمكن الحمل على اختلاف المصلين أيضاً ، وإن كان بعيداً أو على بعض أجزاء المسجدين ، وبه يمكن دفع التنافي بينه وبين ماورد في فضل مسجد الرسول ﷺ في سائر الأخبار .

قوله ﷺ : « وأفضل من هذه كله » لعل الغرض التحريض على تحصيل الاخلاص والحاصل أن الصلاة في البيت مع الاخلاص الكامل أفضل من الصلاة في الأماكن الشريفة بدونه فالسعي في تحصيل الاخلاص في الأعمال و خلوها عن شوائب الرياء والأغراض الفاسدة ، أهم من السعي في إيقاعها في الأمكنة الشريفة ، فلو اجتمعا كان نوراً على نور ، و يحتمل تخصيصه بالنوافل والأول أظهر .

قوله ﷺ : « وكثرة الاختلاف » أي هي أيضاً من الكفارات ، وهي أيضاً من الرباط ، إذ هي ربط النفس على الطاعة ، وترقب للشيطان لئلا يستولي على القلب فيسلب الايمان ، قوله ﷺ « قراءة مصل » أي إذا صلى جالساً ، أو المراد بالجلوس مطلق اللبث .

٣١ - مكارم الاخلاق : قال النبي ﷺ : صلاة المرأة وحدها في بيتها كفضل صلاتها في الجمع خمساً وعشرين درجة (١) .

٣٢ - نهاية الشيخ : روى يونس بن ظبيان ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : خير مساجد نسائك البيوت (٢) .

بيان : المشهور بين الأصحاب والمقطوع به في كلامهم أنه يستحب للنساء أن لا يحضرن المساجد ، بل المستحب لهن أن يصلين في أستر موضع في بيوتهن كما دلت عليه الأخبار .

٣٣ - ثواب الاعمال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن

(١) مكارم الاخلاق ص ٢٦٨ باب نوادر النكاح .

(٢) ورواه في التهذيب ج ١ ص ٣٢٥ .

الحسين بن سعيد ، عن محمد بن سنان قال : سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام يقول : الصلاة في مسجد الكوفة فرداً أفضل من سبعين صلاة في غيرها جماعة (١) .

٣٤- مجالس الصدوق : عن جعفر بن علي ، عن جدّه الحسن بن علي ، عن جدّه عبدالله بن المغيرة ، عن السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : من سمع النداء في المسجد فخرج من غير علة فهو منافق إلا أن يريد الرجوع إليه (٢) .

٣٥- اختيار الرجال : للكشي ، عن حمدويه بن نصير ، عن أيوب بن نوح ، عن محمد بن سنان ، عن يونس بن يعقوب قال : قال لي أبو عبدالله عليه السلام : يا يونس ! قل لهم : يا مؤلفة ! قد رأيت ما تصنعون ، إذا سمعتم الأذان أخذتم نعالكم و خرجتم من المسجد (٣) .

بيان : أي أنتم من المؤلفة قلوبهم ، ولستم من المؤمنين حقيقة ، والخبران يدلان على منع شديد للخروج من المسجد بعد الأذان قبل الصلاة ، ولا ينافيه ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي (٤) قال : إذا صليت صلاة وأنت في المسجد ، وأقيمت الصلاة ، فإن شئت فخرج ، وإن شئت فصلّ معهم ، واجعلها تسييحاً . إذا الظاهر من الخبرين سماع الأذان قبل صلاته ، و من هذا الخبر سماع الإقامة بعد صلاته في المسجد ، مع أن الجواز لا ينافي الكراهة ، إذ هما على المشهور محمولان عليها .

٣٦- دعوات الراوندي : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : خصال ست ما من مسلم يموت في واحدة منهن إلا كان ضامناً على الله أن يدخله الجنة ، منها رجل توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى مسجد الصلاة ، فان مات في وجهه كان ضامناً على الله . **بيان :** « كان ضامناً » أي الرسول صلى الله عليه وآله أو المسلم مجازاً لأنّ فعل ما يوجب ذلك ،

(١) ثواب الاعمال ص ٢٨ .

(٢) أمالي الصدوق ص ٣٠٠ .

(٣) رجال الكشي ص ٣٣٢ ، الرقم ٢٤٤ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٣٣٢ .

فكأنه ضامن وهو بعيد (١) .

٣٧- الهداية: قال رسول الله ﷺ : في التوراة مكتوب أن بيوتي في الأرض المساجد ، فطوي لعبد تطهر في بيته ثم زارني في بيتي ، ألا إن على المزور كرامة الزائر ، ألا بشر المشائين في الظلمات إلى المساجد بالنور الساطع يوم القيامة (٢) .

٣٨- المجازات النبوية : عن النبي ﷺ إن للمساجد أوتاداً الملائكة جلسائهم إذا غابوا افتقدوهم ، وإن مرضوا عادوهم ، وإن كانوا في حاجة أعانوهم . قال السيد -رم- : وهذه استعارة كأنه ﷺ شبه المقيمين في المساجد بالأوتاد المضروبة فيها ، وذلك من التمثيلات العجيبة الواقعة موقعها يقال : فلان وتد المسجد ، وحمالة المسجد ، إذا طالت ملازمته له وانقطاعه إليه ، وتشبيهه بالوتد أبلغ لأن الحمامة تنتقل وتزول والوتد يقيم ولا يريم (٣) .

٣٩- كتاب محمد بن المثنى : عن جعفر بن محمد بن شريح ، عن ذريح المحاربي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النوم في المسجد الحرام ومسجد رسول الله ﷺ فقال : نعم .

٤٠- مصباح الشريعة : قال الصادق عليه السلام : إذا بلغت باب المسجد فاعلم أنك قصدت باب بيت ملك عظيم لا يطاق بساطه إلا المطهرون ، ولا يؤذن بمجالسة مجلسه إلا الصديقون ، وهب القدوم إلى بساط خدمة الملك فأنك على خطر عظيم إن غفلت هيبة الملك ، واعلم أنه قادر على ما يشاء من العدل والفضل معك وبك ، فان عطف عليك برحمته وفضله قبل منك يسير الطاعة ، وآجرك عليها ثواباً كثيراً ، وإن

(١) قد أدرج في طبعة الكمباني (ص ١٣٣ و ١٣٤) بعد ذلك ثمانية أسطر مصدراً بقول المؤلف [أقول :] تركنا إيرادها هنا اكتفاء بما سيجيء آخر الباب مثلها لفظاً بلفظ تحت قوله [تتميم] ، وقد قال في هامش الطبعة ص ١٣٣ : «ليس في النسخة الموجودة المعتبر بها قوله «أقول ذكر الأصحاب» إلى قوله : «الهداية» .

(٢) الهداية ص ٣١ .

(٣) المجازات النبوية ص ٢٦٥ .

طالبك باستحقاقه الصدق والاخلاص عدلاً بك، حجبتك ورداً طاعتك وإن كثرت ، وهو فعال لما يريد .

واعترف بعجزك وتقصيرك و فقرك بين يديه ، فانك قد توجهت للعبادة له ، و المؤانسة ، و اعرض أسرارك عليه ، و لتعلم أنه لا تخفى عليه أسرار الخلائق أجمعين و علانيتهم، وكن كأفقر عباده بين يديه ، و أدخل قلبك عن كل شغل يحجبك عن ربك فانه لا يقبل إلا الأظهور والأخلص .

وانظر من أي ديوان يخرج اسمك ، فان ذقت من حلاوة مناجاته ولذيد مخاطباته وشربت بكاس رحمته وكراماته من حسن إقباله عليك وإجابته ، فقد صلحت لخدمته ، فادخل ، فلك الأمن والأمان ، وإلا فقف وقوف مضطرب قد انقطع عنه الحيل، و قصر عنه الأمل، وقضى عليه الأجل ، فاذا علم الله عز وجل من قلبك صدق الالتجاء إليه ، نظر إليك بعين الرحمة والرأفة والعطف ووفّقك لما يحب ويرضى فانه كريم يحب الكرامة لعباده المضطربين إليه المحترقين على بابه لطلب مرضاته ، قال الله عز وجل « أمن يجيب المضطرب إذا دعاه الآية (١) .

بيان : «هب» بالفتح أمر من هاب يهاب ، والهيبة المخافة والتقية .

٢١ - السرائر : من كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن الفضل، عن محمد الحلبي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن طريقي إلى المسجد في زقاق يبال فيه ، فربما مررت فيه وليس عليّ حذاء فيلصق برجلي من نداوته ، فقال : أليس تمشي بعد ذلك في أرض يابسة ؟ قلت : بلى ، قال : فلا بأس إن الأرض يطهر بعضها بعضاً ، قلت : فأطأ على الرّوث الرطب ؟ قال : لا بأس ، أمّا والله ربّما وطئت عليه ثمّ أٌصلي ولا أغسله (٢) .

بيان : ظاهره عدم جواز إدخال النجاسة إلى المسجد ، وإن أمكن أن يكون السؤال للصلاة ، ولا خلاف ظاهراً في عدم جواز إدخال المتعدية إلى المسجد ، و أمّا غير المتعدية فالظاهر جواز إدخاله كما هو الأشهر بين المتأخرين ، وذهب جماعة إلى

(١) مصباح الشريعة ص ١٠ ، والاية في سورة النمل : ٦٢ .

(٢) السرائر ص ٤٦٥ .

تحريم إدخال النجاسة مطلقاً وادّعى ابن إدريس عليه الإجماع ، وهو ممنوع ، ولم يتم دليل على عموم المنع .

٤٢- العياشي : عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : الحائض والجنب يدخلان المسجد أم لا ؟ فقال : لا يدخلان المسجد إلا مجتازين إن الله يقول « ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا » و ياخذان من المسجد الشيء ولا يضعان فيه شيئاً (١) .

بيان : يدل على عدم جواز لبث الحائض والجنب في المساجد ، وعلى عدم جواز وضعهما شيئاً فيها ، كما ذكره الأصحاب وقدمر الكلام فيها في كتاب الطهارة .

٤٣- السرائر : نقلاً من جامع البرنطي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن رجل كان له مسجد في بعض بيوته أو داره ، هل يصلح أن يجعله كنيفاً ؟ قال : لا بأس (٢) .

قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جدّه ، عن علي بن جعفر مثله (٣) .
توضيح : يدل على أن مسجد البيت ليس كسائر المساجد ، ويجوز تغييره وإخراجه عن المسجدية ، وحمله الأصحاب على موضع لم يوقف لذلك ، بل عيّن في البيت للصلاة فيه ، قال في الذكرى : لو اتخذ في داره مسجداً له ولعياله ولم يتلفظ بالوقف ولا نواه ، جازله تغييره وتوسيعه وتضييقه ، لما رواه أبو الجارود عن الباقر عليه السلام في المسجد يكون في البيت فيريد أهل البيت أن يتوسّعوا بطائفة منه أو يحولونه إلى غير مكانه ، قال : لا بأس بذلك (٤) انتهى .

وقال الوالد قدس سرّه : ويمكن تخصيص العمومات بتلك الأخبار الصحيحة ، لكن الأحوط عدم التغيير مع الصيغة .

(١) تفسير العياشي ج ١ ص ٢٤٣ في سورة النساء الآية ٤٣ .

(٢) السرائر ص ٤٦٩ .

(٣) قرب الاسناد ص ١٢٠ ط حجر ص ١٦٢ ط نجف .

(٤) رواه في الفقيه ج ١ ص ١٥٣ .

وقال العلامة -رم- في التذكرة : من كان له في داره مسجد قد جعله للصلاة ، جازله تغييره وتبديله وتضييقه وتوسيعه حسب ما يكون أصلح له ، لأنّه لم يجعله عامّاً وإنّما قصد اختصاصه بنفسه وأهله ، و لرواية أبي الجارود ، و هل يلحقه أحكام المساجد من تحريم إدخال النجاسة إليه ، ومنع الجنب في استيطانه وغير ذلك ؟ الأقرب المانع لنقص المعنى فيه انتهى وكلامه يشعر بالتردد ومع الوقف كذلك أيضاً كما احتمله الوالد -رم- .

٣٣٤ - كشف الغمة : نقلاً من دلائل الحميري ، عن أبي هاشم الجعفري قال : كنت عند أبي محمد عليه السلام فقال : إذا خرج القائم أمر بهدم المنار والمقاصير التي في المساجد فقلت : في نفسي لآني معنى هذا ؟ فأقبل عليّ وقال : معنى هذا أنّها محدثة مبتدعة ، لم بينها نبي ولا حجة (١) .

غيبة الشيخ : عن سعد بن عبدالله ، عن الجعفري مثله (٢) .

تبين : المشهور بين الأصحاب كراهة تطويل المنارة أزيد من سطح المسجد ثلاثاً يشرف المؤذّنون على الجيران ، والمنارات الطويلة من بدع عمر ، والمراد بالمقاصير المحاريب الداخلة كما مرّ .

٣٥ - جامع الاخبار : روى باسناد صحيح عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : لو يعلم الناس ما في مسجد الكوفة لأعدّوا له الزاد والرواحل من مكان بعيد ، إنّ صلاة فريضة فيه تعدل حجة ، وصلاة نافلة تعدل عمرة (٣) .

وروي باسناد صحيح عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال : النافلة في مسجد الكوفة تعدل عمرة مع النبي صلى الله عليه وآله ، والفريضة تعدل حجة مع النبي صلى الله عليه وآله وقد صلّى فيه ألف نبي وألف وصي (٤) .

وقال الصادق عليه السلام : ما من عبد صالح ولا نبي إلا وقد صلّى في مسجد كوفان ، حتّى أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لما أُسري به ، قال له جبرئيل عليه السلام : أتدري أين أنت يا رسول الله

(١) كشف الغمة ج ٣ ص ٢٩٦ .

(٢) غيبة الشيخ الطوسي ص ١٣٣ .

(٣-٤) جامع الاخبار ص ٨١ .

الساعة ؟ أنت مقابل مسجد كوفان، قال : فاستأذن لي ربي حتى آتية فأصلي ركعتين، فاستأذن الله عز وجل فأذن له وإن ميمنته لروضة من رياض الجنة ، وإن مؤخره لروضة من رياض الجنة ، وإن الصلاة المكتوبة فيه لتعدل بألف صلاة، وإن صلاة النافلة فيه لتعدل بخمس مائة صلاة، وإن الجلوس فيه بغير تلاوة ولا ذكر لعبادة ، ولو علم الناس ما فيه لأتوه ولو حبواً (١) .

وروى باسناد صحيح عن أبي حمزة الثمالي أنه قال : سألت عن الأسطوانة السابعة ، فقال : هذا مقام أمير المؤمنين عليه السلام (٢) .

وقال : وكان الحسين علي عليه السلام يصلي عند الخامسة ، فإذا غاب أمير المؤمنين عليه السلام صلى فيها الحسن بن علي عليه السلام وهي من باب كندة (٣) .
وقال الصادق عليه السلام الأسطوانة السابعة ممالي أبواب كندة هي مقام إبراهيم والخامسة مقام جبرئيل عليه السلام (٤) .

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول : نعم المسجد مسجد الكوفة، صلى فيه ألف نبي وألف وصي ، ومنه فار التنوير ، وفيه نجرت السفينة ، ميمنته رضوان الله ، ووسطه روضة من رياض الجنة وميسرته مكر، فقال : قلت بأبي أنت و أمي ما معنى ما تقول مكر؟ قال : بعض منازل السلطان (٥) .
وقال عليه السلام : صلاة في مسجد الكوفة تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد (٦) .
وقال النبي صلى الله عليه وآله : لحديث البغي في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهيمة الحشيش (٧) .

وقال عليه السلام : لا تدخل المساجد إلا بالطهارة (٨) .
و عن النبي صلى الله عليه وآله قال : من أدخل ليلة واحدة سراجاً في المسجد ، غفر الله له

(١-٤) جامع الاخبار ص ٨٢ .

(٥) منازل الشيطان خ ل .

(٦) جامع الاخبار ص ٨٢ .

(٧ و ٨) ص ٨٣ .

ذنوب سبعين سنة، وكتب له عبادة سنة ، وله عند الله مدينة ، وإن زاد على ليلة واحدة فله بكل ليلة يزيد ثواب نبيؐ فاذا تمَّ عشر ليال لا يصف الواصفون ماله عند الله من الثواب ، فاذا تمَّ الشهر حرَّم الله جسده على النار (١).

بيان : سيأتي فضل المساجد المخصوصة في كتاب المزار وكتاب الحج ، و لنشر هنا إلى بعض الفوائد .

الاولى : أنه هل يشمل الفضل الوارد للصلاة في المسجد الحرام الصلاة في الكعبة مع كراهة الفريضة فيها ؟ الظاهر العدم وربما يقال الفضل الوارد في الخبر هو المشترك بين جميع الأجزاء حتّى الكعبة ، فلا ينافي كون الصلاة خارجها من المسجد أفضل من الصلاة فيها ، وهو بعيد ، إذ الظاهر من النهي عن الصلاة في الكعبة رجحان الصلاة خارج المسجد أيضاً بالنسبة إليها .

وقيل : يجوز أن يكون العدد الذي بازاء الصلاة في بعض أجزاء المسجد مختصاً بفضيلة و ثواب زائد على ما ثبت للعدد الذي بازاء الصلاة في البعض الآخر ، ويرد عليه أن الظاهر أن المراد أن الصلاة الواحدة في المسجد الحرام مثلاً مثل مائة ألف صلاة في غيرها إذا فرضت الصلاتان بوجه واحد من استجماع الشرائط والكمالات و عدمها إلا باعتبار المكان ، فلا وجه لما ذكر ، وكذا استشكل في الصلاة في مسجد النبي ﷺ إذا وقعت في محاذات ضريحه المقدّس مع كراهتها ، والجواب زائد على ما تقدّم منع كراهة الصلاة إلى قبره المقدّس ، وقدمر الكلام فيه ، ولو ثبت يكون مخصصاً بغيره .

الثانية : الظاهر أن الثواب المذكور لكل من المساجد الشريفة ، المقدّر المشترك بين الجميع ، فلا ينافي كون بعض الأجزاء أفضل من سائرهما كما ورد في الأخبار كالحطيم وتحت الميزاب وغيرهما من المساجد الحرام ، وبعض الأساطين في مسجد النبي ﷺ .

الثالثة : الاختلاف الواقع في عدد فضل الصلاة لكل من المساجد الشريفة لعله باعتبار اختلاف الصلوات والمصلّين في المفضّل أو المفضّل عليه أوفيهما فتأمل .

الرابعة : الظاهر أن تلك الفضيلة في المسجدين مختصة بما كان في عهد الرسول وأما ما زيد فيهما في زمن خلفاء الجور ، فكسائر المساجد ، بل يمكن المناقشة في كونها مسجداً أيضاً لما ورد في كثير من الأخبار أن القائم عليه السلام يردّها إلى أربابها وذهب بعض الأصحاب إلى التعميم وهو بعيد .

الخامسة : ما ورد في بعض الأخبار ألف صلاة أو مائة ألف في غيره لفظ الغير فيها تام شامل للفاضل والمفضول ، فيلزم مساواة الفاضل والمفضول ، فلا بدّ من تخصيص في الغير وإن أمكن تصحيحه باختلاف الصلاة والمصلين لكنّه بعيد .

٤٦- كتاب المسائل : لعليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن الطين يطرح فيه السارقين يطيقن به المسجد أو البيت يصلي فيه ؟ قال : لا بأس (١) . وسألته عن الرجل يقعد في المسجد ورجله خارج منه أو أسفل من المسجد ، و هو في صلاته يصلح له ؟ قال : لا بأس (٢) .

قال : وسألته عن الدابة يبول فيصيب بوله المسجد أو حائطه يصلي فيه قبل أن يغسل ؟ قال إذا جفّ فلا بأس (٣) .

بيان : حمل على سرقين الدواب المأكولة اللحم ، ويدلّ على طهارتها ، والظاهر أن المراد بالمسجد في قوله « يقعد في المسجد » المصلي الذي يصلي عليه كما مرّ ، و لما كان محتملاً للمسجد المعروف أو ردناه هنا ، فالمراد أنّه يكفي في إدراك فضل المسجد في الجملة كون بعض الجسد فيه ، ويدلّ ظاهراً على طهارة أبوال الدواب مع كراهة الصلاة في المسجد قبل جفافها .

٤٧- دعائم الاسلام : روينا عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام عن عليّ عليه السلام أنه قال : لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، إلا أن يكون له عذر أو به

(١) البحار ج ١٠ ص ٢٦١ .

(٢) « ج ١٠ ص ٢٧٠ .

(٣) « ج ١٠ ص ٢٨٦ .

عَلَّةٌ ، فَقِيلَ وَمَنْ جَارَ الْمَسْجِدَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ قَالَ : مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ (١) .
وعنه عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ : الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِائَةَ أَلْفِ صَلَاةٍ ،
وَالصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ عَشْرَةُ أَلْفِ صَلَاةٍ ، وَالصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَلْفِ صَلَاةٍ ،
وَالصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ مِائَةَ صَلَاةٍ وَالصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ الْقَبِيلَةِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً ،
وَالصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ السُّوقِ اثْنَتَا عَشْرَةَ صَلَاةً ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ وَحْدَهُ فِي بَيْتِهِ صَلَاةٌ
وَاحِدَةٌ (٢) .

وعنه ﷺ عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ : الْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ انْتِظَارًا لِلصَّلَاةِ
عِبَادَةٌ (٣) .

وَقَالَ : مَنْ كَانَ الْقُرْآنَ حَدِيثَهُ ، وَالْمَسْجِدَ بَيْتَهُ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ، وَدَرَجَةٌ
دُونَ الدَّرَجَةِ الْوُسْطَى (٤) .

بيان: لعلَّ الوسطى بمعنى الفضلى أي درجة عند أفضل الدرجات أوقريبة منها .

٤٨- الدعائم: عن عليٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ : مَنْ السَّنَّةُ إِذَا جَلَسْتَ فِي الْمَسْجِدِ أَنْ
تَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ (٥) .

وعنه عليه السلام أَنَّهُ قَالَ : إِنْ الْمَسْجِدَ لِيَشْكُو الْخَرَابَ إِلَى رَبِّهِ وَإِنَّهُ لَيَتَبَشَّشُ مِنْ
عَمَّارِهِ إِذَا غَابَ عَنْهُ ثُمَّ قَدِمَ ، كَمَا يَتَبَشَّشُ أَحَدُكُمْ بِغَائِبِهِ إِذَا قَدِمَ عَلَيْهِ (٦) .

بيان: قال في النهاية: فيه لا يوطن الرجل المسجد للصلاة إلاَّ يتبشش الله به
كما يتبشش أهل البيت بغائبهم، البشُّ فرح الصديق بالصديق واللطف في المسئلة والاقبال
عليه وقد بششت به أبشُّ، وهذا مثل ضربه لتلقيه إيَّاه بيرة وإكرامه انتهى، والظاهر
هنا رجوع الضمير إلى المسجد .

٤٩- الدعائم: عن عليٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ : الْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ رَهْبَانِيَّةُ الْعَرَبِ ، وَ
الْمُؤْمِنُ مَجْلِسُهُ مَسْجِدُهُ ، وَصَوْمَعَتُهُ بَيْتُهُ (٧) .

بيان: رَوَاهُ فِي التَّهْذِيبِ (٨) عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ : قَالَ

(٧-١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٤٨ .

(٨) التهذيب ج ١ ص ٣٢٤ .

رسول الله ﷺ : الاتكاء في المسجد رهبانية العرب ، فالظاهر أنه ذمٌ للاتكاء ، فإنَّ الرهبانية في هذه الأمة مذمومة أي ينبغي أن يكون اتكأؤه في بيته ، لأنَّه صومعته و محلُّ استراحته ، و يحتمل أن يكون مدحاً و يكون المراد بالاتكاء الانتظار الصلاة بلانوم ، فالمراد بالصومعة محلُّ النوم ، وعلى ما في الدعائم الأخير متعين .

و قد روى العامة مثله : ففي شرح السنَّة (١) بإسناده عن سعد بن مسعود أنَّ عثمان بن مظعون أتى النبي ﷺ فقال : ائذن لنا في الترهَّب ، فقال : إنَّ ترهَّب أمتي الجلوس في المساجد انتظاراً للصلاة .

• الدعائم : عن عليٍّ عليه السلام قال : جنبوا مساجدكم رفع أصواتكم ، و بيعكم وشراءكم وسلاحكم ، وجمروها في كلِّ سبعة أيَّام ، وضعوا فيها المطاهر (٢) .
وقال عليه السلام : من وقَّع المسجد من نخامته لقي الله يوم القيامة ضاحكاً قد أُعطي كتابه يمينه ، و إنَّ المسجد ليلتوي عند النخامة كتلوَّى أحدكم بالخيزران إذا وقع به (٣) .

بيان : قد مرَّ في خبر النوادر « وضعوا المطاهر على أبوابها » وهو أظهر ، والمراد هنا أصل تعيين المطاهر ، لا كونها في وسطها ، والخيزران بالضم شجر هنديٌّ معروف و تخصيصه لأنَّ الضرب به أشدُّ .

٥١ - الدعائم : عن عليٍّ عليه السلام أنه قال : نهى رسول الله ﷺ أن تقام الحدود في المساجد ، و أن يرفع فيها الصوت ، وأن ينشد فيها الضالَّة أو يسلَّ فيها السيف ، أو يرمى فيها النبل أو يباع فيها أو يشتري ، أو يعلق في القبلة منها سلاح أو يرى فيها نبل (٤) .

وعن عليٍّ عليه السلام أنه قال : لتمنعنَّ مساجدكم يهودكم و نصاراكم و صبيانكم و مجانينكم ، أوليمسختكم الله قردة و خنازير كعاً سجداً (٥) .

(١) راجع مشكاة المصابيح ص ٦٩ .

(٢-٥) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٩ .

و قال ﷺ في قول الله عز وجل : « ولا جنباً إلا عابري سبيل » (١) قال : هو الجنب يمر في المسجد مروراً ولا يجلس فيه (٢) .
وعن رسول الله ﷺ أنه نهى عن أكل الثوم أن يؤذي برائحته أهل المسجد ،
وقال : من أكل هذه البقلة فلا يقربن مسجدنا (٣) .
وعن رسول الله ﷺ أنه قال : من ابتنى مسجداً ولو مثل مفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة (٤) .

وعن جعفر بن محمد ﷺ أنه سئل عن المسجد يتخذ في الدار إن بدا لأهله في تحويله عن مكانه أو التوسع بطائفة منه ؟ قال : لا بأس بذلك (٥) .

٥٢- كتاب زيد النرسي : عن عبد الله بن سنان ، عن محمد بن المنكدر قال : رأيت أبا جعفر محمد بن علي المشاط في ليلة ظلماء شديدة الظلمة ، وهو يمشي إلى المسجد ، وإنني أسرع فدفعت إليه فسلمت عليه فرد علي السلام وقال لي : يا محمد بن المنكدر قال : رسول الله ﷺ : بشر المشائين إلى المساجد في ظلم الليل بنور ساطع يوم القيامة .
ومنه قال : سمعت أبا الحسن ﷺ يحدث عن أبيه أن الجنة والحدور لتشتاق إلى من يكسح المساجد ويأخذ منها القذى .

٥٣- مشكاة الانوار : نقلاً من المحاسن قال : قال عثمان بن مظعون للنبي ﷺ صلى الله عليه وآله : إنني هممت بالسياحة ، فقال : مهلاً يا عثمان فإن السياحة في أممي لزوم المساجد ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة (٦) الخبر .

٥٤ - أصل من أصول أصحابنا عن أحمد بن علي ، عن محمد بن بن الحسن ، عن محمد ابن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آباءه ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : سوق المسلمين كمسجدهم

(١) النساء : ٤٣ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٤٩ .

(٣) (٥٤) « ج ١ ص ١٥٠ .

(٤) مشكاة الانوار ص ٢٦٢ .

فمن سبق إلى مكان فهو أحق به إلى الليل .

و منه : عن محمد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن سعيد ، عن الحسن بن عبيد الكندي ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه قال : قال رسول الله ﷺ : ضعوا المطاهر على أبواب المساجد .

٥٥- كتاب عبدالله بن يحيى الكاهلي : قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : صلوا في

مساجدهم الخبر .

٥٦- مجالس الصدوق : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، عن محمد بن تسنيم ، عن العباس بن عامر ، عن ابن بكير ، عن سلام بن غانم ، عن الصادق جعفر بن محمد ، عن آبائه عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال : من قمّ مسجداً كتب الله له عتق رقبة ، و من أخرج منه ما يقضى عيناً كتب الله عز وجل له كفلين من رحمته (١) .

المحاسن : عن محمد بن تسنم مثله (٢) .

بيان : في القاموس : القذى : ما يقع في العين وفي الشراب ، قذيت عينه كرضي وقع فيها القذى ، و قال : الكفل بالكسر الضعف والنصيب والحظ ، والتقدير بما يقضى عيناً أويذر في العين كما في الخبر الآخر ، مبالغة في كنس المساجد ، وإن كانت نظيفة ، وإن لم يستوعب جميعها أو كنس قليلاً منها يترتب عليه هذا الثواب .

٥٧- مجالس الصدوق : عن أحمد بن هارون الفامي ، عن محمد الحميري ، عن

أبيه ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن الصادق ، عن آبائه عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال : إن الله تبارك وتعالى إذا رأى أهل قرية قد أسرفوا في المعاصي ، وفيها ثلاثة نفر من المؤمنين ، ناداهم جل جلاله وتقدست أسماؤه : يا أهل معصيتي ! لولا من فيكم من المؤمنين المتحابين بجلالي ، العامرين بصلاتهم أرضي ومساجدي ، و

(١) أمالي الصدوق ص ١٠٨ .

(٢) المحاسن ص ٥٦ .

المستغفرين بالأسحار خوفاً منّي لا تزلت بكم عذابي ثمّ لا بالي (١) .

٥٨ - العلل : عن أبيه ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن هارون مثله (٢) .

بيان : قد أوردت مثله بأسانيد جمّة في باب صلاة الليل وأبواب المكرم ، وقوله بجلالي في بعض النسخ بالجيم أي لعظمتي وطاعتي لا للأغراض الدنيويّة ، وفي بعضها بالحاء المهملة أي بالمال الحلال .

٥٩ - مجالس الصدوق : عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن علي بن

إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن مرزم ، عن الصادق عليه السلام أنّه قال : عليكم باتيان المساجد ، فإنّها بيوت الله في الأرض ، ومن أتاها متطهراً طهره الله من ذنوبه ، وكتب من زوّاره فأكثرها فيها من الصلاة والدعاء ، وصلّوا من المساجد في بقاع مختلفة ، فإنّ كلّ بقعة تشهد للمصلّي عليها يوم القيامة (٣) .

بيان : يدلّ على استحباب الطهارة لآتيان المساجد ، وعلى استحباب الصلاة في المواضع المختلفة منها .

٦٠ - مجالس الصدوق : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن

الصفّار ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن الصادق عن آبائه عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : الجلوس في المسجد لا تنظر الصلاة عبادة ، مالم يحدث ، قيل : يا رسول الله وما الحدث ؟ قال : الاغتيا ب (٤) .

بيان : لعلّ المراد بالحدث الأمر المنكر القبيح كما ورد في حديث المدينة من أحدث فيها حدثاً ، وفسّر بذلك أو شبهه عليه السلام الاغتيا ب بالحدث لأنّه ناقض لفضل الكون في المسجد كما أنّ الحدث ناقض للصلاة ، وروى المتخالفون مثله عن أبي هريرة ورووا أنّه سئل أبو هريرة عن معنى الحدث ففسّره بالفسوة والضرطة مناسباً للحديث الكاذبة الفاجرة .

(١) أمالي الصدوق ص ١٢٠ .

(٢) علل الشرائع ج ٢ ص ٢٠٩ .

(٣) أمالي الصدوق ص ٢١٦ .

(٤) ، ص ٢٥٢ .

٦١- مجالس الصدوق : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد الأشعري ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن بشّار ، عن عبيد الله الدهقان ، عن عبد الحميد ابن أبي الديلم ، عن موسى بن جعفر ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من كنس مسجداً يوم الخميس ليلة الجمعة ، فأخرج منه من التراب ما يذرُّ في العين غفرله (١) .

ثواب الاعمال : عن محمد بن موسى بن المتوكل ، عن محمد بن يحيى العطّار مثله (٢) .

بيان: في القاموس الذرّ طرح الذرور في العين.

٦٢- مجالس الصدوق : عن جعفر بن عليّ ، عن جدّه الحسن بن عليّ ، عن جدّه عبد الله بن المغيرة ، عن السكوني ، عن الصادق ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من كان القرآن حديثه والمسجد بيته ، بنى الله له بيتاً في الجنة (٣) .

نهاية الشيخ : عن السكوني مثله (٤) .

ثواب الاعمال : عن حمزة العلوي ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي عن السكوني مثله (٥) .

٦٣- الخصال : عن محمد بن موسى بن المتوكل ، عن محمد بن يحيى العطّار ، عن أحمد بن موسى ، عن ابن فضال ، عمّن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ثلاثة يشكون إلى الله عزّ وجلّ : مسجد خراب لا يصلّي فيه أهله ، وعالم بين جهال ، ومصحف معلق قد وقع عليه غبار لا يقرء فيه (٦) .

(١) أمالي الصدوق ص ٣٠٠ .

(٢) ثواب الاعمال ص ٢٩ .

(٣) أمالي الصدوق ص ٣٠٠ .

(٤) النهاية ص ٢٣ .

(٥) ثواب الاعمال ص ٢٦ .

(٦) الخصال ج ١ ص ٦٩ .

٤٤- قرب الاسناد : عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة قال : سمعت جعفر بن محمد وسئل عن الدار والبيت قد يكون فيه مسجد فيبدو لأصحابه أن يتسعوا بطائفة منه ، وينووا مكانه ويهدموا البنية قال : لا بأس بذلك (١).

قال مسعدة: وسمعتة يقول أ يصلح لمكان حش أن يتخذ مسجداً؟ فقال : إذا ألقى عليه من التراب ما يوارى ذلك ويقطع ريحه ، فلا بأس بذلك ، لأن التراب يطهره وبه مضت السنة (٢).

ايضاح : قال الوالد قدس الله روحه : يدل على أن إلقاء التراب مطهر كما دلت الأخبار الصحيحة على أن الأرض يطهر بعضها بعضاً ، ولا استبعاد فيه ، ويمكن حمل الأخبار على ما إذا أزيلت النجاسة عند أولاً ، ويكون إلقاء التراب لزيادة التنظيف أو يكون تحته نجساً وبعد إلقاء التراب يجعل فوقه مسجداً ولا تجب حينئذ إزالة النجاسة عنه ، أو يكون هذا الحكم مختصاً بمساجد البيوت ، كالتحويل والتغيير أو يحمل على ما إذا لم يوقف و يكون إطلاق المسجد عليه لغوياً انتهى .

وقال في الذكرى : يجوز اتخاذ المساجد على الحش ثم ذكر هذه الرواية و غيرها ، وفي القاموس الحش : مثلثة المخرج ، لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساطين .

٤٥- قرب الاسناد : عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن الصادق عليه السلام ، عن أبيه عليه السلام قال : قال الحسن بن علي عليه السلام : من أدمن الاختلاف إلى المساجد ، لم يعدم واحدة من سبع : أخاً يستفيده في الله ، أو علماً مستطرفاً أو رحمة منتظرة أو آية محكمة تدل على هدى ، أو إند أظنه قال : - سدة أو رشدة تصد عن ردى أو يترك ذنباً حياء أو تقوى (٣) .

بيان : « أو إند أظنه قال سدة » إنما نسب إلى الظن للتردد بين العبارتين ، والسدة في بعض النسخ بالسين المهملة من السداد ، وهو الصواب من القول والفعل يقال :

(١-٢) قرب الاسناد ص ٣١ ط حجر ص ٤٤ ط نجف .

(٣) قرب الاسناد ص ٤٦ ط نجف .

سدَّ يسدُّ صار سديداً، وفي بعضها بالمعجمة أي شدة وقوة في الدين ، والرشد الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه، والتقوى هنا مكان الخشية في سائر الأخبار بمعناها .
٦٦- قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الرّجل يمشي في العذرة وهي يابسة ، فتصيب ثوبه ورجليه هل يصلح له أن يدخل المسجد فيصلّي ولا يغسل ما أصابه ؟ قال : إذا كان يابساً فلا بأس (١) .

بيان «إذا كان يابساً» أي الثوب والرّجل أو العذرة أيضاً تأكيداً للسؤال، وتغليبا أو بتأويل النجس .

٦٧- قرب الاسناد : باسناده عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الجصّ يطبخ بالعذرة أيصلح أن يجضّص به المسجد ؟ قال : لا بأس (٢) .
 وسألته عن المسجد يكتب في القبلة القرآن أو شيء من ذكر الله ؟ قال : لا بأس (٣) .

وسألته عن المسجد ينقش في قبلته بجصّ أو إصباغ ؟ قال : لا بأس (٤) .

بيان : قد مرّ الكلام في الجصّ المطبوخ بالعذرة في كتاب الطهارة ، والحاصل أنّه محمول في المشهور على العذرة الطاهرة ، أو على ما إذا لم يعلم سراية النجاسة إلى الجصّ ، أو على الاكتفاء في الاستحالة بهذا القدر ، ويدلّ الخبر على عدم كراهة الكتاب في قبلة المسجد ولا ينافي كراهة النظر إليها حال الصلاة ، لما مرّ عن عليّ بن جعفر أيضاً أنّ النظر إلى كتاب في القبلة نقص في الصلاة .

وأما النقش فقد حكم جماعة بتحريم النقش بالذهب ، وأطلق العلامة في أكثر كتبه والمحقق في المعتمد والشهيد في الذكرى بتحريم النقش من غير تقييد بالذهب ، معلّلين بأنّ ذلك لم يكن في عهد النبي عليه السلام فيكون بدعة ، وهو استدلال ضعيف وكذا حكم الأكثر بتحريم نقش الصور .

(١) قرب الاسناد ص ١٢٣ ط حجر .

(٢-٤) « ص ١٦٢ ط نجف ، ص ١٢٠ ط حجر .

واحتج عليه الفاضلان بالتعليل السابق ، وبمارواد الشيخ (١) عن عمرو بن جميع قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في المساجد المصوّرة ، فقال : أكره ذلك ، ولكن لا يضرّكم اليوم ، ولو قد قام العدل لرأيتكم كيف يصنع في ذلك. وهي مجهولة غير دالة على التحريم ، والشهيد في البيان حرّم زخرفتها ونقشها و تصويرها بما فيه روح وكرهه غيره كالشجر ، و في الدروس كرهه الجميع ، و ظاهر الخبر جواز الجميع ، والأحوط الترك مطلقاً .

ههنا يختتم هذا الجزء ، و يليه
في الجزء ٨٤ تنمة الباب و أوّله
[٦٨ - الخصال و العيون] .



بسمه تعالى

ههنا أنهينا الجزء الرابع من المجلد الثامن عشر من كتاب بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار - صلوات الله وسلامه عليهم ما دام الليل والنهار وهو الجزء الثالث والثمانون حسب تجزئتنا في هذه الطبعة الحديثة الرائقة .

وقد بذلنا جهدنا في تصحيحه ومقابلته، فخرج بحمد الله ومشيتته نقياً من الأغلاط إلا نزرأ زهيداً زاغ عنه البصر، وكلّ عنه النظر، لا يكاد يخفى على القاريء الكريم ، ومن الله نسأل العصمة وهو وليّ التوفيق .

السيد ابراهيم الميانجي محمد الباقر البهبودي

فهرس

((ما فى هذا الجزء من الابواب))

رقم الصفحة	عناوين الابواب
٦ -	باب الحث على المحافظة على الصلوات وأدائها في أوقاتها وذم
٢٥ - ١	إضاعتها والاستهانة بها
٢٦ - ٤٩	٧ - باب وقت فريضة الظهرين ونافلتهما
٤٩ - ٧١	٨ - باب وقت العشائين
٧٢ - ٧٤	٩ - باب وقت صلاة الفجر ونافلتها
١٠ -	باب تحقيق منتصف الليل ومنتهاه و مفتتح النهار شرعاً وعرفاً
١٤٥ - ٧٤	و لغة و معناد
١٤٦ - ١٥٤	١١ - باب الاوقات المكروهة
١٥٥ - ١٥٩	١٢ - باب صلاة الضحى
١٦٠ - ١٦٣	١٣ - باب فرائض الصلاة

أبواب لباس المصلى

عناوين الابواب	رقم الصفحة
١٤ - باب ستر العورة وعورة الرجال والنساء في الصلاة وما يلزمهما	١٨٩ - ١٦٤
١٥ - باب الرداء وسدله ، والتوشح فوق القميص ، واشتمال الصماء ،	
و إدخال اليدين تحت الثوب	٢١١ - ١٨٩
١٦ - باب صلاة العُراة	٢١٦ - ٢١٢
١٧ - باب ماتجوز الصلاة فيه من الأوبار والاشعار و الجلود	
و مالا تجوز	٢٣٧ - ٢١٧
١٨ - باب النهي عن الصلاة في الحرير و الذهب والحديد و ما فيه	
تماثيل وغير ذلك مما نهى عن الصلاة فيه	٢٥٦ - ٢٣٨
١٩ - باب الصلاة في الثوب النجس أو ثوب أصابه بُصاق أو عرق	
أو ذرق ، وحكم ثياب الكفار وما لا يتم فيه الصلاة	٢٦٢ - ٢٥٧
٢٠ - باب حكم المختضب في الصلاة	٢٦٤ - ٢٦٣
٢١ - باب حكم ناسي النجاسة في الثوب والجسد و جاهلها وحكم	
الثوب المشتبه	٢٧٣ - ٢٦٥
٢٢ - باب الصلاة في النعال والخفاف ، وما يسترظهر القدم بلاساق	٢٧٥ - ٢٧٤

أبواب مكان المصلى

رقم الصفحة	عناوين الابواب
٢٨٤ - ٢٧٦	٢٣ - باب أنه جعل للنبي ﷺ ولائته الأرض مسجداً
٢٨٧ - ٢٨٥	٢٤ - باب طهارة موضع الصلاة وما يتبعها من أحكام المصلي
٢٩٣ - ٢٨٨	٢٥ - باب الصلاة على الحرير أو على التماثيل أو في بيت فيه تماثيل أو كلب أو خمر أو بول
٣٠٤ - ٢٩٤	٢٦ - باب ما يكون بين يدي المصلي أو يمر بين يديه و استحباب السترة
٣٢٩ - ٣٠٥	٢٧ - باب المواضع التي نهي عن الصلاة فيها
٣٣٣ - ٣٣٠	٢٨ - باب الصلاة في الكعبة ومعابد أهل الكتاب ويوتهم
٣٣٨ - ٣٣٤	٢٩ - باب صلاة الرجل والمرءة في بيت واحد
٣٨٨ - ٣٣٩	٣٠ - باب فضل المساجد وأحكامها وآدابها

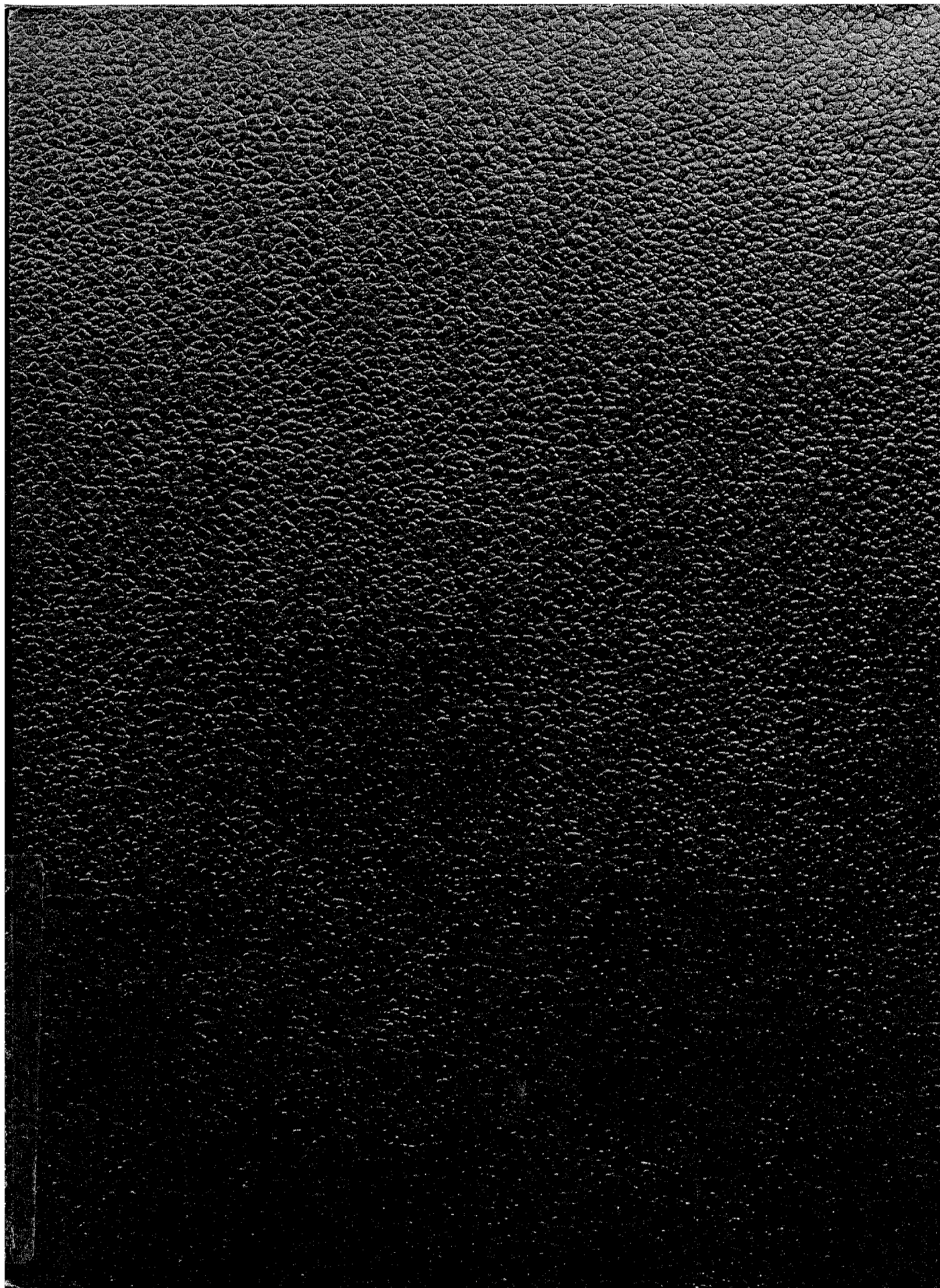
(رموز الكتاب)



لد : للبذل والأمين .	ع : لعل الشرائع .	ب : لقرب الاسناد .
لى : لامالى الصدوق .	عا : لدعائم الاسلام .	بشا : لبشارة المصطفى .
م : لتفسير الامام العسكري (ع) .	عد : للعقائد .	تم : لفلاح السائل .
ما : لامالى الطوسي .	عدة : للعدة .	ثو : لثواب الاعمال .
محص : للتمحيص .	عم : لاعلام الورى .	ج : للاحتجاج .
مد : للعمدة .	عين : للعيون والمحاسن .	جا : لمجالس المفيد .
مص : لمصباح الشريعة .	غر : للفرر والدرر .	جش : لفهرست النجاشي .
مصبا : للمصباحين .	غط : لغيبة الشيخ .	جع : لجامع الاخبار .
مع : لمعاني الاخبار .	غو : لنفوالى اللثالى .	جم : لجمال الاسبوع .
مكا : لمكارم الاخلاق .	ف : لتحف العقول .	جنة : للجنة .
مل : لكامل الزيارة .	فتح : لفتح الابواب .	حة : لفرحة الغرى .
منها : للمنهاج .	فر : لتفسير فرات بن ابراهيم .	ختص : لكتاب الاختصاص .
مريج : لمهج الدعوات .	فس : لتفسير على بن ابراهيم .	خص : لمنتخب البصائر .
ن : لعيون اخبار الرضا (ع) .	فض : لكتاب الروضة .	د : للمعدد .
نيه : لتنبيه الخاطر .	ق : للكتاب العتيق الغروى .	سر : للسرائر .
نجم : لكتاب النجوم .	قب : لمناقب ابن شهر آشوب .	سن : للمحاسن .
نص : للكفاية .	قبس : لقيس المصباح .	شا : للارشاد .
نريج : لنهج البلاغة .	قضا : لقضاء الحقوق .	شف : لكشف اليقين .
نى : لغيبة النعمانى .	قل : لاقبال الاعمال .	شى : لتفسير العياشى .
هد : للهداية .	قية : للدروع .	ص : لقصص الانبياء .
يب : للتهذيب .	ك : لاكمال الدين .	صا : للاستبصار .
يج : للخرائج .	كا : للكافى .	صبا : لمصباح الزائر .
يد : للتوحيد .	كش : لرجال الكشى .	صح : لصحيفة الرضا (ع) .
ير : لبصائر الدرجات .	كشف : لكشف الغمة .	ضا : لفقه الرضا (ع) .
يف : للطرائف .	كف : لمصباح الكفعمى .	ضوء : لضوء الشهاب .
يل : للفضائل .	كنز : لكنز جامع الفوائد و	ضه : لروضة الواعظين .
ين : لكتايب الحسين بن سميعة	تاويل الايات الظاهرة	ط : للصراط المستقيم .
او لكتابه والفوائد .	معاً .	طلا : لامان الاخطار .
يه : لمن لا يحضره الفقيه .	ل : للنخصال .	طب : لطب الائمة .







To: www.al-mostafa.com